

حاشية

العلامة اليّنجويّني على تقريب المرام

للعلامة ملا عبدالقادر السنندجي
على تهذيب الكلام

للعلامة الثاني سعدالدين التفتازاني

نسخة : مامؤستا عبدالله الكاتب
الملقب بالفنائي

بسم الله الرحمن الرحيم وبجاءه يا صاحب الدين في مدرك يا مولانا

وله **الكتاب** لتعريف هذه الحاشية للفاضل الشافعي

قال قسم الكلام الماد بالصديقات بالمال الصريح المصنف فاضافة القسم اليه من اضافة الدال الى متعلق المدلول
بالكسر ان كان الماد بالقسم اللفظ او من اضافة المتعلق بالفتح الى المتعلق بالكسر ان كان الماد المعاني فاما قوله المانع
بالتعذيب قال استاذي النودشي اعترض في الدال بان التسمية باسم التعذيب لم يقع من المصنف غاية الامر ان وصف
كتاب في الخطبة باسم مؤيد بغاية التعذيب فكتب الشارح في الحاشية اي في عرف المحصلين دفعا لذلك ثم اعترض
بان المصنف كيف علم ان التسمية بهذا الاسم تقع منهم فعلى الشارح الى النسخة البدلية ويمكن ان يقال ان المصنف
والوصف كتابه بما في الخطبة الا انه اشار الى التسمية ايضا قوله عما ادى عن احوال مالا يخصه فالوصول عبارة عن
موضوعات مثل الباب الثاني واما الموصول الثاني فان كان عبارة عما هو موضوع في الابواب الباقية فنتجانه لا يكون بالحق
والمختص في وان كان عبارة عن الاحوال فهو لا يكون على النهج السابق فينبغي ان يقال ان تخصيص الاحوال المختصة بالدال
مبني على الاغلب والافضل الاحوال المشتركة كقبول الفناء والحدوث للجواهر فاما في الامور العامة موافقا لاجل في باب
الجواهر العرض كقولهم كل جسم قابل للفناء وحادث وكل عرض كذلك وقد يقال ان دال المختص بالنسبة الى باب الاعراض
والجواهر الاقام وبالمختص المقسم وان موضوعات مثل الالهيات صفات تعال في الحقيقة واحوال وموضوعات مثل
السميات الارشاد التعذيب مثلا كقولنا علم الواجب تعال ثابت وكذا حيوته وقدرة وكقولنا الارشاد الحق والتعذيب حق
الى غير ذلك فما الثاني بالنسبة الى البابين الاخيرين عبارة عن تلك الموضوعات كقولنا في ان يقال ان المانع الى موضوعات التوا
عنا كقولنا واجب الوجود قد يمتد وكما البيان لعلمها قوت منها هذا القسم من مقدم العلم خاصة قوت ما راوا اذراكات لامد كانت
بقية المقالة ثم لا يخفى ان مقدم الكتاب يحكي الطائفة من الكلام النقي اه اعم من متعلق مقدم من العلم يعني الادراكات مطلقة ومبينة
لغيرها فاستحق اللفظ المقدم في المقدم متين المذكور بوجه من استحق اللفظ المشترك في المعنيين فاما قوت تقديم اي تقديم نوع قوت
كيفية صفة اي كيفية العلم بحد اي بسم قوت ومنها ما صدر وانما القسم هو مقدم الكتاب لا غير قوت صفة اي بسم تقديم نوع قوت
في كلام بل قد يكون النوع في ضمن النوع في علم الكلام خاصة قوت والرحم على منكر من ذلك مشعان مسئلة حصول العلم واستفادته من النظر

قال في الكلام
بسم الله الرحمن الرحيم
وبجاءه يا صاحب الدين في مدرك
يا مولانا
وله
الكتاب
لتعريف هذه الحاشية
للفاضل الشافعي
قال قسم الكلام
الماد بالصديقات
بالمال الصريح
المصنف فاضافة
القسم اليه من
اضافة الدال الى
متعلق المدلول
بالكسر ان كان
الماد بالقسم
اللفظ او من
اضافة المتعلق
بالفتح الى
المتعلق بالكسر
ان كان الماد
المعاني فاما
قوله المانع
بالتعذيب
قال استاذي
النودشي
اعترض في
الدال بان
التسمية
باسم
التعذيب
لم يقع
من المصنف
غاية الامر
ان وصف
كتاب في
الخطبة
باسم مؤيد
بغاية
التعذيب
فكتب
الشارح
في
الحاشية
اي في
عرف
المحصلين
دفعا
لذلك
ثم اعترض
بان
المصنف
كيف علم
ان
التسمية
بهذا
الاسم
تقع
منهم
فعلى
الشارح
الى
النسخة
البدلية
ويمكن
ان يقال
ان
المصنف
والوصف
كتاب
بما
في
الخطبة
الا
انه
اشار
الى
التسمية
ايضا
قوله
عما
ادى
عن
احوال
مالا
يخصه
فالوصول
عبارة
عن
موضوعات
مثل
الباب
الثاني
واما
الموصول
الثاني
فان
كان
عبارة
عما
هو
موضوع
في
الابواب
الباقية
فنتجانه
لا يكون
بالحق
والمختص
في
وان
كان
عبارة
عن
الاحوال
فهو
لا يكون
على
النهج
السابق
فينبغي
ان
يقال
ان
تخصيص
الاحوال
المختصة
بالدال
مبني
على
الاغلب
والافضل
الاحوال
المشتركة
كقبول
الفناء
والحدوث
لجواهر
فاما
في
الامور
العامة
موافقا
لجل
في
باب
الجواهر
العرض
كقولهم
كل
جسم
قابل
للفناء
وحادث
وكل
عرض
كذلك
وقد
يقال
ان
دال
المختص
بالنسبة
الى
باب
الاعراض
والجواهر
الاقام
وبالمختص
المقسم
وان
موضوعات
مثل
الالهيات
صفات
تعال
في
الحقيقة
واحوال
وموضوعات
مثل
السميات
الارشاد
التعذيب
مثلا
كقولنا
علم
الواجب
تعال
ثابت
وكذا
حيوته
وقدرته
وكقولنا
الارشاد
الحق
والتعذيب
حق
الى
غير
ذلك
فما
الثاني
بالنسبة
الى
البابين
الاخيرين
عبارة
عن
تلك
الموضوعات
كقولنا
في
ان
يقال
ان
المانع
الى
موضوعات
التوا
عنا
كقولنا
واجب
الوجود
قد
يمتد
وكما
البيان
لعلمها
قوت
منها
هذا
القسم
من
مقدم
العلم
خاصة
قوت
ما
راوا
اذراكات
لامد
كانت
بقية
المقالة
ثم
لا
يخفى
ان
مقدم
الكتاب
يحكي
الطائفة
من
الكلام
النقي
اه
اعم
من
متعلق
مقدم
من
العلم
يعني
الادراكات
مطلقة
ومبينة
لغيرها
فاستحق
اللفظ
المقدم
في
المقدم
متين
المذكور
بوجه
من
استحق
اللفظ
المشترك
في
المعنيين
فاما
قوت
تقديم
اي
تقديم
نوع
قوت
كيفية
صفة
اي
كيفية
العلم
بحد
اي
بسم
قوت
ومنها
ما
صدر
وانما
القسم
هو
مقدم
الكتاب
لا
غير
قوت
صفة
اي
بسم
تقديم
نوع
قوت
في
كلام
بل
قد
يكون
النوع
في
ضمن
النوع
في
علم
الكلام
خاصة
قوت
والرحم
على
منكر
من
ذلك
مشعان
مسئلة
حصول
العلم
واستفادته
من
النظر

ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم
 ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم
 ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم
 ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم فاما ان كان الموضوع لا يكون موضوعا للمعلوم

اه فان تم قاي شتوت الحال قال بكون الصفات منها ولا اثبت القعد فيها لزم عدم كونها معد وقتها ^(ثبت) فلا تملك من في المعد
 لا تخرج اى وجه لم يقد منهم بشي مما يلزم قال بشتوت المعد ومات قاي بكون الصفات منها اى ولا اثبت الوجه
 فيها لزم عدم كونها احوالا في كلامه احتياكا تأمل في قوله متعددة موجودة اذ تمايزها في نفسه في عدم ميتها واذ لا
 سطة تقيت وجودها حيا اى حين عدم تمايز المعد ومات عدم ميتها بان يقال لصفات لقالة متعددة ومتمايزة والمعد
 ومات لبيت كذلك ينتج ان الصفات لبيت بعد ومات ثم هذا انما يفيد احتياجا في عدم مية الصفات الى عدم تمايز
 المعد ومات تمايز الصفات دون احتياجا بقعد الصفات وتمايزها الى عدم تمايز المعد ومات موافق المطلق ويمكن
 ان يقال ان المالد بكون الصفات متعددة كونها غير معد ومتمايزا في ذكر اللزوم والارادة اللانتم لا احتياجا
 بقعد الصفات وتمايزها الى عدم تمايز المعد ومات ^ب في غير ذلك من الاحوال المذكورة او من ذواتها واما
 كذا فالاد ما يحيط طرفه عقيدة اسلامية وقد يقال للمعلوم من الحقيقة معارضة للذات المذكورة تقريبا هذا دليلكم وان
 دل كما مد عام وبه يكون المعلوم موضوعا للكلام لكن عندنا ما ينفية ويبرهن المعلوم المذكور قينا والمجولات وموضوعا للكلام
 لا يتناولها ينتج ان المعلوم المذكور لبيت موضوعا للكلام بل هو اخص من المعلوم قاي يتناول مجولاته والموضوع لا يتناول
 مجولات المتا فلينتج من الشكل الثاني في المعلوم من تلك الحقيقة لبيت موضوعا للكلام قاي يكون ان يقال له منو لصفه دليل
 المعاضف قاي المالد بالعقائد اه لا يبعد ان يكون المالد ان المالد في كلام المصنف المشابه الى العقائد المجولات النسبة
 بطريق الاستخدام لا المالد بالعقائد في تعريف الكلام قال لا يجد اى لا يقو تحدد فيه احوالا متناعه على القول ببدل من العلم
 كما هو معتاد لمصنف او تبعه على القول بخلافه قال لو وضعه لان كان واضحا بدريا لا يمكن تحدد فيه لان المعنى
 يجب ان يكون اجمالا ولا شيء اجمالا بدريا حتى يصلي معنى فانه ^ب في الحقيقة كبري كلف جعله الشارح على اعمية الصفه
 المدعى في اشارة الى معنى الصفه والكبرى مطوية وتقريرا لقياسه لانه واضح وكلا واضحا لا يجد فاعلم لا يجد في الاوجه
 في الشرح للصفه ^ب قاي والمطلق جنس وقد يقال ان العلم مقول بالشكك على اولاده وقد ورا ان المقول بالشكك

—

عقلام

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بسم
 معنيين فانه ثبت سؤالا
 عقلا قوته تعالى وما كان
 ايضا لما في امره لا وجود
 قوته وعندكم هذا

كان العقل الا انه ترك الشارح ذكرهما لما في شرح الموقف من ان المعنى لا يتسكن في اثبات وجودها بالعقل لا بال
 جامع والآيات قوته مضمون لا يخفى ان الخوف حاصل للعقل لا لغيره لا انه مضمون بل المضمون هو العقاب فالوجه ان يقول
 لغيره هو خوف العقاب المضمون الا ان يقال ان قوته مضمون مضاف اليه لا صفة والمخاض لغيره خوف عقاب مضمون
 كقول لا يخفى كما كثر طوله خوف العقاب الذي حصل به الظن بحجج الاخبار ^{قال} لا يخفى انه ليس المراد بالاخبار اخبار
 الشارع فان الكلام فيما قبل العلم بالبعثة بلاخبار الناس وان الظن غير مخصص كما هو في قد سوره في شرح الموقف
 قوته فالوجه اى وجوب النظر كالمعرفة قوته شرح فقط قوته عقا اى ايضا قال لا صحت اى امكن قال
 في المعجزة ما فيه ان قيل النظر في المعجزة غير النظر في معرفة تعالى ولا يلزم من كونه تعالى شرا عيا عدم صحة الزام الاول
 قلنا اخذنا من شرح التجريد النظر في المعجزة نظر في معرفة تعالى من حيث انه مسئلة للسؤال اقول بل الجواب شعبان ليس
 الى معرفة تعالى خصوص معرفة وجوده وصفاته الحقيقية بل اعلم منها وهي معرفة ما ير جملة احواله وافعاله فيل
 ان جميع اصول الدين يتكامل ارجاءه الى احواله تعالى فيفيد ان الاجماع منعقد على وجوب النظر في جميعها مع ان
 كثير منهم اوجبوا التقليد في معرفة تعالى ولذا قال القاضى في حاشية مجموع الجوامع في محل الخلاف في وجوب
 النظر في اصول الدين وعدم النظر في معرفة الله واما النظر فيها فواجب اجماعا انتهى قوله ثبوت عبارة شرح الموقف
 ثبوتها بالنون ثم الباء قوله على انظاره عليه قومه الى معنى في الظاهر في معنى لان النظر اليه لا يستعمل الا بمعنى
 بصاء كما سياتى في بحث رؤيته تعالى قومه ان يقول لا انظر بل صفة قياس المساواة في قوة وجود النظر في موقوف
 على الوجوب قومه فلا يجب على الاول ذكر الواو بدل الفاء هذا كبر في هو قوة وجوب النظر موقوف على ثبوت الشرع
 عند قومه ولا يثبت الشرع كبر ثانيا قومه ولا يثبت الشرع مقدمة لا بعد كبر المقدمة الثالثة الصنف
 مطوية وبنيته المقدمة الاولى والثانية قومه مالم انظر يتبع لا انظر مالم انظر قومه لان ثبوت نظر فقد تو
 واحد من وجوب النظر وثبوت الشرع على الآخر ^{ثم} وثان الامر وجود النظر وثبوت الشرع توقف
 على الآخر وكذا كل من وجود النظر وجوبه على الآخر ^ب في ثانيا من افراد الدول المضرب ^ب قومه
 لان ثبوت نظر فتوقف كل من وجود النظر وثبوت الشرع على الآخر ^ب في ثانيا من افراد الدول المضرب ^ب قومه
 لانه لا يمكن للبدن دفعه فلا يصلح

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ان قوته تعالى
 لا يتوقف على ثبوت الشرع
 على وجهين احدهما ان قوته
 تعالى لا يتوقف على ثبوت الشرع
 في اصول الدين بل يتوقف على
 ثبوتها بالنون ثم الباء قوله
 على انظاره عليه قومه الى معنى
 في الظاهر في معنى لان النظر
 اليه لا يستعمل الا بمعنى بصاء
 كما سياتى في بحث رؤيته تعالى
 قومه ان يقول لا انظر بل صفة
 قياس المساواة في قوة وجود
 النظر في موقوف على الوجوب
 قومه فلا يجب على الاول ذكر
 الواو بدل الفاء هذا كبر في
 هو قوة وجوب النظر موقوف
 على ثبوت الشرع عند قومه ولا
 يثبت الشرع كبر ثانيا قومه
 ولا يثبت الشرع مقدمة لا بعد
 كبر المقدمة الثالثة الصنف
 مطوية وبنيته المقدمة الاولى
 والثانية قومه مالم انظر يتبع
 لا انظر مالم انظر قومه لان
 ثبوت نظر فقد تو واحد من
 وجوب النظر وثبوت الشرع على
 الآخر ثم وثان الامر وجود
 النظر وثبوت الشرع توقف على
 الآخر وكذا كل من وجود النظر
 وجوبه على الآخر ب في ثانيا
 من افراد الدول المضرب ب قومه
 لان ثبوت نظر فتوقف كل من
 وجود النظر وثبوت الشرع على
 الآخر ب في ثانيا من افراد الدول
 المضرب ب قومه لانه لا يمكن
 للبدن دفعه فلا يصلح

منه بالمعزلة وجهود
والاشاعة
عند المعطوف
في قبيل
النساء والولم
او الفلوس
فقد اخرجت
الجهل المالك
والنقيد
او البقية
الملك جانم

ساقية فاعلم انه الاول المصنف اقتباس
 قال في المصنف اقتباس
 ان يقال في المصنف اقتباس
 ان يقال في المصنف اقتباس
 ان يقال في المصنف اقتباس

منها في الاشارة الى الصديق في الاشياء المشتركة في اللفظ والوجود مشترك في قوة ثلثة امور لا يخفى ان هذه الامور

انما تصح اشراك الوجود بعين مطلق الثبوت بالنسبة الى المصنفات الثبوتات الخاصة واشراكه بعين مطلق مبدء الوجود

بالنسبة الى المبدء التي لا تشارك في الخاصة واما اشراكه بالنسبة اليها جميعا فلا تأمل قال صحة التقسيم لا يقال ان

الصحة في كلام المصنف مشهورة بان الصنف المشار اليها ممكنة مع انه قد تقرر ان شرط انتاج الشكل الاول فعلية الصنف

لاننا نقول ان ذلك محصور بما اذا كان صدق وصف الموضوع في الكبرية بحسب الفعل كما هو مذهب الشيخ واما اذا كان

بحسب الامكان كما هو مذهب الفلاس في القياس منتهى وفاقا وان كان صفاه ممكنة او نقول ان الصحة ليس بعين الامكان

بل بعين الثبوت او الصدق ^{في} قوله الى وجوده اشارة الى الصنف في الوجود موجود القيمة لوجود الواجب و

وجود غيره قوله ومورد القيمة كبرى قوله مشترك معنى قوله من مقتضى مقابلة او المراد بالتقسيم تحصيل

قسم قائم قوله الى مشترك معنى قوله لا يقال له من كبرى قوله لاننا نقول صحة اثبات للقيمة المنوعة بان المراد

مورد القيمة مورد القيمة العقلية قوله للاشتراك اللفظي والاول بالمتى بذلك اللفظ ^{في} قال الخيم به معناه

اشارة الى الصنف والكبرى مطوية تقريبا لقياسه بكذا الوجود مخروم به مع التردد في الخصوصية وكما

مخروم به مع التردد اشارة مشتركة معنى وقوله الشارح ولم يلزم كذا دليل الكبرية ويحوز ان يكون قول المتقدم

رافعة للشرطية الى ذكرها الشارح فيكون المجموع قياسا استثنائيا قال في الخصوصية ارف في المعروضات التي هي

اخص من مورد مطلق الوجود وقوله من انواع الاضافية قوله الموجودات اللام البطلت الجمعية قوله لم يكن الوجود

لفظ الوجود وقوله في كل معنى من هذه الانواع الموجودات والاشخاص وقوله غير ذلك في الاشياء ليس الوجود والمصنف

فصل في بيان ما تنقسم فيه الوجود مشترك في قوله في خصوصية كذا بيان البيانين قوله ضرورة اية بيان

اللائحة قوله ان الوجود حايث كونه غير مشترك في قوله في ذلك على التقديرين قوله في الموجودات التي هي اعيان تلك الخصوصية

قوله قطعا بخلاف ما اذا كان مشتركا معنويا فانه في اعم من الخصوصية فيمكن الجزم به مع التردد فيها اى في الصفات المادية بها

لا في وجوده فانه من غير ان الوجود موجود خارجي هو معنى ^{في} ش تفسير لقوله فيما يختص به ^{في} قوله والثالث تمام

فيما لا يتم المقدم بالوجود على الوجود وقوله فيل آية تالي الشئ الثاني وقوله واجب منو الكبير الثاني

المطوية يمنع عليها قوله كيقدم اه سندا المنع قوله ولم ان يقولوا اثبات المقدمة المنوعة بقوى الماد من العلة

قوله هو العلم الفاعلية لان مرتبة الایجاد بعد مرتبة الوجود وقوله لا يحتاج الى موجد فيه انه وان لم يحتاج الى الموجد بنفسه

ما يفيد الوجود المحولي الا انه محتاج اليه بمعنى ما يفيد الوجود الربطي قوة فلا اشكال وفيه ان الامر لا يعتبر وان

يحيى الى مرءود كذا الصواب المأهية به محتاج الى علة فيعود الاشكال قال لوجود المكلف يعنى مسبب الانشاء كما سيظهر قوله

فلا يرد الايراد معارضته لدليل الحكماء وقول المصنف مخالف لوجود الحكم الخ جواب باقتدار الثقل الاول ومنه ملائمة

وما نذكركم على قولنا لان ما بهيمة المكروه بقولنا ووبانه ان اسيداه جوابا بخيار الثقل الاول ايضا كذا في نسخة بطران

فإنه لا يخرج من الوجود أي وجود الواجب قبله فلا يراه في الصفح قوله لأن مقتضى دليل اللامتناه الصفح هو قوله فيكون

قال النبي قوله وهو باطل مقدم قوله وهو باطل خلافا للاشعري حيث ذهب الى ان الوجود يقع مسببا، الاتسار في الملك

عين الماهية ذواتها وخارجها كالواجب كإسباني في الترجمة على لأن ماهيته دليل للمقدار الرفعة على تقدير العلم وبإثباته

ان اريد لقبول ما به المحذور لعدم التصاف بالعدم موكودنا ثابته في الخارج فالصنع ممنوع وان اريد رفعها بالكلية

وكونها نقياً صافاً الصفة مكية والكبد منوعة قوتها تقبل العلم والوجوب لا تقبل شي من الكمال الثاني ما به الكون ليس توجبه

فرد والا رفق دليل الصفه قولوا لا احببوا العلم قوله ولا امر ايضا شاع الى جواب معارضة اضرب للدليل المذكور

الحكماء قولهم ان الوجود صفه في قولهم معلوم لقصور في قوله معلوم بالافروقه قضيه طبيعيه قوله غير معلومه ينتج من الشكل الثاني

ليس الوجود حقيقة الواجب قومه وذلك لأنه حاصله ان اردتم بالوجود في الصفح الوجود الحاضر فهو ممنوعه والمطلوب

فلم لا كبد له ولا يضيق السمع قومه في الوجود المشترك الذي يحيا الكو والنبوت قوله الوجود الحاضر الذي هو عينا مبداء الاشياء ^{الطالع}

فما بعد ان تفسر الهمزة المتحركة مع الهمزة
فيما بعد ان تفسر الهمزة المتحركة مع الهمزة

قال لا عينا اذ هو عينا قائم بنفسه ان كان

فجاءوا بجمع فاعلاية ان كان اعضا قال كذا هو الخ بتم تنظيم النصف لا النصف قوله انه لوقام الوجود كما في البقية المعقولة مع ما سياتي

قوله لا يتحقق ان الوجود لا يمتنع
الوجود الخاص عند الحكماء في
المكانات التي هي حصرها
الخاصة التي هي حصرها
التي هي حصرها
غير ان
القائم مقام
الكثرة في الواجب
تتصور تلك الحصة
كأثر الكثرة
في الواجب
في حصة
في حصة
في حصة

قوله بلاية عينا قوله كان موجبا الى الوجود اي ما يستلزم وجوده اي متصفا بالوجود الذي هو مبدأ الأناش
تأمل قوله موجودا بوجوده في نفسه قوله ضرورة امتناعه وبعبارة اخرى ضرورة امتناع الوجود الربطي في ظرف
بالميل وجود محمول في ذلك الظرف قوله وجود ما اي ثبوت تأمل قوله لا وجود مبدأ الأناش قوله لا وجود له في نفسه
هذا مينا عما ان ثبوت الشيء الشيء في ظرفه فرع ثبوت الثابت في ذلك الظرف كما انه فرع ثبوت المشتبه به وفيه
قوله كل شيء اي محموله بـ قوله انك عليه وقائم به بـ ذينا وحاصل جاكهم قوله المقتضى للوجود بحسب الخاص جـ قوله
اي وجود الواجب الى الوجود الذي يبرهن حقيقة الواجب لهم ذينا وعينا بـ قوله اي وجود الممكن الذي هو مبدأ
بما الماهية لهم ذينا وعينا بـ قال في عارضه اي ضار جـ محمول عليها موافاة قوله المشترك المعنوي قوله
قال لقول اشاع الى الصفح قوله لانه في العلة اقدم اي لان حمله على الوجود في العلة اقدم
من حمله على الوجود في المعلول قوله فيكون عارضا لانهم النتيجة قوله اذا ما يتوحد اشاع الى الكبير فصار هذا كقول القائل
من اشكال الثاني والمادة بالماهية في النتيجة ماهية الوجودات الخاصة قوله من ذلك اي من زيادة نفس النوع على الماهية
قوله زيادة الوجودات اي على الماهية قوله لان زيادة على الماهية قوله العارض وهو الوجود المشترك قوله زيادة
على الماهية قوله زيادة المعروض هو الوجود الخاص جـ قوله جـ حصة في الوجودات قوله لا يتحقق
حاصله ان ان اريد بالوجودات الخاصة الثبوتات الخاصة فالصغر مسلم والكبر ممنوع او امورا ولا الثبوتات
في الصغر ممنوع قوله ان الوجود الخاص الذي قالوا بأنه عيونه الواجب ذينا وحاصل جاكهم قوله لك شيء اه لا يتحقق ان
المادة بعرض الكثرة في قوله في عارض الكثرة عرضا وجودا واجب والممكن وقوله المقول على الوجودات اه بمتل
العلم لان ذلك العرض كما اعتبرت به الشرح فلو لم يكن قوله الوجودات بغير مبدأ الأناش لا يثبت العرض عليه باقظ
ان ذلك الاحتمال التوسيع الدائم والافكار المصنف صريح في الاحتمال الثاني قوله عن ثبوت الذي يبرهن حقيقة من مطلق
الكثرة قوله بعرض الكثرة بعرض مطلق النوع عليه القول بانتفاء العرض حيث يلزم اتحاداه به اي عرض الكثرة المطلق
على الكثرة الخاص لهم قوله عليه اي على الوجود الخاص الذي هو الثبوت الخاص وقوعه اتحاد العارض اي ذاتا قوله

والعرض

والمراد من هذا القول أن القيد لا ينافي قولنا لا إطلاقاً والقيد هنا ممنوع عندهم قال ابن القيم في المشكك في فضله

الطلق عند عرض المقيد فاختلافها بالامية لا يحرم الاطلاق بل هو منها اطلاق وتفيد حقيقة قوله وذلك لا يصح اه
 (التمسك به)
 ومضى مطلق الكفاية الشبهة القائمة به
 ومضى لا يصح العرض بل ينافيه قوله العرض قضية بل ان مطلق التخصيص ذاته

للنفقات الخاصة وذلك يستلزم ان يكون لكل نفقة نفقة أخرى قوية وان كان احداهما هو من به الحكماء ومن به
 الاشياء كتحقيق الشاهد قوله اول والثبوت اه ويومئذ والآثار فيكون قوله الله الموجودات الخاصة من اقامته
 المظهر مقام المظهر فاهم قوله اول والثبوت اقول ان هذا الاعتراض بعينه مباد في كل مقول بالشك ^{معه} على القول بان لا يكون

فصل الماهية ولاذامياتها مثل لبق السواد والخمر للشيء ان كان عبارة عن حصته من المواد المطلق المطلق الماهية
بما هي خصوص تلك الاختلافات اعتبارا لا ذاميا وذلك لا يصح العرض وان كان املا ورا ذلك لا يصح حمل

مطلق الكلام عليه بهو مع ان المشكك لا يدعي ان محله اقل اذ بهو هو قوله بهو هو مع ان المشكك لكونه مشككا
معنويا لا يدعي محله بهو هو مع ان الظاهر ان محله عليه لا يكون الا بهو هو والا كان لفظ الوجود

من كلفظها إلا أن يقال حمل النوع على الوحدانية إنما هو بالاستشفاق ولا يلزم من ذلك كثر الوجودات الخاصة
بموجوده حقيقة لأن اللازم من ذلك كونه لا موجوداً لأن الوجود حقيقة فاعلموا من الفاعل في الممكنات و

عین الذات فی الواجب لعلی واطلاقه علی الکثر العارض غایب و لعلی فی التجزئ لانه امر اعتباری یقتضی علی العقل غایب و لعلی
محققه لان الحد و مبدء الوجود لا یستلزم الوجود الا بالذات ایحی الایصال لکذا لانه امر اعتباری و قد تأمل

موتوان لفظ الوجود لغير مشترك لفظيا بل هو مشترك في معنوي اذا اطلاق على كل الاشياء العارضه فقولهم ولا يلزم من ذلك انه

ان الخوف اه قوله فكان له هذا قال اه اقول ينبغي ان يترك هذا القول الى المتدبر بعد قوله اقول اني لم يرد في الحديث

فصيح عنه قوله الآتي للزبد عرفه ان القيام اه فان الذكر عرفه سابقا قيام الوجود بعينه مسبباً والآثار بالآثار

ثم ان هذا الدليل ياتي من كلام الاشعري عا ما هو عليه المصنف كانه اذا ذكره توطئة لاحقة فيما سيأتي من قوله اول
انه لم يرد قوله فاذا ارتفع في الخارج في قوله تضيافا في الخارج في قوله با انه اى الوجود بمعنى مبدء الالف وقوله ان
خارجا وهذا قوله بان ذلك عليها بل الملاء في الكلام في الممكن فقط قوله با تقاعه في الخارج في قوله لا يستلزم له تقاعه
قد يقال ان عدم الاستلزام انما يكون اذا لم يكن العارض لان ما كان المعنى له ملتبس من ذلك فان الوجود عند عدم
ليس لان ما للشئ الخارج هو قوله بان المدوم في الخارج في قوله ثابت في الخارج في قوله والقيام بالماهية ذهابا
قوله الاستدعاء على العلية قوله لا استدعاء القيام ذلك بناء على ان ثبوت الشئ كالوجود للشئ كالماهية في ظرف
الخارج في ظرف ثبوت المشتبه في ذلك الظرف كما هو في الخارج في الثابت فيه قوله كلف قد عرفت ان هذا لا يضر
لاشعري فالاولى تركه قوله قد عرفت من بيان من هذا الحكم قوله ان القيام اى قيام وجود الممكن بالماهية قوله ذهابا
اي لا خارجا ايضا قوله ان المفهوم من الوجود كانه ليس للمادة بالمفهوم في الموضعين ما يقابل الذات بل المادة اعم منها
وما يقابلها ولذا لم يقل ايضا ولان الماصدق من الاول هو الماصدق من الثاني قوله فان ذلك باطل اى بالضرورة
المنتهى عليها الامور الثلاثة قال لا ينفرد ر في الايجاب الكا قوله بتحقيق واحد في الخارج في قوله انما يقع متوجها الى
القياس الاخرى على حالة في الخارج بل هو متوجه الى الكا قوله مطلقا اى لا انفراد ولا يتحقق متحد مع تحقق الماهية
قوله مطلقا فالمتحقق هو الموجود لا هو الوجود لا يتحقق واحد ولا يتحققين قوله ولا شك اه اشارة الى ان كون
بهذا المعنى عين الماهية ضرورية لا ينفى من ان جمهر المتكلمين فيه فيكون الخلاف بين الاشعري وجمهر المتكلمين
لفظيا قوله ولا شك ان هذا المعنى اه حاصل ما ذكر ان الوجود بمعنى الكو والثبوت انما ذهابا على الماهية عند كل
احد ولا يتحقق في الخارج في معنى مبدء الالف عين ماهية الواجب تعالى ذهابا خارجا وغير ماهية الممكن ذهابا
وعينها خارجا عند الحكم وعين الماهية في الكا ذهابا خارجا عند الاشعري وغير ماهية الممكن ذهابا خارجا
عند المعتزلة والظاهر ان من جههم في الواجب العينية ذهابا خارجا والاعلم قوله وحقيقته تفيقه بل هو
نفسه اشارة الى ان المادة الوجود العينية التوفى الاعيان قوله بتحققها في الخارج في قوله اى الوجودات الاربعة
وهذا شغلان المادة بالماهية

قوله ثبوت الماهية في الخارج

العين

بين الله بين من له منها كالعدم والشيء ثبوت ثبائين ايضا قطعاً فنظير ذلك ما يقال ان بين الوجود والعدم
 وكذا بين الانسان والشيء فكذلك الانسان ليس باحد فكل الشرائع بليث فاذا عرفت ذلك علمت ان الله
 ولي ان يقول الشيء في قولنا ان المنفرد ليس بوجود فكلنا اه قوله عند الحكماء والمصنف تابع لهم قوله بالوجود
 الذي في حقيقة قوله اذ لا نقول به بل بالشئ والمثال قوله اطلق عليه وان لم يكن ثابتاً في الخارج في قوله لفظ
 الشيء والثابت قوله واشتت الواسطة مغطى على قوله عند المعدوم فالتقدير يعني انه اثبت الواسطة و
 يريد ان كذا المنفرد عين المنفرد نظر الى المعطوف وكذا اثبت في كلام المصنف بالنظر الى المعدوم يعني و
 بالنظر الى الواسطة يعني آخ كما لا يخفى على من رآه فالحق ان يقال ان ضميراً مشتركاً عائد الى الحكيم السابقين
 واشتت يعني اوجب والمنع ومنهم من قال بان يجب الحكيم اي قال المعدوم شيئاً وثابت وبين المعدوم والموجود
 وجود واسطة في المعلوم اي التصوري قوله لم يتحقق ولم يثبت قوله لم يتحقق اي لم يثبت في الخارج في قوله منفرد
 ومعدوم محتسب قوله وان تحقق اي امتان في الخارج في قوله كالعالمية فواسطة اعلم ان الثاني بيننا وبينهم
 في الواسطة على ما في النص من جهة الموافقة ليس متوجها الى معنى واحد فيكون لفظياً لا نافعاً الواسطة بين
 الموجود والمعدوم يعني الثابت والمنفرد وهم يعتبرون به وهم يشبهون بينهما يعني آخ ولا ننزع نحن في ذلك
 قوله معدوم يمكن اي يمكن عادي فيجب المكبات الحالية اذ هي محتسبة عادة لا تقرب لها وقفاً كما سيأتي قال
 ان يبقا فللمعلوم اقسام ثلاثة الا انهما عند الاول معدوم وحال وموجود وعند الثاني منفرد ومعدوم وموجود
 معدوم قوله معدوم ومنه قوله او بالتسمية بان يكون من عاقله ان لم يتحقق ولم يثبت قوله وان تحقق
 فثبت الظاهر ان يقول وان تحقق فاني كان له كوا هي لا يلزم اتحاد الشئ والجزء قوله له كوا في الاعيان
 اي بالاستقلال قوله والا اي وان لم يكن له كوا في الاعيان بالاستقلال سواء لم يكن له ذلك الكوا وكان له ذلك
 لكن بالبقية قال اذ لو وجد قالوا الوجود وصف مشترك ليس بوجود ولا معدوم قوله غير متناهية
 متعينة محتملة في الوجود قوله فان كل وصف اه يعني ان قولهم ان كل مستحق يحل على ذات يجب ان يكون مأخذ
 الاشتقاق امرئاً ملك مخصوص بما يحل على الغير هذا

هذا هو المقصود من كلامه
 من غير ان يثبت له
 وانما قال في

قال لان
 الام من
 الشرح

قوله واللام بين ا و اويكون المحتسب ممكنًا تامًا وقوله اذ لو كان متضادًا لكان مقتضاهما الفرق المذكور
 اي انما كان الفرق المذكور مقتضيا للامكان اهل ثبوتها ولم ينجح معه ذلك كونه متضادًا لو كان ا ه قوله لان
 انصاف غير الثابت ا ه في الحقيقة وليل الكبري الا ان لم يتذكر جعله دليل النتيجة قال قلنا ا ه حاصل هذا الجواب
 ان ا ه اريد بالتميز التميز الخارج عن اريد بالثبوت الثبوت الخارج عن اريد بالصفى الصفى ممنوعه والتميز
 عند العقل فبالعلم فقول التميز انما هو عند العقل اشارة الى المناقضة وقوله النقض بالمتغيرات ا ه اشارة
 الى النقض الاجمالي فالاول تركب الا بتركب ان التميز في الذهن قوله فمنوعه هذا منوعه الكبري كما تقدم
 ا ه اشارة الى التميز الذهني من الاوسط وقوله وانما يلزم ا ه اشارة الى منوعه الصفى ان اريد بالاوسط التميز الخارج عن قوله
 في حين من فان لها هذا التميز ايضا فلو اقتضى الثبوت الخارج عن ا ه ان يكون لها ايضا ثبوت هو انها ثابتة اتفاقا قوله لتمام
 من بعضها اشارة الى جريان الدليل في المتغيرات من مختلف المدلول قوله متمايزة وممكنة ايضا استطراد
 لان الكلام في نقض الدليل الاول الا انه اشارة الى ان الدليل الثاني منقوض بالكتابات الخيالية اجمالا ايضا
 من غير تعيين للدليل قوله وان اريد ان التميز يقتضي الثبوت في ا ه قوله وان اريد منوعه لاستلزام الدليل
 الذي على ان يرد بالاكثر الثبوت الذهني قوله ففي الامكان ا ه سلب ^(الامكان) قوله وفي الفرق بين نفي الامكان ا ه لوقال
 وان الفرق بين لا امكان له وامكانه لا محذور كونه متضادًا ثبت ايضا لم يتوهم استدراك قوله كما تقدم كونه
 متضادًا ل كما تقدم ماله صلة ثابت الا انه قال ثبت ايضا والاضا ينتقض بالامتناع بان يقال الامتناع
 وصف ثبوت واللام بين المحتسب متضا ل عدم الفرق بين امتناعه لا ولا امتناعه فيكون المحتسب ثابتا مع
 منفي وفاقا قوله كالفارق تضييضا قوله وقولكم ا ه ذلك مفهوم من قولهم الماس لان المنفي في نفسه منفي بالنتيجة
 الى كل شيء فكسب النقيض ولذا قال قولكم قوله ثبوت شيء لشيء ا ه كان الا بالثبوت ما هو النتيجة العامة الخيرية
 في الحقيقة لا نسبة بين ا ه الثبوت بهذا المعنى لا يقتضي ثبوت الثابت في نفسه كما في السالبة قوله وخرج ثبوت ا ه
 ثبوتها خارجا قوله في لا يكون ثابتا بآي ثبوتها خارجا قوله قلنا في جوابه قوله بمعنى حصوله ا ه بمعنى حصوله في الخارج

قال قد يقبل بطلان هل يقبل البطلان
بين المقدم والتالي ايضا

قوله اما يجمع الحمل اى مطلقا في الخارج او في الذهن ثم ان الحمل هنا ليس بمعنى ادراك الوقوع وهو ظاهر
واللام تليق في الثبوت بل بمعنى الوقوع ولا يمتنع ان يكون بمعنى نسبة بين بين في الموصيات قوله يجمع الحمل اى
الايجابيه قوله فلا اى فلا يكون في نفسه شيئا خارجيا بل يكتفى بثبوته في الذهن قوله فان الاوصاف والصفات
اى الثابتة للشيء قوله بعضها شويتية في نفسها شيئا خارجيا قوله وبعضها سلبية في نفسها اى ان يكون
سلبية ايجابية قوله او لعدم سلبية سلبية قوله كما في وجود زيد وبطلان الوجود من مقولته مع والابن تدبر
قوله ثم الحمل بمعنى ادراك الوقوع واللاقوع قال ويفتق الحمل الايجابيه افتقار الكل الى الجزء ان كان الحمل
بمعنى الاتحاد في الهوية والتغاير في المضمون او افتقار لمتعلق بالكل الى المتعلق بالفتح ان كان بمعنى الا
يقاعى قوله يجمع ان يكون تفصيل اتحاد الطرفين ذاتا للاتحاد هاهوية ايضا تأمل قوله والذهن هذا
البيان مخصوص بالمحصلات مع ان كلام المصنف في مطلق الايجاب قوله في الوجودين ذهنا
وقال تعالى فاعلم ان الله تعالى قد علم ما في قلوبهم من غيباتهم والناطق او اجمالا وتفصيلا
كالانسان والحيوان الناطق قوله ويظهر ان يدين فيه ما محتمل فان الحكم بالاتحاد الذاتي للتغاير بين يجب
المضمونهم ذو الفائدة لا تقضى الفائدة تأمل قوله في مثل الارض ارضه بل في مثل الانسان بشر والعنصر
اسك قوله ثم الحكم بمعنى الوقوع واللاقوع قوله اى صدق اى باعتبار انه مطابق للواقع قوله ومما
باعتبار ان الواقع مطابق قوله اى كاذبا وباطلا اى ينحصر في ذلك بين القميين خلافا لما حفظ المتدل
بقوله تعالى افترى على الله كذبا اى بالحيثية قوله وليس صدق الحكم اللام للاستغراق وليس
لرفع الايجاب الكا قوله اذ لا يمتنع ط فاه اى ما صدقها تأمل قوله ولا يعطى يقينه لما في الذهن خلافا للنظام حيث
قال صدق الحكم مطابقته للاعتقاد متمسكا بقوله تعالى اذا جاءك المنافقون الى قوله ان المنا
فيعين كاذبون قال يوجب يقينه ذلك من مذهب الجمهور قال بطلان يقينه البارز الملة قال لما في
نفس الامم لانه لما في الذهن كما هو عند المجاز حفظ قوله والملا وبلا امرائيه اى الشيء الذي طابقه الحكم فذلك

قوله مضمون غنوى في غاية البيان
قوله كذا لا ينبغي

الامر من اقامه المظهر مقام المضمون
قال ومما

٢٥
فصل في اللاحق

قال ومعناه اه اي قولنا في نفس الامر قال هذا الامر كذا في نفسه اي من قولنا في نفسه في قولنا هذا الامر كذا
قوله اي في حد ذاته اما تضييق قوله في نفسه او تضييق ليقوم قوله بهذا الاعتبار هو اي يجب الوجود الظاهر قوله
متأخر عنها اي من وجودها الظاهر قال فان ما به الشي من نسبة الشي الى الة السوال قوله للعوارض اي لها
ولكن اعني نفس المتأخرية لا بهذا الاعتبار ^{في}
من فاللام المطلبة الجمعية هي يتم المحصر قال ولا لقاء معللة قال في وجودها في الخارج او في الذهن
اعني ما لا لام مطلق للجمعية ^{في}
قال لا يشترط لاشي سلب كل ولا توجد سلب كل قال ولا توجد في الازهان اعني ان في محض
وجود المجردة في الازهان عند القائل بالوجود الذي هو خلافا فاقيل وعليه المصنف لا توجد لان
الوجود في الذهن من العوارض يجب نفس الامر وقيل توجد لاقتدار الذهن بقصور كل شي في
عدم نفسه ولا يجب في التصورات فلا يمتنع ان يعقلها الذهن ويعتبرها معرفة الواقع الخارجية
والذهنية وبلا محذور حظها كذلك وان كانت يجب نفس الامر متصفة ببعضها الا بمرى
انه يمكن الحكم على المجردة مطلقا باستحالة الوجود في الخارج وقيل ان شرط تحريمها من العوارض
الخارجية توجد في الذهن او العوارض مطلقا فلا توجد كذا في المواقف وشرط قوله من العوارض فان اه
اللام للعهد فهو من اقا من المظهر مقام المضمي قوله اذ العوارض من الذهنية اي باللفظ اللفظي واما فهو باللفظ
الاعم فهو ما كان موصوفا اهل ذنبا فالخارجية المقابلة لللفظ اللفظي اعم واللفظ الاعم اخص
قوله قيل للشي اي بعد الصفات التي يوتي من غير ان يستبره بيان لقوله في نفس الامر قوله فلا شك
ان التصورات اه لا يخفى ان هذا التأويل يقتضي ان يكون الخلاف بين القائل بوجود المجردة في الذهن
وبين القائل بعدم الوجود فيه لفظيا فتبصر قوله ومقابلة المخلوطة يجب الاعتبار قوله في المخلوطة
بجب نفس الامر ^{في} لا يشترط شي وتسم المخلوطة كما في المواقف فالانسب ذكر هذه التسمية قال
والمجرد كلام الشارع في معنى المستغنى تقديم الربط على العطف والاقلا حاجة الى ما ساداه
قوله قال فتوجد باعتبار ما صدق عليه وهو المخلوطة كما سيعلم قال لكونها نفسها الاظهر بكونها بالباء
او القول بان اللام بمعنى الباء فاللفظ انها توجد بعين وجود المخلوطة لا بكونها من لوازمها التام ومقيدة

فصل في اللاحق

فصل في اللاحق

قوله وآف وهو الماهية المخلوطة وقوله وآف مركب منه هذا مشعر بان المخلوطة غبابة عن تجرد الماهية وقوله
التشخص وليس كذلك اذ هي عبارة عن الماهية المقيدة والقيد شرط وفاسد كما يشعب قوله الآف
بين المطلق والمقيد وقوله الماهية ضرورية صدق المطلق على المقيد وقوله التي هي التشخص بمعنى ما يقيد
الماهية لا بمعنى آف مما سياتي في قوله والا فلا صدق عليه لاقتضاء الصدق والجل الاتحاد بحسب المرتبة
قال الحكم المنطقي او الجنب لمنطقه او النوعي كذلك قال الحكم الطبيعي او الجنب الطبيعي او النوعي
الطبيعي قوله التشخص الا انهم اى تشخص المعروض قوله فان قيل لما افاد القول السابق ان المعارض ليس ظرفا
لوجود الحكم المنطقي ولم يفد ان الطبيعي ليس متصفا به قال فان قيل الخ قوله لان الحكم المعارض اى الاتصاف
بالحكم المعارض قوله المعارض وان لم يوجد قوله محب عن العوارض اى الاتصاف بها قوله عن العوارض
اقام المظهر موضع المضمحل حيث لم يقل محب عنها لافادته لا يخفى قوله فانها عوارض محب عنها ما يعرض للماهية
بشيء عند قيامها بالذات لا بمعنى ما جعله الذهن قبل لها واعتبر عن وضو لها قوله ما فقهه اتصاف
الماهية بها قوله ان ما صدقاه لذلك الماصدق هو اتصافه بوصف الكلية يعني ان اتصاف ذات
الموضوع بوصف الموضوع ليس بمباد وان كان ذلك مل داف في اكثر القضايا وقوله صواب المضمحل
الذي يقال له لفظ الحكم قوله موجود فيه اعلم ان في وجود الحكم الطبيعي اى الماهية المعروضة للكلية فم حيث
يكون لا بشرط عرض الكلية خلافا لما يشايون على انها موجودة في الخارج بل هي عين وجود الاشياء
لا بوجود مقام لها والاشياء هي كالتكليف على انها غير موجودة فيه حتى قال المتأخر ون الاشياء
هي ذات بسيطة في الخارج هي نيت عن منها بحسب تنبيه الاشياء والمباينات والامور الكلية الاول
ما ينت عن ذاتها يسمى اصطلاحا هاجن وذاتيا وما ينت عن منها عبارة عن خارج عن نيت عرضا
كالوجود فانه ينت عن عبارة مرتبة الالات المطلوبة من الشيء اذا عرفت ذلك فنقول ان كلام المصنف
بما صرح به في انه افتاد الاول حيث عرفت الماهية بما لا يصدق الاعيان الطبيعية الكلية ثم بين اعتبارها الثلاثة

قال دون المعارض
قوله الماهية عن قايما بالذات
لا ينبغي ما جعله الذهن قبل لها
اعتبر عن وضو لها

قوله عن العوارض
قوله من الاشياء المنطقية
قوله في الخ
المنطقية

وقد يوجد اثنين منها في الخامس ثم كما قال اذا اعتبرت المأخوذة لا بشرط شي مع ضرورة للكلام في الكلام
الطبيعي وانما يوجد المعنى مناه ولا تلقت الى ما قاله الشارح في الهاشية ان كلام المصنف ظاهر في الثاني
فهم كلامه في قسم المطلق ظاهر في الثاني فلا بد ان يحمل على ما هنا قوله وجوده فيه انما هو باعتماد
احد قسميه وبهي الماهية المشروطة بغيره من اهل قوله عند عرض الشخص وشوال الانصاف بالكلمة
قال وبهي الافراد اى جنس المعروض مع الشخص الأول وقوله كما أنه عدل لقوله معناه ان ماصلاً
هو عليه اه قوله وانما المأخوذ اى المأخوذ لا بشرط شي مع انصافها بالكلمة قوله كالمجموع على الكف الكاف
للتنظيم **قال** الماهية لا بشرط شي اه كان هذه الماهية قسم من المخطوطة السابقة يعني انها اعم من ان يعتد بزيادة
ما يقال اولاً لتعقّب بخلاف مخطوطة ابن سينا قوله اى يعتد بالامور اى يفي لئى اللام بالزيادة مع الزيادة
بحسب نفس الامر بل اللام بزيادةها بحسب الاعتبار والملاحظة ايضا فظهر الفرق بين هذه والمخطوطة
على اى القائل تدب قوله ان ذلك عليها ونحو لها قوله ضرورة امتناع تحقق الكل في الخارج والذهن قوله
لانقضاء شرط الحمل كان الماد بالشرط الركن بناء على ان الحمل هو الاتحاد في الوجود والتغاير في المفهوم
ويجوز ان يكون الماد بالحمل اذراك الوقوع في الحاشية الى تأويل الشرط بالركن ^ع في ان التغاير في
المفهوم شرط الافادة لاسكن الحمل ~~فهم~~ قوله وهو الاتحاد اى اعتبار قوله وهو الاتحاد به بناء
على اعتبار زيادة ما يقاسر بها والافال شرط متحقق في نفس الامر فافهم قوله بشرط ان لا يكون مع نطق اى بشرط
ان لا يعتد بما اتحاده من النطق كما سيعلم قوله بشرط ان يتوهم النطق اى ويعتد اتحاده مع بقية قوله
الآلة وان يعتد اتحادها قوله لا بشرط ان يتوهم اى لا بشرط ان يعتد اتحاده مع شي ولا اتحاده مع
قوله وبين ما يقاسر بها فيتوهم الحيوان الاول قوله وان يعتد اتحادها فيتوهم الحيوان الثاني قوله ولا يحمل عليه اى
لا يصح الحمل عليه قوله والله في نفس الانسان ولا يفيد الحمل عليه قوله ثم الماهية بمعنى ما به الشي هو هو اعم
الجزء الحقيقي كما يظهر من الامثلة الآتية قوله كالنقطة مثال للبسط الخامس وامثال البسط العظمى كالمادة

فكأنه لا يعتد بزيادة
ما يقاسر بها ولا
بالاتحاد مع
شيء ولا بالاتحاد
مع غيره

فكأنه لا يعتد بزيادة

لا يمكن ان يكون له حقيقة
فان كان الواحد حقيقة ان اراد
بالواحد الواحد الحقيقي فانه
المقدمة ممنوعة لان التثنية
انما يقتضي ان يكون متافا
حقيقة او اعتبارية مطلقا
او اعتبارية او اعتبارية
فلا تقتضي التثنية في حدها
مباشرة

فكلا جناس العلية والفصول البسيطة قوله كالنقطة والحظ والسطح والجمع الفعلي والبسيط الفعلي
والفلك تأمل قوله وإمام كبة بحسب العقل والخارجي قوله يستلزم البسيطة استلزام الكبر والصدق
مطوية تعدد القياس هكذا لان الماهية المركبة متمدة بالفعل وكل متمدة كذلك مبدئ الواحد أي أم
غير منقسم بالفعل فالماهية المركبة مبدئ الواحد قوله لان الواحد ان اراد بالواحد الواحد الحقيقي فانه
المقدمة ممنوعة لان التثنية ان يكون متافا فانه الواحد مطلقا حقيقة او اعتبارية او اعتبارية او اعتبارية
من الحقيقة والاعتباري فلا يفيد شيئا في شرح التوحيد وحاشية ^{بعض} قوله مبدئ المتعدد أي التثنية
قوله مبدئ المتعدد أي بالفعل قوله كما ان دليل الكبري قوله مبدئ المتعدد أي التثنية بالفعل قوله مبدئ المتعدد
عبارة شرح المواقف مبدئ العدد وهي اوله قوله قابلة للانقسام أي كما هو عند الحكماء الثمانية للجزء والاولى
كما هو عند المتكلمين الثمانية بالجزء ثم ان هذا مخصوص بالاجزاء الغير المحيطة تدبر قوله من عدة اشياء متمدة
بالفعل ومتمايزة بحسب الوجود ^{حق} يستلزم العقل قوله مختصة بلوان الماهية مالا يتوحد في مجموع آثار
تملك الاشياء ولوانها بلوان الوجود الحاصلة بالتركيب فلا بد ان التركيب الاعتبار كالعنصر مختص
بآثار ولوانها لا يوجد لغيره كذا قاله الدواني قوله متعدد من عدة اشياء متمدة بالفعل ومتمايزة بحسب
الوجود قوله عدة يستلزم العقل أي امور متمدة بالفعل ومتمايزة بحسب الوجود قوله وان لم يكن واحدا لاوله
موت من ليس واحدا في الحقيقة تأمل قال الاجزاء المتمايزة في الوجود قال واحتياجه بعض الاجزاء الى اشارة
قال قدس سره في حاشية شرح التسمية هذا مبني على الاجزاء الخارجية المتمايزة في الوجود العيني وما في الاجزاء
المحيطة فلا لا اجزاء ذنبية لا تمايز بينها في الخارجية قطعاً وشدة الميضي وقال لعدم الفرق ^{الوجود}
قال في المركب الحقيقي الخارجى او الذي هو قوله كالمركب من الب لظاه مثال المركب الخارجى قوله من الصور المعدنية
يجوز ان يكون الماهية الخارجى الذي هو من كذا اطلق الصورة على الهيئة فيما يأتي وان يكون الماهية بها الصورة
الجوهرية كما ان يقال لها بحسب الوجود الذي هو فصول الاجناس السافلة تأمل قوله فتتمايز الهيئة باعتبار

فصل في التعيين قوله تعين الشيء بأى معنى من المعاني الآتية قوله وحده الشخصية

قوله لتوكل الله صريح الى شكل الثاني قوله مشترك بينه وبين غيره مع اشتراك الوجود والماهية والوحدة
 ان كل فرد من افرادها انما ينفرد عن فرد آخر منها بما يفيض اليها ويضاف اليه اليه بخلاف التعيين فان كل فرد من
 معين عن غيره بنفسه لا بما يفيض اليه فكل فرد من افراد الوجود مثلا نفس الفرد الآخر وانما يتميز عن غيره بالاضافة
 اليه فيكون مشتركا بينهما وبين غيره بخلاف افراد التعيين فانه لا يكثر شيء منها عين الاخر ^{بشيء نفسه} ~~فهم~~ كان هذا في
 الوجود بينه على كونه متواطئا كما هو عند المتكلمين او على ان معنى كونه مشتركا كونه مطلق الوجود مشتركا بالنسبة الى وجود
 الواجب ووجود الممكن واما مطلق وجود الممكن بالنسبة الى الوجودات الخاصة فتواطىء والافلاوق بين التعيين
 والوجود وقس حال الوحدة ^{في} قوله بخلاف اه اشارة الى الكبر قوله بخلاف التعيين اشارة الى مضمون كل من المقول
 متين قوله الكم ماهية اى الكم الطبيعي قوله ولا يصدق انه قد يقال ان معنى قولهم الكم موجود ان الكم الطبيعي
 بدون اتصافه بوصف الكلية موجود في الخارج فيليصدق قولنا الكم متعين بمعنى ان الكم الطبيعي بدون
 اتصافه بوصف الكلية متعين قوله وان كان التعيين اياه يعني ان كوا المتعين او التعيين مفهوما طليا لا يقضي
 صدق قولنا الكم متعين كما ان الخبز والخبزية مفهومان كل معنى انه يكون قولنا الكم خبز في هذا التشبيه معنى
 ان التعيين غير الامتناع عن الشراكة ~~فهم~~ قوله عموم من وجه اى يجب الحل كما يشعر عبارة الشارح او يجب
 التحقق كما هو الظاهر لعدم صحة حمل التعيين بأى معنى من المعاني الآتية على المعنى فافهم قوله في الماهية مثلا اشارة
 الى الخاصة والعرض العام قوله في الماهية النوعية او الجنسية قوله متشخص الاول متعين قوله حيث لا
 تعين الشراكة سواء لم تكن اصلا كما في ذات الواجب او كانت ولم تعين كما في ذات الممكنات المتشخصة كزبد
 وعكس وغيرهما من غير ملاحظة اشتراكها ~~فهم~~ اى المشاركة في الماهية والافلاوق مشاركة في الاعلى من ثابته
 معنى انه قال سابقا مثلا ^{بهم} قوله بالعلم على تميزه اى والصدق على تميز الكلمات بالعلم فقولهم بالعلم خبر
 قوله حقيقة اياه تعميم الوجودى قوله فلا بد في تحقيق انه اى في تحقيق جواب السؤال بأنه ما هو لكن فيه تأمل

لا شاع بان المفهومات الاربعة تمام الماهية للتعين قوله من هذه الالفاظ الخمسة التي منها لفظ التعين قال
 اول النسخ اى الاضافية فامل قال هو تلك الهذية يعني ان عند استواء العوارض الى ما يفيد الهذية وامتنع
 الشركة امول ثلثة ما يفيد الهذية والهذية نفسها وامتناع الشركة فالتعين عند بعض هو الاول وعند
 بعض آخ هو الثاني وعند ثالث هو الثالث ولما كان امتناع الشركة محتملا لعتين احد هما المعنى المصدق
 والثاني العدم الخاص اعم عدم امكان الشركة وقبولها صار المذاهيب اربعة قال لا يقبل الشركة اى
 المل على كثيرين ايجابا قال او العدم اى كان الماد بالعدم المطلق العدم المأخوذ لا بشرط شي لا المأخوذ بشرط
 لا شيء فمعنى ذلك لا يتوهمه وبين مطلق العدم فرق بخلاف مطلق الماء والماء المطلق فان الاول بمعنى الماء
 المأخوذ لا بشرط شي والثاني بمعنى المأخوذ بشرط لا شيء كما قالوا قوله المطلق لا يظهر لى والنسبة
 في العدمى بهذا المعنى معنى بخلافه بالمعنى الاول فانه من نسبة الموصوف الى الصفة والمعنى الثالث باجمالية
 فانه من نسبة المقيد الى المطلق وبابه لمعنى الاضيق فانه من نسبة الكل الى الجزء وقوله المكسب اى المنضم
 الى وجوده قوله هو وجوده بمعنى الموجود والافتيول الشركة ايضا وجودى بمعنى ما لا يدخل في مفهوم
 العدم قوله او غير المكسب هو وجودى قوله او المضاف اى الى الوجود لا غيب فافهم قوله او المضاف
 اى الى الوجودى قوله والعبارة انظر ان الماد ان العبارة فيما لا يدخل فيه العدم بالمعنى فيقتضى ان يكون العلم
 عدميا بالمعنى الاضيق للعدمى وليس كذلك عا ما يقتضيه العدم المضاف بما يدخل في مفهوم العدم
 قال وان الماد بالحقيقة ينبغي ان يقول المصنف وان الحقيقة ماله وجود خارجى اوله ثبوت في نفس الامر
 والاعتبارى بخلافه فان لكل من الحقيقة والاعتبارى معنيين والمعنى الثاني للحقيقة اعم من الاول ^(المعنى الاول) والا
 اعتبارى بالعكس قال لا يشترط ان التعين اى جواب ان التعين اه فامل قال وجودى واه يعني يعلم ان الشاع
 لفظ قوله وجودية اى ان كان الوجودى بالمعنى الاول والا فبالهذية والمعنى الاضيق للوجود
 الهذية يعني كذا الشيء مثا اليه قوله والهذية في كذا الهذية وسائر معاني التعين اعتبارية بالمعنى الذي ذكره
 نظرا منه ان كانت اعتبارية بمعنى ما لا وجود له في الخارج

عنه وهو التصديق كذا
لعله في قوله لا كذا ان كان افلا ديا
لعله في قوله لا كذا ان كان افلا ديا
لعله في قوله لا كذا ان كان افلا ديا
لعله في قوله لا كذا ان كان افلا ديا

قوله عدم ميان وكذا الهنوية بالحق الاول للعدم قوله عدم ميان اما الاول فبالحق الاول والاخير للعدم
والا فلا وما اثنان فبالحق الثالث كالاول وقد يقال بالحق الرابع ايضا فافهم ولا تكن من القاصرين بشيء
الما حرمته على قوله والعبره بالحق ~~فهم~~ قوله عدم ميان لا يخفى ان هذا من قبيل تشبيه المشترك اللفظي فامل
قوله وايضا لا يشبه عليك لا يخفى انه لا دخل للتحديد السابق في عدم الاشتباه هنا فليس لا يشبه عطف
على لا يشبه السابق فالواو ابتداء ثم هذا الكلام مجزى دعوى لا دليل عليه تبصير ~~هذا من قبيل تشبيه~~ هذا من
على ان قوله لا يحصل بالانضمام اهـ ليس بحتم بل المتن هكذا انه انما يستند اهـ ~~فهم~~ قوله لان اهـ نفسه قوله
والتي على كل تقدير ~~لا~~ هذا البيان لا يخفى في التعيين بمعنى كذا الفهم بحيث لا يقبل الشركة قوله من كذا المفهوم
اي الذي لحقه التعيين ~~فلا يمكن العقل~~ فبالانضمام الكمال لا يحصل التعيين فلا يستند الى الانضمام
~~فهم~~ فهو اي تعين الممكن لا الواجب ايضا تأمل قال فهو انما يستند اهـ اي باعتبار الوجود الرابط فيما على ما
يفيد الهنوية وباعتبار الوجود المحوري ايضا فيما يفيد بها قوله من الممكنات اي الجملة الممكنات الوجود المحوري او
الرابط قوله عندنا معاشر الاشاعرة قوله من استنادنا استنادا فافهم قوله للقطر هذا دليل الدوران قوله
اذا تحققت اي على تأمل قوله لا تقبل اهـ لا يمكن ان تقبل قوله لا تقبل اشارة الى ان التعيين عند عدم قبول
الشركة قوله وانما تقبلها اهـ وانما يمكن ان اهـ قوله فان قيل معارضة قوله ان لا يتعد التعيين اي شخصاً قوله لان
صفي قوله اهـ نوعي قوله ومقتضى كبرى قوله الواحد النوعي او الشخص قوله الا واحداً شخصياً
قوله اجيب اهـ حاصله ان لم خصوصيات الوجود خلا في التعيين قوله واحداً اي بالنوع قوله يتعد واحداً
اي افراده الاضاافية والا فافهم الحقيقة انما تتحقق بتحقق تعينات الموجودات فامل فيه قوله فان
قيل نحن نقطع بالتعيين اهـ حاصله ان الوجود الخارجي ما يقطع بالتعيين عند من قطع القطع عن جميع ما عداه
وكما ان كان كذلك فهو على التعيين فهذه الكبرى مطوية والجواب منع لها مع السند ~~قوله كاذب~~ قوله كاذب
الكاف من المتن قوله الفلاسفة الذاهبون الى كوا التعيين وجودياً ~~قوله من ان التعيين~~ قوله من ان التعيين

اي انما يستند اهـ
اي باعتبار الوجود الرابط فيما على ما
يفيد الهنوية وباعتبار الوجود المحوري ايضا فيما يفيد بها قوله من الممكنات اي الجملة الممكنات الوجود المحوري او
الرابط قوله عندنا معاشر الاشاعرة قوله من استنادنا استنادا فافهم قوله للقطر هذا دليل الدوران قوله
اذا تحققت اي على تأمل قوله لا تقبل اهـ لا يمكن ان تقبل قوله لا تقبل اشارة الى ان التعيين عند عدم قبول
الشركة قوله وانما تقبلها اهـ وانما يمكن ان اهـ قوله فان قيل معارضة قوله ان لا يتعد التعيين اي شخصاً قوله لان
صفي قوله اهـ نوعي قوله ومقتضى كبرى قوله الواحد النوعي او الشخص قوله الا واحداً شخصياً
قوله اجيب اهـ حاصله ان لم خصوصيات الوجود خلا في التعيين قوله واحداً اي بالنوع قوله يتعد واحداً
اي افراده الاضاافية والا فافهم الحقيقة انما تتحقق بتحقق تعينات الموجودات فامل فيه قوله فان
قيل نحن نقطع بالتعيين اهـ حاصله ان الوجود الخارجي ما يقطع بالتعيين عند من قطع القطع عن جميع ما عداه
وكما ان كان كذلك فهو على التعيين فهذه الكبرى مطوية والجواب منع لها مع السند ~~قوله كاذب~~ قوله كاذب
الكاف من المتن قوله الفلاسفة الذاهبون الى كوا التعيين وجودياً ~~قوله من ان التعيين~~ قوله من ان التعيين

هذا التعين اى باقى معنى من المعاني المارة فهو يستند بلا واسطة فيما يفيد الهدية وبواسطة في البواق
 فافهم قوله قد يستند اى اما ان يستند قال الى نفس الماهية اوجب لها اولادها مساويا كان كل منها
 واعم قال الى نفس لاهية كما في العقول العشرة دون الكواكب الى من جعلها الشمس اذ لا فرق بينها وبين
 الافلاك فافهم قوله وهى وليات الافلاك والعوارض اللاحقة لهيولى العناصر كما يأتي في الشرح
 قوله فينحصركم وكذا اذا استدل لتعين الى لانها قوله فينحصركم قد يقال فليست تعين السواد مثلا الى لاهية
 الى يتعدا الى ما يجب الازمنة والامكنة وغيرها فلا ينحصر نوعه في واحد قوله نوعها الاضافة بيان
 قوله من الماهية والتعين بمعنى ما يفيد الهدية والافلا يصح ان يخرج الشخص الخارجى قوله والتعين الذى على ايهام
 اى بلا واسطة وهو ما يفيد الهدية قوله والا صفا قوله انك عنها التعين الاول لانها متضادان قوله
 فيختلف المعلول في النتيجة قوله المعلول الاول وهو التعين الاول قوله فيختلف المعلول اه كان المبدأ بالمعلول ما
 يفيد الهدية والا لم يكن اعم محتاجا الى علته ~~شئ~~ فيه انه وان لم يكن محتاجا الى ما يفيد الوجود
 المحلى لكنه محتاج الى ما يفيد الوجود الربطى قوله هذا اذا كان اى الاحتياج الى الاستدلال المذكور
 دفعا قوله محتسبة في نفسها نفس متعينة قوله عن وقد اشترك الى التعينات الخاصة فافهم قوله قال الشخص
 اى المتعددة قال اما بالذات اى بالماهية قوله كهيولى الافلاك وكذا واث العقول بالنسبة الى صفاتها المتعينة
 فافهم قوله كهيولى الافلاك يعنى ماهية الصور الجسمية ^{منها} الافلاك ^{منها} فلما استدل لتعين اليها
 لا انحصرت في وقت فلذا استدل الى هيولىاتها المتعددة بالذات وكذا ماهية الكواكب السائرة في ان ماهيتها
 متعددة والتعين مستندة الى هيولىاتها ^{منها} وقس على هذا ماهية صور العناصر وكذا الافلاك ~~منها~~
 قوله متشخصة في نفسها يعنى ان تعينها معلول ما هيأتها قوله المتعينة اى تعين هذه العوارض مستند الى ما
 هيأتها فافهم قوله في نفسها اى بالماهية قوله فانها واحدة مشتركة بخلاف هيولىات الافلاك وبخلاف نظم
 الانسانية قوله تشخصها اظن ان الشخص هنا ليس بمعنى ما يفيد الهدية لان ما يفيد الهدية هو تلك الذات

١ قال كل حادث يقع الموقوف
وبعد وهو المادون
الضامن

کاروں بعض کالافٹاک لایا کرتا
الحالیہ خانہ وقت نمبر نمادیتا و صورت
مختصہ ہے اسباب سے

من الضميمة الثانية أو الغريبة قوله أيضا في الضميمة اى من العلم بخصوص ضميمته احد الطرفين اذ لا يخلو العلم

منه الصريح وكذا منه العلم بطريق الصريح يدل على ذلك قوله الآتي اذ لا يعلم حال الشيء اه قوله اذ لا يعلم حاله

وخصوصاً قوتی که تحقق فیها احدیها ای العلم بخصوص احدیها و نیز ان یکنو تحقق یجانبیقن قوا لای یومد احدیها

أما لان كل شخص من الامكان يحق التهيؤ بوجه بعد العلم وان كان النوع قدما فلا ينافيه ما قالوا

الوموداهم

١ قال الى مادة قد عت اى بالزمان قال الى مادة قد عت اى تلك المادة نفيا

21. 10. 11

او ما يحل به فيه فان البديل الذي هو مادة النفس ليس يقدّم بل القديم صيولاه وكذا الكلام في قوله

بعض الاعراض تختلف باختلاف الحركات البعض الآخر كالغثك للحركات الحادة فانه قد يعم عياده وصورته

عندكم كما يأتي **قوله** اذ لو كانت اى كل مادة ^{على} قوله ممكن لا متناهية اى بالامكان الذاتى لقيت

الدليل قوله الانقلاب أى منه الانتساع الى الامكان ^٥ قوسه وهو جوى اذ التهيؤ بين قوسه حصول الشيء قوله

كيفية اضافها لسؤال الادائه من المقولات النسبية اذا الامكان الاستعداد ومنه مقولة الكسب كما تأتي في

مختص ومصرح به فاشا حلالا فقد تقبل الشك بالمرض قد لا يكون اضافيا الى المرض والافلا

كان الاستقراء من ملة كمال الدين في الحق والعدل لا يمكن ان يكون له في حق احد

مَنْ لَا يَسْتَعِينُ إِلَّا بِرَبِّهِ لَا يَكُنْ مِنْ الْغَائِبِينَ

پس بجای آنکه ای کس ما در حق و صورت ما باجاده بیانات المانی را با ما در متعلق می

الهيكل للصورة واللبس للمعنى والموضوع للمعنى فان الى ملا قد عيم وان بها يتوجه الى فيها وان لها

الحديث النبوي في الحديث النبوي في الحديث النبوي

صنيعه فلا يصح في انه لو سلم ان كل حاوت ممكن بالامكان الاستعداد اوى يتم قولهم بالا فتقار الى الله القديم

لا يتم قولهم بالافتقار الاول وليس كذلك بناء على القول بنواقص التقديم ستة لاختلاف كاسيات في

الخاتمة في فصل القدم والحديث قال رحمه الله كل ما ذكر قبل وجوده قلل لوسم إن كل حادث لو بنا وفي غيره

لکھنؤ

الانقلاب عسكري
لنم الانقلاب
يكن حكما كان
تغير القدر
اللام داخلة
قوة الامتداد
الانقلاب

ساعات الحكم على اولئك الوقوع فيهم
قال باحتياج الممكن اليه
كالبارانية

كلمة غير مسلم في التقديم وهو لا ينتج في التالي ونظيره قول الشاعر ولو طاس ذو حاف قبلها لطارت

ولكن لم يطل قوله غير مسلم حاصل الى انكم ان اردتم بالامكان في الصف اي الامكان الاستعداد في فهي
والقول بكون الامكان وجوديا ممنوعا في
ممنوعه والدليل غير مثبت لها او الامكان الذي في كماله مسلم وقولكم بوجوب اي الامكان وجودي ممنوعا

قال باحتياج الممكن اليه من الشرع كالباء الاثنية قوله في وجوده اه كراهي الوجود والعدم اعم من المحل والاصل
قوله في وجوده لا اعتبار المدخول قال الى المؤثر اي الموقوف عليه كما يعلم قال تبطل في احد طرفيه اي تبطل في الممكن

احد طرفيه قوله لا تبرحاه تفصيل المسأويين قال في قوله من الاوليات قوله من غير افتقاره تفصيل لقوله ضرورة
كان الاعتدال غير مضيق به تركه قوله فان معنى الممكن انه تعريف لفظ لا خفا والمشتق باحتياج المأخذ وهو

في الامكان وقد عرفت ان لقوله ضرورة اي قوله ومعنى الاحتياج اي معنى الاحتياج الى المؤثر متوقف على الوجود
والعدم الى احتياجه قوله فان قيل يمكن ان لو قال المصنف واستباحه جان احد طرفيه لم يكن لهذا السؤال بعد ذلك

وهو قوله بل لا فاسد به وسيا في ان الاحتمال فاسد في عدم الاستحالة لعدم علم الوجود وتوهم
الممكن اي وجوده نفس الكلام بالوجود لانه لا يتصور كعدم الممكن للأمر فاسد به هو عدم علم الوجود فافهم

قال غير متبرج المحتار الى الاتفاقية قوله والتخصيص اي عندنا قوله اذا الفعل في السلوك باحد الطرفين
على الترك اي السلوك المتروك واما اصل الفعل فهو مترجح على اصل الترك بصلته الجاه قوله على تركه

سلوك الآف اي على السلوك بالبطن الآف المتروك فلا يترك المساويين فيما نحن فيه السلوكان لا
اصل الفعل والترك وانه لا معنى لتبرج السلوك باحد الطرفين يقين على تركه سلوك الآف فان ذلك السلوك

والترك متحققان معا فالصواب ان يقال ان الهام بترجح سلوك احد الطرفين يقين هو تركه سلوك
على سلوك الآف قوله داعي باحث اي علة غائية وهو غرض واما العلة في المثال الاول ومرتفع الجوع في المثال

الثاني فهو علة غائية لا اختيار اصل الفعل على اصل الترك قال فان قيل اي من باب الملك بين لكون
الممكن محتاجا الى المؤثر قوله لا يخفى ا قوله ما ذكره المصنف دليل مقدمه رافعة فالاول في هل الممكن ان يقول

واحد طرفيه قوله لا تبرحاه تفصيل المسأويين قال في قوله من الاوليات قوله من غير افتقاره تفصيل لقوله ضرورة
كان الاعتدال غير مضيق به تركه قوله فان معنى الممكن انه تعريف لفظ لا خفا والمشتق باحتياج المأخذ وهو
في الامكان وقد عرفت ان لقوله ضرورة اي قوله ومعنى الاحتياج اي معنى الاحتياج الى المؤثر متوقف على الوجود
والعدم الى احتياجه قوله فان قيل يمكن ان لو قال المصنف واستباحه جان احد طرفيه لم يكن لهذا السؤال بعد ذلك
وهو قوله بل لا فاسد به وسيا في ان الاحتمال فاسد في عدم الاستحالة لعدم علم الوجود وتوهم
الممكن اي وجوده نفس الكلام بالوجود لانه لا يتصور كعدم الممكن للأمر فاسد به هو عدم علم الوجود فافهم
قال غير متبرج المحتار الى الاتفاقية قوله والتخصيص اي عندنا قوله اذا الفعل في السلوك باحد الطرفين
على الترك اي السلوك المتروك واما اصل الفعل فهو مترجح على اصل الترك بصلته الجاه قوله على تركه
سلوك الآف اي على السلوك بالبطن الآف المتروك فلا يترك المساويين فيما نحن فيه السلوكان لا
اصل الفعل والترك وانه لا معنى لتبرج السلوك باحد الطرفين يقين على تركه سلوك الآف فان ذلك السلوك
والترك متحققان معا فالصواب ان يقال ان الهام بترجح سلوك احد الطرفين يقين هو تركه سلوك
على سلوك الآف قوله داعي باحث اي علة غائية وهو غرض واما العلة في المثال الاول ومرتفع الجوع في المثال
الثاني فهو علة غائية لا اختيار اصل الفعل على اصل الترك قال فان قيل اي من باب الملك بين لكون
الممكن محتاجا الى المؤثر قوله لا يخفى ا قوله ما ذكره المصنف دليل مقدمه رافعة فالاول في هل الممكن ان يقول

ان شاء الله لو كان الممكن محتاجا الى تأثير لمؤثر لكان التأثير ما حال في الوجود او حال في العدم والكل باطل
 لان التأثير حال الوجود تحصيل الحاصل واليجاد الموجود والتأثير حال العدم اه وجواب المصنف على هذا
 احتياجا لثبوت الاول بناء على كونه الاشياء مع المؤثر التأثير انا وان تأثر عنه ذاتا ومنه لا فته ينفك كونه التأثير
 تحصيل الحاصل تارة وبغيره امتناع اخرى قال التأثير اى اليجاد والاعلام وكلام المصنف على الاول قوله
 لكن التأثير اى في الوجود واما في العدم فهو حال العدم تحصيل الحاصل وحال الوجود فهو بين النقيضين
 بعكس التأثير في الوجود قوله ولكن كذلك اى والتأثير حال الوجود والتأثير في حال العدم في محج البطلان قوله
 قلنا محتاجا لانه اى اذا كان مراد صاحب الشبهة بالوجود الوجود الحاصل بهذا التأثير والتحصيل
 لا الوجود السابق عليه قوله واليجاد نفس قوله عين الوجود وان كان التأثير في اليجاد متقدما
 على الوجود بالذات قوله ولا محالة اى ولا شك والاولى ولا استحالة قوله مقاسن ومتأخر عنه التأثير
 قوله ما قابل آتاه قوله وانما المحتج من تألف الفلظ قال تحصيل الحاصل له لتوارد العلتين المستقلتين على
 اخر واحدية اى ولو لم يلاحظ بالاعتبار ~~فهم~~ قوله وقد يحتاج اى اذا كان مراد صاحب الشبهة بالوجود
 الوجود السابق على التأثير والتحصيل قوله وقد يحتاج والجواب عن الوسطة اجابوا بان التأثير في
 ما من الخوجه من العدم الى الوجود وليس ذلك من الوجود ولا من العدم بل من الوسطة
 بينها شرهما موافقة اربعين ما من الوجود ومن ما من العدم او بين الموجود والمعدوم لكن يرد على الاظهر
 ان الكلام في مطلق التأثير اى سواء كان في الذوات او في الصفات وفي الاول لا يلزم في النقيضين
 في الاضافة بيانية او لا مية ~~قوله~~ لان ~~ان~~ لا ~~تأثير~~ في ~~المؤثر~~ قوله عقيب ان التأثير اى اليجاد قوله
 امتناع الخلف الاشياء عن التأثير قوله انه لا يتخلل اه الظاهر ان لا يتخلل بينهما آت ويمكن ان يقال ان
 الضمير مفعول مطلق واقتضى بينهما محذوف وقوله ولو صح نقض احواله قوله لان حدو ثبوتها لا يمكن الجواب
 هنا بافتية كونه الحدوث حال العدم على قياس احتياجه كونه التأثير حال العدم فان الحدوث هو الوجود

محج ببناء على ان المؤثر
 المؤثر في ذاته وتأثيره
 في غيره
 قوله بان ان المتأثر
 ان يتوقف بالذات على

فلا يتصور تناقض في

بحاجة الممكن الى العلة ضرورة في الحق ما قد تم فاعلم ~~فلا يتصور تناقض في~~ فيقول فيقول القائل يكون الامكان او
الحدوث علة التصديق والادانة علة التصديق بكون الشيء محتاجا لا يكون الممكن محتاجا كما يظهر من كلام الفيلسوف
في الاثبات من ان الشيء اصف والامكان او الحدوث اوسط والامتيان كب فافهم بانه قوله فيحكم بالاصحاح
فمع ذلك معنى قوله والموجه هو الامكان او الحدوث اه ان الذي يكون باعثا ودليلا للجسم والحكم بان الاصحاح
ثابت للممكن هو الامكان او الحدوث حتى يتم التقريب لكن لا يلزم هذا المعنى قوله الآتي ثم اعترض بان
قوله لا يجب لخاصة حتى يكون الامكان او الحدوث واسطة في الثبوت قوله بان يتحقق الامكان اى يتحققا بابطال
وكذا التحقق الآتي قوله فيتحقق الاصحاح الفاء لترتيب الذات قوله فلا بد لشئ من اى الربط قوله ^{ثابت للممكن} ~~فلا يتصور تناقض في~~
ثبوتنا بطيئة قوله منها فية لقائل ان يقول يجوز ان يكون ذلك الامر نفس الماهية دون الامكان او الحدوث
كما ان علة الامكان هي الماهية الممكنة والوجوب هي الماهية الواجبة قوله وان فرضت فيه كافي صفات البقاء
عند الاشاعرة قوله وان فرضت فيه فمع كلام المصنف ان ما يدور علة في نفس الامر لا يحتاج الى الممكن الى المؤثر
هو الامكان او الحدوث وليس المراد ان علة التصديق بالحاجة هو الامكان اذ لا تعلق له بهذا المقام
فان المقصود فيه بيان علة الحاجة لا بيان علة التصديق كما لا يخفى قاله قدس سره في شرحه المواقف
قوله في الاثبات مخالفة لانه لا تقرب بين الدليل والمدعى قوله ثم اعترض بان هذا الاعتراف شبهة المتكبرين
لكن الممكن محتاجا الى المؤثر وهو عا ما في شرحه المواقف مخصوصة بنفي كذا الامكان محوبا بقوله شرح
العليين او الحدوث ليس بشيء قوله المحوجه الى المؤثر في الوجود تأمل قوله المعلوم الى الاصحاح
الى المؤثر قوله فالتأثير اماه وعرفه ان التأنيث في الباقي تحصيل الحاصل فقد وهم ان المؤثر يحصل
في الزمان الثاني اصل الوجود الذي كان حاصله وهم انه يفيد البقاء للممكن المأخوذ منه بقائه
شرح موافق فمع هذا قول الشافعي اما في الوجود اعم من الوجود الابتدائي وبقائه تدبر بـ قوله
اما في الوجود اى الابتدائي الاصح كما يظهر من الشرح قوله في ام آخى اى في وجود غير اصل الوجود

قوله فيحكم بالاصحاح هو الذي حكاه ان يكون ههنا
الامر في العتق بالامكان وكونه لا يلزم من صحة
الامر في العتق بالامكان وكونه لا يلزم من صحة

وبقائه بل في وجوده ابتداءً ^{استثنائي} في ما نوى قوله في امره متجدد ومن قال ان التأخير اذا كان في امر متجدد لا يكون
 تأخيراً في الباقي البتة فقد توهم ان ذلك المتجدد وجوده ابتداءً ^{شئ} تأخره ^ب في غيره الباقي اى باعتبار
 اصل الوجود وبقائه ولا يعقل ان يكون امره ^{الشارح} واما في امر غيره الوجود مطلقاً كالبياض مثلاً قوله اعني
 الممكن والمادة ^{الممكن} باعتبار اصل الوجود وبقائه ^{قوله} فيلزم تغيره الشقين قوله استقامته
 حال البقاء وقوله علم المؤثر ^{مع} ان الامكان الثابت له حال البقاء علة احتياجه الى المؤثر فيلزم الجمع بين
 النقيضين وقوله ولا هو عطف على قوله لا هو ^{حاله} البقاء يعني لو كان المحوج الى المؤثر في الوجود هو الا
 كان لا هو ^{في} عدمه ايضا لكن التالى باطل فالقدم مثله قوله ايضا اى كالوجود وقوله لا استواء علة
 للامانة ^{قوله} مع انه نفى محققاً ^{اشارة} الى دليل المقدمة الاستثنائية اعني لكن الباطل ^{قوله} لا يعقل له مؤثر
 فلا يصلح ان يقال ^{واستمر} كلام الشارح ^{وذكر} في الوجود الاقْبَدَ ^{وذكر} في عدمه
 استلزاماً ^{ديان} وقوله من وجود العلة اى وجودها الاقْبَدَ ^{في} الوجود ابتداءً او دوامها في
 استمرار الوجود وكذا الكلام في قوله وانتقامه ^{قوله} وانتقامه الاقْبَدَ ^{في} عدمه واستمراره
^{قوله} يعني امتناعه قد يقال هذا المعنى اعم من التوقف لصدقه من التلائم من غير ان يكون احد هما
 علة للاخر ^{قوله} واستمرار الوجوده وكذا استمرار عدمه ليس الاعداء بالاضافة الى الزمان الثاني
 قوله والحاصل ان شراً غير ترتيب اللف ^{قوله} لعدم العلم والمؤثر ^{بمعنى} الموقف عليه والاشترار ^{بمعنى}
 الموقف فالعدم وان كان نصاً محضاً متوقف على المؤثر بذلك المعنى ^{قوله} وهو سرور فليس الناتج
 ويمكن توجيه هذه النسخة بان يجعل الشق الاول للاعراض المتجددة كالكتابة والثاني لغيرها من الجواهر
 والاعراض القاتمة ^{والمفيد} ويكون معنى البقاء ما يميز التجدد ايضا ^{بمعنى} لا يظهر في عدمه ^{قوله} على
 ان وجود الممكن سواء كان عرضاً لا اولاً قال ولا يعقل اوليته ^{قوله} ان الاول ^{قوله} هو
 ان الاولوية بالذات ^{بمعنى} نوعي الاقتضاء متصور ومعتقولة لكنها في نفس الامر منتفية وانما

تصورها العقل وجوبها أولاً لان الممكن الخارج عن القضية كما في شرح المواقف هو لا يقتضي
وجوده اقتضاءً تاماً يستحيل معه انفكاك الوجود عنه كالواجب ولا يقتضي ايضا عدمه كذلك كالمستحيل
ولا يلزم من هذا تساو طرفيهما وما بيننا بل يحتاج في اثباته الى دليل كيلا يلزم السداد باب اثبات
الصانع : ان قبل شعوره بالدليل ~~الذي~~ ان من تقسيم مطلق المعلوم الى الواجب والممكن والمنع ~~المتنوع~~
قوله اذا لاحظ العقل قبل البرهان قال للوجود او ايه اى كاف لاحدهما وبذلك هو الذي يطلب بالبرهان نفسه
حتى لا يلزم السداد باب اثبات الصانع قال لا الى هذه بيان نوعي اقتضاء قال الوجوب اى وجوب
الوجود او وجوب عدم الذي هو الامتناع قال متضمنة في نفس الامر قال والا لما تحقق مقتضى
شرطية قال والا لما تحقق اه اى لا متنع تحقق الطرف الآخر لكن امتناع تحققه باطل لا يستلزم
عدم كذا الممكن ممكننا قال لا يستلزم دليل الملازمة قوله وقوع الطرف الآخر الذي ليس له الاولوية
وهو الوجود في تصور الشارع قوله بسبب يرجع اى اقوى من تلك الاولوية قوله بسبب طوتم يرجع
فبوت الاولوية للطرف الاول يتوقف على عدم ذلك السبب الذي للطرف الآخر ضرورة اذ مع
وجود تلك العلية يلو الطرف الآخر واجبا وآية واللام تكن علة شرحه مواقف لا يخفى ان هذه
الاولوية بالنسبة وهي لا تنافي الاولوية الذاتية للطرف الاول كما ان الوجوب بالغير لا ينافي الامكان
الذاتي للطرف المقابل ودعوى الضرورية ممنوعة بـ قوله وقوع الطرف الآخر الذي هو مقتضى
للاولوية قوله وقوع الطرف الاول بالاولوية الناقصة قوله على عدم ذلك السبب فاذا توقف المقتضى بالفتح
توقف المقتضى بالسر قوله ذلك السبب فاذا توقف الوقوع توقف الاولوية المعنوية له قوله
والجواب انه الظاهر ما قلناه وقوله لان الملازمة مستلزمة مناقضة مع السند نعم قوله لا يلزم
من توقف الوقوع اثنى وقوع الطرف الاول قوله لان الملازمة مستلزمة ذلك الطرف الذي له الاولوية
قوله ذلك الطرف اى على كل تقدير سواء تحقق بسبب الطرف الآخر او لا قوله وقوع الطرف اى سبب وقوله

قوله على كل تقدير سواء تحقق بسبب الطرف الآخر او لا قوله وقوع الطرف اى سبب وقوله

نأمل قوله واقول معناه اعتراض على الجواب بغيره ^ع بما قوله في الجواب وذلك لا يقتضي وقوع ذلك الطرفين
قوله واقول معناه الظاهر عندي ان قوله واقول ليسا اعتراضا على الجواب بل هو دليل ثان على انتفاء الاولوية
لذلك الدليل المصنف ثم ودا عا ذكره من قوله والجواب ^ا و ^ح مع قوله ^{هـ} اي كذا لاقتضاء من وما
لوقوعه باطل لان المطلوب ان الاقتضاء لم يصل الى حد الوجوب قوله واقول معناه هذا كلام على السند
وهو جائز اذ كان السند مساويا للمنع وبها كذلك لجواز تركيب الحقيقية من السند والمقدمة المنوعة
بان يقال اما يلزم من توقف الوقوع على امر توقف الاولوية عليه او لا يقتضي الاولوية وقوع ذلك
الطرف قوله اقتضاء الذات اقتضاء ناقضا قوله يلزم مره ممنوعه قوله واللام يمكن ان يقال ان الدان
لم يكن اقتضاء تاما فسلم لكنه غير مفيد او الدان لم يكن اقتضاء ولو ناقضا ^{هـ} ممنوعه قوله هذا خلف
لان المطلوب انه لم يفتقر الى حد الوجوب قوله هذا الطرف الاول قوله يلزم ترجيح المرجح ^ا اي لزوم وقوع
الطرف الآخر للالزام ^ا فحق النقيضين فيلزم ترجيح قوله وان وقع بدون السبب قوله فكان الوقوع
قد يقال ان في الله التعريف نظرا فان كذا الاولوية كافية ^{للمستلزم} كذا الوقوع به لان ما لجواز ان تكون
لكل الاولوية معنى للوقوع لا موصية له الاية انه يقع الطرف الآخر اذا وجد له سبب اقوى منه
لكل الاولوية قوله فكان الوقوع به ان الدان الوقوع به لانهم وان تحقق السبب الاقوى او
المساوي في الجانب الآخر فالتعريف محال وان الدان لازم بشرط انه انتفاء الطرف السبب
الاقوى والمساوي فهو مسلم ولا نسلم ان معنى الوجوب ذلك قوله وهذا خلف ونحن نقول ان
كان الطرف الرابع هو الوجود فختار انه لم يقع بدون سبب ولا يلزم من وقوع العدم ترجيح المرجح
لان علته العدم علة الوجود عندنا وان كان العدم فختار انه وقع بالاولوية مع عدم
سبب الوجود الذي هو علة العدم كما ^{هـ} وحل دكم باليب في قولكم بدون السبب غير عدم سبب
الوجود والا لكان قولكم وان وقع مع قولكم فكان الوقوع به لان ما من الهفوات ^ا اذ يصير

عامه

وفي الثاني الوقتان وللوالد حج الآتي اعم مما كان محالاً عنفنا كما عنف غيرنا تأمل قوله واما اذا كانت

اي الاولوية الذاتية والمستندة الى العلة الناقصة قوله يجوز الوقوع في وقت اى مع تلك الاولوية قوله

يجوز الوقوع اه قد يقال ان اللانم من عدم الانتهاء الى هذا الوجوب جواز الوقوع في كل وقت والقدم

في كلاهما وهو غير محذور والمحذور ما ذكره الشارح وهو غير لانم فتأمل في كل جواز لعدم

نايه بالنظر الى علته اقوى من تلك الاولوية ~~قوله~~ ^{قوله} احد الوقتين بالوقوع والآخى بالعدم قوله

ترجيح بل يرجح بالنظر الى الوقتين قوله حين الوجود وبشرط الوجود واخذ معه قوله بين الوجود

المشروط قال وهذا اى توقف وجود الممكن على الوجوب السابق ^{قوله} لا يشاء للاختيار ^{قوله} لا اختيار

بما يحل الفعل والترك وفي قول الشارح لان الاختيار بمعنى الارادة كافي قوله واجبا بالاختيار

قوله والارادة تفسير قال يوصف اى يحل عليه مفهومه اشتقاقاً قوله موجود في الخارج قال بمفهومه

بيانته قوله على انه حقيقة فيحل ذلك النوع ^{عليه} بهذا الاعتبار موافقة قوله على انه صفة فيحل بهذا الاعتبار

اعتبار اشتقاقاً قوله فانه لو وجد لو بنا وفي امثاله الآتية غير استدلالية والالم بين دليل الصدق

موضوع القاعدة بل الحكم الآتي فيكون مستدراً بما يذكره المصنف فافهم قوله يوصف اى يحل عليه

القدم اشتقاقاً قوله يوصف بالقدم ولو وصف بالقدم يحصل المطلوب وهو صدق موضوع

القاعدة قوله والآله صفة قوله كان اى ذلك الفرض قوله حادثاً مسبوقاً بالعدم قوله حادثاً

اي متصفا بالحدوث قوله ولا شك اقام دليل الرفع مقاماً قوله ان القدم الذي هو وقت

النوع قوله ولا شك ان القدم ^{مقدم} هذا دليل على الملازمة الآتية قوله فيكم اه تألي النتيجة قوله الحدوث

اي لوصف بالحدوث قوله ^{فان} ~~ولا شك~~ اه دليل الرفع المطلوبة قوله فالوصف يجوز ان يكون

تألي النتيجة الاولى قوله لو وجد الكان واللاكانت واحدة فلم تكن الكثرة كثره قوله لانها مركبة اه

لا يخفى ان هذا الطريق التعليل انما يفيد حمل الكثرة على ذلك الفرض نواتياً لا اشتقاقية لان

موضوع القاعدة بل الحكم الآتي فيكون مستدراً بما يذكره المصنف فافهم قوله يوصف اى يحل عليه

لان الكبرية المطوية هي ان يقال وكل مركب من الوحدات كثره لان كل مركب منها كثيره
قوله والا تصف بالفتا، اى الذى هو عبارة عن انتفاء الوجود الى بطى لا عن انتفاء الوجود المحوري فقط
وبذلك يتم الملازمة الكبرى تأمل قوله واذا كان يجوز ان يكون دليل الرافعة قوله فانه لو وجد ليس
بمعنى ما يفيد الهدية فانه امر حقيقى كما هو ولا يجوز فيه دليل ان كان اذ لا يلزم من وجوده ان يكون
التعين بذلك المعنى بل بآثار المعاني فانه يحى فيها ذلك الدليل قاله والموصوفية اى الاتصاف
بالقيام مثلاً قوله كانت موصوفة بالموصوفية واللام تكن موصوفية وانه خلاف الموضع
الظاهر لم تكن موجودة بآثاره كانت موصوفة فيه ان المقصود بيان صدق نوع الموصوفية
مع هذه الاشتقاق كما يدل عليه الادلة المذكورة للائمة السابقة وبذلك الدليل لا يفيد بل انما
يفيد استحالة وجود الموصوفية للزوم التسلل في الموصوفية وهو ليس بملتبس مع انه استغنى
عنه بقوله المصنف واللائم التسلل قوله غيرهما كالوجود ^{شأنه} والمصنف واللائم بآثاره قال
اعتبارات كوالامتناع اعتبار عقلياً ظاهره لا بصفة الاستحالة وجوده في الخارج فلا يتصور
لصفته وجود كذا في شرحه المواقف قوله لان وجوباً لوجوبه في جريان هذا التعليل في التعين والموصوفية
خفا وقوله نسبة بين اه بل كيفية تلك النسبة قوله ثم انه اعترض اه حاصل الاعتراض ان قاطعون
بان الخارج في ظرف التصافه تعالى بالوجوب والوحدة والقدم فيجب ان يكون ظرفاه موجودين فيه
لان ثبوت شئ لشيء في اى ظرف فزعى ثبوت الثابت كالشئ له في ذلك الظرف قوله والجواب
حاصل الجواب ان ظرفية الخارج لا تصافه تعالى بالوجوب باعتبار ظرفية التصافه تعالى
بجائز هي فتا كاستزاعه الوجوب فلا يلزم من ذلك الوجوده تعالى مع تلك الحالة في الخارج
لا وجود الوجوب ايضا فليتصف به تعالى به في الذهن فقط واحباب شرحه المواقف
بان ظرفية الخارج او نفس الامر لا تصاف بشئ لا يصدق كذا ذلك الشئ في احد مقامات زيدا

متصف بالعلم بحسب الخارج مما في غير وجود فيه قال ومنه كذا الشيء ^{بمعنى} اى اتصاف الشيء بالوجود
 في الخارج قوله في الخارج اى في نفس الامر بمفهومه لا في ضمن العلم اى نفس الامر بحيث اه قال بحيث
 اى بحالته هى الصفات الذاتية تأمل قوله والحاصل الاول ان يقول وهذه الهيئته اى الى ذكرها
 المصنف حاصلة لم قبل الاذعان لتلايقهم ان الهيئته اى ذكرها اى مفايقه للتلايق
 المصنف مما انهما الاتفاير بينهما اصلا **فصل في القدم والحدوث**
 قوله هو الوجود وكافى نفسه اى في غير بل ونسبة الوجود عند التحقيق فهما من جهات النسبة قوله
 واما الوجود وهو الموضوع في الوجود المحوى والمحول في الوجود الربطى قوله وقد يتصف بها العلم
 اى في نفسه اى في غير قوله بالمعنى الثاني كما ان القديم بالمعنى الثاني اهم منه بالمعنى الاول قوله والمحلل
 اى اذ قوله والمحلل القديم كصفاته تعالى ان ثبت كما هو من ذهب الاشعري حيث قال بنى يادها
 على الذات وفي ذلك اشارة الى ضعفه والميل الى من ذهب المعتزلة القائلين بانها عين الذات
 قوله ^{بالمعنى الاول} اى دون المعنى الثاني قال سوى الله وفاقا قال سوى صفاته اى عند الاشعري قال
 سوى صفاته اى وذا انما ايضا قوله بالقدم مطلقا قوله احوال لا اول لها قوله احوال الاربع
 كانت لم يتوض للمزيدية والامعية والبصيرية والمنكسية لان الامادة عندهم كما ياتى اعتقاد
 النفس والسمى السمع والبصر عندهم عباد عن العلم المسماة بالمبصرات والثلاثة
 راجعة الى العلم واما الكلام النفس فهم انكر وجوده قوله خاصة عندهم علة للاسبغ المذ
 كونه قوله علة لذاته خاصة عنه ما بهيته تعالى لتلايقهم التركيب فيه تعالى كونه علة لما بهيته تعالى
 الامر مشترك قوله لا توصف عندهم بالوجود اى وفاقا كما لا توصف بالعدم على الاختلاف تأمل
 قوله لكن الكلام اى الخارج قال الى المختص اى الى ما هو مختص في ذلك القديم قوله صاوم عنه
 اى بالاختصاص على مسبوق بالقصد وكل مسبوق بالقصد يقارن العلم قوله مسبوق سبقت ما نيا

وقوله بحيث اه
 اى بحالته هى الصفات الذاتية

وقوله اى في نفسه
 اى الى ما هو مختص في ذلك القديم

رد فيه تأمل

قوله بالقصد اولا لا يجاد قال يقارن العدم اى يقارن اخص العلم الان له قوله قال والقصد هذا
 في قوة وكل مبوق بالقصد مبوق بما يقارن العدم واليه يرجع الدليل الى القياس المتعارف
 قوله و^{انه} يا^{انه} ثم حاصله ان انا قد بالماصل في قوله ما ليس بمحاصل المااصل بتحصيد سابق فسلم وغير
 مفيد او المااصل بذلك التحصيل ممنوعه قوله ورد حاصله ان اريد بسبق القصد سبق الزمان
 فالصنف ممنوعه او الذات فالكبرى ممنوعه قوله كتحديد الاليجاد هذا ظاهر اذا كان المعلوم قدما
 وكذا اذا كان حادثا وتعلقت الالادة به في زمان الحدوث واما اذا تعلقت في الانزل بايجاده
 فيما لا ينزل فلا قوله يجب الذات ولا ينافي هذا التزام التكل وسبق العلاقات الغير المتناهية
 للالادة على تعلوقها بايجاد شيئا محصورا كما سيأتى لجواز القول بالسبق الذاتى لكل من تلك النطاقات
 على غير قوله اذا كان القصد عبارة شرحه المواقف وبالجملة فالقصد اذا كان له قوله مع المقصود
 كقصده تعالى الى افعاله قوله وان لم يكن كافيا بل احتاج بعده الى صرف القدر والآلات^{قوله}
^{لا يمكن عدمه} ذاتيا او مائيا ففي القديم استخدام قوله وامتناع عدمه بالذات قال او مستندا اليه
 انما يتم الحصر اذا اريد بالثبوت الثاني اسم من ان يكون مستندا الى الواجب استقلاله وبشرط امتناعه
 وجوده وعدم وجوده كما اذا كان كوجوده في حين مستندا اليه بشرط عدم تحريك احد لكن
 القول بامتناع عدمه الاخير ممنوعه يقع انه لا يتم الحصر بعد عنده قال لعدمه بان تقدم القصد
 على الاليجاد يجوز ان يكون ذاتيا لبقا والقديم لا مستندا الى المختار شيئا بشرط ان يكون الواجب
 علته تامه ~~القديم~~ اما بالاخير عدم الوجودى وبعد من عدم الطائى المااصل بمحذوث الوجودى
 لجواز طين بان الزوال عن الالعدم الالالى ~~القديم~~ قال ايجبا باو مما من جوب استناد
 القديم الى المختار كالاملى يجوز عدمه قوله يمتنع عدمه اى بالعلية لا بالذات قوله من امكان
 عدمه اى بالنظر الى العلة قوله امكان عدمه اى بالنظر الى الذات قوله موجود بعد اى لا يمنع

قال لا يمكن عدمه اى عدم الطائى
لا يمكن عدمه اى ان يكون شيئا

المبوق

قوله في قوله
قوله في قوله

المسبوق بالقياس قوله ان كل حادث اه وان كل فان اى اعم معدوم بعد الوجود ملحق للزمان
وبنوع ذلك ابدية الزمان ويتوذلك المبنى عليه بان تاح^٢ الشئ غير وجوده لا يعقل الا بالزمان
وبناء هذا البيان ايضا مع ما ذكره الشارح وانما لم يتعرض الشارح لهذا لان كلام المصنف في
نفي القدم لا في نفي الأبدية قوله اى موجود بعد العدم اى لا يبع المسبوق بالقياس قوله وبنوع ذلك
بان جعلوا في عمومهم كبري الشكل الثاني بهذا الزمان ليس وجوده مسبقا بالزمان وكل
حادث وجوده مسبق بالزمان اما الصغرى فللزم وجود الشئ حال عدمه واما الكبرى
فلما ذكره الشارح بقوله وبنو^٣ بان اه او مقدمة شرطية في قياس الخلف بهذا الزمان قدیم
لا يلو كان حادثا لكان مسبقا بالزمان لكن القائل باطل اما الملازمة فلما في بيان الكبرى واما
بطلان القائل فلما في بيان الصغرى تأمل في معنى قوله ~~قوله~~ ^{قوله} ~~قوله~~ وبنوع ذلك انهم بنوا
على شرطية شرطية مأخوذة من ذلك ~~قوله~~ ^{قوله} قدیم الزمان اذ لو كان حادثا لكان عدمه
متقدما على وجوده فقد مات ما نيا فيلزم وجود الزمان حين عدمه قوله وبنوع ذلك على قوله
وجوده قوله وبنو^٤ الضمير للمبنى عليه قوله وبناء هذا البيان البيان هنا بعبارة ما به البيان تأمل قوله منقراه
وكل منها من مقولة الاضافة ولا يخفى ان ذكر الجملة استغنى ادى قال بالعلية كسبق الفاعل المنقل
بالتأثير وتأخر المفعول عنه ومطو^٥ معية معلول عنه واحدة مستقلة بالتأثير قدیم بالتقدم و
التأخر الاول ترك التأخر هنا اوت يادته بعد ذكر التقدم في جميع ما يأتي ايضا قال او بالطبع
ذكر صاحب المواقف بدل هذا اللفظ لفظ بالذات ولم يذكر لانه المتكلم اسم قوله لا بطريق العلية
بيانية قوله العلية تأمة قوله لا بطريق العلية اى لا بطريق الفاعلية المستحقة للشرائط سواء كان
لغيره الجزئية او لا ثم هذا على المشهور والاف^٦ المختار عند شارح المواقف كونه بطريق الجزئية
قوله ويكثر بينها اقتران اى لا يمتنع ان يكون بينها ذلك فلا بد ان قد يكون العلل الناقصة غير مقترنة

قوله لا يكون بينهما فلا بد ان تقدم العلة المدة
 في كل وقت من الموصوف ذلك
 انما هو في كل وقت
 انما هو في كل وقت
 انما هو في كل وقت
 انما هو في كل وقت

مع المعلول قوله لا يكون بينهما اقتران اى بين نوعيهما اذ قد لا يكون بينهما فلا بد ان تقدم العلة المدة
 من هذا القبيل مع انها لا يجتمع مع المعلول قوله كقدم الخرج الكلى وتأخذ الكل عنه ومعية جن ثين
 في الكل قوله كقدم الخرج اشياء بالكاف اى تقدم كثر العلل الناقصة قوله كقدم العلم العلم المتعلم
 وتأخذ المتعلم عنه ومعية المتعلمين قوله الى سبب محدود ان لم يكن المتقدم ذلك المبدء او يكون المتقدم
 نفس ذلك المبدء ان كان قوله وتقدم الجنس مع النوع لا يقال بذلك لا يندرج في التقدم بالطبع
 لان الجنس كالحوان جزء عن النوع كالان لاننا نقول الحيوان المأخوذ بشرط شيىء جزء عن
 الانسان وهو ليس بجنس وما هو جنس هو الحيوان المأخوذ بشرط شيىء وهو ليس بجنس وجزء
 الانسان كما تقدم في مذهب ابن سينا ان الماهية بشرط الاشياء قوله يهاقنم كخ محقق الوجود
 قوله وقالوا يهاقنم آفاه لا يخفى ان اعتبار هذا القسم الاخير يقع عن اعتبار التقدم الزمانى لانه
 اذا كان التقدم بين وجود عيسى عليه السلام مثلاً وعدمه الباقى واللاحق وبين وجود
 اليوم مثلاً مع تقدير وجود الزمان وعدمه كذلك بالذات كان التقدم بين وجود موسى
 ووجود عيسى عليهما السلام وبين وجود الامس ووجود اليوم بوساطة مقارنة وجود موسى
 للعدم الباقى لعيسى ومقارنة وجود الامس للعدم الباقى لليوم او مقارنة وجود الآخرين
 للعدم اللاحق للاولين قوله ليس بالزمان ايضا اجاب الحكماء بتجوير الماد بالقسم الثالث وقالوا
 ان التقدم بالذات مندرج في التقدم بالزمان وليس له فرع غير تقدم بعض اجزاء الزمان
 مع بعض لان الماد بالتقدم بالزمان الذى يقتضيه ذات الزمان حيث اخذ في
 مفهومه عدم القياس وعرف بانهم متصل غير قاس فان اسند الى الزمان كان يقال موسى
 متقدم عيسى عليهما السلام فاستناد التقدم اليه من استناد صفة الطرف الى مظهره وان
 اسند الى بعض اجزاء الزمان فاستناد التقدم الى حقيقة كما ان القسم الرابع هو استناد

القسم الرابع هو استناد

الى محل الحكم فاستدعها اليه من استناد صفة الحال الى المحل واذا استند الى نفس الحكم فلا استناد
 حقيقة ونتج انه كما ان التقدم بين اجزاء الزمان مقتضى ذاته كما ذكرنا لك التقديم بين اجزاء سائر
 الاعراض السالبة لعدم القراء والاجتماعي وكذا بين الوجود والعدم بل بين الصلتين المتواترين
 على محل واحد قوله ايضا تأكيد كما قال فسبق عدم اي سبق عدم كل حادث على وجوده لا يلزم ان
 يكون بالزمان بل يجوز ان يكون بالذات غاية الامر ان كلا من الوجود والعدم فيما عدا الزمان وفيما
 على حادث قبله منظر فان للزمان فاستناد التقدم والتأخر اليها في الكل حقيقة وليس من
 استناد صفة الظرف الى المظروف فكله فعمل هذا للاجابة الى زيادة قسم التقدم الزمان او الماهية
 سبق عدم بعض الحادث اعني الزمان والحادث الذي قبله فتدبر قوله اي عدم الحادث ومنه الزمان
 على رتبة قال على الحادث اي وجوده قال لا يلزم ان يكون بالزمان وكذا تأخر عدم اللاحق عن الوجود
 السابق لا يلزم ان يكون بالزمان ليلزم ابدية الزمان ايضا قوله فان قيل التقديم اه كان من السؤل
 ان السؤل حمل التقدم والتأخر بالذات على التقدم والتأخر الذي هو مقتضى الذات والماهية
 تأمل قوله في مفهوم اجزاء الزمان اقول هذه الشبهة كسببية فان التقدم والتأخر من مقولة الا
 ضافته والزمان من مقولة الحكم فكيف يكونا جديهما من الاخر غاية الامر ان لفظ المس ولفظ
 الغد موضوعي لموضوعي احدهما من مقولة على حدة كلفظ اللون المصطلح الموضوعي لموضوعي الجسم الذي
 من مقولة الجوهري واللون الذي من مقولة الكيف فلما يلزم هنا من ذلك ان يكونا جديهما من الاخر
 فكذلك لا يلزم فيما نحن فيه قوله بالنظر الى نفس مضمون فيقتض ذات الاول وما يسميه التقدم على التأخر
 قوله الى نفس مفهومه ولا يجزى هذا في نحو الظهور العرفي فافهم قوله ايضا كذلك اي التقدم والتأخر داخلان
 في مفهومه لكن لا يخفى ان لا يلزم مما ذكر ان يكون التقدم داخل في مفهوم عدم والتأخر داخل في
 مفهوم الوجود والآن نسلم دخولها في مفهوم الحادث والحق ان الوجود والعدم سواء كانا

بقا ولا حقا انما يقتضيه تقدم احدهما على الآخر لا بأدنى من غيرها من الآخر واستماع الجميع بينهما لا لان
التقدم مثلا جنس مفهوم العدم واللام له والا لكان العدم اللاحق متقدما وان الزمان انما يقتضيه
تقدم بعض اجزاءه على الآخر لكونه غير قاس وغير مجتمعة الاجزاء لا لأدنى من مفهوم احدهما من الآخر
قوله سوى ما يتلو وجوده اى سوى ما يتلو وجوده متأخرا وعدمه متقدما فصل الوحدة
والكثرة قوله اى حملها مواطاة قوله اذ الواحد بالشخص اى وحدة الواحد قوله اولى بالوحدة اى يحمل
مطلق الوحدة عليها قوله من الواحد بالنوع اى من وحدة الواحد بالنوع قوله وهو اصل بالوحدة
قوله فلان مفهومها فى كل عدد اى هل مفهومها على كثر كل عدد اشد من حملها على كثر ما ووجه تأمل
قوله فيكون الوحدة اضافة السبب الى السبب قوله القصد بالكثير الحقيقة قوله بالوحدة الا
عبارة قوله فتتولا محالة ذاتية ^{الاولى من الاجزاء} فى النفس عين المفعول عليه فالصواب ان يقول اى يتلو ذاتية
لكثير قوله غير خاسرة ليعان المراد الذاتى بالمفرد الاعم قوله غير صارفة عنه اى عن ماهية الكثير
قوله وهو الواحد بالنوع اى ذلك الكثير الواحد بالنوع واما تمام الماهية فهو الواحد النوعى قوله فان كان
اى ذلك الجزء قوله فهو الواحد الجنس اى ذلك الجزء الذى هو تمام المشترك الواحد الجنس واما
الكثير فهو الواحد بالجنس ففي كلام الشارح اعتبارك قوله فالجسم الناعم والجواهر مقبلة الى افرادها
قوله والا فهو الواحد اى الكثير الذى ذلك الجزء الذى جبرته وحدته الواحد ^{الفصل} بالفضل واما ذلك
الجزء فهو الواحد بالفضل وقس ما يأتى قوله بالفضل سواء كان قسما او بعبارة ^{للكثرة} واغما يغاير اى
الواحد بالفضل قوله الواحد بالنوع اى مثلا ليشمل الواحد بالفضل البعيد المغاير للجنس
بحسب الاعتبار قوله امر عرضيا سواء كان حاصرا وعرضا عما قوله للكثرة اى للكثير وكذا فى
جميع ما يأتى قوله اما بالموضوع اى الواحد بالعرض اما واحد بالموضوع قوله اما بالموضوع ليس
المراد بالموضوع ما هو مصطلح الحكمة اى معنى ومن العرض بل المراد به ما هو مصطلح الناطقة

اغنى عن

انما مقابل المحمول قوله موضوعه بالطبع ومحمولة بالجعل قوله واحد في الانانية ذكره في المحمول والام
المحمول لان كلامنا في الخارج المحمول قوله خارج غمايتها الاعتبارية قوله وبها عارضان بالارض لهما
بل للجوهر قوله واحد في البياض من ذكر المبدء والمادة المشتق قوله فان البياض عبارة شري الموقوف
فان الابيض قال طبعاً وكذا جعله قوله اصلاً اي لا طبعاً ولا ذكراً ولا متواطاً ولا اشتقاقاً
قال منتسبة اي جهة نسبة لهما اليه كشيء مخصوصه قوله كوحدة نسبة اه تعلق قوله كوحدة نسبة النفس وكوحدة
احاد المعكر في الاعمى واحاد الامة في نبيهم ووحدة جماعة في الفرية مثلاً قوله ونسبة الملك تعلقه قوله
ولا عارضاً لشيء منها اي ولا خارجاً عما هو لا شيئاً منها لا توافقاً ولا اشتقاقاً قوله عارض للنفس اي
خارج محمول اشتقاقاً قوله كانت من الاتحاد في العارض كاتحاد القطن والنج في البياض وان اعتبرت بين
النسبتين في كونها نسبة كانت جهة الوحدة في اما مقومة للكثرة او عارضة لها وان اعتبرت اتحاد النسبتين
في كونها نهما مثلاً للتدبير مثلاً كان ذلك اتحاد في العارض المحمول شري موقوف كأن هذا التزديد مبن
على كثر التزديد في كثر النسبة فاقية ^(للمقومة) للمحصلات السبعة اعني ماعد الكيف والكم من الاعراض فيكون مقولات
الاعراض ثلاثاً لا تسماً او عرضية فتكون تلك المقولات تعابيد في تنوعه بحسب ما فيه اي بحسب
ما هي اي الوحدة قيمة فالمستند في فيه عائد الى الوحدة فالنائب ابرزه وكلمة اما لظرفية الموصوف
للصفة او الاعتبار المدخول قوله ولكل نوع اسم وفيه تأمل قال ويسمى الوحدة في الجنس اي وحدة
النوعين فصاعداً او شخصين من نوعين فصاعداً ويجوز ان يكون في لظرفية الموصوف تأمل قال وفي النوع
الحقيقية قال مماثلة صاناً ان الوحدة فان من الوحدة في الجهة المقومة والجهة البواق في كل واحد من الوحدة
في الجهة العارضة المحولة بالطبع على أي الشارح حيث فسر النسبة بالاضافة واما على أي الملمين
فالاضية هي الوحدة في الجهة المنتسبة قال وفي الكم اي في نوعه منه قال وفي الكم بين الكم بالاشارة
الى ان الوحدة في الزمان هي لا تسمة كما اواة قوله علماً كم منفصل قوله او مقدماً متصل قال

وفي اللفظ اى في نوعه منه قوله والشكل عطف على سبيل التفسير على الشارح عليه قوله مشاكلة له
وان الشكل من مقوله اللفظ والملا يد بعبود وفي اللفظ ما عد الشكل فاحل قال وفي الاطراف اى في قصر وطول
الاطراف فافهم قوله في بؤة قلب الابلها قال اختلاف المائتين وتفايزهما قال او الهويتين وكذا بين المائتين
والهوية تولى اذ لكل شئ في الحقيقة علة للاسمة الآتية قوله اذ لكل شئ خصوصية ما سوا كان ما به
او شخفا والخصوصية في الاول الصورة النوعية وفي الثاني الشخص وقوله فتح زالت الخصوصية
اه اى مع هذا اتحادت الخصوصية اذ لا ملائمة ليس في الاتحاد بل في الكو والفساد قوله كان فناء لها
فاحل او خبر والاسم ضريح عامد الى الاتحاد قال لا اتحاد في المواقف وشرحه ان الغرض بهذا الكلام
هو التنبية على الضرورة بتجريد لفظين وتصويرا للماد على الوجه الذى هو مناط الحكم ولفظ بعض
الناس انهم جازوا بهذا الكلام الاستدلال على مطلوب نظري فيمنع امتناع الاتحاد على تقدير بقاءها
موجودين ويقول لانكم انما لو كانا بعد الاتحاد موجودين لكان اثنين لا واحدا وانما يكونان كذلك
لولا ان كل منهما موجودا متحدا بالموجود الآخر وهو ممنوع انتهى قال مد فوعى حاصل الدفوع انه
ان كان الماد بالموجودين الموجودين موجودين مما تميز فلا نسلم الا بخصا في الشقوق الثلاثة او
الموجودين مطلقا فلا نسلم كونها اثنين حتى يلزم عدم الاتحاد لم لا يجوز ان يكونا موجودين بوجود
واحد هو نفس الوجودين الصائرين واحدا قوله حتى يكونا اثنين فيكون الشق الاول قوله كافيا في الدفوع
لا احتمال ان يكونا احد القامين الاخرين قوله فيكونا واحدا اى هو الشق الثالث قوله وحدوق ثالث
اى هو الشق الثاني قال الصائرين واحدا اى فيبقى شق واحد بقوله وامتناعه كانه قيل فليست كذلك
انما انها اما موجودان بوجودين مما تميز او معدومان احدا مختلفان او موجودان بوجود واحد
هو نفس الوجودين الصائرين واحدا ولا اتحاد في الثلاثة الاول والاخير ممنوع بداهة ثم جعل
بداية الاخير دليلا على امتناع اتحاد الاثنين الذى هو المدعى فاجاب بما ترمى قوله على الاطلاق

فان الاثنين اعم من الوجودين او الوجودين قول بان الحكم باقتناع الكائن وهو نقيضه
 اي نقيض الاتحاد فان هو هو عبارة عنه كما ان الغيبة عبارة عن عدم الاتحاد قوله فان كان
 اي كل من الصدق المذكور واللا صدق قوله فحجب المفهوم اي في العينية والغيرية بحسب المفهوم
 قوله في الشئين قوله كما في نسبة الات ان اه مثال العين مفهوما قوله والن هنا مثال الغير مفهوما
 قوله وان كان اي كل من الصدق واللا صدق قوله فحجب لذات في الشئين قوله فحجب الذات في الشئين
 قوله فحجب الذات وان كان بحسب المفهوم في احد الشئين والذات في الاخر فحجب ذلك كما في قوله
 الاتان نوعي وثبات عكس والاتان ليس بحسب وبالعكس فلا تكن من القاصرين في الاصل في كل
 منهما قضية طبيعية والعكس مهمل ~~قوله~~ كما في نسبة الات ان الى الكاتب مثال العين ذاتا قوله
 والمجب مثال للغير ذاتا قوله هذا ما عليه الجمهور وكل اثنين عندهم غير ان كما ان كل غير بين اثنين
 اتفاقا قوله وانه لا تمايزه علل صاحب المواقف من وجع الاعداد من التعريف بقيد الوجود بقوله
 اذ لا تمايز فيها وعنده شمس بقوله لان الغيبة من الصفات الثبوتية فلا تصف به عدمان
 ولا عدم ووجود ثم قال وبهذا اعم مما ذكره المصنف لاختصاصه بما يتوفاه عدميين وهذا
 الشرح جميع بين التعطين قوله لا تمايز بين الاعداد اي بحسب الماصدقات وان كان بينهما تمايز
 بحسب المفهوم كما في قوله الماد جواز الانفكاك من الجانبين قوله جواز الانفكاك بحسب التعقل
 قال الاستاذ الفرجي الماد بحسب تجويز العقل اقول هو يجوز ان يكون الماد بحسب الوجود النظم قوله
 بحسب التعقل دون الخارج لا يخفى ان تعقل الصفة كالعلم مثلا وان استلزم تعقل مطلق الموصوف
 لكن لا يستلزم تعقل موصوف مخصوصا كذا انه تعالى فيجوز الانفكاك من الجانبين بحسب
 التعقل فيلزم ان يكون الصفة غير ذلك الموصوف وان لم يكن غير مطلق الموصوف فقد قيل
 اشكالها شكال واما الاعتراض بالصفات بعضها هو بعض فغير وارد كما لا يخفى على العالم

بالعرض من تخصيص الغيرين وهو ان لا يلزم لقد قد ما غير الله تعالى مع القول بوجوده
صفات شائعة له تعالى فان كثر بعضها متغايرة لبعض لا ينافي ذلك العرض قوله فلا يرد
اي مع جامعة تعريف الغيرين قال يجوز انفكاكها عن الآخر وكان الشيخ الاشعري قد عرف الغيرين بانها
^{الشيء الذي لا يشترط فيه ما عليها متقدم عام اربعة حاشية كتبت بانها كثر من غير}
موجود ان لا يصح عدم احدهما مع وجود الآخر فاعترض عليه بابا اذ فرضنا جسمين قد يكون
كافا متغايرين بالضرورة مع انه لا يجوز عدم احدهما مع وجود الآخر فان القدم ينافي العلم
تفسير التعريف الى قوله موجود ان جاز انفكاكها في حق او عدم وهو المختار عند الاشاعري ثم هو موقوف
على مشعر ان ما ذكره الشارح من ان الماد جواز الانفكاك بحسب التعقل ليس من ادب الشيخ بل
من ادب بعض مشايخنا واللام يحتاج الى تفسير لتعريف بابا قال قدس سره في الحاشية ان
هذا لا يشمل جوهرين مجدين قد عين ثم قال والحق انه لا يتحقق بهما ولا بالجسمين المذكورين
لان وجودهما محال عند الشيخ والتعريف لا يتحقق بالحرف وضاد فلا حاجة الى تفسير
التعريف بانه قوله فلا يرد ان اه وكذا لا يرد ايضا ان العرض الشخص والمحل متغايران مع
عدم انفكاكهما فافهم بابا في القوة التي قوله ولا يجوز انفكاكها اى انفكاك كل منهما بل يجوز انفكاك
الصانع فقط قوله كما يمكن ان يعقل اه اى يصدق بوجوده بدون التصديق بوجود العالم و
كذلك فيما ياتي وهذا هو الذي يلازم قوله يلحق بالبرهان قوله وبعد اورد مع الجامعة ايضا
قوله بين المتضايقين اى المشهورين دون الحقيقيين والافلا حاجة الى الحاشية اللاحقة قوله
بحسب التعقل اى الوجود الظاهر كما لا انفكاك بحسب نفس الامر قوله متغايرين مع انه
من اولاد الغيرين قال فالجزم مع الكل لفرع من قوله وقد يخفى اه بالنظر الى المعطوف ظاهره اما
بالنظر الى المعطوف عليه فلا قوله وهو اه فيه لطافة قوله وان جاز وجود الخ اى مع قطع عن
حاشية الجنئية وكذا الكلام في قوله وجود الموصوف قوله وجود الجزء اى في العقل قال وكذا الصفة اه

مفارقة اولاً انه حادثه او قد يمتد قوله وجود الموصوف اي في العقل قال يصح ما في الدنيا اي
يصدق بحسب اللغة والعرف العام قال الفيلسوف صفة لكل من الاجزاء والصفات قوله فانك علمت
علمية المتأخر اليه بقوله ولذا يصح ما في الداء غير زيد قوله اذا قلت هذا حقيقة دليل الالف
لنا في الشرطية الثانية قوله كنت صادقاً اي لغة وعرفاً قوله كنت صادقاً اي بالنظر في كل من
المنطوق والمفهوم والا فبالنظر في المنطوق لا يمتنع الى التخصيص بقوله وكان زيد قائماً فيها
قوله ويدان الماد غير اي عرفاً قوله غير من افراد الانسان اي لا من كل ما يصح منسوبه من افراد الانسان
اولاً قوله والا لزم ان لا يكون زيد غير او ان يكون كاذباً بقوله وبطل اي وفاقاً في غيرية الثوب وعرفاً
في كونك كاذباً بقوله وكذلك الكلام قوله يحكم بثبوت الخفة فيها قد يقال ان اراد الخفة فقط فممنوع او
محتاج احد العشرة فلم وغير مضميد اذ ذلك هو العشرة قوله لم يكن كذلك اي لم يحكم بثبوت الخفة فيها
على تقدير المصدق قوله بتعدد القدماء نفسها قوله وباشبات قديم اي كل منها باطل قوله غير الله بمعنى
نقيض هو هو قوله وكذا بين الصفات فيه تأمل فمأمل قوله لا تعدد القدماء تفصيل الخفاء السليم من الحصر
قوله وتكثر ما في نفسها قوله لكنها متكررة ومتعددة قوله اذ التعدد والتكثف في الكلام احتياك
قوله اغا يقابل الوحدة العينية قوله اغا يقابل الوحدة اي لا عدم الغيبة بالمعنى الذي ادعوه الشايع عليه
قوله كما قال صاحب المواقف فليس لغيبية الا بمعنى نقيض هو هو فلا يكون واسطة بينها وبين العينية
قوله في اجزاء غير محمولة اي لا في اجزاء محمولة كالجواهر والجنم والحيوان للان قوله كالأصناف العشر
واليد من زيد كما وردوها في تمثيلاتهم قوله هي مبادي المحولات قد يمتد او حادثه قوله لا في المحولات
القد يمتد او الحادثه قوله شائعة لا يقبلها العقل وانما كان هذا شائعة لان الايجاب نقصان والاطمان
انصاف تعالى به بالقياس الى بعض مصنوعات ودعوى ان ايجاب الصفات كمال وغير ناقص
مشكلة قوله اذ يمتد اما كالأصناف موجبا اذ لا مجال للاختيار للزوم التسلل في صفاته تعالى وصد

قوله وانما هو في الدنيا اي في العقل قال يصح ما في الدنيا اي في العقل

قوله لان كلامهم اي الشايع

١
قوله ما تقدم الصدق اى على تقدير ثبوت العشرة بتمامها وبهذا نظير قوله الماس وكان سريداً قائماً فيها بهم
٢
قوله بهم اى يكون صادقا وقوله الماس كنت صادقا اى وبحكم ثبوت القيام فيها ففي كلامه احتباك بهم
قوله فما لو التفتض اه ان اراد انهم حالوا التفتض عن تقدير القد ماء مطلقا فممنوع او تعدد قد ماء غير الله
الله تعالى فسلم ولا بد الاعتراض الآتى به قوله بني المعايير اقول كان يليقهم التفتض عن ذلك بان المسمى
اثبات قد ماء منفصله عن ذات الله تعالى في الوجود وهو غير لازم واللازم اثبات قد ماء قائم بذاته
تعالى وهو غير محذور وان كان كل غير بعض نقض هو هو وبهذا يحصل الاستغناء عن تلك الكليات
اس تكتبوها بهم اى باللفظ الذى ذهبوا اليه وقوله والظاهر ان هذا اى القول بالمعاصرة بذلك اللفظ
قوله شاعرا لا يقبلها العقل وما قاله عبد الحكيم من ان صفاته تعالى من مقتضيات ذاته والذات
مقتضى لها كاقضاء الماهيات للوازمها وليس بغافل وموجب لها لعدم تأخرها عن وجوده تعالى فلا
يكون الذات موجبا ومختارا بالنسبة اليها فلا يلزم شي من المحذورات فمنه مصداق ما قيل ان لكل عالم
ذاته لان الصفات عنده ان كانت واجبة لمحدور تعدد الواجب باق وان كانت ممكنة فاستغناء
بعض الممكنات عن الوجود لازم فالحق ان المقتضى علتة تامه لمقتضاه كيف والعالم عند الفلاسفة من
مقتضيات ذاته تعالى مع انها اعترفوا بانها ممكنة ومحتاج في وجوده الى الوجود والمؤثر بهم

الكن يدفع بك عما هو من القول بان تقدم القصد على الايجاباكتقد منه على الوجود قوله وقد لا واجب
الذات ^{الذات} قوله فالحق ما قاله صاحب المواقف فمع ذلك يكون الكلام في الصفة القديمة ولا يكون الفرية الا
بعض نقيض هو هو قال في الصفات النقية اللام للاستغراق قوله هي الصفات الثبوتية اي دالها
وكذا الكلام في قوله الاتي الدالة على معنى ثابت فلا يريد ان الكوحدات والتجز والحدوث عين المن
الانراة والدلالة يقتضي المفارقة بين الدال والمدلول وقول عبد الحكيم ان المراد دلالة
هذه تلك الصفات على نفس الذات دلالة اللانم على المنزوم غير مطرد قوله على
نفس الذات اي على معنى لا يخلو عنه الذات وان كان امر عرضيا كالشيئية والموصية
الجزئية ^{بل} من قوله دون معنى ثابت عليها اي دون معنى يتصور خلوا الذات عنها
قال ولذا اثنى الى ان تعريف التماثل بقولنا التماثل سلك كل من الاثنين سلك الآخر
تعريف باللانم الغير المحمول كما ان تعريف التماثلين بقولنا اثنان سلك كل منهما سلك
الآخر تعريف بالخاصة قال واختلفوا في الواو ابتداءية وليست للعطف على هي سلك
وهو ظاهر قوله كان معنى قوله اه اي دون قول من قال بلنوم التقاير فيكون الخلاف لفظيا
اقول ولا يبعد ان يكون معنى القولين على التخصيص فمع رأي من قال بلنوم التقاير لا يكون
بين الجزئية والكل تماثل كما بين الصفة والموصوف ومع رأي المخالف يجوز ذلك فيكون الخلاف
معنويا قوله المخالف للنوم التقاير قال وفي امتناع احدهما والى الامتناع ذهب الشيخ الا
شركي ومع الجواز اتفقت المعقولات الا شذذت منهم قوله لان تشخص العرض بالمحل هذا
الدليل لا يلائم من هنا حيث حرج في فصل التعيين ان التعيين عندنا مستند الى الاختصاص كغيره
الى القادر المختص وكذا الدليل التام لا يلائم من شرح المقاصد قوله كل بعوارض وهي
لا يقال لها ما يفيد الهذية قوله الى اسباب القادر المختص قوله قال كون المعنيين

اي المختلف

[illegible]

اضافة كما هو عند جماعة من الاشعاع او مجرد اضافة كما هو عند جمهور المتكلمين فلا
اماع الاول فلأنه حتى لا يكونان متعديين الا بالاعتبار واما مع الثاني فلأنه وان كانا متعديين
بالذات لكنهما اهلان اعتباريان ومع التقديرين ينحيزان بقوله معينين اذ المعنى عند طرف العلم
الذي هو من قسم الوجود قوه والعلم بكونه هذا اذا كان العلم بمعنى الصورة الحاصلة والا فلا تقدير
اذا كان بمعنى الصفة ذات الاضافة كما هو عند الاشعاع ولا وجود له اذا كان محبة اضافة كما هو
عند جمهور المتكلمين ومع التقديرين ينحيزان بقيد معينين لانه في الحقيقة مع التي قبلها في اختلاف التسمية
قوله بمعنى العلم اشياء التصديق فوجهنا قوه والعلم الى التصديق قوله لا يجتمعان اى لا يمكن اجتماع
عها قوله لكن لا لانيهما لانها متماثلان والمتماثلان ليس اجتماعها بالذات ولو عند القائل با
متناع الاجتماع كما صرح به قدس سره في جواب الاعتراض بالتماثلين الآتي قوله لان تصور
اى لان اجتماع تصور حركة الاشياء وتصور سكونه عند غير الاشياء القائل با متناع اجتماع المتماثلين
قوله اعتدائه غير مثل السواد وغير منوع مثل بياض الرومي وسواد الحبس مما اجتماع في الوجود لا في
محل واحد كما يأتي في تعريف المتقابلين قوله مما يمكن اجتماعها مع اختلاف الماهية قوله في محل
واحد كما في الدبى قوله اعتدائه غير وجهه اى عن الاطلاق المحيى لثقل الصفة اه او عن
التقييد بقيد آخر غير محيى لذلك اعني من جهات متعددة تأمل ثم اعترض بانها امور
اعتبارية لا ينبغي تعابها في المحدود ولا في المحدلن وجهها بقيد معينين قوله وبما يعرض
ما نعية تعريف اه قوله تعريف المتضادين اى الاستفادة من تعريف التضاد او المالد على تعريف
تضاد المتضادين فالمد بقوله بالتماثلين لعدم اجتماعها قوله بالتماثلين اى اذا كانا معينين
قوله عند من اه كالا شعاع قوله ويما بين اتحاد المحل اه اى التواء على محل واحد بحسب تجويز العقل
شروط في التضاد قوله بان اتحاد المحل شرط ليس الماد في الاجتماع في محل واحد وهذا اجل قوله

قوله لا يمكن اجتماع
الاشياء في نفس واحد
لانها متماثلان
فلا يمكن اجتماعها
في نفس واحد

فالعدم هنا مأخوذ لا بشرط شيئا بخلاف الذي في العدم والمملكة فانه مأخوذ بشرط شيئا قوله
الحق والصفق وهذا كقولها بسيما ^{تدين} متعانه من كما في شرح قف قال الاستعداد لا يوجد
بجانب النوع والصفة لا الشخص ^{تدين} بل قول بعدم الوجود الكلي وكذا في المنة قال في ذلك الوقت
صلة الاستعداد او لا صفة الوجودي يشهد بذلك عبارة قف والماد بالاستعداد والقائم فلا يتغير
ان الاحدية استعداد الحية وان لم يكن ملحقا مادام احد ^{تدين} اقول ولا نقا بل انما اذ لم يكن الوحد
بجانب عدم الانقسام والكثرة بمعنى الانقسام كما في الشرح والاقا لتقابل بينهما ذاتي من التقابل
بالايجاب والسلب قال بين الوحدة قلا لتغاير موضوعها اي لعدم تجويز العقل توارد بها
على محل واحد قال لتغاير موضوعها فبما هذا ينبغي ان لا يكون بين الجنسية والليته وكذا العلية والعلوية
تقابل مع انهما متضايقان قوله لان موضوع الوحدة اي الحقيقة لا الاعتبارية فانه قد يتحد موضوعا
كما في قوله وحدة الموضوع اي توارد بها على موضوع واحد ^{محل} يجب تجويز العقل قوله ولا شيء من المتقابلين
كبي قوله اما بيان الكبرى قوله فيما يكون ^{محل} اي اما تقوم احدهما بالآخر فيما هو قوله لان تفسير
قوله لان هو كلا من الوجودي والحق قوله مقوما لآخر قوله متقدم عليه تقدم ما ذاعيا قوله فلان
المقوم للشيء بما معه لا يقال ان اراد المجامعة في محل واحد فظاهر ان ليس كذلك او في محليها
باعتبار الوجود فكذلك المقضدان لانا نقول اراد مجامعة الجنس مع الكل فتأمل قوله بما معه
في الوجود مجامعة الجنس مع الكل قوله ^{قد يقال ان كونها} متضايقان لتقابل النقيضين قد يناقش بان كونها من الامور العامة
ينافي كونها متضايقين لان الامور العامة عند هم امور اعتبارية خارجة عن المقولات صرح به
شارح قف في بحث تقييم العزم الى المقولات التسعة وكونها متضايقين ^{موجب لاندراجها} يوجب اندراجها
تحت مقولة الاضافة الا ان يقال ان ما في شرح قف اخلل قوله ولما كان وصف العلية قد يقال
اذا كان ايراد العلة والمحل في الامور العامة بالتبع يلزم ان يكون ايراد الماهية ايضا كذلك قوله

والله اعلم بالصواب
في بيان حقيقة الوجود
والعدم والصفات
والنوع والشخص

وما كانا

ما قبله واعضاه ج غير محمول

وهي اما قامة هذا القسم اعم من المقسم المعروف منه وجه كما يظهر من الشرط قوله اعتبار القوة والفضل في الوجود
اي الوجود في نفسه اوفي غيره فنع هذا التعيين يكون القوة والفعل جهة النسبة خلافا لما صرح به
عبد الحكم في بحث التناقض من انها حقيقة قيد ان المحمول قوله لا يكون الا بالقوة يقع بخلاف الوجود
فالنظر الى المادة يكون بالفعل ايضا لكننا لانعلم في ما بين الوجوب والوجود في ذلك تباين اثنان
واستاذي القنبي ~~مهم~~ قوله بالقوة في الجملتين قبل لحوق الصورة كلفها في لا تكون جزئيا وداخلة
بالفضل او الماد مع قطره النظر عن الصورة وفيه تأمل قوله باسم علم الماهية الباء داخلة على المقصود كالباء
الآتية قوله لا يعقل اي بالكنه قوله لان الشيء لا يقتضيه كان هذا علمه مصححة لا باعثة واما الباعثة فهي
امتيان هما عن الاخيرين قوله يعقل بدونها اي اذ قوله ويعقل بدونها علمه لقوله فقط قوله
في الاقسام اي في احد الاقسام اعم الاربعة قوله كونها داخلة دخول الجزء في الكل قوله لو كان
ذلك الشيء اي الذي هو العلم لا المعلول فان تركيب المعلول وان استلزم تركيب العلم لكن
بأطمة لا تستلزم بأطرها تدبر قوله والقائمة قد تكون فاعل اي اذ الم يكن هناك شرط بعينه
ولا مانع يعقب عدمه واما امكان الصادق فهو معتبر في جانب المعلول ومن ثمرة فانا اذا اوجدنا معلنا
طلبنا علمه شرحه فقف قد يقال قد مر انهما ارجعان الى الفاعل والماد بوجه الفاعل ان لا يكون
هو المادة والصورة والغاية ب قد يقال فليكن كالمادة والصورة فافهم ب قوله لا بسيط الموجب
فانه اذا كان الكاف الى المكب الموجب للبسيط ايجابا قوله وقد يكون هو من استعانة المفعول بالمنصوب
قوله مع الغاية كالبسيط هذا الكاف كالكاف السابقة قوله للبسيط واما تعلق الارادة فمن ثمرة
الفاعل قوله قد يكون فوضي اشارة بادة التقليل الى ان الارادة عندنا بنفسها من جهة غير حاجته
الى افعال قوله مع الغاية اوجبناها الموجب في الاول محتسب وفي الثاني موجب قوله لان جميع اجزاء الشيء
قوله مشتق على المادة والصورة كما في القسمين الاخيرين الاولين قوله لان جميع اجزاء الشيء المادية

كل من كان له وجود في نفسه

ما تارة اجابوا انفسه ولا ينقص
تقدم الشيء على نفسه وان
انضم اليها اعلان اخلان بسم

والصوريه بمعنى الكمال المجوعى قوله لا نأخذ التقدم الكمال اى التقدم الذاتى فقط لا للصورة والذاتية ايضا
لاعدا على ما قوله يجب تقدمها ذاتا قوله بلا علة الفاضلة مطلقا قوله يظهر ان المعنى بما يحتاج وكذا
المعنى بجميع ما يتوقف عليه الشيء ليس تعريف مطلق العلة الفاضلة ولو لم يرد به لانه من الاعمال القاتلة
ويل قوله ليس مطلق العلة الا ان يراد به ما يحتاج اليه نفسه او الى كل جنس اخر اجاب انه في بقية المعنى
مطلق العلة قال يجب وجوده فافاد للتكليف والحكماء قوله لانه لو جاز ان هو ان او قوعيا بقية
قوله بعد ذلك تأمل قوله لانه لو جاز ان حاصل الدليل انه لو لم يجب وجود المعلول عند تمام
الفاعل لوقع عدمه في زمان ثم وجوده في آخر وكما كان الامر كذلك لزم الترجيح بلا مرجح
ويتم منع الملازمة الصفوية لجواز ان يقع الوجود دائما ثم كثر العدم ممكنا من غير ان يقع
من القوة لئلا يلزم ترجيح المرجوح فاصل قوله لكان وجوده اه لان كلامنا في الفاعل فلا يرد انه
فليكن معدوما دائما قوله بعد ذلك واما ما ثبت من اسناد الحادث الى القديم فوجود الحادث
مشرطه يتعلق الارادة المقارن للحادث فكيف كان الصواب ان يقول يتعلق القدسية
اذ يتعلق الارادة قبل الحادث بى قوله ترجيحى بلا مرجح اى بالنظر الى الوقين قوله لان المقروض
والمدعى قوله حصول جميع جهات التأثير ومنها جميع الحركات المخصوصة للنفس والبناء والاب مثلا
قوله يجب وجود الفاعل كان المراد بالوجود في الموضوعين اعم من الابتدائى والبقاء بقية قوله ووجوده
فتأمل ثم استمع الى ان ذلك القول ليس نصا في البقاء ~~قوله~~ يجب وجوده مقتضى العكس
ان يقول ينفى عند وجود المعلول يجب تمام الفاعل قوله يجب وجود الفاعل مع جميع جهات التأثير
شرح تليد كذا يؤخذ من ظاهر المتن ويلزم منه ان يجب وجود الآلات والحقايك مثالا
مادام المعلول باقيا وهذا مما لا يقول به احد فافهم ب فيه ان المأخوذ من ظاهر المتن هو انه عند
وجود المعلول يجب تمام الفاعل ولا يلزم منه ان يكون الشرائط والمعدات باقية

ما تارة اجابوا انفسه ولا ينقص

قال لان

قال لان دليل ملائمة الشرح حقيقة قوله هو انه المؤثر الى في الوجود والابتداء او البقاء وقد
يقال ان ما هو من لوازم الامكان هو الاحتياج بالنظر الى الوجود والابتداء واما بالنظر الى البقاء
فمنه في الملائمة في قوله فلو لم يجب مسلمة ان اسيد بالوجود من فيه الابتداء بيان والامتنوع
قوله بدون الانتم الى الاحتياج الى المؤثر بواسطة قال ووجوده اى بقاءه وفيه قال في المعادلات
الى هي من جملة العلل الناقصة قال كالا بن اى كبقائه قول والبناء اى وكوضعه البناء وتهيئته
قال بعد البناء اى بعد الحركات الخشبات واللبينات المعلولة لحركات البناء قوله فان البناء يمكن
بذلك مثلاً علمه فيه اشارة الى ان البناء ليس علمه معدة ولا محللاً لها بل هو محل لعلته المعدة
واما محل لعلته المعدة فهي الخشبات واللبينات قوله علمه لحركات اه معدة لها لا مؤثرة قوله فذلك
الحركات قد يقال اذا وضع لبنة فوق لبنة يحصل الوضع والهيئة وهكذا الى ان يتم البناء ولا فاع
الى علم اخر مضمين للهيئة لمصورها مع قطع النظر عنها ومن ادعى الاحتياج فعليه البيان قوله
معدة لا وضاع اه لا مؤثرة لها قوله وتلك الاوضاع مستترة باعتبار وجودها الربط على تأمل قوله
الى علمه فاعلية كانه هي المبدء الفياض قوله وانما يقصود اى وجود تلك الاوضاع في قوله
بدون تلك الحركات الى هي معدلات قوله الى امر آخر في افادة البقاء قوله بقاء الاشتغال قد يقال
تجديد الاشتغال قال توجب بالاتفاق قال وحدة الفاعل ولو كان ذا جهات قوله
عندنا اى بطل الفلاسفة حيث قالوا ان وحدة الفاعل من كل الجهات توجب وحدة المفعول
ولا يخفى ان اطلاق العكس عليه ما حتم اذ ليس المراد بالوحدة السابقة الوحدة من كل الجهات
كما هو الظاهر وان قوله لا استنادنا الكل اه لا يوافق المتأخر في معنى وحدة الفاعل من كل الجهات
لا توجب وحدة المفعول لان الواجب تعالى عند القائلين بالاستناد ليس واحداً من كل الجهات
حيث اشبهوا له صفات ثلاثة قد يمت قائل بتبني اشارة الى موافقة ذلك لمحل النزاع بالنظر

قوله بمعنى وحدة الفاعل من كل الجهات قوله وصفة المعلول اى بالذات ولو كان متكررا ^{وان في} يجب

الجهات قال الواجب ان يكون من جهة التركيب قوله فيقدم ثبوت اه لا فرق بين المفعول

والفعل عنه عليه الا عند الكاذب قوله عما ذكر و اى لكن اللازم باطل عما ذكر واه قوله

عما ذكر و اى توقف اللزوم المذكور عما عدم الكثرة بحسب الجهات في المعلول الاول

منع عما ذكر واه قوله والاعتبار ان عما ذكر واه اى لكن المقدم المنع عما ذكر واه الخ متفق

ثم ان هذا بناء عما ان لو غير استدلالية كما تقدم قوله ليس فيه كثر جهات شئ قد يقال اخذ عما بانه

انه لا يعقل مبدأ اول لم يكن فيه تلك الجهات اذ يعقل له الوجود والهيوة ^{اللازمة} والوصوب الذاتي

فليست اليه سلاسل تأملية وجهه ان تلك الامور عين المبدأ الاول قوله

امور هي الوجود والهيوة قد يقال فليست الى العقل الاول معلولات اربعة بلا واسطة قوله

مبدأ والممكنات اى بلا واسطة قوله بعد ثبوت الغير اى في الخارج قوله فلو عطل اى ثبوت الغير

الخارج قوله فقد ب كان وجهه من التدبر ان المتوقف عما ثبوت الغير هو تعقل السلوب لانفسها

والله اعلم بالصواب فانظروا في هذه المسئلة
فان قيل قد يقال ان المتوقف على ثبوت الغير هو تعقل السلوب لانفسها
فان قيل قد يقال ان المتوقف على ثبوت الغير هو تعقل السلوب لانفسها

قوله عما بانه

المتعقل

قال اشيا البسيط كان المراد شيئا
بالبسيط هو ذات الواجب
فلا يبعد ان المنع والمنع عليه تحلفان
فمنه لا يبعد ان المنع المنع عليه

البسيط المخصوص وهو من جنسيات موضوع المنع عليه قوله بل شيئا لان هذا القول مبني على
7 وتسلم الحكماء ان المصدرية امر اعتباري غير نهية
نحو الخلاف لفظيا وبما تسلم الحكماء كذا المصدرية امر اعتباري غير فادح في الباطنة وغير مستلزم
للتسلل الحكماء قوله فيكون اشيا بناء على هذا القول قوله عليه اي مصدرية قوله لم يفهموا باعتبار
اي عند الحكماء المتكلمين قوله مفاير لعلية اي مصدرية قوله في باطنة الحقيقية ولا يستلزم التسلل
ايضا قوله واللاه بان قدح في باطنة الحقيقية قوله والا لما جازاه اي وان لا يكون مفهوما اعتباريا
بل كان امر حقيقيا بل موافقا لما قدمه من بنا ، النقص الاجمالي مع تسليم ما نقض تفصيلا قوله
بحسب التعقل الاول بحسب الثاني فافهم قوله قال لان اه هذا حقيقة دليل ملائمة الشرح
قال لان الفعل والقبول اثنان فيه مسامحة لان الفعل تأثير والقبول تأثر لا يقال المراد بالفعل
المفعول وبالقبول المقبول لانه نقول يكثر الاشارة واحدا ذاتا ومفعولا اعتبارا مع ان
المراد من جانب المفعول البعد والذات كما لا يخفى قوله فان كان مقدمة شريطة قوله وهو باطل
لا فقه قوله فان الواحد دليل الرافعة قال بالوجوب اي يجب معه وجود المفعول قال بالامكان
الخاص قوله لا يكون قابلا اي من ملاحظة كذا الفاعل بسطة او مركبا باعتبار الجهات فان لم
لم تدل على امتناع كونه قابلا ولو كان مركبا باعتبارها تأمل قال ورد حاصل كلام المصنف
على ما قرره الشارح ان المراد بالفاعل في قولهم الفاعل لا يكون قابلا ان كان قابلا يكون وحده كافيا
لتصور مصدر الفعل عنه بل يحتاج في المصدر عنه الى شرط فلا تكتم الفرق بينه
وبين القابل بل نسبة كل منهما ان اخذ وحده بالامكان والفاعل واجب وان كان المراد
ما يكون وحده كافيا فالفرق مسلم لكن لانكم امتناع اجتماع الوجوب والا وجوب بجوهرين
قوله بالا مكان العام المقتد بجانب الوجود قال في بعد التسليم اي بعد تسليم ان نسبة
الفاعل بالوجوب ونسبة القابل بالا مكان وتسليم ان المراد بالا مكان الامكان

منه فان ساقا لا يكون
منه فان ساقا لا يكون

فان

الخامس

الخاص قال بجهتين فيجب النسبة الناشئة من جهة ولا يجب النسبة الناشئة من جهة أخرى
 ورد هذا الجواب بان كلامنا في أن البسيط لا يتلوق بلا وفي علا من جهة واحدة ومع ما ذكرتم يكون
 الجهة متعددة شرعاً موافقاً لقول في هذا التقدير نظر إذا المراد أن الفعل والقبول من جهة لكن
 بعد حصولها نسبة البسيط إلى المفعول بالوجوب من حيث كونه فاعلاً وبالأمكان من حيث كونه
 كائناً بل لا الواجب تعالى إذا صدق عنه العلم وقبله من جهة واحدة هي الهوية مثلاً فيكون ^{نسبة} ~~تجلى~~ العلم
 من حيث كونه فاعلاً بالوجوب ومن حيث كونه كائناً بالأمكان ^{وهي الفاعلية} ~~وهي القابلية~~
 فيه أن المراد المحيى أن الفعل والقبول وإن كانا من جهة واحدة كالتضاد بين الالحقيق ^{المتنوع} اجتماع
 الوجوب والوجوب واللا وجوب باعتبار جهة الفعل فقط أو القبول فقط لا اجتماعهما بل
 أحدهما بجهة الفعل والآخرى بجهة أخرى كالقبول ب قومه ولذلك يمكن عدم المقولة مع
 وجود القابل فصل في ما ينبغي على استناد الملكات إلى الله تعالى قال يجوز قول
 عند المتكلمين قال أفعال أي تأثيرات قومه الأبدوام قوى الجسمانية أي قوى الأبدان مع ما يشعر به عبارة
 الموافقة في أنه لا دليل على دوام قوى أجسام غير الأبدان فليكن دوامها ودوام محالها بتعدد
 الأفعال قومه وكونها فاعلة فاعلاً أي مؤثرة تأثيراً طبيعياً في الأبدان محالها وقسراً في غير محالها
 لها قوله لا تقوى أن تفعل أي يعجز لو قويت مع فعل كذلك تكون القوة غير متناهية قومه لا تكون
 أي لا تقوى حركته أي حركته أخرى أي لو كانت الشدة غير متناهية لغويت مع كل فعل
 ذلك قال لأن القسري وهذا الدليل انما يتم لو كان التأثير مستلماً للحركة قومه وهو التأثير في
 سواء كان إلى ديار أو لا قال باختلاف القابل صغيراً وكبيراً قومه لأنه كلما كان القابل أكبر قد يقال
 لو قال كلما كان القابل أثقل كان اه ثم زاد في تضييق قوله في حركتهما قوله والثقل والخفيف
 لم يرد الدليل نظر إلى القسري بقوله انما يتم لو كانت القوى بقدر اه في فهم قوله لا تقوى وقته

قوله صل علة من
الشيء لا يتبع القوة بل
المادة ذو القوة والشيء
والله اعلم بالصواب

الناشئة من القوة الطبيعية قوله الصادق عليه السلام اما يجمع القوى او الصور النوعية تأمل قال باقتضائه
 الفاعل صفاً وكبلاً وقوة اقوى واكثر اثاراً وهذا اغايم لو لم يكن معاوقة الاعظم اكثر تأمل قوله كونهما
 اى للوحدة الصغرى والكبرى وقوله ويهوان يقوى معتضدة قوله ان يقوى الاثر اى الحركة ويهوان يقوى الاثر
 اى ويهوان وقوى محال الاثر اولاً من في الصباغة مما حتم فلا يتغير لانه اذا كان اللاتناهي عبادة
 وقوى ذلك الاثر لكان امتناعه عبادة غير امتناعه من ان التعديل يقتضى المفارقة بين الامتناعين
 وكتب ايضا اى ويهوان يمكن ان يقوى الاثر بتلك القوة في الرحا اى قال عبد الحكيم وهو صغير بالاشياء
 باعتبار ما لا يمكن تحققة الابد حصول جميع الانقضاءات الغير المتناهية وحدها من القوة الى الفعل
 وكتب ايضا بناء على امتناع اللاتناهي على امتناع الحركة في الآن على اى الفلاسفة فان لو امكن الحركة في
 الآن عند من كان ملتبساً بـ الشئ غير متناهية اذ لم يكن تلك الحركة خارجة من القوة الى الحصول لانقضاء
 الن مان عند من لا يلهى بهاية بخلاف امتناع اللاتناهي على اى المتكلمين فان بناء امتناعه على امتناع
 لاتناهي انقضاءات الزمان لا لا امتناعه وقوى الحركة في الآن فانهم لم يشترطوا التسلسل في الحركة قوله
 لا امتناع ان يقوى الحركة بمعنى القطع واما يجمع التوسط فهو اى انية قوله لا انقضاء الى النهاية
 قوله اقتصد واهل لكن الدليل الذي ذكره المصنف على تقدير تمامه يدل على امتناع اللاتناهي بحسب
 الشئ ايضا قال وسأبعد تكليم اى اقول يجوز ان يقوى الحركة في زمان منقسم الى جزئين كل منهما زمان
 منقسم بالفعل وان كان منقسماً بالوهم والافضل ولأنكم امكان الحركة في شئ من الجزئين فيمكن ان
 يقوى اثر لا يتوقف على اشد منه الا انه من يوصف باللاتناهي لا باللاتناهي فيكون اللاتناهي ايضا
 محققاً على قوله وهو ممنوع في المقدم قوله من الاعراض الى الانقسام كان تنفذاً بالانقسام كالوحد
 او يتو للانقسام قوة بقدر الكل للو معاوقة الكل اى يد قوله لا تنقسم بانقسام المحل فيكون دوامها
 قوة الجسم نعم على هذا التكليم لا يجوز ايضا ان يكون للجسم قوة ولا قوة اقوى وان يد بمقدار مسئلة
 اى تكليم القاتل للقوى الجسم كماله لا يجوز ان يكون القوة

قوة بقدرها كذا في بعض النسخ
قوة بقدرها كذا في بعض النسخ

قوله كذا في بعض النسخ
قوله كذا في بعض النسخ

في ابطال الوصية
قوله كما قال بعض المحققين
وهو عبد الحكيم
قوله توقف كل واحد الا
صوب مجموع توقفه

نص في الدروس والتسلسل

فصل في الدور والسلسل قوله لو سويها على الطبيعة أي غالباً بالنظر إلى الثاني قوله لتوقف

ای توقف بعضی دلائل ابطال التکلیل لا جمیعها کما استقف علیہ قوله لتوقف علیہ ای علی ابطال الدور بل

عيا البطل لا تحزن كما سيعرج به الشارح فافهم قوله ياك منة لنوم الخط الذي خط فتأمل قال توقف

الشيء اى بلا واسطة قال كما ما يتوقف بلا واسطة او بغيره باللائم المتاوى قوله باللائم اى الغير المحمول وفيه جواز

تعريف الشيء به خلاف قوله لانه اظهر وجه الاظهرية اشتماله على مقدمته قياسا الى اداة تفصيلا قولي لتقديم الشيء

اس لثافتیٰ بحال نفسہ بالذات ولتقدس عن نفسہ بالواسطۃ فان التوقف بحیث درنگ شدن قولہ ما یستلزم

استدام الاخص للاع لتحقيق تقدم الشيء على نفسه بدون الدور فيما اذا اوجب الشيء نفسه قال ضروري فالسليم

بالفتح حال لذاته والمسنون بالكسر محال للغير قوله اذا كان علمه للآخر لاحظ جانب العلم لا المعلوم والالفاظ

فإن الشيء إذا كان معلولاً لآفة كان متأخراً عنه وإذا كان الآفة معلولة كان متأخراً عنه والمتأخر عن المتأخر

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما كان متقدما على نفسه ولا على غيره

المنهج في قياس الماء قوة كان متقدماً إلى كبرى قياس الماء قوة والمتقدم على المتقدم مقدماً ههنا

قال ويعدّ كل قوم وضع العدة والمعدلة بئلا إذا كان في حافى العدا. وأما إذا كان في حافى المعدل فهو بئلا في موضع

والله اعلم بالصواب

فَأَمَّا الْفُلُ فَأُرْسِلَتْ بِرَبِّهِمْ فَظَمُّوا ثَمَلًا فِي سَفَرِهِم بِقُدْرِ إِبْرَاهِيمَ

وَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَجَعَلْنَاهُمْ فِي جَنَّةٍ مُّبَارَكَةٍ وَجَعَلْنَاهُمْ فِيهَا رُفُفًا

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِكْرًا لِّعِبَادِنَا إِنَّهُ كَانَ كِسْفًا مِّنْ ثَوَابٍ

وَمِنْهُنَّ مَنْ يَبْذُلْنَ الْوَسْطَانِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَهُنَّ أَجْرٌ كَبِيرٌ

وذلك الوجه موجود في سبيل الاجتماع في السبيل التقابلي لأنه في ٢

فليس لأحد أن يجزم الأحاد والمضاعفة وجوده في شيء من الأقسام منته ومنته قال في شرحه فكل ما في العلل

حکومت جمعہ میں المطولات قولہ ممکن فلما ان لكل واحد من الاهد مؤتمرا مستقلا قلنا لا سکن ان

بلا اعتبار الهيئة مؤثرا مستقلا في القول المؤثر المستقل للجملة اه قوله قبل وجودها اي قبلية ذاتية قوله وهو
 تلك الاحاد سواء لفظ الجملة حقيقة فيها او مجازا قوله لا يخرج عنها كما لا بد من ذلك فيها غير تلك الاحاد
 المعدل بنية قال ولا جن منها ولو كان مجموعا ماعدا المعلول الاخير قوله والا او جدد ذلك الجن وهذا اذا كان
 الجن واحدا او متعدد او محدود او اما اذا كان سلكة غير متناهية كما عدا المعلول الاخير فيجوز ان تكون موجبة
 لكل من عين ان تكون موجبة لنفسها بان تكون معلولة لسلكة اخرى كما عدا المعلولين الاخيرين وكذا هذه السلكة
 تكون معلولة لسلكة هي ماعدا المعلولات الثلاثة الاخيرة وهكذا لا الى نهاية وما يقال ان السلكة
 الثانية اعني ماعدا المعلول الاخير اذا لم تكن موجبة لنفسها بل كانت معلولة للسلكة الثالثة كان
 مجموع السلكتين علة للسلكة العظيمة لا مجرد السلكة الثانية فلا تكون مستقلة في ايجاد العظيمة مع ان
 الكلام في العلة المستقلة فيندفع بان احتياج السلكة الثانية الى الثالثة في ايجاد الكل من الاحتياج
 الى الجن ولا الى الخارج وهو لا ينافي الاستقلال قوله لان موجدا لكل دليل الملازمة قوله الكل المجموع
 قوله موجب لاجل ان الكلام في الموقف المستقل ^{المؤثر} ~~شئ~~ يقال لم يكن الكلام في الموجب المستقل لا يمكن
 ان يكون الجن موجبا لكل ولا يكون موجبا لنفسه كما في ماعدا المعلول الاخير فانه موجب لكل ومعلول لما قبل
 بمرتبته لكنه لم يتوقف الجن عليه ^{في الماشية} في قوله لاجل ان كل واحد قوله وذلك
 محال انما الى مقدمة له فقه قال للدور لا يبعد ان يكون قوله للدور علة لكل من قوله ليس نفسها وقوله
 ولا جن منها لا للاخير فقط قوله لانه وان توقف الكل على الجن ولكنه لم يتوقف الجن عليه فاما قوله
 الماشية ان قوله اذ لو فقه في التوهم ان يقال يجوز ان يكون علة المجموع غير علة كل واحد من
 الاحاد فلا ينقطع السلكة قوله اذ لو وقراءه تامة قيل فليكن الخارج عنه للمجموع لا شيئا لا يصح في الآ
 حاد ولم لا يجوز ان يكون علة المجموع غير علة كل من الاحاد فلا ينقطع السلسل قوله اذ لو وقعه جميعا بمجا كل
 الافرادى قوله شيئا سوى اه هي الهيئة قوله قال فينقطع الاول ترك هذا الخارج وجعل فافاذا متنا

قال في قطع السلكة الاولى ترك

نك

قال في قوله

قال ولأننا فصلنا السكينة جهة فيكون السكينة كلا والجملة جهة قوله منظر فلهذا المتناهي اما حقيقة او باعتبار
 العقل كما اذا كان التل في جانب العلل والمطلوب معا قال لهم تساوى لكاه وليس لك ان تقول لا م
 واة ولا تفاوت لعدم التناهي وانما هما عند الحد يد لانا نقول ذلك انما هو فحينئذ المتناهي بمعنى انه
 لا ينهي في الوجود الى حد لا في الوجود بالفعل مع عدم التناهي فان احد الامرين لانهم فيه قطعاً
 لأن تحت يد الوجود حاصل ~~لهم~~ ثم وأن لم يحصل تمديد باله ~~وتساوى~~ قوله الا بواحد كما هو المص
 قوله فيلزم التناهي على تقدير الاتناهي ولا يخفى ما فيه فان الموضع للاتناهي في الجملتين وظاهر ان
 غير متناهيين متساويان في جانب الاتناهي لما ذكرتهما في عدم التناهي في ذلك الجانب سواء تفا
 وتا في الجانب الآخر ولا نعم وجود الامور الغير المتناهيية بالفعل محال لاقتضاء الوجود التمديد
 ولا تمديد لغير المتناهي فيليكف في ابطال بهذا المقدس ^{الاضافة شواشي هذا} ثم عليه قولهم كل
 ما يوجد من غير المتناهي فهو متناه اذ ليس ذلك الا لاقتضاء الوجود التمديد ~~لهم~~ ثم فيه ان قولهم
 هذا محصور بغير المتناهي يعني لا يقف عند حد ولا سلم ان قولهم ذلك مبن على اقتضاء الوجود التمديد
 بل هو مبن على كونه محصوراً بين حاصرين ^ب وقوله لا يكون علة اي قال لما استملت من جانب التنا
 هي قال لزم اثباتها من جانب الاتناهي قوله لم تكن اي قال تحقيقاً للتفاوت علة لعلة مدخول لما لجوابه
 قوله نزل المعلول اه اذ لا نقد فيه ولو بالاعتبار قوله المعلول المنصوص من السكينة هذا ايضا اذا كان في
 جانب العلل واما في جانب المعلولات فيقال لغير العلة المحضة ونجعل اه ثم نطبق اه فيلزم لصحة
 تأخر المعلول عن العلة زيادة المعلولية بواحدة فتا هيان ^ب قوله من السكينة قال ثم نطبق بين سكتي
 قوله فيحصل جملتان معلولات وعلل لا معلوليات وعلليات تأمل قال ثم نطبق بين سكتي اه الاولى ثم
 نطبق بين سكتي العلة والمعلول ولذا جعل كلمة الاحاد متعددا وكذا الاولى ان يقولنا ياء العلة
 وجه لايس وان المصنف اقام المظهر مقام المضى بلا تكتة قال وصفي العلية والمعلولية اقام المظهر مقام المضى

المتناهيين
 المتناهيين

اصلاً بالذات ولا بالتبع قوله سواء كان مختصاً فيكون للفاعل قصد للفعل وإن لم يكن له قصد للغاية التي
 هي مادة افتراق الغاية بهذا المعنى عن الغاية بالمعنى الخاص بل يكون له قصد للغاية التي هي مادة الاجتماع قال في الممكن
 طرية الموصوف للصفة لا المتعلق بالفتح للتعليق بالكثر **الباب الثالث في الاعراض**
 قوله بالطبع بناء على أن التقدم الطبيعي تقدم المحتاج اليه على المحتاج لخصوص تقدم المحتاج اليه على الكل قوله
 لا يستدل بأحوال الاعراض فيكون الاعراض بواسطة أحوالها على ما يجب التعقل والجواهر محاولة يجب
 أحوالها كذا في قوله بأحوال الحركة اه من القناصير فالإضافة أبطلت الجمعية قوله ويقطع المسافة أي كونه
 الحركة مقطوعاً بها المسافة فركب فلا بد أن القطر المصدر المبنى للفاعل صفة الجسم المتحرك والمبنى للفعول
 صفة المسافة التي هي المكان العامي أو البعد الموصوف وعين كل من التقديرين ليس من أحوال العرض وإنما ما في
 البساطة من السطح الباطن اه فلم يقل به المستدل ولا الخصم بكثرة قوله في مباحث شملة للاعراض بأشهرها
 قال قد يعزى ذلك إلى ما في الأول هو الله تعالى والثاني صفاته قوله وإن لم يكن متجزأه أي الحادث والافالواجب
 وصفاته ليس متجزأ بالذات ولا بالتبع وفاق قوله فلم يعيدوه وكذا لم يعيدوا منها قد يعزى إلى تعالى وصفاته
 لم يكن متجزأ أصلاً كالمختص قوله فلم يعيدوه أي المتكلمين بخلاف من قال بحديث النفوس الناطقة المسافرة
 عن الأبدان كاسطو ومنا بغير فانها عندهم حادثه ليست متجزئة لا بالذات ولا بالتبع بل جمهورهم
 فإن الغنى إلى قائل تجب النفوس ~~للموت~~ قوله من أقسام الموجودات أي أحوالها الممكن وجودها والتقسيم استدل
 قوله بما يستدل قال بما لا في الشيء ليس ذاتياً ولا يلزم من الاشتراك في العرض خصوصاً إذا كان كلياً
 التركيب فيه تعالى كما أن الموجود الممكن شأكه تعالى في الوجود ولا قائل بالتركيب بذلك قوله وما يتبعها كالإلم
 واللذة والمرض والصحة والمعنى اه غير ذلك قوله والباطنة الأولى تركت الحواس الباطنة لانكار المتكلمين لها
 وبذلك التقسيم على أنهم قوله والحكمة الأينية فانهم لا يثبتون الحكمة الوضعية وغيرها قوله أي المدركات
 أي الموجودات الاصلية لا الظلية فافهم قوله أي المدركات بالحواس اه لم يتبع من المدركات الحواس

يدل من قوله معنى القيام قوله اي في معنى القيام اي القيام بالشيء والاشيى القيام بنفسه هو الاستقلال
 في التحيز فحق اي المتكلمين لا يجوز تصور القيام مطلقا لان في ذاته ولا في صفاته قوله التحيز الموصوف واشترط
 بان التحيز لكونه صفة للجوهر قائم به وليس متحيزا تبعا للتحيز والالكان مشروطا بنفسه ان قيل بالاتحاد
 او تسلي ان قيل بالمقدونية وثبوتها باعتبار عقلا ويرى بان المتكلمين قالوا بوجوده لانه من الاين
 قوله الموصوف المستقل في التحيز قوله لانه متحيز بالشيء لا بالذات فكيف يجعل الغير متحيزا قوله
 فليس كونه اي كونه العرض المقوم به قوله الاول في كونه تابعا اي فلو جعل الثاني متبوعا للثالث يلزم
 الترجيح بل هو مرجح ومنه بان الثاني قائم بالجوهر والثالث قائم بالثاني لانه حال فيه لا الجوهر لانه
 لم يجعل فيه الا تبعية الثاني قوله ومتحيز بالذات اي فلو لم يجعل الجوهر متبوعا للثالث يلزم ترجيح الاول
 جوهر وجوابه يعلم ^{اعلم} ما ذكرته اتفاقا قوله وهو ان يختص كانه تعريف لفظ فلا يريد انه تعريف للشيء بنفسه
 بل كونه قوله واختصاص المواد بالجم وكاختصاص الصور الجوهرية بالمادة الجوهرية قوله والقيام بالشيء
 قوله والقيام بهذا المعنى اي كونه الشيء قائما او مقوما به لا يختص بمطلق التحيز سواء كان متحيزا بالشيء
 اذا كان قائما او بالذات اذا كان مقوما به وقوله فضلا عن ان يختص بالمتحيز بالذات اي بالمقوم به
 المتحيز بالذات الاول ان يزيد او يختص بالمتحيز بالشيء اي بالقيام بالمتحيز بالشيء قوله عند المتكلمين
 اي الاشاعرة منهم قوله مما لا نزاع فيه اي كونه تعبد به والا فالنظام والنجار ذهبوا الى ان الجوهر مطلقا
 اعراض بمقتضى كاصح به في المواقف اوائل الجواهرات في المقصد الثاني من المصداق الاول قوله مما لا
 نزاع فيه والافيتسأل او يكون جميع الاعراض لا في محل محل قوله لكن لا يجب اي بلا واسطة قوله
 قيام الكل عند الحكماء قوله يعني الاختصاص به حال لا خبر قوله واجاب المتكلمون حاصلا منه وقوله قيام
 العرض بالعرض يعني الاختصاص الناعت في النسب لا يمنع الجوانب العقلي والالكان الخلف معنويا
 قوله ليس من شأنه ان لا يكون له في المقيد فقط اذ لا يشك المتكلمون اختصاص الامور الاعتبارية بالعرض

لا نهما
بمعنى شئ الحكة
وضغط باب جهم

قوله قائما بها بمعنى المختص بالاختصاص الناعت وقوله من الاعتبار ان ولئن سلمنا انها حقيقتان فهما
 قائمان بالجنم المحرك لا بالحركة لانها اعتباران عن قلة السكون وكثرة التحلل بين اجزاء الحركة والثبات بالجل
 سئل متى يحصل صورة الشئ تأمل بك قال زمانين اى اثنين قوله وان بقائه قوله وان بقاؤه قوله
 مشروط بالعرض قد يقال اذا كان بقاء الجوهر مشروطا ببقاء العرض المستعنى البقاء وكان ما يفيد هذه الوجه
 العرض يلزم القول بعدم بقاء الجوهر ايضا ولانه في الآن الثاني شخص مفاهيم بالذات لما في الآن الاول فافهم
 قوله مجتازان في بقائهما لا يخفى ان بقاء العرض كما صرح به الشارح انما يعنى تحدد الامثال وبقاء الجوهر يعنى
 استمرار الوجود ونسبته الى الزمان الثاني والثالث فلفظ البقاء البقاء اما مشترك او حقيقة ومجان
 مع ان الشارح هو بين معنيين فتأمل ثبوت وجهه ان المراد بالبقاء هو استمرار الوجود اما للشخص كما
 في الجوهر وللنوع كما في العرض فالمراد بتحدد الامثال بقاء النوع في ضمن الاشخاص قوله هو ان
 علمه الاحتياج عند هم الحدوث يعنى ان سبب قولهم بامتناع بقاء العرض كوالحدوث عندهم علمه الاحتياج
 الى المؤثر دون الامكان فيلزم استغناء العالم ^{حينئذ} البقاء عن الصانع لو قيل ببقائه ثم لا يخفى ان هذا يدل
 على ان المراد بعلمية الحدوث ^{فلا} حياجه العلمية بحسب الخارج وكونه واسطة في الثبوت لا العلمية بحسب
 العقل وكونه واسطة في الاثبات ^{بى} اى بيان سبب القول بامتناع البقاء للمخلض ^{بى}
 قوله عدم البقاء زمانين قوله ^{بى} السحاب عارضا وهذا مشعر بان السحاب لا يبقى زمانين هو ان الضرر
 قاضية بخلافه قال هو البقاء اشارة الى ان الاضافة في كلامه بيانية قال فيمنع وجوده اى اولاد ابتداء
 قوله عقب الوجود ضاقته ولا يلزم الانقلاب لان المستعنى ما يقتضيه ذاته العدم مطلقا لا في وقت ثم الاول
 قوله لان طريان احدها المسبوق بوجود الضد الآخر تأمل قوله فيلزم توقف والآخر اى سواه المتقدم
 بى ذاتا و زمانا ^{بى} قوله في زمان واحد مع عدم التقدم الذاتي لشيء منها قوله في زمان واحد مع
 عدم التقدم الذاتي للو بالنسبة الى الطريان قوله وهو ليس بمحال فيجوز استناد الزوال الى طريان الضد

قوله في زمان واحد مع عدم التقدم الذاتي للو بالنسبة الى الطريان قوله وهو ليس بمحال فيجوز استناد الزوال الى طريان الضد

قوله وليس

و ما في

قوله وليس بحال وما قيل من ان سفع الطائر في الباقي ليس اولى من سفع الباقي له بل هذا ايهون فيكون اقرب من الرفيع
 الى الوقوع قال وال لا يكون الا بطيان الضد لك ومن ترجيح المرحوم في قوله بان الطائر لقرينه من السبب وبعد الباقي
 عنه اقوى فلا يترجح للمرحوم قوله في ذلك اه اشارة الى المقدمة الشرطية قوله ولا يصلح اشارة الى المقدمة الراجعة
 قوله وفيه ان لا نسلم من المقدمة الراجعة قوله وهو حادث اى باعتبار وجوده في غيره قوله مفتقلا في محله مفيد للوجود
 في غيره قوله ولو سلم تسليم المقدمة الراجعة ومنع المقدمة الشرطية قوله ولو سلم انه لا يصلح اشارة قوله يعني ان لا يفضل
 اى فتوكل في ذلك ان يكون له اشارة من قوله الاجام باقية او تكون باقية ولا تقوت ابدل قوله ان لا يوجد اى ابتداء
 قوله شيئا ولا يستفيضا **فصل في الكم** قال عرض يقبل القيمة ستم ناقص فان الاجناس العالية لا تحدد
 اصلا بناء على عدم جوان تر كها من امرين متاوين والتمس ستماما ما قوله وبهي الفضل سواء كان بالقطع او
 بالكس قوله لا يقبل الكم لكن يقبل المنفصل قوله لا يقبل الكم المتصل اى ليس الكم المتصل مستقلا للقيمة الفعلية
 قوله على الجسم الطبيعي قوله لا يبقى الكم اه خطأ كان اوسطا او جها طليا تعليميا او ز ما نا قوله بل يزول اى ينفك
 قوله كما ان احاد لم يكونا موجودين قبل قوله نعم الكم المتصل اى لكن وهو مستدرك من قوله لا يقبل الكم المتصل المفيد
 لنفي الاستقلال فانه لو لم يكن مستقلا لم يكن معدا فمع ذلك يلزم استدراك قوله لكن لا يلزم حصول
 قوله لقبول الانقسام **الفصل** قوله عند حصول الانقسام بل يلزم بقا المادة عنده غاية الامر انه زال الامر المتصل
 الذى هو العرض قوله الانقسام **الفصل** للمادة قال حد مشترك والحد المشترك هو ذو وضع بين مقدارين يكون
 هو بعينه نهاية لا حد بينهما وبداية للاخر او نهاية لهما وبداية لهما على اختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات
 فاذا قسم خط الى جزئين الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم السطح اليهما فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم
 فالحد المشترك السطح والحد المشترك ^{كان} يجب كونها مخالفة في النوع لما هي حدود له لان الحد المشترك يجب
 كونه بحيث اذا قسم احد القسمين لم يزد ثم اه صلا واذا فصل عنه لم ينقص شيئا ولولا ذلك لكان الحد المشترك
 جزءا من المقدار المقسوم فيكون التقسيم الى قسمين تقسيم الى ثلثة والتقسيم الى ثلثة اقسام تقسيم الى خمس

قوله وهو لا يكون زماناً له

وبكذا فالنقطة ليست جزءاً من الخط بل هي عرض فيه وكذا الخط بالقياس إلى السطح والسطح بالقياس إلى الجسم
شعير مواقف فما في قوله ما يكون زماناً له أي ليس عبارة عن الجذول لأن الجذول المقادير لا يكون لها مشتركاً بين جزئين
منه ففعل النقطة جزء من الخط فجزءه قوله قدس سراب قوله يكون زماناً له لا لاجزاء وصفته كاشفة للحد المشترك
قوله ان قبل القسم الوحدية قوله والوحدة من الامور الاعتبارية وتوالت الجذول باعتبارها مستلزم للوالتل اعتباراً
قوله وكان الخلاف منهم كان الا وضح ان يقول وكان الخلاف من الفلاسفة في كون العدد اعتباراً بحد ذاته
الوجود الذي هو والافهم لا يجعلونه افعالاً قوله من غير ان في الوجود الذي هو والافهم لا يجعلونه افعالاً
قوله لا يجعلونه من الموجودات أي ايضا أي كالتكلم قوله فلا اتصال يحصل ان يكون المراد به الاتصال الجوهرى
وهو الصورة الجمعية قوله الى أي امر عادية بعضها فنائية للجسم الطبيعي وبعضها لا جنة امر الفاضلة التي
كالصفات قال ولا وجود لا فاضله أي في الحال شيء تليق أي فضلاً عن ان يكونا موجودين في الماضي
والمستقبل تأمل بـ قوله فلا يكون الحاضر كله حاضراً بل بعضه قوله لا زمانه عوارضه أي ان يقولوا ان الحاضر
غير منقسم بالفعل فلا يلزم اجتماعه اجزاء الزمان لكنه منقسم بالوهم فلا يلزم الجزؤ قال ونقدم اجزاء
ليس الا بالزمان اشارة الى الكبر الاول أي لو كان بعض اجزائه مقدماً على الآخر كان تقدمه بالزمان والكبر
الثانية الخ ولو كان تقدس بالزمان يتكامل مطوية وقوله فيشكل في النتيجة قال ليس الا بالزمان فهذا
الدليل الزامى وما يشع به ظاهر كلام المصنف في رد هذا الدليل غير مناسب فتبصر في وجهه انه يمكن
ان يكون المراد في الرد ان التقدم والتأخر عارضان لذات الاجزاء ومن غير ان يكون اسناده اليها مجازاً
كما في غير اجزاء الزمان ~~قوله~~ لا لا تنقل الكلام اهـ ولك ان تقول اما تنقل الى الزمان الذي
هو ظرف الزمان المتقدم والزمان الذي هو ظرف الزمان المتأخر فان الظرف الاول متقدم على الظرف
الثاني وبكذا قال ولأنه لو وجد الزمان بهذا الدليل ايضا الزامى لان البعدية عندنا ذاتية كاسبق قال
لكن من أي البعدية والتذكير بتأويل التأخر ولهذا قال في الجواب بان البعدية العدمية وقوله وادع انتم عدم
اشارة

اثبت في ان الفاء في قوله فيلزم فصيحته ومد قولها في الكبرى ويجوز ان يكون في النتيجة بان يكون الكبرى مقوم
 النتيجة مطوية قوله وسد الاول اقول لوقد الاول بان الزمان اما ماض او حاضرا ومستقبلا ولا وجود له
 متصفا بالماضي والاستقبال وهو ظاهر وجوده متصفا بالحضور مستلزم لوجود الحاضر لم يرد بهذا الرد
 قال وفي بان الماضي اه حاصله ان قولكم لا وجود للماضي والمستقبل ممنوع وقولكم وجود الحاضر يستلزم وجود
 الحاضر مسلم قوله غاية الامر بيان لثبوت الغلط في انه لا وجود لها في الحال كما لا وجود لها في الماضي والمستقبل
 قال والعدم في الحال كذا في الماضي والمستقبل ايضا قوله ممنوع لجوابه فكذلك الملازمة التعريفية قوله نعم يتم ثبوت
 الغلط قوله فان قيل من جانب المتكلمين في اما منقسم اي بالفعل قوله فيلزم اجتماعه اجزاء الزمان كان بناء
 السؤال عما ان الموجود ما كان بجميع اجزائه موجودا ولذا في لزوم الاجتماع على الانقسام وبناء الجواب عما
 ان الموجود قد يطلق على ما كان بعض اجزائه متصفا بالوجود وان كان بعضها الآخر متصفا بالعدم فعلا
 هذا لا يتطابق بين السؤال والجواب فالجواب ان يحمل جواب الشارح على اختيار الشق الاول على تقدير ان يراد
 بالموجود ما في الجملة المعنى الثاني وعلى اختيار الشق الثاني على تقدير ان يراد به الاول قوله قلنا منقسم اي بالفعل
 قوله ولا اجتماع في اجزاء الزمان بل بينها ترتيب وتفاوت في الوجود قوله ولا اجتماع فيلزم هنا مثل ما اورد
 على كذا الحاضر منقسم وغير مجتمعة في الوجود ومنه انه يلزم ان لا يكون الماضي بتمامه ماضيا لا تصاف بعض اجزائه
 بالوجود وكذا المستقبل تأمل قوله لان معنى الاجتماع في الوجود قوله ولا اجتماع لانقسامه اه اي ولا نسلم ان اجتماع
 الاجزاء هو الوهيمية للزمان محال قوله والى لم ينقسم بالفعل على ما هو من ان القيمة بالفعل من خواص الكم المنفصل
 فيه تأمل قوله لكنه ليس بزمان اخ حاصله منع الكبرى الاولى ان اريد بالتقدم بالزمان التقدم بزمان
 اخ ومنه الكبرى الثانية ان اريد به التقدم بزمان هو نفس المتقدم قوله لان التقدم الزمانى سند المنع
 ولا اورد المنع والسند بصريح الدعوى والدليل اورد المنع على مقدمته من السند بقوله الاتي ولعلك اه
 قوله بالفعل في ذاته اي لا بالفعل في ظرفه حتى يكون اسناد التقدم مجازا قوله ولعلك اي المتكلمين قوله ولعلك اه

قد يقال ان هذا الرمد مع وفق مذاهب الحكم وبهم لم يقولوا بالتقدم الذاتي فليكن حال المصنف ان التقدم من ذاته
 لكنه عارض لذات الاجزاء وليس استناده اليها محال كما كان كذلك في غير اجزاء الزمان فتأمل قوله ان متناهي
 الاجتماع الذي هو مقتضى التقدم قوله ليس بالذات بل بالزمان فيلزم تقدم الوجود بلزم التسلسل فليس الوجه
 الثاني حرمه وادعاء ذكره المصنف كفى الذي يقتضيه قوله الآتي فالحق ان المراد بل بواسطة الوجود والعدم فليس
 لوجود الزمان لا يلزم التسلسل حقيقة وقوله باللفظ ذاته ومفهومها قوله في الذات والمفهوم قوله بواسطة وصفه
 في الامس والماضي وقوله وصف المظن وبهذا الوصف ومثله خارج عن مفهوم اجزاء الزمان وان لم يكن خارجا
 عنه مدلول لفظ الامس والماضي والماضي اليوم ونظيره ان لفظ الاولية خارجة عن مفهوم لفظ الحفل
 وان كانت داخلة في مدلول لفظ الطول وقوله والحضرة في اليوم والماضي قوله وجود الشيء وعدمه الوجود
 واللاحق قوله ورد الثالث بان اه من المصنف في قوله مع عدمه اي الطائفة في قوله وانقطع الزمان في هذا التقدم
 والثالث الزمانيان كما يكونان صفتين لنفس المتقدم والمتأخر حقيقة كما في تقدم امس على اليوم اول زمانيهما
 كما في تقدم موسى على عيسى عليهما السلام او يتوالى الاول صفة لنفس المتقدم والثاني لزمان المتأخر كما في تقدم
 امس على عدمه الطائفة كذلك يتوالى الاول صفة لنفس المتقدم والثاني لزمان المتأخر كما في تقدم
 قال ولو سلم بناء على ان الطرفين الذي هو الآن ليس بزمان وقد سبق ان الزمان في المتأخر في غير اجزاء الزمان
 لا يتوالى لانه الزمان قال فمتناهي العدم من الكبري وقوله لا يقتضي الوجود اه فان الواجب ما يقتضيه ذاته
 امتناع العدم مطلقا لا امتناع العدم بعد الوجود ونظيره ما في بحث بقاوالاعراض ان المتناهي ما يقتضيه ذاته
 امتناع العدم مطلقا لا ما يقتضيه ذاته العدم بعد الوجود قال وقالوا استدلال الحكماء على ان الزمان موجودا
 بوجوه اظهرها هذا قوله ما اضيف اليه الاول ما اضيف هو اليه تأمل قوله اقتصر عليها ولم يقل بالجميع قال
 وليقضى التقدم وبذلك لا يناسب مذاهب القدماء من الحكماء الآتي بيانه قال بحيث بيان بالذات قال بحيث
 لا يصير قبله لبعده اي لا يصير بالذات جزء القبل مجتمعا مع جزء اللاحق بعدو بالعرض واما غير فيكون قبله
 ولا يلحق

ولا يجتمع مع البعد بواسطة الجوز القبل من الزمان ويكون بعدا ولا يجتمع مع القبل بواسطة الجوز البعد منه قال
ولا بعد كوجود موسى قوله ويجوز ان يكون وجوده وحده يوم من قبيل حصول ^{الشيء} ~~موت~~ ^{شأن} ان كان العلم من موقوف
الكيف قال ولهذا يقسمون تقسيم الكل الى الاجزاء ولا الكمال الى جزئياته وقوله يقدر به اي شيئا قليل منه شيئا كثيرا من
حركته بناء على تقدير الكثير لقليل كتقدير دونه منها باعثة اربعا وعشرين مرة او شيئا مائيا منها بناء على
تقدير المائى الى المائى كقديرك دونه من زمان دونه اخرى ثم انه اشار بقوله يقدر الى ان الاضافة في المتن اضافة
المقدس به الى المقدس ويجوز ان تكون اضافة العارض الى الطرح من قال حركة الفلك فهو امر محقق عندهم عند
تقدير مقدس او حركة الفلك الاعظم عارض لها قال هو مقدار حركة الفلك اه لانفس تلك الحركة ولا نفى ذلك
الفلك خلافا لما ذهب الى الاول او الى الثاني كما سيأتى في الشرح الاشارة اليها قال لانه لتفاوتية وجود
او عدم ما ويرتبط به تفسير الشرح بطريق العطف لكن فيه نشر معكوس قال لتفاوتية اي تفاوت اجزائه قوله
واللامساواة بالذات قوله لان التفاوت علة العلية ^{الاجزاء} ^{ثمة} وفيه اشار الى الكبرى المطوية في المتن ~~لهم~~ قوله
فانه لو كان علة العلية قوله لا انتهى الى ما اى اجزاء قوله كوحدة تنظيم قوله لان هذا علة الخلافة قال
ولعدم استقار هذا الدليل لا يثبت ما اشرنا الى من ان اضافة المقدس الى الحركة من اضافة المقدس به الى
المقدس قوله والا لكان علة العلية قال اذ الحركة علة الكبرى قوله قلنا الشيء من الكبرى المطوية قوله اثبات
اجزائه المحركة او غير المحركة يدل عليه التمثيل قوله وبها لم يتصور الزمان عند غير سطو ومتابعيه قول مبناه
في امور الافلاك كقوله وما يدل على ضعف هذا الى ايضا ان ذلك المقدار الذي يوافق محقق عندهم عند بقل
استدراك حركة الفلك الاعظم عارض لها لا معنى بالزمان ان قالوا بعض امور كذلك لاسرعات الا
فلاك كالكواكب الا انها لا تسرع بالزمان فيستقصى الكم الغير القابل في الزمان ان للكل منها كما متصلا غيب
قوله ايضا وان لم يقولوا بعوضها لها لا يجب الوهم فيتم منه عرض الامر المذكور لحركة الفلك الاعظم الا
بحسب ايضا فلم يقولوا بكون هذه الحركة من زمانا محكونا امر محققا قوله بل هو اعتبار اي امر اعتبارى كانه انما

عنه

المدعى اعراض الذي ذكره شاملا للموافق ^{في} فان الملاءمة امتداد موهوم للجدد معلوم بقدر

امتداد مجد موهوم وظاهر ان الامتداد امر اعتباري ففي كلامه كسامة قوله اذ لا حقيقة للوجود ^{بشيء} لقوله المصنف

واما حقيقة ^{بشيء} فاما تفسيره اعم من ان يكون حقيقة حقيقية او لا بان لا يوجد في الخارج ^{بشيء} وان عطف القيل

على القيل بشيئين ^{بشيء} ذلك التعريف ايضا حقيقة ^{بشيء} قوله لا جسم مقاديرها مغايرة الكل للجسم وقوله لا جسم مقاديرها

الاولى لا مادي ^{بشيء} يشمل الحركة ومقاديرها مثلا فترجي قوله انه واجب ^{بشيء} لردب ذاته تعالى ان لم يقل بتعدد الواجب

قوله لا قبل الوجود ولا بعده وكل ما يترك ذلك فهو واجب الوجود قوله بين وجوده وعدمه السابق او اللاحق

قوله ليس الا بالزمان الذي يوظف ^{بشيء} لعدم لا موصوفه وموصوف الوجود لا ظفر تأمل قوله فان كان اى

الزمان الذي يوظف ^{بشيء} لعدم قوله وان كان غيره لم ^{بشيء} التسلل لا فانتقل الكلام الى ذلك الزمان ونقول انه واجب

الوجود ايضا لعدم امكان عدمه السابق او اللاحق لان التقدم والتأخر بين وجوده وعدمه ليس الا بالزمان

الحاضر الكلام وبكذا ثم ان التسلسل بالنسبة الى عدم السابق في الامور الماضية المتعاقبة الموجودة بالفعل و

بالنظر الى عدم اللاحق في الامور ^{بشيء} المتعاقبة الغير المتتالية ^{بشيء} بعضها لا يمتد عند حد وبذلك جائز فاقا والاول

بالله طل عند المتكلم ومن وافقهم ان كان قوله فلعله اى منزه عن واجب الوجود قوله ورد بعد تسليم

كان الملاءمة ما قبل قوله اذ لا يمكن عدمه لا قبل الوجود ولا بعده اذ به في الحقيقة قضيتان فالمراد بالجسم

ما فوق الواحد قوله بان امتناع عدمه اى الامتناع في ذاته لعدم بعده قوله بان امتناع عدمه بعد الوجود

والحاصل ان عدم المطلق له ثلثة اقسام عدم قبل الوجود وعدم بعد الوجود وعدم مستقر وامتناع الاولين

لا يستلزم الوجوب لجواز الثالث وانما المستلزم للوجوب امتناع العلة باستصحابها ^{بشيء} قال وان لم يوجد سبب

كما هو قال وان لم يوجد جسم انتفاء الجسم يستلزم انتفاء الحركة المستلزم لانقضاء مقاديرها قال ولا حركة

وكل ما يقطع بوجوده عند انتفاء كل جسم وحركة ليس بجسم ولا حركة ولا مقاديرها ^{بشيء} فليس بدع ثلثة ثلث

قوله حتى لو فرضنا تنبيه على المصنف وفيه اشترط الى ان مراد المصنف بعدم وجود الجسم وحركته عدم الك

يعقوب

يعقبه الوجود ويعقب الوجود لا العلم المطلق قوله كان معد وما فزع معد وميت فزع معد وميت
ميت حركته ومقدارها قوله ويتقدم عدم الفلك لا يبعد ان يكون من عطف السبب على السبب قوله وتأخر عنه وكل
من التقدم والتأخر من مائة على مائة قوله فلا يكون فلما ولا حكمة اه اشارة الى ان في تعيين حقيقة الزمان من هذين
أخرين احدهما انه الفلك الاعظم واستدل به بانه محيط بكل الاجسام المتحركة والزمان محيط بها ايضا والثاني
انه حركته الفلك الاعظم لانها غير قارة والزمان ايضا غير قار وسواء بان كلامه الاستدلالين بوجوبتين من
الشكل الثاني فلا ينتج عن ان الاوسط غير متحرك في الاول والثاني في المقدمتين مختلفتين المعنى وان الحركة
توصف بالسرعة والبطء حقيقة بخلاف الزمان قوله ولا شيئاً من عوارضها ويعارض بالنظر الى من قال بإمكانه
بأنه لو فرضنا ان ذلك الجوهر المجرد كان معد وما فوجد ثم فكتنا قاطعين بوجوده وبقدومه ذلك الجوهر
وه بخلاف من قال بوجوبه لان فرض عدمه في حال والحال جاز ان يستلزم المحال قوله الى المتغيرات لا الى
الامور الثابتة قوله ثم لا يخفى منع للصفى **فصل في المكان** قوله للاختصاص اه كان فيه دأ
على المتكلمين قوله اوردته عقب الفرقان صهنا احيان احد هما انه ذكرهما بالافضل بينهما والثاني انه
افح بحث المكان عن بحث الزمان والدليل الذي ذكره دليل الاول فقط لا للثاني ايضا قوله البعد
اي البعد الطويل العرض العميق والافلا ينحصر في الجسم الثقيل والمكان قوله الجسم الطبيعي قوله
للقوم بمحمل ولا يحمل في الجسم بل يحل فيه الجسم قوله قائم بذاته لا يخفى ان هذا الجوهر له عرض وكن
وطوله فينتقض به حد الجسم الطبيعي الآن يقال ان تحديد الجسم بهذا الحد عام في ارضي اسطو وهو لا
يقول بوجود ذلك الجوهر في توارث المتكلمات اي لا مكان توارثه اه قوله لانه فطر عليه اي
على اداء الشهادة على وضو ^{بوجوده} قوله والامامات في التقدير الامارات اشارة الى ضعف كل شئ
اليه اشارة الى ان شئ ما وانت المكان اشارة الى الصفح اعني المكان ما هو للممكن واذا اضممت
الى الاشياء من السطح المذكور بآوله ينتج من الشكل الثاني الاشياء من المكان بالسطح المذكور
كثافتها ونحوه لكل اه اشارة الى الصفح اعني المكان عام لكل جسم واذا اضممت الى السطح

المذكور بعام له ينتج منه النتيجة المأخوذة ^{بجمع} إلا أن كلام الشارع مشعباً لما تبيّن اللامتين مقدمة رافعة
 كالأخيرة ~~قوله~~ يجب أن يكون منطقاً أي يجب أن يكون اجزاء المتمكن بقية اجزاء المكان من
 غير زيادة قوتها إليه أي ذو مشا إليه بالوقوع المحف فيه ^{قوله} قال كذا الطير في الهواء المتحرك إشارة إلى
 رافعة الاستثناء والتقدير لو كان المكان الهواء السطح المذكور لم يكن الطير في الهواء المتحرك
 ولا الجح في الماء الجاري سكننا لكن الطير في الجح المذكورين ساكنان فلم يكن المكان السطح المذكور
قوة مع أن المتمكن في الحالين أي مع أن المتمكن بحاله لم يزد قوته مكاناً له فلا يكون المحيط بالكل
 محيطاً بالكل قوله لم يكن المكان عام الكل جسيم واللائم باطل قوته قبل التطوع ^{طبيعية} وليس ^{طبيعية} الحركة
 لا تبدل التطوع قوته والجواب الجواب من غير اللزوم ^{قوله} على تقدير الشارع والاول منه للكبيرة
 والثاني للصغرى بمنزلة كبرها على تقديرنا للثمن قوته في الحالين واحداً بناءً على أن التقدير من
 الشخصات في تبدل الثمن بتبدل قوته في الإشارة الحثية ^{أي} إلى الأجسام بهذا وذكرنا في ما به التمايز
 بهذا وهناك تأمل قوته على الوضع الذي هو هذا التوصيف مستند كسئل قوته به يتمايز المشار إليه
 بهذا أو ذاك أو ذو المشار إليه بهذا وهناك تدبر قوته حالة مستمرة أي قاعة وهي السمات بالحركة
 بين التوسط قوته وهذه الحالة غير تبدلها نعم هذه الحالة يستلزم استبدال المكان ولا يمكن كافي
 الطير في الجح المذكورين قوته المكان على أن السطح الذي لم يتبدل قوته ^{بجمع} دون الهواء ^{بجمع} أي السطح
 الباطن له قوته فان قيل ما معنى أنه كان حاصل السؤال أن الخلو والي كان سبباً للتخل إلا أن القضية مركبة
 لكونها ممكنة خاصة والمركبة تقتضي وجود الموضوع مع أن الموضوع معدوم عنده من يجعل المكان تفضيلاً
 وحاصل الجواب أن الحكم بالخلو عند من ذكر حكم على الجسيمين حقيقة فلا ضرر وقوله هو أنه يمكن أن يكون
 الجثمان بحيث لا اه ^{بجمع} يعني إمكان الخلاء عبارة عن إمكان كون الجسيمين بحيث اه ^{بجمع} فالحل هو ذلك ^{بجمع} الذي
 وعبارة صاحب المواقف صريح في أن الخلاء يعني كون الجسيمين هو مكان التماثل المتكاملين المتكاملين قل فيما
 إذا فرضنا كافتة والمخبر بيان الملازمة حاصل في هذا الدليل أي إذا فرضنا الخ أو موصوفة والمخ

انه حاصل في دليل حاصل في ضمن حد هذا الدليل حصول العام في الخاص قال اذا فرضناه قوله اذا فرضنا
 صفى مقلد لها الى قوله نصف قوام الاول وتأليها فيكون ساعة وقوله ولكن ساعة ولكن ساعة في فوق
 العطف على فرضنا اي وفرضنا كونه ساعة وكونها ساعتين فهما من تنمة المقدم والكبرى اي وكلما كان
 زمان الحكمة الاخيرة ساعة بلزم تساوي الزمان مع وجود المعاق والفرق مع عدمه مطوية وقوله
 الثاني فيلزم تساوي زمان اه نال في نتيجة هذا القياس قوله ولكن ساعة اي تلك الحكمة اي زمانها
 قوله اذا اتحد صفى قوله فيلزم تساوي زمان اه وكلما كان تفاوت الزمان عجب تفاوت المعاق
 يكون زمان الحكمة الاخيرة ساعة فوجه اعني الجعم المتحرك في اه قوله ويوما اي جسم قوله اذا كان متحرك في الخلا
 قوله واعترض بأنه من اللان من الصفوية في القياس الاول بنفكي دليلها قوله على نسبة المعاقين
 اي من كثر الزمان الى الزمان كنسبة المعاق الى المعاق فان كانت النسبة الثانية بالنصفية كانت الاولى
 كذلك وهكذا اه قوله الابان المعاقية ونصف ساعة بان المعاقية التي اه فيكون قوله ساعة وعظم بل يثنى
 ساعة ونصفا قوله بلزم انتفاء امور شاهدتها فيه شاع الى ان كلام من تلك الامارات يكون في الاستدلال
 مقدمه لافتة وانها من المشاهدات **فصل في الكيف قوله** لا انه اه عبارة شريفة المواقف لما
 من انه يعلم اه ولما لم يبق في كلام الشارح اسقاط لفظ مت فالاول اسقاط ما في قوله لا ايضا فيكون ما في كلامه
 قوله يعلم الماديات باعتبار الكم المنفصل قوله فان قيل المجليات ومنها الواجب تعالى تامل قوله فيعلم هو ايضا باعتبار
 العلم قوله اجيب منوكلية الكبرى قوله فليكن من الكيف على ان العلم لا يعلم جميع الماديات قوله لا وقيل اه اي
 أي ان لم يحكم بان ذلك جهما تحت مقولة الكيف كما نقله شارح المواقف من المباحث المثبتة في مبحث انحصار
 المقولات في التسمية قوله عدم اقتضاء اللائمة اي الذاتية والا فالكيف مقتضى اللائمة العرضية قوله ولا
 يخرج من التعريف بيان لفظة قوله لانه قوله من التعريف اي التعريف الذي يمان به فيه قيد عدم اقتضاء
 اللائمة بالنظر الى العلم بالبيط والتعريف الذي لم يرد فيه ذلك بالنظر الى العلم بالكيف قوله نظر الى المتعلق

لأنه لا ينظر الى ذاته قومه وما اعتد به بان من الكيفيات ^{وه} قد يقال ان هذا الاعتراض انما يناسب اذا ذكر المصنف
بدل قوله ولا نسبة قومه لا يتوقف تصور على تصور الغير فافهم ^{تج} وجهه ان النسبة معرفة بما يتوقف
تصوره اه فذكر هذا ذكره ~~في~~ قومه على تعقل شيء اخر فلما يخرج من اللامراض النسبة بقوله ولا نسبة
لكذلك يخرج ذلك قومه بانه اى بان ما ظنه المعتضد توقفا قومه بخلاف النسبة والحاصل ان ما ظن
موقوف عليه في حكم نحو العلم تعلقه متأخر بخلاف الموقوف عليه في النسبيات فان تعقلم متقدما
على تعقلها ^{عن} قومه لكن النسبة قضية الدليل ان النسبة اذا كانت عرضية لها لم يكن تصورها بعد تصور
الطرفين وليد كذلك قومه او داخلية فيها هذا مبني على كون المقولات النسبية داخلة تحت خبر واحد
هو النسبة وعدم كونها اجناسا عالية ثم لا يخفى ان كون النسبة عين حقيقة الاضافة مستلزم لكون الاضافة
داخلة في سائر المقولات النسبية وكونها اجناسا عاليا لها ولم يقبل به احد قومه بخلاف مثله العلم فان النسبة
ليست نفس حقيقة ولا داخلية فيه بل ولا عارضة له قومه ثم انواع الكيفيات اه اى انواع الاضافية قومه
باوائل المحركات اشارة الى وجه تقديمها قومه قبل وجه التسمية اشارة الى ضعفه لان عموم القوالات
مئة وفصوص سائر القوى انما يفيد اولية تلك القوة بالنسبة الى سائر القوى لا اولية المحركات
بالنظر الى سائر المحركات والكلام فيها الا ان يقال ان اوليتها باولية القوة المدركة لها جانبا او
لان العموم في الصفات لغوي بمعنى الشمول وعدم الاختصاص وفي الكبرى اما ع في معنى الحمل على الخاص
كلها وسلب الخاص عنه ^{الحدث} فبما فلا يتكسر الاوسط او لغوي ايضا فيتم المنع عن الكبرى على ان العام
بالنظر الى المعنى انما يقدم على الخاص اذا كان ذاتيا له تأمل قومه لشبهاتها للبطلان المعصية هذا انما يفيد
لك تلك الاسبقية اصولا للركبات لا اصولا للمركبات ^{من} فليس ينبغي ان يقال اضافة الاصول اليها من
اضافة الخبر الى الكل لان اضافة الاصل الى الفرع تأمل قومه والحادث بالحق لم لم يقع من الحادث بل بالحق
الاغلبية والادوية بالبدن قومه لانه اى الحارة والتدكير باعتبار الخبر لا بخلافه في الوصفية عنه
قومه ^{قوله} متقدم واحد

قوله مفهوم واحد وحده جنسية قوله الحسنة المخصوصة قوله بالحقيقة فهي انواعها والحرارة جنسها
قوله فالفهم اشارة الى جوانب مفهوم الحرارة طبيعة نوعية فيكون الحركات متخالفة بالصنف قوله
انما هو في الماء ظاهر مشعرك الى مشترك لفظي هذا وعندى ان اطلاق الماء على ما يحدث
الحركة فيه انما قال الاشاعة ان المتكلم يخالف الكلام هذا قال قد يقال الماء لا يشاء حقيقة
عند الشارح ومجاناً عندى قوله كما يقال لما يقوّم اه حقيقة قوله فقيل نأية وهذا مختار الا
مام الرضى قوله عن مناجها عبادة شامح المواقف بدل مناجها حلا فتها قوله مناجها العنصر
اى غير النار قال وقيل سماوية وهذا يحكى عن ارسطو كما في الفطيطية قوله لان العناصر
اى غير النار تأمل قوله بتحرك الروح الى دفعه كانه من اقامة المظهر موضع المضمين ^{مقام} على ان الروح هي
الطبيعة اى بسبب تحريك الطبيعة اياه ^{هنا} اى تلك الحرارة الغريبة لا اجل دفعه ^{دفعها} قوله وثبوته اه
وعليه المعتزلة وكثير من الاشاعرة قوله من سى فان من اه ^{وفيه} لا استاذ اليه استحق الاضغاط
واتباعه قوله صاعده من المكنى قوله نأية الى المكنى قوله بفهم ما يوجب اه على ما قرره
ابن سينا قوله فليس يجوز فضلا عن الملوّس قوله يجب انواع الحركات وقوله وبالجملة اى الحاصل
بجوجه ما ذكر قال الطبيعى الاظهر ولكن الطبيعى تأمل قوله الذى اه اى اى قوله وذلك اى
كأن الطبيعى من الامرين قوله لان الجهة الطبيعية العلوية والسفلية ان ^{طبيعية} الاعتمدية والطبيعية
الجهة بخلاف طبيعية الليل عند الفلاسفة فمما هذا الاعتمدية الارادية والقوى والطبيعية وغيرها
الى كل واحد من الفوق والحت طبيعي عند الا ان في تسمية الكل بالكل او الحقيقة بعينها ^{ثقل} ويمكن ان يقال
ان الارادية والقوى عند ناليك داخلين في المقسم فالله يقول المصنف المدافعة الحسنة المدافعة
الغيا لارادية والقسرية تدبر قوله الاعتمدية الطبيعية ما يكون تخواه قال وهما متضادان اه حقيقيا قوله
فانما هو بالبطاه بل انما هو على اصطلاح المتكلمين فان طبيعته اليد بطبيعية الجهة عند هم كما مر

قول البصائر أي سواء كانت اصولا او فروعا هو الظاهر لكن لا يخفى ان من الفروع ما ليس داخل
 تحت مقولة الكيف فضلا عن الكيفيات المحسوسة ومنها ما كانت داخله تحتها لكن كانت مباينة للكيفيات
 المحسوسة قول التي هي مبصرة صفة كاشفة قول بالذات اختصار عن الواصفة في العروض فقط قول برأية
 الضوء فان الضوء واسطة في الثبوت دون العروض قول وغير ذلك مما لا يعد في الكيفيات اذ اي سواء لم يكن
 من مقولة الكيف اصلا او كان ولم يكن من الكيفيات المحسوسة قول فانها مبصرة بتوسطها اي عند الحكماء
 المتكلمين قول يعني ان الرأية المستقلة باللون والاوه اي حقيقة لا محال قول قيام الحكمة بالسفينة فان الحكمة
 قائمة بالسفينة فقط ومستندة اليها حقيقة والى الركب مجازا فيكون السفينة واسطة في العروض ثم هذا بناء
 على ان يكون الحكمة تبدل الطوحه واما اذا كانت الحالة المتوسطة المستمرة فهي مستندة اليها حقيقة ويكون
 السفينة واسطة في الثبوت قول ولهذا لم تنكشف انكشافها ولذا اختلف في وجودها اما الاوضاع
 والمقادير قطاه حيث لم يقل بوجودها المتكلمين واما الكيفيات المختصة بالكيفيات فلا يها فائمة بالكيفيات
 وهي غير موجودة عندهم واما الالكوان الاربعة فقد اختلف في كونها محسوسة بل في كونها موجودة
 ايضا قال ولعل منها انواع حقيقة قال بخلاف الضوء رفعه للايجاب الحكا ان كان كل من الضياء والنور
 والشماع والبريق كاسيائة اسماء النور من الضوء والاوه هو الظاهر فتسبب قول الاجسام الشفافة
 الصافية عبارة الموافقة للاجزاء الشفافة قال وتخيّل حصوله اي ظهوره تأمل قول فان البياض ظهور
 الظهور هو هوئلا شدة قول فانه اي البياض قول فان حصول الشيء بالاسباب اي ظهوره
 تأمل قول ان حصوله اي وجوده قول الشمر ضياء وهو مصدر كقيام او جمع ضوء كسياط وسوط
 والياء فيه منقلبة عن الواو كذا في تفسير القاف قال والظلمة عدم ملكة لم يقل عدم بل اقام للظهور موقوف
 الحصر لئلا يتوهم ان المقابل تقابل الايجاب والسلب ولم يلتفت بذلك بل ذكر لفظه صلة للعدم ليعلم
 ان المراد بالملكه هنا الضوء قول والظاهر ان يثبت الفعلين وكذا الشقان احدهما في المتى والاخر في النور

ص ٩١
 ١٧١ كونه موجودا
 على ضد غير
 كونه موجودا
 الخصم

وقال معولا ان في شرحه كالتسليم قال فلم يكن ما لا اي لوجود فيه قول كلام ما نوع

معنى من ذهب الخصم قوله بانقضاء شرط كونه الجالس في الغار وهو الكون محاطا بالضوء وقوله وفيه الموافقة

منو للملائمة في المتن مع السند قوله اى ما يتلأ لأدبلى في الموافق ان المترق وقت غير الضوء قال

يسمى شاعرا فالشاعر مشترك لفظي شرحه طواله حيث سبق انه يقال للضوء الذاته الضعيف قال ان هذا

لأه ولو كانت حكمة مفردة ككثيرا وسط المسافة قوله والحكمة بالطبع لا اجسام المتعددة المتعاقبة

لحكمة الجسم الواحد الشخص والا فالضوء عند التوهم اجسام لاجم واحد فلا منور للكون بعضها متحركا

بالطبع الى العلو وبعض اخير الى غير من سائر الجهات قال للكون الضوء شرط اه القائل الشيخ ابو علي

قال في شرحه الطواله والكثير من الحكماء قوله فان الالوان تفسد اه هذا ما استدل به ابن الهيثم

قال والحق انه اه هذا هو المشهور فيما بين الجوهري وهو مختار للامام الرازي قوله عند وصول

الهواء المتوجاه ايضا ان الهواء المتوجى لا يعضد الصوت الى اذا وصل الى الحسد قوله عند وصول

الهواء حال من فاعل يحدث قوله ولهم تردد اى بعد الحكم بوجوده خارج الصاخر قوله

تردد اقول التردد كما ما يؤخذ من كلام الموافق هو انه هل يتوقف الاهتزاز على وصول الهواء

الحامل الى الصاخر اولا بل يجوز ان يكون السمع في الصوت القائم بالهواء الخارج فقط ففى

هذا كان على الخارج ان يقول ولهم تردد في ان السمع هل هو الصوت القائم بالهواء الواصل

فقط او بالهواء الخارج فقط فاختار المصنف ما هو الحق اى ان السمع في كليهما قوله اذا

وصل الهواء كاي توجه لا لقفه تأمل قوله في انه اذا وصل الهواء الحامل للصوت وقع او بالهواء

الخارج ايضا هذا وقوله الآتي وانه ليس السمع اه مشعل بان كلام من هذين الامرين

والى على تعلق الاهتزاز بالصوت القائم بكل من الواصل والخارج وليس كذلك فانها بالان

على التعلق بالخارج واما الدال على التعلق بالواصل فالاعلان الاخير ان تأمل قال ادراك الجهم

على القول بان السمع في كليهما قوله اذا وصل الهواء كاي توجه لا لقفه تأمل قوله في انه اذا وصل الهواء الحامل للصوت وقع او بالهواء الخارج ايضا هذا وقوله الآتي وانه ليس السمع اه مشعل بان كلام من هذين الامرين والى على تعلق الاهتزاز بالصوت القائم بكل من الواصل والخارج وليس كذلك فانها بالان على التعلق بالخارج واما الدال على التعلق بالواصل فالاعلان الاخير ان تأمل قال ادراك الجهم

رافعة ١ للقياس الذي ذكره الشارع وكذا قول المصنف والغنية قوله ولم يكن المسموح
 الاول او قوله لا ادركنا عند الضمة قوله سماعه اي الصوت قوله واللائم باطل لاننا
 قد يقال ان فيه مصادره قوله ولم يتعلوا الاحاس الاول او قوله لم يحصل بالضمة قوله واللائم
 بالضمة قال ثوراد الكعوصي الهواي بوصول توجه الصاخر قال كيفية اي هيئة وضعية
 قوله اي عن صوت اخ مع وض للكيفية اخي لكن ياتله اه قال والنقل الواو يعني او قال
 في الحدة والنقل اي فقط لانه الكيفية العاضة اذ لا يميز الصوت المعوض للكيفية الا بها
 يكون حرفا عن صوت ياتله في تلك الكيفية بل عن صوت مع وض للكيفية بها يتوحد اخ قوله
 احتل عن الحدة والنقل اي عن الصوت المعوض للحدة والنقل لو جوب كذا لاحتج عنه من
 جنس المعرف انما الحرف وكذا الكلام في قوله الا انه احتل عما ليس كذلك قوله فيمنان بهما
 ذلك الصواه اي تميل في المسموح والافتحان بما يخرج به الفتنة والجرقة هذا لكن الفرق تحكم
 كما صرح به القوشجي قوله عما يشاك فيه لقنن قال عينا في نفس المسموح وهو مجموع العارض والحق
 كما صرح به قدس سره في شرحه المواقف قوله بان يختلف باختلاف اي لا بان يكونا به التميز مسموعا
 فانه غير اللازم قوله بان يختلف اي المسموح باختلافه اي باختلاف ما به التميز انما الكيفية قوله
 اذ قد يختلف الصوت فيهما الصواب اذ قد يختلفان اذ قد تختلف باجاء الضمير الى الفتنة والجرقة
 هذا هو الموافق لما في شرحه الجريد وشرحه المقاصد ومقتضى القول الثاني للشارح ان لم يؤل
 ان المشت في ان يختلف للصوت والضمير في باختلاف المسموح قوله باختلافه اي لا بان يكونا به التميز
 مسموعا فانه غير اللازم قوله احتل عما ليس اه عن صوت معوض عما ليس كذلك قوله كالفئة
 والقصر الطول وعدم الطيب قوله اذ قد يختلف الصوت فيهما اي عينا صوت عن صوت بسبب
 الفتنة والجرقة ففيه بين الباد قوله اذ قد يختلف الصوت اي كيفية الصوت تأمل قوله فيهما والمسموح واحد

المعوض عن
 وهو الصوت
 اذ الفتنة

اذ الفتنه والوجه لا يتعلق بهما السمو قال اما مقصود اى امر مقصود تأمل بل الظاهر ان يقول
 وهو اه قوله قال الف اه اى فى اماله الحرف الى الالف يحصل الفتنه وهكذا قال والى صامت
 ويقال له الصمت قومه وسما اى القيمان المذكوران قومه والصمت الكوت فاللفظ به ونهما
 صامت وباحدهما مصوت فنه حقيقه اسما للفظ ثم اطلق الثاني على سبب التصويت اى الحركات
 والمهات والاول على المكوت عليه قومه فاطلقا اى المصوت والصامت قومه اى من الحرف
 المراد ما فوق الواحد قومه مطلقا اى سواء كانت الحروف مقاطع او صامتا ومصوتا وسواء كان
 المؤلف مضيا او لا قال بما يفيض ظاهره وان لم يتألف من المقاطع كقوله امل قال وقد يخص
 اللفظ اه ويقابل الحرف اه والمقطع شرفه قال من المقاطع المراد به ما فوق الواحد قومه مثل امل
 ولا كالا يخفى وكتب ايضا وان كان مؤلفا من حرفين صامت ومصوت وكتب ايضا فيكون بين اللفظ
 بهذا المعنى والكلام بين الثاني عموم وخصوص من وجه قال وقد يتوهم ان اللفظ اه المتوهم الفاء به
 كما في التليذ والقطنين قال من مقوله اى الكم المنفصل ففما هذا الكم المنفصل ينقسم الى قسمين قاتر
 هو العدد وغيره قال اذ قد يقدر جميع مجزئ منه اشارة الى الصغرى اى اللفظ ذو جنس ويقدر
 به وقوله الشارح وكل ما هو كذلك فهو كم كبرى وقوله الصنف ورد منه للصغرى ان اريد التقدير بالذات
 والكمبرى ان اريد بالتبعية قوله فان اجزاء الاقوال دليل للصغرى قوله من جهة الكثرة التى هى من الكم المنفصل
 قوله ما يقدر بذاته اى تقديره لاوى بالماوى بقية قوله الى ذل عين حيث لم يقل الى سماعه
 قوله المنزوات المدركة بالقوة الذاتية قوله مشرطة بالنسبة موافق المنزوات معلولة لبعض الملوك
 كما يصرح به الشارح الكيفيات النفسانية قوله المختصة بذوات الانفس الحيوانية من الا
 جناس الغضبية فقيل الام لانفس الحيوانية شرفه ذل الاجرام الفلكية به قوله دون النبات
 بين ان الاختصاص اضافى قوله تحت الكيف اه فيكون الاختصاص حقيقيا قوله ولا الجوهر

وهذا ليس في شرحه فقف قوله في موضعها موضوعها كذا في شرحه الموافق قال وجهه قوة من ذهب ابن سينا
 وكتب ايضا استجابه من نعم النفاوة الحسن والحكمة الارادية وقوة التقديرية قوله ويدل له دليل ابن سينا
 قوله وجوده حافيه اشارة الى الصفات قوله وليست فيه كبرى قوله من غير اعتكاف وسدده صاحب المواقف
 بان المفقود في العضو المفلوج هو الفعل اعني الاحساس والحركة الارادية وذلك لا يدل على فقدان القوة
 قوة مقتضية لها الجواز ان يكون عدم الفعل لوجود الفعل المانع لا لعدم مقتضى وفي العضو الزايل هو المقتضية
 وذلك لا يدل على فقدان قدرتها وقول والماله من القوة اشارة الى دفعه اعتراض ذكره صاحب المواقف
 على دليل ذكره ابن سينا كونها غير قوة الحسن والحركة وقوة التقديرية لكن لا يخفى انه لا يثبت به المقدمة
 المنوطة تدبر قوله فلا تكون هي انتفاء الصدور الفعالية عن القوة لا يستلزم انتفاء القوة فلا يتفجر عنه قوله
 فلا تكون هي قال بوجوده البنية عدم اشتراط هذا ايضا من عدم اشتراط الاول بخلاف العكس قوله
 وعند المعتزلة اي متأخر بهم كما يأتى في الجواهر قال الروح الحيوانية اي لها البهائم اللطيفة الذي
 انفسه القلب قوله يتولد من بخارج الاضلاط المتبادر من هذه العبارة ان الروح غير النجاسة المتولد من الاضلاط
 قوله من عروق اه عبارة عبيد وشرح التجريد في بدل من قال لو قيل كيفية القابل ابو علي الجبائي قوله بمعنى الابدان
 اي افادة الوجود المحوي قوله الا في الوجود محوي قال على عدمها اي بدو اعتبار لا تصاف بالفعل
 بها قوله تقابل الابدان والقلب فلا يكون واسطة بين المحي والميت بخلاف المعنيين الاولين قال عند العقل
 اعم من ان يكون بالحلولة فيه او في آتية ابدان الحلولة فان الحلولة الحضور عند العقل يشملها قوله بان
 الاول كصفة اه وهو من صفات النفس قوله صفة المدرك فلا يكون من الصفات النفسانية قوله
 عند المدرك صفة فيكون من الصفات النفسانية قوله انه بهذا النفي اضافة لا كيف فلا يصح قوله ومنها اه
 بعينه نفس الجواهر المتكلمين المتكلمين للوجود العقلي كما يأتى في بدل يتوفا وفق من ذهب الامام الرازي
 القائل بكون العلم يتعلق بالقول بوجود الصورة ~~قوله لا كيف~~ فلا يصح قوله ومنها الادراك
 قوله هو

من غير ان يكون له قوة
 من غير ان يكون له قوة

قوله هو الصورة الخارجية كما في العلم بالنفس وصفاته والذهنية كما في غيره وكتب ايضا اقول لم يقل هو الحقيقة
او الصورة الحاضرة ليشمل العلم المحسوس اشارة الى ان المصنف انما ذكره استطراداً اذ ليس من الكيف
فضلا عن الكيفات التقافية قوله والحاضرة والظاهرة قوله من الامور الاعتبارية بسبب قيد الحيشية
وقوله الا على القول بالشئ فانه عليه لا حاجة لكونه كيفاً عا في النفس الى اعتبار قيد الحيشية بخلافه على القول
بالوجود الذي فانه لكونه متعللاً هو الخارج لا بد لكونه كيفاً من اعتبار قيد الحيشية في اى الادراك على
ما في القول بالشئ ~~قوله على القول~~ اه فان الادراك على هذا من الكيفيات الخارجية العارضة للنفس
~~كما~~ كى اى الموجودة بالوجود الاصباح ^{المتأصل} قوله فافهم اشارة الى ان قيد الحيشية ليس واخلاقه يعلمه
اعتباراً بل الماد منه ان تلك الصورة في هذا النحوى من الوجود علم وانه من قبيل الكيف ~~كما~~ ^{بش}
والمتأصل ان قيد الحيشية شرط لا شرطية قال وبصورة المنتزعة اى الكلية او الجزئية قال كما في الماديات
اى حال الاحكام ووجوده وكتب ايضا اى حال الاحكام او بعدة تأمل قوله او بصورة الحاصلة
اى الكلية قال كما في الماديات وكذا الماديات قبل الاحكام قوله وسمى اى الصورة والماد بها هنا ما هو معلوم
وصورة في المعدومات خاصة عند المصنف وفي العقل عند البعض كما سيظهر لاما هو علم ففي الضمير
شائبة استخدام قال ^{ممكن} كونها مغايرة اقول المناسب ان يقول كونها مغايرة اه او كونها ماثلة
قد ثبت ^{ممكن} اشارة الى ان مدخول موعته اخرى لعدم انصاف المدرك بالمدرك لا انه عنه لقوله ليت
حصولها اه وانه ليس هو هنا موقوف ان التاكيدية ~~كما~~ قال مغايرة للهوية اشارة الى دفع
ما اوسده المتكلمين من اى حصول صورة الجبل او السماء المنتزعة عنه من الماثلية في ذهننا معلوم
الافتقار وتجويزه مكابرة محضته وحاصل الدفع ان المتصفت بالاعظم المافى من الحصول في الازهان
هو الهوية الخارجية دون الصورة التي يحيا الماهية المغايرة لها اذ ليس فيها ما ينحصر من الحصول
قال بهم الانصاف التقديم للحصول اى انصاف الشئ بها لا بغيرها قوله فان الهوية اه صغرى الشئ الثاني

قوله هو الصورة الخارجية كما في العلم بالنفس وصفاته والذهنية كما في غيره وكتب ايضا اقول لم يقل هو الحقيقة او الصورة الحاضرة ليشمل العلم المحسوس اشارة الى ان المصنف انما ذكره استطراداً اذ ليس من الكيف فضلا عن الكيفات التقافية قوله والحاضرة والظاهرة قوله من الامور الاعتبارية بسبب قيد الحيشية وقوله الا على القول بالشئ فانه عليه لا حاجة لكونه كيفاً عا في النفس الى اعتبار قيد الحيشية بخلافه على القول بالوجود الذي فانه لكونه متعللاً هو الخارج لا بد لكونه كيفاً من اعتبار قيد الحيشية في اى الادراك على ما في القول بالشئ قوله على القول اه فان الادراك على هذا من الكيفيات الخارجية العارضة للنفس كما كى اى الموجودة بالوجود الاصباح المتأصل قوله فافهم اشارة الى ان قيد الحيشية ليس واخلاقه يعلمه اعتباراً بل الماد منه ان تلك الصورة في هذا النحوى من الوجود علم وانه من قبيل الكيف كما بش والمتأصل ان قيد الحيشية شرط لا شرطية قال وبصورة المنتزعة اى الكلية او الجزئية قال كما في الماديات اى حال الاحكام ووجوده وكتب ايضا اى حال الاحكام او بعدة تأمل قوله او بصورة الحاصلة اى الكلية قال كما في الماديات وكذا الماديات قبل الاحكام قوله وسمى اى الصورة والماد بها هنا ما هو معلوم وصورة في المعدومات خاصة عند المصنف وفي العقل عند البعض كما سيظهر لاما هو علم ففي الضمير شائبة استخدام قال ممكن كونها مغايرة اقول المناسب ان يقول كونها مغايرة اه او كونها ماثلة قد ثبت ممكن اشارة الى ان مدخول موعته اخرى لعدم انصاف المدرك بالمدرك لا انه عنه لقوله ليت حصولها اه وانه ليس هو هنا موقوف ان التاكيدية كما قال مغايرة للهوية اشارة الى دفع ما اوسده المتكلمين من اى حصول صورة الجبل او السماء المنتزعة عنه من الماثلية في ذهننا معلوم الافتقار وتجويزه مكابرة محضته وحاصل الدفع ان المتصفت بالاعظم المافى من الحصول في الازهان هو الهوية الخارجية دون الصورة التي يحيا الماهية المغايرة لها اذ ليس فيها ما ينحصر من الحصول قال بهم الانصاف التقديم للحصول اى انصاف الشئ بها لا بغيرها قوله فان الهوية اه صغرى الشئ الثاني

قوله بخلاف الصورة إشارة إلى الكبرى قوله الصورة التي هيئية قال ليست حصولها أو صفعي الشكل الثاني
 الكبرى مطوية والتقدير ان الصورة ليست حصولها في الذهن كحصول العرض في المحل والموجب للتصوير
 ما كان حصوله كحصول العرض فالصورة ليست موجبة للاتصاف وكتب ايضا الذي يقال له الارتكاز
 قال كحصول العرض في المحل الذي يقال له الاتصاف والقيام وكتب ايضا كحصول العرض في المحل من
 حيث اتحادها مع الخارج واما من حيث الحصول فهو كحصول العرض كما يصح به الشارع في الجملة
 أي موقطع النظر عن القيام به والقيام به هو قال فلا يوجب حصولها حتى يدعى انه يمكن ان يكون من
 من عقل السواد والبياض اسود وبيض مع انه ضرورة البطلان وان يحتمل الصلابة فيه
 كما اورد به المتكلمون قال اتصاف المدرك بالمدرك حتى يكون ذهن المدرك حاضرا بتصور الخارج وبالجملة
 بتصور البرودة واسود بتصور السواد وبيض بتصور البياض الى غير ذلك قوله لان لزوم الاتصاف
 علمه لتفريقه لا يوجب عما قبله قال فالكريم الفاضل للتعليل وكتب ايضا اي الذات المتصرفة بالكريم قال
 ولا يتصوره اي لا يتصرف بتصوره قوله فان قيل كأنه نقض اجمالي له دليل علم ايجاب الاتصاف
 باستلزامه محذورا وهو عدم صحة كثر العلم عبارة عن تلك الصورة قوله اذا لم يكن اه إشارة إلى الكبرى
 قوله والاتصاف الذي اه إشارة إلى الصفعي بقوله والاتصاف الذي هو بالعلم اه وإلى الكبرى بقوله واذا لم يكن
 حصولها فيه حصول الاتصافيا تقريضا القياس على كمال العلم حاصل في الذهن حصول الاتصافيا و
 الصورة ليست حاصلة فيه حصول الاتصافيا ينتج ان العلم لا يكون صورة قوله فقلنا الصورة اه حاصل
 الجواب من القضية القائلة بان الصورة ليست حاصلة في الذهن حصول الاتصافيا ان اريد بالصورة
 الصورة من حيث الحصول وتسميها والتمام النتيجة من منع لزوم المحذور ان اريد بها الصورة
 من حيث الذات والاتحاد في الخارج فبما مل قوله من حيث الحصول اي لا من حيث الاتحاد مع
 الخارج

الخارج قوله فكلوا عرضا كما يصح به المصنف في العلم بالمدوم قوله فيكون موجودا عينا والعلم عبارة
 عن هذه الصورة قوله كما نرى صفاتها ولا يلو الكرم المتصور للبخل بهذا الاعتبار بخلافه بل متصورا
 للبخل وهو ظاهر قوله من حيث ذاتها ومن حيث اتحادها مع الخارج قوله عن المصنف في الذهن
 قوله فكلوا صورة موجودة بالوجود الظاهر والعلم وهذه هي المعلوم مطلقا عند بعض وفي المدوم
 عند المصنف وكتب ايضا موجودة في ضمن الصورة الاولى ولذا قال عبد الحكيم في حاشية على شرح
 الشبيه ان هذا وجودا واحدا للعلم اصالته والمعلوم ضمنا قال ومن انكر الوجود العقائى الموصوف العقائى
 المتحد مع الخارج على ما سيأتى من قوله الشارح في الحاشية لكن القائلين بانه العلم هو الاضافة لم يكونوا
 باقين للصورة او كالمطلق مثلا وغيره كما بشعره قول الشارح ولم يثبت غيرها بما يفوقها عليها
 ففي هذا ينبغي ان يكون القضية انه تفاقية تأمل ~~في~~ في هذا القضية لزومية ~~في~~ قال
 بعد اضافة لا يخفى انه على ما سيأتى اول مقوله الاين من ان الحكماء اثبتوا المقولات النسبية و
 المتكلمين انكروها الا الاين ينبغي ان يكون العلم عند جمهور المتكلمين القائلين بانه يجب اضافة من
 الامور الاعتبارية وما عدا اول الاعراض من جعل العلم من اقسام الموجود مبنيا على كونه العلم صفة
 ذات اضافة وكتب ايضا وتعلق قوله على ظاهره لكن ليس الادراك التميز بالصورة المنتزعة
 والحاصلة ابتداء وهو ظاهر قوله وهذه الاضافة المسماة بالتعلق عند المتكلمين قوله ولم يثبت غيرها
 الخ في معنى التعلق الادراك والعلم عليه لم يقل حتى يلزم انه كما تقدير ثبوت الغير لا يجب القول
 بان الادراك هو ذلك الغير دون التعلق والاضافة وذلك ظاهر وكتب ايضا ان الادراك من الصورة
 المنتزعة مع الخارج ولا من الشئ ولا الصفة الآتية وهذا ينادى على ان جمهور المتكلمين نافون للشئ
 ايضا لا شك الا انه غير منزه عن عاذه الشارح وانما ينسب في عاذه عبد الحكيم في حاشية شرح
 المواقف من ان التعلق العلم كصفة العدد والتكث في المفومات في انفسها ولا يندعى الثبوت

في الخارج والذهن انتهى بلفظه قوله والاعتراض على منكري الوجود العقلي قوله بان التعلق لا يتصور
 كان هذا الاعتراض مختص بالثبوت الاول والا فالتعلق بالكس في الشئ الثاني الصفة والتعلق باللفظ
 النفس وهي متغايرتان بالذات نعم برب الاعتراض آخر وهو لزوم اتحاد العالم والمعلوم فان كلامنا
 هو النفس لا ان العالم هو الصفة والمعلوم كما لا يخفى في باب ما ذكره الشارح قال فاشكل عليه اي
 على منكري الوجود العقلي قوله فاذا لم يتحقق اي لا بالصورة ولا بالمثال قال فليس المقول انه بخلاف القول
 بان العلم والادراك هو تلك الصورة دون التعلق والاضافة فانه في غير ذلك من قول بالصورة اطلاق
 الادراك على تلك الصورة دون الاضافة من غير لزوم قوله فانه اذا علم اي الادراك قوله غير الاضافة
 على سبيل الجواز قوله وحلة نوعية من حيث قيامه بالذات هو لا من حيث اتحاده مع الخارج وقوله فلا يجوز
 اختلاف افراده بان يكون لبعض افراد صورته وبعض اخرها على تقدير كون الادراك عبارة عن الصورة
 في المعلوم او يكون احد طرفيه في بعض الصور صورية وفي بعض اخرها على تقدير كون الادراك عبارة
 عن الاضافة في المعلوم وقوله لكن الاشكال مندفع لو لم يكن قوله كما استدلنا اليه في باب امور العامة وكذلك
 تفصيله في الحاشية ما يغفل عنه هذه بهذا الكلام غير ما ذكره عبد الحكيم مما نقلناه سابقا بان يكون
 بالامتيان الكثير والتعدد في نفسها قوله انما يتوقف على الامتيان اه لا يقال ان الاضافة هو التميز ولا وفي
 بينه وبين الامتيان فليفت متوقف عليه لا نقول الاضافة هو التميز عند المدرك على ما هو في المادة بالامتيان
 التميز في نفسه ولا يحكم ان الاول يترتب على الثاني او الماد بالاضافة التميز لا التميز فافهم وكتب ايضا
 كلامه في الحاشية مشربا بالامتيان بالحق المدرك ويحتمل ان يكون معنى ما به امتيان الشئ اثنان والشئ المثال
 قوله على وجود التمايز ^{المتمايز} وجودا حقيقيا بل انما يتوقف على الشئ والمثال وكتب ايضا في الخارج ولا في اللفظ
 قوله لذي الصورة وهو معدوم في المدهومات قال ومعناها اي حذف المضاف اي ومعناها اي
 اي ذي الصورة قوله اي الوجود الغير المتصل كان الذي على الحكم بان الضمير عند الوجود الغير المتصل
 هو القرب

هو القرب والافتقار الى ما يعود اليه ضمير معناها في الاحاطة الى التأويل بين متحان الصور
 الغيل المتأصل في الصورة المأخوذة بالحسنة الثانية فلا يصح جعله اعل مشتمل بينهما وبين المأخوذة بال
 الحسنة الاولى تأمل ~~قوله~~ وفي الغيل المتأصل اي الصورة الظلية ~~قوله~~ وحصولها فيه اي حصول
 انصافها قال معلوم فالعلم هو الصورة المأخوذة بشرط شي من ملاحظة القيام والمعلوم هو الصورة
 المأخوذة بشرط لا شي من ملاحظة القيام وان شئت قلت ان العلم في الصورة المأخوذة بشرط
 لا شي من ملاحظة الاتحاد هو الخارج والمعلوم في الصورة المأخوذة بشرط شي من ملاحظة الاتحاد
 واما الصورة المنقمة اليهما فهي مأخوذة لا بشرط شي ~~قوله~~ اي العلم والمعلوم ~~قوله~~
 وذو صورة قد يقال يجوز ان يكون المعلوم وذو الصورة في المعلوم ماهية المعلوم موقوفة القطر عن
 كونها في ضمن العلم قال فان العلم والصورة ~~قوله~~ ما في الذهن ^{الكنه} من حيث القيام به قال والمعلوم
 وذو الصورة قال ما في الخارج وليس وليس المعلوم في الكل معناه واحدا حتى لا يبيح اختلاف افراده
~~قوله~~ علم وصورة ~~قوله~~ في تفهما معلوم وذو صورة قال احاس بالحواس الطاهرة ~~قوله~~ وهو
 ادراك اي صورة متميزة للشي ~~قوله~~ للشي من الاعراض ~~قوله~~ من الامين ان كانت له في نحو الادراك
 ادراك بالشم والله الزه في تأمل ~~قوله~~ وهو ادراكه مواه كان المدرك هنا عند الحكم الحس المشترك
 قيام الحال غيبته عما حال حضوره ~~قوله~~ بلا شرط حضوره اي بلا مشروط هو الحضور ~~قوله~~
 وهو ادراك لماناه والمدرك هنا عند الحكم هو الواه ~~قوله~~ لمان غيبه ~~قوله~~ الحواس
 الطاهرة ~~قوله~~ الموجود في المادة اي فيه ~~قوله~~ من حيث هو اي بشرط لا شي من الحضور والهيئة
~~قوله~~ وهو ادراك الشي التصوري او التصديقي والمدرك النفس الناطقة ~~قوله~~ في ثيا اي ما يبا

قوله والعقل عن الجميع قد يقال ينبغي عن الاقسام الاربعة ادراك المعاني الجزئية المخصوصة
 بالمجرات فليتأمل بب ان الشك في ان الجزئية المخصوصة عند العقل هو الجزئية المادوية لا مطلقا فادركنا
 داخل في العقل م قوله كما ذهب اليه الشيخ الاشعري الكافي اشارة الى من ذهب الى ان الحكم المطلق
 بان العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل وقوله الاحكام بالشيء اي الادراك بالحواس وقوله
 فالابصار اي الادراك بالباصرة قوله مخالف للعرف اذ يلزم من ان يكون البهائم عالما وهو مخالف
 قوله كما عليه الجمهور من المتكلمين قال الجاني م اي الجاني متعلقة والمادة بالجاني م المحب وهم به قال
 وعن الثابت اعتقلا اقول الاعتقاد انهم من تقليد لصيب اذ يعني ان يكون التصديق جازما ط
 غيابة من غير ان يكون مستندا الى تقليد وقد جاء الاعتقاد بمعنى مطلق التصديق وقوله والجمل الكبر
 ومنه تقليد الخطي وقوله وبالجملة توطئة لقول المصنف واما الشك اه قوله في العلم بالحق الاخير
 المادون لليقين وقوله والجمل الكبر منه تقليد الخطي وقوله والاعتقاد للتقليد لصيب قوله لان غير الجاني
 اي وانما انحصر التصديق في المذكور ولم يشمل الشك والوهم لان اه قوله لا بد ان يكونا معا لا وجوب جاولا
 ما وياقوه او الاقويح وذلك منتف في الشك والوهم قوله فلم يرض به ولذا لم يقل بدخل الشك
 والوهم في التصديق وقوله عبارة عن نفس الرد كان المادة عبارة عن ادراك النسبة على سبيل الرد وتأمل
 قال والوهم ملا فظة اه لا الحكم بها على سبيل البدل فتدخل في التصديق وقوله الطرف الموجه لا الحكم
 مع بدخل في التصديق وقوله فكلما جاءه فلا بد خلاف في التصديق وقوله الطرفين لم يبي احد قوله
 عند العقل فليكن يقال انه لا حكم في الشك قوله بمنزلة قولك لان الباء في قولك الشك هو الحكم في
 الطرفين داخل على المحل واما ما بالشك ان يكون النسبة مع وقته له لا ان يكون الشك طرفا للنسبة ق

تقليد المصنف لان الاعتقاد
 ان يكون التصديق جازما
 بالاشارة الى تقليد
 في الاعتقاد

الحاشية

قال الله تعالى وان لم يبق في الحافظة كما يبق في الحس المشترك وفيه بسيط وتركيب الجاهل المركب
 معنى الى جهل اخر فالتركيب يعني الضم والجهل الاول عبارة عن الصورة اللامطابقة والجهل
 الثاني عبارة عن عدم العلم بان تلك الصورة لا مطابقة عما من شأنه العلم بذلك فالجهل الثاني المسمى
 اليه جهل بسيط قال والمركب مضاد له اي للعلم بالخير والشر واليقين والافهوقسم من التصديق
 وكذا العلم في قوله عدم ملكة للعلم ويجوز ان يكون في النص ^{ضميمة} استخدام قال وقيل مماثلة للقائد كثير
 من المعنى كما في شرحه فقف قوله بينهما اي بين جهل المركب والعلم قوله فان العلم يعني اليقين قوله
 والنسبة خارجة عن المتبين وفيه ان اللازم خوجه المطابقة واللامطابقة عن الاعتقاد الجازم و
 متعلقه لا خوجهما عن حقيقة العلم والجهل المركب عبد الحكيم نظيره ان الناطقية والناهية
 خارجتان عن تعريف الحيوان وداخلتان في تعريف الانسان والحمار قوله عن طرفيهما والا
 اختلاف بالامور الخارجية لا يوجب الاختلاف بالذات واذا ليس الاختلاف بينهما الا
 بهذا الوجه لان اشتراكهما في عام الماهية قوله والجواب عن جانب الاصحاب قوله اخف صفاتها
 اي صفات العلم والجهل المركب قال هو الاستعداد وهذا مرتبة اوله من العلم قوله للعلم الصوري
 والتصديقي الصوري والنظري قوله للعلم الصوري اي المقصود اي او المقصود يقفه قوله يكون بالحواس
 كلامه كلام شارح التجريد مشعر بان الاستعداد للعلم الاول كقولنا الكل اعظم من الجزء يكون بالحواس
 ايضا مع انهم طبقوا على ان الحكم في الاوليات لا يتوقف الا على تصور الطرفين والنسبة قوله يتوحيص لاه
 بالواسطة او بها قال اما اجالا العلم الاجمالي مرتبة ثالثة من العلم قوله اي تفاصيل الاجزاء والجزئيات
 قوله كن علم مسئلة كما كن له ملكة استنباط مسئلة كما يظهر من كلامه قدس سره قوله فيسئل عنها اي

وهو اشبه في

اي ففعل عنها ثم يكمل عنها كما في شرح الطوالعي قال قد سئله في حاشيته واما قبل السؤال فليس
 العلم بها الا بالقوة القوية من الفعل قال او تفصيلا العلم التفصيلي منتهى ثالثة من العلم قوي الى اجزاءه
 او خبثياتها قوي بالاتفاق من المتكلمين قوي اعتمدوا في الجوانب في جوانب وقوع الانقلاب بالنظر
 الى الذات في الكل على اه قوي ومنعواي حكموا امتناع الوقوع امتناعا بالغير قوي مكلفا به والكلف
 لا بد ان يكون اختياريا قوي وانه فيجب اشارة الى مقدمته سابقة قوي فيصيح على كل ما اه فيه اشارة الى ان دعوى
 جعل البعض كلية اي يجوز انقلاب كل ضروري الى نظري قوي وسد الراد الامدي قوي وسد عليه
 بعد تسليم التجانس اذ يمكن منو التجانس لجوانب ان يكون العلم والادراك والاحاطة وغيرهما مفهومات
 عارضة للعلوم فلا تكون متشاككة فيما يكون جنبا لها بل فيما هو عرض عام بالقياس اليها قوي بجوانب اه اذ لا
 يجب ان يصح على الانسان ما يصح على الفرس والى كانه متشاككين في الجنس ولا ان يصح على زيد ما يصح على عمرو
 متشاككهما في تمام الماهية فان القوة بما كانت معلنة بخصوصية نوعها وشخص وكانت خصوصية
 نوعها وشخص آف مانعة منها قوي ومنعه آف من مطلقا وكتب ايضا من متأخري المتكلمين وكتب ايضا
 وقالوا لا يجوز انقلاب شيء من الضروري الى النظري فدعوا لهم سالبه كلية وحاصل الدليل انه لو
 جاز انقلاب شيء من الضروري الى ذلك لادعى الى جواز خلو العاقل عن ضروريات قلبية
 والتالي باطل وحاصل اعتراض الشارح منو الملازمة ان اريد خلو من هو عاقل عما هو ضروري
 بعد الانقلاب ومنو بطلان التالي ان اريد خلو من هو عاقل عما هو ضروري قبل الانقلاب
 قوي وانه محال اشارة الى المقدمة الرافعة قوي وفيه ان اه منو المقدمة الرافعة قوي الخلق اي خلوا العاقل
 الناظر قوي وفيه ان الخلو عن الضرورية اه هذا غير ممكن في شرح المواقف كانه اعلم ببعضه لانه لا يشي
 على رأي

على أي من قال ان العقل علم بالضروريات اذ يلزم في ان لا يكون العاقل عاقلاً فضلاً عن ان
 يكون ناظراً في العلوم فليست أمراً قوله لا يبق هذا الوصف أي فلا يلزم خلو العاقل عما يستحيل التفكاك
 العاقل عنها اذ بعد انقلاب جميع الضروريات نظرية لا يوجد عاقل بمنزلة عالم ببعض الضروريات
 على يلزم ذلك بل انما يلزم خلو الجاهل عما يستحيل التفكاك العاقل عنها وهو انزل من واقع قال
 في نقد العلم بالماضي أي بخلاف العلم القديم فانهم اتفقوا على عدم تعدده بتعدد العلوم بناوذا انه هو
 الصفة ذات الاضافة تقليلاً للقدماء ما امكنه ولأنه يلزم العلم القديم من الصفات الاعتبارية بخلاف
 ما اذا قيل انه الصيغة الحاصلة والاضافة فأنه في يتكفل لقدماء بما لا يتساهل ولا يكون صفة حقيقية ^{في الاول} على
 الاول بل اعتبارية على الثاني قوله دلت أي دلالة قطعية فافهم قوله بل الروح في المعنى السابق في مسألة
 اشتراط الحياة بالبنية فانه مشترك بين الحيوانات قوله بل الروح والمراد بها النفس الناطقة طقة لا
 المعنى السابق في مسألة اشتراط الحياة بالبنية يحكي الكائنات التي بها عيان الانسان عن غيره من الحيوانات
 بكونه مشترك بين الحيوانات ^{في} قاله ولا كلام في توطأ الآلات ان المراد انه لا كلام من الحكماء في ذلك
 فخير ان الفساد منزه عن استقلال الحواس في ادراك الحيات والقائمين بالتوسط مع الأقل والهم
 المتكلمين كما هو المناسب بالسياق ففهم ان النفس عند نامتقلة في ادراكها والواجب ان الشريعة
 ادراكها بعد المفارقة كما سيأتى على ذلك في بحث النفس قال في توطأ الآلات أي في الحياة بحسب
 العادة قال بالحيوانات أي المادية تدبر قال القوة الحاصلة وهي التي يقال له العقل بالفعل قال عند العلم
 الذي يقال له العقل بالملكة وكتب ايضا التصوي أو التصديق قال المعلومات النفسية أو النفسية
 التي وارتسمت عطف السبب على السبب قوله صفتها الخيرية قوله بعضها البعض وقومها والوقوف

قول استغنى لأن أه قد يقال إن القول بارتسام الصورة في الآلات واستقلال النفس والفيضان
من حسب الفلاسفة والكلام ^{في} من حسب الممكنين تأمل قولهم وأحكام نفسه يقية كلية إيجابية أو سلبية قال
عيسى يتمكن بها من أه أشأن بهذا الحيثية إلى أن القوة المنكوحة لا تصيب مناط لتكليف في ابتداء الحمل
بل لا بد من كألهما فهم بأن يترتب الضرر بآلات النسوية أو النفس يقية قولهم في يكسب لنظريات النسوية أو
النفس يقية قال بين الأمور الحسنة والقبيحة كان المراد بالحسن والفج العقليان لا الشرعيان فالمراد بالميزة الميزة
بالفعل تدبر قولهم والبهائم قد يقال أن العلم ببعض الضرر يأت الكلمة كأن لعدم توجه التكليف إلى البهائم
كالحيوان والمجانين الغير المميزين وإن لم يكف للمميز قولهم في أنه يجهل معرفتها خبر معرفة فيتها ولم يها يفها لا
لا درة وسائل لوجبات أول كلمة في التعليل فلا يدرك أن وجه الشبه لا بد أن يكون مشتركا بين الطرفين قولهم
ومعناها وأفح عطف على اسم أن في المتن قال وتفارق الشهوة ابتداء ثمة للعاطفة قولهم أن في حالات
فقد وجد كل واحد من الإرادة والشهوة بذات الآخرى وقد يجتمعان في شيء واحد فبينهما عوموم
وجه يجب الوجود شرح موقف أي بين الإرادة والشهوة عوموم من وجه يجب للتحقق فيكون بينهما مباشرة
كلية يجب الحال قولهم فهذا أي كل الإرادة متعلقة بالقوة الإدراكية وكل الشهوة متعلقة بالقوة الطبيعية
قولهم أيضا أي كفارس لشهوة في الوجود قال اعتقاد النفس أي اعتقاد أوهما يتبع تحصيل الذات كما في
الحيوانات أو تعقليا يتبع الفكر كما في الإنسان عبد الحكيم هذا البيان مختص بالإرادة العادية قولهم
لأن نسبة القدرة إلى أه أشأن إلى قياسين أحد هو أثبت للكو القدرة ليست بالإرادة والثاني مشتق للكو
الاعتقاد هو الإرادة تفصيل للاولى القدرة نسبتها إلى الطرفين كما السوار كل ما هو كذلك ليست بالإرادة
فالقدرة ليست بالإرادة وتفصيل لثاني اعتقاد النفس يرجع إلى الطرفين كل ما يرجع إلى أحد هو الإرادة فاعتقاد
النفس

اللفظ الالادة قوله واليه ذهب بعضهم من المعتزلة قوله فالله لما ذهبوا الى قولهم قوله واخلأهم قومه موجب
 لان الالجاب كماله
 بالان ان لئلا يجاب كمالا بنعمهم قوله وعلموا اني اخلأهم قومه حاولوا اي جميعهم قومه فزعموا
 اي اخلأهم الاول ونحو وفي كلامه شرعا ترتيب اللفظ الالف قوله ان الالادة اه لا يخفى ان دفع
 الشاعرة انما هو بحسب اللفظ لا بمرى ان القماء ايضا لا ينفون عنه تعالى العلم تأمل قوله بذوي العلم
 ولا يبعد له لتفهم في العلم بحيث يشمل سائر الحيوانات كما في اعتقاد النفوس فافهم قوله عما ذكر فالالادة على
 هذا التعريف يحامى موجب كالباري تعالى وغيره فقد يقال وكذا على التعريفين السابقين فليسا من
 قوله لا نها اي ترجيح الالادة على حذف المضاف تدبر قوله او ميل يعقبه حتى يقال انه عين اعتقاد
 النفس او ميل يعقبه كما في التفسيرين السابقين قوله لفظي يصدق اه فالعلم يصلح الجاهة انما هي
 الذهاب على عدمه لا الذهاب باحد لطيفين على الاخر ففهم من هذا انه يفتك الالادة عن
 العلم موثا في يصحح بانها تابعة للادراك والعلم بالمصالح عند لا مهاب ايضا فان قيل ان
 العلم بالجاهة في كل من الطرفين كاف لتسمية الالادة قلنا للمعتزلة القول بمثل ذلك فلا يرد هذا الدليل
 على بطلان مذاهبهم قال عن حقيقتها اذ لا ينفيد مغايرتها للاعتقاد او الميل قوله لاننا لا نسلم اه
 هذا لا يلا في كلام المصنف لان حاصل اعتراض المصنف ان اصحابنا عدلوا عن التعريفات التي
 في هذا التعريف لان الالادة عند هم ليست من جنس الاعتقاد والميل موثا لا يعلم بهذا التعريف
 انها من جنسها فانظر هان يقول بل لا نتم اوعى اما لانهم قوله وينقل الكلام اليه فنقول ان تواتر
 نسبة الى الطرفين فيحتاج الى مخصص آخر ولا فيلزم الالجاب وهما جل قوله والتكسر لا جيب
 بان تعلق الالادة لا يتوقف على محض حكيم بل هو العقل الحاكمة بان الهارب من السوء لا يريد اصد

الطريقين المستويين من كل وجه لمجموع ذلك العطفان لا يربط احدهما عند حين المستويين من كل وجه من كل وجه
 قويم اوله فيلزم الايجاب ولا يحجب هذا في التفسيرين السابقين قويم فيلزم الايجاب. ساجا يتوهم انه يجوز ان يكون
 لها اولوية لاحد الطرفين كما فيه للتبصير غير اصلته الى هذا لوجوب فلا يلزم الايجاب وانما يلزم لو لم تتعلق
 بالجابب الآف وان حصل له واحد اقوى من تلك الاولوية قويم الايجاب واجيب باختصار الشك الاول
 وبالنسبة التسلل في تعلقات ارادة واحدة لكونها امورا اعتبارية وهو الذي ارتضاه بعض المحققين
 لكن لا يتحقق انه على هذا لا يكون تعلق ارادته تعالى انما لها الايجاب القول بان تقدم المقصد ذاته وان لم يكن التعلق
 بمثل ذلك في تعلقات القدرة مع استواء نسبتها الى كل في المقصود فلا مليل حتى على عدم كون القدرة ارادة
 بان يكون شيئا واحدا باعتبار التأثير قدوة وباعتبار التبع في ارادة قويم قلنا هي نسبتها الى الطرفين اه حاصل
 اضيا الشك الاول وتسلم الاحتياج الى المخصص واحتياجه الى مخصص آخر حتى يتسلل اوله
 وعدم تسليم لزوم الايجاب حتى يكون المبدأ موجبا فافهم قويم لكونها تافعا للادراك ليس المراد به الاول كالتقوى
 لان نسبتها الى الطرفين على السواء ولا المقصد يقع باقوى كونه تافعا للارادة لا متبوعا لها بل المراد به
 العلم بالحكم والمصالح وكتب ايضا هل المراد بالادراك العلم بالحكم والمصالح حتى لا يثنى بين التفسيرين
 والثاني فرق في ورود الاشكال بالهارج وفي كون كل صفة تابعة للادراك فافهم قويم لما اذا اقتضاها كل منهما
 ضلته اه والكتبى انما ولو جان اجبا على كل منهما موضع الاختلاف من جوانب اقتضاها ارادة الشيء موافقة
 ضلته سطوية قويم هو الموضحة مثلا وكتب ايضا والملافة الخالقة للسواء تجتمع مع ضلته الذي هو البياض
 مثلا قويم فيلزم اه هذا تافعا للنتيجة قويم مع ارادة ضلته اه كما يلزم جواز اقتضاها كراهية الشيء كراهية
 المقصد لان ضلته ارادة الشيء نفس كراهية ذلك الشيء ولم يتعرض لهذا لعدم كونه محدولا فيما اذا كان
 الشيء

الشيء ضد ان فالترك القيام فان له ضد من افعال القلوب والاصحح ضجها في فان واحد من الثلاثة كما
 ان من الاضيق بين دون العكس قوله لان ضد كراهة الضد كما ان ضد ارادة الشيء نفس كراهة ذلك الشيء
 وقيل واجب بان لا نكلمه منصرفي قوله لانه ان يكون متلذذا بين اي يكون منهن ملزوما للآخ قوله
 موضع اللانم وبالعكس ان كان اللانم مكاويا كما فيما نحن فيه قوله ثم لا يحظى معاذته قال تؤثر في
 فعله قوله كالفعل اه استقصائية على تقدير تقديم العطف على الربط قوله فان قيل صغرى قوله غير
 مؤثرة عندنا وجل ما دخل في شيء من التعريفين مؤثر في القدر الحادث لست محاذ في شيء منها قوله
 قلنا ليس المراد به جواب بتجريد المراد من التأثير حاصله من المصغرى ان اريد التأثير بالقوة ومنه كونه
 الكبرى ان اريد التأثير بالفعل وكتب ايضا هكذا اجاب به المصنف في شرحه المقاصد تبعه اللامدى وقال
 عبد الحكيم في حواشي المواقف بعد نقل هذا الجواب عن شرحه المقاصد لكن اثبات القدرة الحادثة الى
 من شأنها التأثير ونه خط القنادك كيف وقد قام البرهان على امتناع تأثيرها انتهى قوله بل بالقوة
 فيكون التعريف بجوابه قال مبدء التفسير اي لتغيير الصفة قال في آخ اي غير الموصوف قال في آخ من حيث
 والحاصل في شيء هو الآخ في الجملة وقوله الاعتبار في شئ من القوة الناطقة اذا عاجلت نفسها وقوله وقال
 بعض المحققين اه افاد بهذا النقل ان اطلاق لفظ القوة على هذا المعنى الاصح اطلاق مجازي او عرف من قبيل
 اطلاق اسم الشيء على اعم من سببه بعد اطلاقه على سببه فهو مجاز ان بعد مجاز او عرف بعد عرف تأمل قوله
 من الافعال الثابتة وتركها بالارادة قوله لا يفعل سريعا فيكون اللانم مكاويا للانم وقوله هو ان كان او عرف
 فيكون اللانم اعم قوله الى لانها بالنسبة الى اللانم المتعلق بالنسبة الى الفعل المقدس والحاصل ان اللانم
 صفة للفعل المقدس لا للقدرة ولا للمحلها فخرج قوله الى لانها بالنسبة فيكون مجازا بعد مجازا واما بعد

قوله مبداً والتقييد في آف من حيث هو آف قوله في التفسيرين فالقوة الحيوانية مادة الاجتماع للتفسيرين

قوله في التفسير الاول فالقوة العقلية مادة الافتراق للتفسير الاول عن الثاني والقوة النباتية مادة افتراق

الثاني عن الاول قوله القوة النباتية فانها مبداً ولافعال مختلفة كالقذرية والتغذية وتوليد المثل قوله

السماء بالقدرة اهـ يريد عليه ان اطلاق القادر على النبات مخالف للعرف واللغة قوله بالقدرية في التفسير الثاني

ومن هنا ظهر ان بين التفسيرين عموماً من وجه قوله في شيء من التفسيرين بالقدرة العنصرية مادة الافتراق

للتفسير الاخير عن التفسيرين الاولين قال ثم القدرة الحادثة ويقال لها الاستطاعة قال القدرة الحادثة انما هي

هذا عند الشيخ واصحابه ووافقه في ذلك كثير من المعتزلة ومحمد بن عيسى وابن الروندي وابن عبيد

الوراق وغيرهم في شرحه المواقف قال موافقاً اي معية آتية لان مانيته حتى يشمل ما اذا كانت القدرة

في آن والفعل في آف لذلك المحذور قوله لا نقد مت هذه صفة والكبرى اعني ولو انقد مت بينهم ومبداً

المقدور مبداً وبك القدرة والمعلول بدو ك العلم مطوية قال لا متناجاة علمه للملازمة قوله فيلزم وجود

المقدور اهـ هذا قاله الشيخ وقوله وهو محال فوجهه فينتج فوجهه قد مها قوله ولا يرد النقض الاجمال

قوله بعد تسليم امتناع اهـ اشارة الى منوال الصفة قل باقها اهـ منوال الكسبي المطوية اي انما لان لم انقضى

القدرة مت لزم وجود المقدور اهـ لم لا يجزئ ان ينعدم الفعل الكا بقى ويوجب في آف حال الفعل

قال مما هو قبل الفعل ومن العلوم ان علنا نجد وب فعل بعد ساعة مثلاً واما تنال موضوعاً ان

بالضمنية قبل الفعل ولعل يتعبد الامثال فكن العلم في القدرة اذ لا فرق وكتب ايضا في آف واتفقا

قوله وفيه ابطال للسند قوله ان وجود المقدور صح اهـ وهذا الاعتراض بعين هذه العبارة المذكورة في شرحه

المتعبد قوله فهو المطلوب ولا يخفى ان هذا مبني على تسليم وجود القدرة قبل الفعل واستمرارها بتعبد الـ

الامثال وان المطلوب ليس محجور وجود القدرة هو الفعل بل هو موجود ووجودها قبله تكليف
 يحصل المطلوب قومه الامور وجود الفعل قومه لم تتعلق الاحوال اه اى بخلاف ما اذا كانت القدرة
 قبل الفعل فانها محجورة ان تتعلق بالفعل قبله قبلية آتية في الازم تختلف المعلول عن العلة المحتوية
 وقوم الآت بينهما لا وقوم العلة في آن والمعلول في آن عقبه قال لك ام ايجاد الوجه بل يجب ان يكون
 اليجاد قبل الوجود ولهذا محال ان يقال اوجبه فوجد قلنا هذا مبني على ان القدرة الحادثة مؤثرة
 وهو ممنوع من موافق اى قبلية آتية فافهم قومه ومنه تعلق القدرة اه قد يقال ان تعلق القدرة
 غير اليجاد الامري ان الاشياء تأمل بان قدرته العبد متعلقة وغيره وجبة للفعل وانه لا حاجة
 الى القول بالاتحاد فانه اذا كان وجود القدرة وتعلقها حال وجود الفعل كان اليجاد متأخر عنهما
 حال وجوده ايضا وان تغايل كما فيك ام ايجاد الموجود في ذاته ون القول بالاتحاد ~~ممنوع~~ قومه ولزم ايضا
 لو قال الشارح هنا ولو لم يكن القدرة الامر الفعل فكان الفعل قبل وقوم غير مقصود للزم ايضا
 امتناع التكليف لم يجب عليه ان يصنع بوجه ان الملازمة الثانية في المتن تثبت بالقياس الذي
 اشار اليه لاثبات الملازمة الاولى فيه قومه قبل حصوله بالاتفاق قومه واذا كان الفعل اشارة الى
 كبر القياس المثبت للملازمة الثانية في المتن قومه وهو ممنوع باطل اى وقوم التكليف بالاتفاق كما
 اشار اليه بتوصيف التكليف بالواقع باطل اى منتف بالاتفاق اذا كان مستحيلا عقليا او عاميلا اعليا
 فلازم المنوع على الاتفاق على البطلان تأمل في وقومه انه على هذا ينبغي ان يقال ان الامتناع في
 كلام المصنف يقع عدم الوقوع لطريق ذكر المنوع واردة اللانم ~~ممنوع~~ قومه بانه مبني من الملازمة
 اللبوتية قومه وهو ممنوع يجب ان قدرته العبد وان لم تكن مؤثرة الا ان تعلق قدرة الله ويجادها مشروط

يتعلق قدره العبد عند الاشاعة بالقائلين بان العبد كسائر مخلوقاتها المتأخر عنه حال وجود الفعل كان
 يتعلق قدره الله تعالى المتأخر عنها حال وجوده بالطريق الاول فثبت ان ايجاد الموجود ولا تضييع عنه
 الا بما اجاب به المصنف قوله ذكره من الرفع لقوله النسخة تأخره والملائمة اخبره قوله غير متحيل
 والحاصل ان اللانتم ايجاد الموجود بوجوده هو اثر في كك اليجاد وهو غير متحيل والمتحيل ايجاد
 الموجود بوجود سابق وهو غير لانتم قوله بوجود سابق وله ان يقول ان استدلالك لعدم وجود
 القدر قبل الفعل ايضا مبني على ذلك فافهم قال والثاني بانه يكتفي في منو للكتب الى اشار اليها الشارح
 قال به القدر الحادث قوله في الجملة اي وجوداً او تركاً قوله ان يكون اي وجود الفعل قوله في الجملة
 بانه يكتفي ان يكون تركه مقدراً وقوله مما لا يتعلق به قدره اي لا وجوداً ولا تركاً وقوله قدره العبد اطلاقاً على ان
 التكليف بالاحمال جائز عندنا في جميع التكليفات بخلاف ايضا وان لم يتعلق به القدر قال المنوع على كماله
 لفعل لم يمتد ساعته الغير المنوع عنه كانه قادر على تركه قال لا يكون قادراً اي على الفعل كما لا يكون قادراً
 على الترك وكتب ايضا وسيعلم انه ليس عاجزاً بالاتفاق وقوله وهو عاجز عن الفعل غير قادر وفافهم
 لا ينافي القدر فيجب انضمامهما في محل واحد قال القدر الواحد بالشخص قوله مغاير لما تقدمه
 فيه انه ان الله المغاير بينهما بالذات فمفارقة وان الله والمغاير بينهما باعتبار الشرايط والآلات
 فكلية لكن لا يثبت المدعى وهو عدم تعلق القدر الواحد بهما عبداً لحكم هذه النواحيات اذ اذا
 كان وجود المقدور بين معاً وما اذا كان على سبيل البدل فلو تقايرهما ذاتياً على أي الاشياء من وجوب
 قال مبدء الافعال المختلفة هذا شامل للمنفوق النبائية فالاولى تقييداً للافعال بالحيوانية قال
 توجب مع الفعل ولا تنافي المنوق فيكون المنوق قادراً على وقبله وبعده ولا يمتنع ان يتعلق بغيره
 بقرينة

بقية قول الشارح فيما يأتي ويتبع تعلقها بالعقد وبين قال موحى الشرط وانه تعالى الموانع
 قومه تعلقها بالعقد وبين وتنا في المنوع قومه غير هالك الا برك ان ارادة هذا غير ارادة ذلك قوله
 فافهم اشارة الى جواز ان يكون ذلك مبنيا على استلزامها للعقد الامثال هو القول بامتناع بقاء
 الاعلض ولكن لا يتعلق القدر الواحدة بالشخص في عقد وبين على سبيل البديل قال ضد القدر
 من جهة التعلق قال كما قيل هو وجودي اه وعليه اتفاق الاشاعرة وجهوه المعتزلة كما في شرح الموقف
 قومه للقطعي ان في اه اللام داخلية على الرافعة والتقرير لو لم يكن وجوديا ضد القدر لما وجد في الزمن
 معنى لا يوجد في المنوع لكن وجد فيه من كان كذلك قطعا وكتب ايضا ان الله لا يخفى ان القطعي في الرافعة
 بين المنوع والزمن لا يوجد معنى في الثاني ذلك الاول لان يارح بالفتح ما يعرض للربط قوله
 في عدم التمكن كذا التمكن من القدر موحى الى المنوع فظهر على رأي الاشاعرة فانه اذا لم يوجد
 في القدر لم يوجد فيه مسبها الذي هو التمكن على ما مر واما على رأي المعتزلة فلو وجد المانع
 مع ان وجود السبب يحقق فيه قائل قال فلا يتعلق الا بالموجب هذا التقرير مشعبا عنه عدم
 التعلق بغير الوجود وهو كونه ضد القدر فيعلم منه ان القدر ايضا لا يتعلق بالوجود لا يقال
 ان القدر يتعلق بالركن كالفعل لانا نقول الماء بالمدوم ما كان متنفيا عن صايب القدر والحق
 ولهذا مشوبا بالاثبات بالمثل فافهم قومه لان تعلق الموجود اه دليل الكبري المطوية حقيقة واشي الى
 الصغرى بالفتح على عليه والتقرير لانه موجود وكل موجود لا يتعلق الا بالموجود لان الخبز واما
 ظاهر فهو دليل تفرع النتيجة عما اشبه الى الصغرى ~~فهم~~ قومه الموجود في الزمن قومه المدوم
 فيه قومه وروايت اى بان الحكم بعدم تعلق الحق بغير الموجود وكتب ايضا كان الحق مبنيا على عدم تسليم

تضاد النفي والقدره او على ثبوت القدره متعلقه بالعدم ايضا والا فقد اشترط توافر المتضادين
على محل واحد فاذا كانت القدره متعلقه بالموجود فقط كان النفي كذلك بلا سبب ^{فهي بعد تكلم}
اشارة الى منوع الصفه وفيه مكابيه منوع الكبري وفيه كماله والاشارة فانهما يتعلقان بالعدم في العالم
والملك كما يتعلقان بالعدم وفي نفسه فممتنع تعلق القدره بالعدم الا انه وبالعدم الطاري ايضا
على القول بان العدم لا يكون اثر اصله وفيه بالمثل في المتحدين قال للقطعيه اى لانه متعلق بالعدم
وط متعلق بالعدم معدوم احد اما الصفه في للقطعيه واما الله الكبري فلما من ان تعلق بالوجود
بالعدم وخيال محض قال بالمثل بالعدم في المتحدين وفيه وعدم الاشياء الموجب بين في المتحدين قال
متساويين المعنيين ^{ان النفي} حتى يثبت الخلف لفظيا ^{والنفي} قال والقدره تضاده بمعنى صفة تؤثر في الاشياء لا في
مبد والافعال اه ثبوت ذلك وفيه واستعداد عن ثبوت وفيه افعال يهوى اى بالاجاب لا بالاختيار
يدل عليه قوله الآتي والديني صالحا ^{بغير} الطمان وفيه لا يكون خلقا اى سوا صلب بسببه عن
النفس افعال ايجابية فيكون تضادا للقدره او اختيارية فلا يكون تضادا لها وفيه افعال الجوارح وافعال
النفس كالبطل والارادة وفيه بسهولة وان كان مضادا للقدره وفيه وكانت نسبتها الى الفعل اه بخلاف
الخلق فان نسبتها اليها ليست على السواء وفيه في جوانب بعض الافعال الكثير ان كان غير متقن و
القليل ان كان متقنا وفيه امتناع البعض وهو الكثير لمتقن وفي تضادا حكما مهما قد يقال
ان السهولة داخله في حقيقة الخلق كالا سهولة اعني الاشياء في ماهية القدره فتضادها
لن اتها قسما مل وفيه اليانه مقدور له وان لم يكن له علم به والاستدلال بثبوت قدره الله تعالى
على ثبوت علمه كما يأت في الآلهيات انما يدل على ان كل من له قدره له علم وادارة لان العلم يتعلق به
القدره

القدر يجب ان يكون معلوماً وحالاً وقاله عبد الحكيم قبح بالتضاد وبأن فعله نحاصد عن الطبيعة
 يجب على من افرض العوارض والمفاعله اتفاقاً في لا مكتسب ولا مقدور لان الكسب تعلق القدر على وفق
 الالادة ولا شعوب كذا في عبد الحكيم قال بادراك الملائم كأن الملاء بالملائم مثلاً فكيف الذائقه بالحلوى
 مثلاً والملاء بادراكه العلم بها والملاء بنيله في قولهم ادراك ونيل الوصول اليها اي حصولها للشخص
 ومحمّل ان يلقى الملاء بالملائم الأمل للذئذ ونيله المكيف به ثم الملاء بقول المصنف الاصابة والوجدان
 هو ذلك النيل منه وقال بادراك الملائم وعندى ان الملاء بالملائم والمناف الأمل للذئذ والكريم
 كالحلاوة والملاء بالملاء في عبارة الشارح ذلك ايضا والملاء بالاصابة والوجدان في كلام
 المصنف والتكليف والتكليف والملاء بالملائم في كلام الشارح واما هو الوصول الى ذات المركب
 ايح الاصل للذئذ لا الى شئ ومثاله وان كان الملاء بالملائم بقاؤه فاعلم بان الملاء بالملائم التكليف في
 المدرك في كلام الشارح به لزعم ان التكليف في عبارة شريه الواقف مثال للملائم وليس كذلك بل هو
 مثال للملائم الذي يحق الاصابة والوجدان فيما ذكرنا فظهر ان الادراك الاول في اللذة واللام العقليين
 ليس بلذة واللام اذ هو وصول الى شئ ومثال بل هو الأمل للذئذ كالحلاوة وانما اللذة واللام الادراك
 والوصول الى ذات ذلك الادراك قبحه واللذة ادراكه من حيث اه اي في الشئ الذي يلزم له ان
 وجه دون وجه قبحه من وجهه كثر بدوا كسبه قال من الادراك اي العلم قال على اتصال ان يراد
 اي لا سبيل التضييق بل على اه قاله الأستاذ الفرجي وكتب ايضا اي من المفردات من الفاعل ايضا
 بناء على ان الملاء انها نوعان من الادراك العلم وكتب ايضا وفي حواشيه شرح الواقف انه
 لابد في تحقيق كل من اللذة واللام في قبحه الحس والعقل من ادراكين سابقين للحس والعقل

في العقل واللامع للنفس فيهما فاذا ادركت الذات المخلوقة حلاوة فادراك النفس لذلك
 الادراك وملا حظتها له هو اللذة الحسية واذا ادركت النفس صوته مطابقة فلا حظتها
 لذلك الادراك هو اللذة العقلية والادراك اللامع في القسمين ادراك فائدة او الم والم
 فيها هو الذي يحتمل ان يكون بحسب الاصابة والوجدان ومقتضى كلام المصنف ان الادراك واحد
 وانه يحتمل ان يكون بحسب الاصابة والوجدان لا يقال هذا اغاييم اذا كان الملائم بحسب الامر الذي
 لا التكليف وهو ممنوع لوجوب ان يكون المعنى بادراك النفس لتكليفها والتكليف الحاسة بالامر الذي
 او الكسب فليوافق ما من له من تحقق الادراكين لا نأقول حمل الادراك المتعلق بالملائم على الا
 صابة والوجدان يأبى عن حمل الملائم على التكليف فانه لا يقول احد ان ادراك النفس المتعلق للتكليف
 بحسب الاصابة قوله والوصول الى ذات الدرك كان فيه مشقة والحالة ذات الدرك الوصول بشيء
 تمثيل الشارح من الله واللام بالتكليف ان يقر شيء وهو ان التكليف من مقولة الانفعال
 فكيف يكون من الكيفيات النفسانية فما مل به هذا من حيث ما ذكره الاستاذ الفرج قدس سره
 من تفسير الدرك واللاذني بالتكليف وليس شيء على ما حققناه سابقا ~~قوله لا تحيد اللذة~~
 وفي ذات الدرك اي الامر الذي والكسب كالحلاوة والحلاوة في الحس والصوت المطابقة في العقول وهذا
 مما شاع كثره وتفسيره والمافيات ان هذا الوصول شرط لانفس اللذة واللام وفيه لان تمثيل اللذة
 اي التكليف اللذني يثبت في ثبوت النيل والوصول ~~قوله~~ يحصل ما يركب اي يحصل صوته
 تارك في اللذني من الحلاوة والحلاوة مثلا في الحس ومن الصوت المطابقة في العقول قد يحصل اللذة
 حاصله ان اللذة حاصلة في مصادفة المال ومطابقة الجال والخروج عن الحالة الطبيعية ليست حاصلة
 فاللذة

واللذة ليست خاف وجاعها وقد تكيف العصور في ذكر المكيف تقنين موالاة الصابة والوجدان والوصول
 وكتب ايضا اى الصافي بكيفية الملاوة والملاوة ثم ان اللذات صاف لا يتصور في الباصرة والسمعة وكذا الالامة
 بالنسبة الى الخشونة والملاوة والثقل والحفة تأمل قوله كان يتمثل في العقل بقصور او اعتد يقاء بناء على جريان
 المطابقة واللامطابقة في التصورات فاعرف قوله ان هذا الكلام الاول كمال وفيه قوله وان يدركه كان
 الاخص لا يظهل ان يقوله واذا ادركه اى وصله بتلك ذبادا كره قوله ويدركه حصوله لم هذا وقوله ويدركه
 حصوله فيما يأتي مشعر بان كلاً من اللذة واللام العقيق انما يحصل بعد الشعور بهما فان الادراك العقيق المطابق
 انما يصيب اللذة بعد الشعور بانه مطابق والعقيق اللام مطابق انما يصيب لانا بعد الشعور بانه لا مطابق وكتب ايضا
 هذا الكلام انما يناسب ما عرفت حواشي شرحه وقف من انهم تحقق الادراكين في حصول اللذة ولم يقل
 ويدركه ادراكه بل قال ويدركه حصوله لانه ان الادراك ان بقى عينا الحصول والوصول وقس
 على ذلك قوله الآتي واللام العقيق قوله ان يحصل له قوله فاذن بتلك هذا مشعر بان اللذة غير الادراك
 الا ان يكون الباء للتحقيق قوله وهذا الاشعار هو قوله يدركه ادراكه سبب قوله وهذا هو اللذة اى الذى
 هو اللذة قوله لان العقل يصل قوله لا يحى هذا الدليل في اللام العقيق قوله لا يحى هذا الدليل في اللام
 الحاصل بقطع العصور بكنين مثلا وكتب ايضا انظر في هذا قوله اى لا يدركه اى لا ينال تأمل قوله فكل ذلك اللذة واللام
 المتابعان لم لم يقل اللذان صوابا عينه لان هذا الادراك وصول الى المثال والشع واحداً يذو با اللذة واللام الوصول
 الى ذات هذا الادراك وهذا الوصول متأخر تابو في الوجود قوله فان قيل قوله من اللذة اى بالحواس قوله
 والافالحة بالحواس الباطنة لا وجه لانه من الكيفيات الحسوسة قوله من الكيفيات الحسوسة اى من السوال
 ان نسبة اللذة الى الحس من نسبة المدرك الى المدرك بالكر ومين الجواب انها من نسبة المتعلق

بالكلام مدرك المتعلق بالفتح ان كان من جنس الادراك والنيل والشرط الى مدرك متعلق بالتعلق
 ان كانا مشروطين بذلك قوله هو الكيفية الى ان القائمة بالشيء المحل والمحل قوله من جنس الادراك والنيل والنيل
 الوجهان ولم يقتصر على الادراك لان الادراك قد يكون بمحصل شئ والنيل لا يليق الا بمحصل نفسه
 واللغة لا تحقق بمحصل امثال اللزيم بل تحقق بمحصل نفسه وكتب ايضا القائم بالنفس وكتب ايضا
 القائم بالحاسة قوله الى ادراكها والا يلزم ان يكون الادراك ادراك بالحواس قوله والظاهر انما يلزم
 جنس الادراك حتى يكون من القولات النسبية دون مقولة الكيف فضلا عن الكيفيات النفسانية
 قوله وان كانا مشروطين ببيان لثا الفلظ قوله لكنهما كيفيتان استدراك لتوهم سوء الاعتراض السابق
 قوله للنفس ولو في الحى اى في الانسالة والحاسة في سائر الحيوانات وفيه تحكم وان لم يمسها سبيلا الى
 ادراكها اذا كانا مشروطين بالادراك قوله ما في الام الى والعق قال ملكة او طلبة كيف
 باحد هاتين هاتين قوله قوله في العيشة قال يصدر عنها الافعال
 اى الفعلا الصيانية كالحل والعضم والتمشية والدفع والامساك وتوليد المولد وبهذا
 القيد يخرج القدم عن التعريف قوله والموضع قوله للافعال بجميع الآثار لا بعض التأثيرات قوله والموضع
 اى اذ قوله من الموضع فيما هذا من بعض في قوله وبواسطتها فمن السببية قوله وفي البدن اى واللات
 في البدن المادية للصحة وكتب ايضا اى مثلا ليشمل النبات قوله وقد يوفق بين القولين فيكون الخلافة
 لفظيا قال وقد يتسامح فيهما من قبيل تسمية احد الجوارين باسم الآخر قوله اذا اعتبر فيهما كما اعتبر
 بما لينفس قال سلامة جميع الافعال اى في جميع الفصول قال وآفة الجميع اى في جميع الفضل
 قال والاعتناء المفهوم من شرح التجويد ان الاعتناء ببعض السطح ايضا قوله كما في سياحة
 من الراوية

الى قوله قوله يصدر عنها
 بانها اعتناء في قوله
 بانها اعتناء في قوله
 بانها اعتناء في قوله

من الزاوية قومه كان منبج علة ذلك المبرح اه الذي احد جنابه اعني الشكل من الكيفيات المختصة
 بالكميات والآخ اعني اللون من الكيفيات الحسوية المقابلة للكيفيات المختصة بالكميات قومه
 ولونها مختصة بالكم فيه انه يلزم ان يكون حقيقة واحدة جنسا ك وهو محال الا ان يقال ان الاقسام
 الاربعة ليست اجناسا متوسطة وان الكيف ليس جنسا عاليا وبذلك تحيل كثير من مطالبهم
 عبد الحكيم وهو اللون ي قومه على حدة اه فقول المصنف الذي بحسبكم اشارة الى وجه المدد نوعا على حدة
 قال وهي احاطة هيئة احاطة الخطين اه فليست الزاوية كالحلقة في تركيبها من الكيفية المختصة بالكميات
 موزعها فيتوهم انها مركب من تلك الهيئة والضلعي والسطح بل هي نفس هيئة احاطة اه قومه
 العاقبة للسطح قومه من غير ان يتحد خطاهم او ان يتحد خطاهم ثلثي زاوية كما في السطح البيضاوي المحاط بخطين
 لكن موالاتها قومه من هذا التعريف قومه اذ الزاوية قد تنعدم بالزيادة اى بزيادة ما يجعلها زاوية
 للقائمتين قومه ذا الزاوية فيكون ذلك لفظيا قومه من جنس الاستعداد اشارة الى ان النسبة من الا
 نواع الى جنسها قال وهي استعداد شديد توصيف الاستعداد بالشديد يخرج الاستعداد الضعيف
 مو ان الظاهر من القسم الرابع ايضا قال عا ان ينفع ك ان فيه استعداد الهيولى للصورة والجسم
 للوض والبدن لتعلق النفس للنفس للعلم والنطفة للعقل للعقل للعقل والعقل للصيغة الى غير ذلك
 قال اول ما ينفع ك ان منه استعداد الخوف في الدين للاستعداد قومه والصلابة عند الصلابة واللين من
 هذه النوع مذهب الامام وما علاها صاحبها المواقف والطوارق من الكيفيات الحسوية
فصل في الاين قومه وذلك اى الاتفاق قومه واذا قد تم التقديم للاهتمام بالخصبنا وع
 الكلمة اول ما في الخلق قال فافترق قد يقال ان الاجتماع والاتفاق من مقولة الاضافة والمتضافين

اجتماعي وعرفي مؤن بـ اجتماعي زيد مؤن وعرفي واقتراف الاول عن الثاني والحق كما ان المتضاديين

في الاضوة افوة زيد لم يواضوة ع لـ فاما مل قوله وانما اعتب ما كان تو ط ده دون تحققه قوله

وَعَلِمَ مَنْ تَقْبِلُهُمُ الْحَقُّ أَيُّ مَعْنَى الظَّاهِرِ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ لَأَقْدَقَ قَوْلِهِمْ خُذْ دَفْعًا يَغَالُتِ الْإِنْسَانُ

من تفهيد الحصول في تعريف مطلق الاين بالحيز العلم بانهم لا يستعملون الحكمة في سائر المقولات الجوان

ان يتولى الحركة فيدل للمقيم لا قسما والعقيد يتوابع من المقيم وحاصل الدفوانه خلاف الظاهر

لكن ذلك ينبغي ان الملاءة بالحصول في كلام الشارح الحصول المعتبر في تعريف الالين واما اذا كان

الملاحـه المصـول المعـتـبـه في تعـريف الحركـه فلا حاجـه الى ذلـك بـه قـد قـولـا يقال انـه لا يلـزم من

تقييد الأصول في تعريف الحركة بالشيء العالم بأنهم لا يثبتون الحركة في كل لقولان لجانب أن يكون

الذين قيدوا أنفسهم في القيد والقيود لا القيد فقط

قوله لا يفتنونكم ولا استقاموا في سائر الأقوال فليس محالاً حتى باعتبار مجموع اجزاء

مصححاً بل بالظاهر فلو جاز في الواو والمصنف يخي وجه الحصول ان الحدوث والحدوث

عن الحلة والسكوني جميعاً في نسخة من حاشية المتن ولا إلى القول بعدم ملو الجواب

الاعراب مع قال فاعطى في حب قال في ان الهدوء خارج الى في الواقع ولد اهل على الاقام

الاربع جملته على ان يبين ان كل ما في الارض جملته خارجا عن السلوة على كل ما في الارض

وَلَوْ قِيلَ أَنْ كَانَ مَلَكٌ قَاعِصِدٍ لَفِي ذَاكَ الْآفَاقِ فَوَكَرَهُ اللَّهُ شَلًّا وَهَاجِلًا ۖ وَكَرَهُ

أما الحصول في آن الحدوث تارة قال وقيل لكن يعني أن نحو الحصول الثاني في الحق الثاني

عن الحارث

من الحركة بالاشتراط فنحن نخرج المصالح الاول عن السكون بالاشتراط ايضا فافهم قوله في ذلك الحديث
 اي حين ان المصالح قوله موجبا للاختصاص اي اختصاص ذلك الجوهر قوله والاشتراك الملائم
 اي المشترك فيه المذكور تأمل قوله وفاقا حتى عند ابي هاشم القائل بان المصالح ان الحدوث
 سكون فانه حركته عند والي كان عند المصنف سكونا قوله مماثلة للمصالح حتى يعجز القول بانه سكون ايضا
 كما هو عند ابي هاشم قوله في ذلك الحديث هو المستوفية بالمصالح في حين آخى قوله معتبة في الحركة
 فافهم على هذا اللوح في الحديث ان كان كوناً اول في مكان ثان فحركة والا فليس في المكان الثاني
 من حيث ايجابه للاختصاص بالمكان الثاني مماثلة للوح الثاني فيه فيكونا كونا وليس مماثلة من حيث
 الوجه عن الحديث الاول فلا يكون اللوح الثاني حركته فانه في الاشكال عند الحكماء في الاشكال الذي اوردوه
 الامدى بـ قوله قلنا فكذا عدم الاتصال يعني انكم قد جعلتم المصالح الثاني في الحديث الثاني عن الحركة بالاشتراط فنحن
 نخرج المصالح الاول عن السكون بالاشتراط ايضا فافهم وكتب ايضا لوقال قلنا فكذا المستوفية بالمصالح
 في ذلك الحديث فكذا الاتصال بالمصالح في ذلك الحديث معتبة في السكون ان كان اولي لعدم صدقه على
 المصالح ان الحدوث قوله ذلك الاول الذي هو سكون عندكم قال في كل واحد وحده نوعيته فيكون
 عام الماهية بين الالوان الاربعة فلا يكون الاين من الاجناس العالية على راي المتكلمين قوله ولا في الهوت
 الشخصية وانما الموجب للاختلاف في الهوت الشخصية التمايز باعتبار المحال والملكة والاشياء ما كان
 قوله من جهة كونها متبواة اي بلا واسطة قال في ذلك الخبر لو كان فيه انه ان كان مسبوقا بذلك لم يكن حركته فافهم
 ان قوله وسكونا بيننا على من ذهب من لم يشط الملبث فافهم ولا تنوع من فاته في لقوله والقول الى قوله
 عند غيرها في الوجود قوله بالذات المعبر في التضاد لا يخفى صدق تعريف التضاد على الاجتماع والافراق

ان المقتب في توليفه امتناع الاجتماع من جهة واحدة كما يصدق التوفيق على الصغر والكبر والقرب
 والبعد على ما مر فلكل يصدق على الاجتماع والافتراق وكما ان صغر عدد بالنسبة الى الجمل وكبره بالنسبة
 الى النمل لا ينافي التصادم الذاتي كذلك اجتماعه مع افتراقه مع كبره لا ينافي فيه شيء ان الظاهر من
 السابق ان الكو والحكمة متضادان حقيقة ~~فكما في اجتماعه مع جوهه في حقيقة~~ وكتب ايضا
 فيجوز عدم اجتماعهما في الحمل عن توليف المتكلمين للتضاد بقيد لان ايتهما وعن تعريف الحكماء بقيد التوفيق
 فيما زاد فيه ان يكون اجتماعه مع جوهه وافتراقه عنه متماثلين واجتماعه مع جوهه وافتراقه عن آخر
 معتد بين وكذا الحكمة من حيث والتوفيق مما تلاقى والحكمة اليه والتوفيق متماثلان في كونهما كونا واحدا
 بالشمس ~~فكما في اجتماعه مع جوهه في حقيقة~~ ان اجتماعه مع جوهه معين متميز عن اقله عن
 آخر فيجتمعان وكذا الحكمة من الخير متميزة عن التوفيق فلا يجمعان والى الخبز غير متميزة عن التوفيق فيه
 فيجتمعان قوله لا يجمعان افتراقه عنه وان جامع اقله عن آخر قوله وكما في الحكمة والتوفيق بالنسبة الى جوهه
 وكذا هو التوفيق في آخر ان ~~سواء اشترط فيه اللبس اولا وكتب ايضا وكذا هو التوفيق في آخر~~
 ان اشترط فيه اللبس بخلاف ما اذا لم يشترط فيه تأمل قال واعلم ان الحكمة اه ليس هذا تقسيم للحكمة كما
 يقتضيه العبارة فكل من الاطلاقين من اطلاق اللفظ المشترك على احد معنييه والمعنى جامع وهو الاول
 ان يريد ان الحكمة هو الحصول الثاني بخلاف ما اذا اراد انها مجموع الحصولين قال وهو المحقق الموجه
 قال وقد يلزم بهاء كان اطلاقها على ذينك المعنيين مذهب المتكلمين وهذا بمنزلة اطلاقها
 عند اسطرطوخا الحكمة بمعنى التوسط والحكمة بمعنى القطع الآتي ببيانها قال وهو الحصولات المتعاقبة
 الماد بهما ما فوق الواحد ليشمل الحصولين المتعاقبين قال على الاستمرار من الموضع بمعنى البعد
 والمجازة

ان الحكمة هي الحصول
 على ما هو المطلوب

والمجاورة قال والسكون ان لم يشترط اه الاوضح ان يقول فالحركة المحققة سكون واحد والموجودة سكونا
 غير اى من لم يشترط اللبس قال ان لم يشترط باللبس واما اذا اشترط اللبس فبين الحركة بالمعنيين
 والسكون تضاد قال فالحركة في الحين الاول الى قال في الحين سكون فلا تضاد قال او مجموع سكونات
 فيها هذا كل جزء من اجزاء الحركة سكون ولا يلزم من ذلك كون كل سكون جزء من الحركة كالحصول الثاني
 في الحين الثاني قوله بالمعنى الثاني اه اى للحركة قوة والتضاد اى عند من لم يشترط اللبس ولم لا
 بين الحركة في الحين الاول الى قوله اى السكون اى الواحد قال الحصول الثاني والثالث من الحصولات
 قوله هو الحصول الثاني والثالث وقوله ان الله اى ماله المصنف بعبارة التقييم وقوله مجموع الحصولات
 فيها هذا بقول الحصول الاول في الحين الثاني بالتسمية الى ما قبله جزء من الحركة وبالنظر الى ما بعده من
 الحصول الثاني في ذلك الحين جزء من السكون واما الحصول في آن الحدود فيتخرج جزء من السكون
 بالنظر الى الحصول الثاني في جزء من الحركة بالنظر الى الحصول الاول في الحين الثاني واما الحصول
 الاخير فلا يتوجب من الحركة قوة غير قولهم الحركة اه اى الحركة المحققة تأمل قوله عبارة ثانية
 المراد بالمجاورة بان السطح وبما يحيط به محل تلك السطح قال عند هبى اى في قال وبينه التردد
 بين ان الخلاف لفظي قوله انه العمل الذي اه اى المضطرب او الموصوم قوله لعدم مفاقتة اه وكذا
 (والحقبة في نظام المصنف بالنظر الى المعنى عليه)
 المتف في الضمنية وان كان فارق بعضا من الجواهر المحيطة به من الهواء الذي احاط به
 من قوة قوله بخلافه على الاول اى بخلاف كل من الباطن والواقع قوله كالا يحفظ لا يخفى ان الحركة
 عند القائل بان المكان هو السطح الحالة المستمرة للمركب بين المبدى والمستهى وهو غير متبدل ان
 المكان كما سبق في بحث المكان وياتي في حكمة تركيب الضمنية وتلك الحالة ثابتة للاجزاء الداخلة

رثا بته قلب

وفيه فاختل لتوافق هذه ايضا فالاول ^{في} حركته والثاني ساكن بالاتفاق فمن هب القائل بالسطو
 لا يخالف الحق قال الفلاسفة اي قد ما لهم قال الحكمة من اي مقولة ^{قوله} فلا يبران في الله عز وجل
 لا يتحقق انه لا يبر ^{حراي} على مذهب المذهب القائلين بان الزمان هو الجوهر المحي بالغاير ^{عالم} على مذهب
 ارسطو وهو لم يعرف الحركة بهذا التعريف قويه ومعنى الحصول دفعه ومعنى عدم الحصول رفعه
 هو ان ياتي في الزمان المقدار للحركة فلو ذكر هذا لاستغنى عن توسط الآن تدبر قوله سيان اي لها
 دخل بهذه المعاني لكونه في الوجود قويه لهذه المعاني اي التثنية المذكورة في المتن قال والوجود منها
 اشارة الى ما ذهب اليه ارسطو من الحركة يقال بالاشتراك اللفظي لعنيين يقال للدول الحركة بمعنى
 التوسط والثاني في الحركة بمعنى القسوة لكون الجسم ظاهرا المواقف صريح في ان الحركة بمعنى التوسط صفة
 هي مبدء للتوسط لا عينه وعيب عنها بالتوجه الى المقصد وكتب ايضا اقامة الحد مقام المحل
 اذ المالك ان الموجود منها الحركة بمعنى التوسط وهو كون الجسم قويه للمافة فيكون المعنى هو الحركة
 بمعنى التوسط الا انني قويه من الجسم الدواني ان الحركة اعلم من المعنى لشمها الكلية والوضعية
 وغيره فلا دوس تأمل قويه سواء كان منتقلا عنه واليه المالد بالمنتقل عنه المبدء وبالمنتقل اليه
 ما بعده كما يشهد قويه فانه لو استقل لمحرك بعد المبدء اه فالظاهر لقوله بعدم الاستقلال
 في المنتقل اليه فقط اذ المبدء عدم الاستقلال بعد ثبوت ذلك التوسط كما لا يخفى قويه
 حاصل في المنتهى وتلك الحركة منتفية ^{وقانت الحركة} قال واما كمالية اي كون الكون كلاً فالبناء والناء
 للصدي وكتب ايضا وعقب صاحب المواقف عن الحركة بمعنى القسوة بالاولى تمتد من اول
 المافة الى آخرها قال المتصلة الممتدة اي معر من تلك الكلية وهو مجموع الكون ^{وضها}
 فلا زعم

قال فوجهية اى ليست مجتمعة في الوجود فوجه متصل به قال ذلك لانه لا لو كان الى منفصل
 لحصل التوسط على اى استاذى او لحصل حركات لا حركة واحدة على ما يظلم على اى للحركة
 بين التوسط او بين القطع وكتب ايضا اى عند الحكم واما عند المتكلم فلا يقتضيه الثالث
 ولا السادس كما في الحركة من جوهر الى آخر متصل به فانها غير تدريجية وليست هناك
 ما فيه قوه من اجل انها انتقال تدريجيا فيه انه لو لم يكن تدريجيا لا يقتضيه الاولين اطلاقا ايضا
 فالظاهر ان يقول واقتضاء الحركة الثالث والسادس من اجل انها الخ قوه لا ينبغي جهة الحركة
 وانما الخوجه لا جلاوسه قوه بها وضعه اى قوه منه الى آخر قوه واما محوية لمنع الخلو للجوهر
 قال كالنمو مثال الوجه الاول قال والنزول مثال الوجه الثالث قوه في الاقطار احد من عن الفلك
 تأمل قوه طبيعية بياك للواقع قال والتخلل مثال الوجه الثاني قال والتكاثف مثال الوجه
 الرابع قوه وهو الاقتصار اى انتقام حجم الجسم قال وتكون الحركة بالذات كالحركة بالذات وبالعرض
 بالعرض الاول انما هو عند من فلك المكان بالسطح الباطن الخ واما عند فسر بالبعد فلا يكون الا بالذات
 قوه اى بلا واسطة ثانياً آخر الواسطة اما واسطة في الاثبات او واسطة في الثبوت والثانية اما
 واسطة في العرض وهي ما انصف باخر يتربى الجمل على آخر دون التضافه بذلك الاخر او
 واسطة في الثبوت وهذه اما متصفة بمثل صفة ذي الواسطة كالقدر والماء الخ الخ او غير
 متصفة به كالباي تعالى للحرق الالوان قوه حتى يوصف بالأكب بها تبعالها فالتمثال الوا في لما
 حكمة الجسم واجلانه الداخلة وحته الحقة وما فيها قوه فالحق ان الحكمة اه واعلم ان بالذات يستعمل
 بمعنى بالحقبة المقابل لها الجان وبمعنى اولاً وبلا واسطة كما فسراه به اولاً والتوجيه الاول

بينا على المبدأ الأول والثاني على الثاني فافهم ~~من~~ ^{من} فنكون لنفي الواسطة في العوض ^ب
 فنكون لنفي الواسطة في الثبوت ^ب كما الظاهر تقديمه على قوله وبهذا الأول بلا واسطة ويقول
 كما اشترنا إليه ثانيا ^ب اشترنا إلى تاشيخ في قوله كما فترناه به أولا فانه فنشع بما هو قسم من الواسطة
 في الثبوت المقابلة للواسطة في العوض اللتين هما قيمان من الواسطة في الثبوت المقابلة للواسطة
 في الاثبات انما ما يكون الواسطة متصفة بمثل صفة ذي الواسطة كالناب والقدر على اية الما ^ب
 والهاصل انه فبالذات بما هو قسم الواسطة في العوض ^ب كما ذكره الاستاذ انما يصح اذا كان
 قولنا ^ب في الحاشية كما اشترنا إلى تقييد كلامه ثانيا ^ب بالناب الا حصو ^ب بالناب الا اعم ^ب قوله
 وهو غير استبدال المكان ولا يلزم من انتفاء انتفاء الحركة كما في حركة الركب والاجزاء الداخلة
 في الجسم والدائر في الحركة ^ب لانها لا تقبل صاحب المواقف في تحت المكان ^ب استبدال
 المكان من لوازم الحركة ^ب لانها لا تقبل على ^ب اوف تأمل ليس بالناب المتعارف وكتب ايضا الملام
 لا سبق ان يقول غير الانتقال من مكان الى آخر فان الاستبدال اعم من الانتقال المذكور
 لا يقل فيه عنه في الطير الواقف في الهواء المتحرك كما ان تلك الحالة اعم منه ايضا لا يقل فيها
 في الركب والسفينة وكتب ايضا وبينهما عموم من وجه مادة الاجتماع في حتمه في الكفة
 ومادة افتراق تلك الحالة في حركة الاجزاء الداخلة والدائر في الحق ومادة افتراق الاستبدال
 في شئ الطير الواقف في الهواء وقوله وهو عارضة للركب في ان مكان الركب هو سطح الهواء المحيط به
 مع ما لا فاه من سطح الضئيلة فلم يعرض له التوسط بين مبدؤ مسافة الى آخرها بالنظر الى ما لا فاه وان
 عرض له فلك بالنظر الى سطح الهواء وتأمل قوله الا ان عرضها الاظهر ان يقول الا ان ثبوتها بالواسطة
 بثبوتها

ثبوتها لها تأمل وكتب ايضا اشياء الى ما يجوز حمل عبارة المصنف عليه قوله بواسطة عرضها لها
 القسمة واسطة في الثبوت لا في العرض كما يتبادر من عبارة الشارح اذ الشرط في الواسطة في
 العرض ان يكون العارض والعرض من واحد ولا يوجد العارض في الثاني وانما ينسب اليه بالجماع
 قال ان كان فاجبا بان لم يكن متعلقا ولا جزءا قال في حكمة قسرية سواء كان بقصد وشعوى او لا قوله
 بان كان جزءا منه كالصورة النوعية للحي تقريبا شاملا لما للكن والصورة النوعية للنار لما للعلو
 قال في القصد والشعوى كونها من موال القصد كما في الصورة النوعية المحركة للنفس مثلا وتكون المتعلق بها
 القصد كما في النفس المحركة للانسان تدبر قال طبيعية الاقسام الثلاثة في الاين ظاهرة واما الاول
 في الوضوء فليكن كحركة الروح والفلك ولا طبيعية فيه على ما صرح به في شرح التبيين واما الاول والاخير في
 الكيف فليكن من الماء بالنار وتسود العنب وفي الكيف كسكانت الماء بالجووة وغو النباتات والاشجار
 مثال الايامية فيها وكتب ايضا كالصورة النوعية للحي مثلا لما للكن والصورة النوعية للنار لما للعلو
 للعلو قال وحركة النبض المحرك هنا وفي النفس متعلق بالحرك فانه في الاول القوة الحولية وفي
 القلب كما ذكره الشارح وفي الثاني الصورة النوعية قوله بل بما في القلب من لقواء لا يحق ان ما في القلب
 سواء كان الاية لها صنوبريا او لا خارجا عن المحرك انما النبض فليكن لا يكتفى بحركة قسرية اللهم
 الا ان يقال انه وان كان خارجا الا انه متعلق به والتعلق اعم من ان يكون بالتدبير والتعلق كما اشار
 الشارح بالكان في قوله كعلق النفس اه فليتا مل قال حكمة النفس الظاهر ان النفس الهول والرد
 في الحلق فالحرك اما الصورة النوعية في الحيوان او النفس الناطقة في الانسان وايما مكان فهو خارج
 عن الهول وغير متعلق به تعلق التدبير والتصرف الا ان يقال ان المل بالتعلق ما هو اعم

قال فسادته ظاهرة وان لم يتغيرها المتغير فيه مدفوع بان ذلك هو اولى بان ذلك مباح ان طبيعة
 الحركة بطبيعة الجهات كما عن المتكلمين في بحث الاعتماد قوله قد يكون بالماهية النوعية وكتب ايضا
 وقد يكون بالجنس قوله وقد يكون بالعرض الشخصية والصنفية قوله باختلاف ثلثة منها يجب النوع كقول
 وان كان او يجب الجنس كان وهو واجب الشخص كقوله وعرف قوله والنزاع وسيا ان لا لا
 فينوع الزمان قوله بل باختلاف ما به اى يجب النوع قال بوجه ما فيه وحدة نوعية قوله لانه اذا اختلف
 ما فيه يجب النوع قوله اختلف الحركة والى اتحاد ما منه وما اليه قوله كالحركة الاينية اى كاختلافها
 وكتب ايضا لا يخفى ان اختلاف الحركة الاينية والكيفية ليس باختلاف ما فيه يجب النوع بل يجب
 الجنس فالاول التمثيل بحركة الجسم من مبدأ معين الى منتهى كذلك تارة بالاستقامة واخرى بالاستدارة
 قال وما فيه اى يجب النوع قوله لانه اذا اختلف لمبدأ اى يجب النوع قوله اختلف الحركة والى اتحاد
 ما فيه نوعا قوله فتسوية العنبر اه الاولة التمثيل بالفرض هو الانسان اذا العنبر والانسان متماثلان
 بالجنس قوله من نوعه وكذلك هو الفرض والحاصل من نوعه كيفيته قوله اختلف الماهية والى اختلف
 الشخص قوله اختلفا الشخص على ما يأتى قال بوجه ما اه وحدة شخصية قال الحرك اى مالم ينفذ في
 ايجاد الحركة والافوضة المستقل في ايجاد الحركة معتبره ايضا قوله وان حركته في اليوم مثال الزمان قوله
 من الحركة اى من الحركة التي لم يحرك واحد والا فالظاهر ترك لفظ المنزلة قوله وهذا البعض والحق
 قد يقال ان هذا البعض وان لم يقدح في وحدة الحركة الاينية البنية على الاتصال الالانه يقدح في
 وحدة الحركة الكيفية حيث يحصل بالموثر الاول حركه ضعيفة وبالموثر الثاني حركه شديده وبالتالى
 اشد وتلك الحركه مغايرة بالصنف وكذلك الوضعيه حيث يحصل بالاول حركه من الوضع وبالتالى
 والثالث

والثالث في ذلك اخل لك فقامل قوله اغايجه اذا لم يكن اى بان توقف هذه لها الجنسية عما وهذه ما
فيه يجب الجنس قوله اذا لم يكن مطلق الحكمة جنسا عاليا وكتب ايضا فانه هو يكون الحكمة في اى مقول
من تلك المقولات ولا يتبدل جنسها الا بتبدل تلك المقولة بمقولة اخرى بخلاف ما اذا كان مطلقا
الحكمة جنسا عاليا للحركات فانه لا يكون الحكمة في شئ من المقولات من جنس ذلك بل من جنس
مطلق الحكمة فالى قال ان الحكمة الالينية من مقولة الأين بنا مرعى الاول قوله او بالتسكيك الاول
ترك بالتسكيك حتى يكونا ويكو عطفهما على نيتي غرض اى في قوله بل يكون ب قوله ولا عطف بتضاد الحى
اى ليس وجود تضادها لتضاده ولا انتفاءه لانتفاءه قوله او بالقس او لنحو الخلوية وفيه ان
الكلام في اتحاد الحرك وحسن الوجه لا اتحاد ~~للمفهوم~~ قوله هو تضاد المحاكين وصواب المثال الصورة
النوعية للانسان القاسر للحي والصورة النوعية للنار فانهما مطلقا متضادان وان كانا
جوهرين بناء على ان المحل المأخوذ في المتقابلين اعم من المحل المفهوم فقامل قوله بالقس والطبيعة
لشرح ترتيب اللف قوله هو اتحاد الحرك ولا ان صعود الفرس والجمار الى فوق الجبل متماثلان
هو تضاد المحاكين قوله هو اتحاد ما فيه قد يقال انه لا فرق بين ما منه وما اليه وبين ما فيه فانه
كالتضاد الحكمة هو اتحاد ما فيه كالصاعقة والهابطة كذلك تضاد هو اتحاد ما منه وما اليه
كحركة الجسم تارة بالاستقامة وتارة بالاستدارة من مبدأ معين الى منتهى كذلك فان يتحرك الحركتين
لكونهما نوعين مختلفين عما في شرحه الوقف ليسا متماثلتين بل متضادتين فينبغي ان يقول
وتضادها بتضاد متضاد ما منه وما اليه وما فيه الا ان يقال انهما ليسا متضادتين لانتفاء
غاية الخلاف قوله ثم التضاد اى بين المبدئين لا بين الحكمتين اذ التضاد بين الصعود والهبوط باللات

بما صرح به قدس سره قوله قد يكون بالذات أي بلا واسطة في العرض قوله وقد يكون بالعرض

ای بالوسطه فی العرض قوی ای الحکمۃ من الحفیض ای حرۃ الشمس او واحد من السيارات الباقیہ

اوالتدليس قوة من التضاد بعرض كواحد في التمام ونحوه الخفيض وكتب ايضا اي بواسطة

فِي الْمَضْمُونِ قَرِيبَ اَصْحَابِ الْكِنِزِ لِلْعَامِّ وَلِعِبَادِ مِنَ السُّلَحِ الْمَحْتَبِّ وَلِعِبَادِ الْآخَرِ مِنَ الْاَوَّلِ وَقَتِهِ

من الثاني فان القضا يستند الى القرب والبعد مقيمة والى نقطتي الحضيض والاوج من اجل

لا يقال ان القرب والبعد ليسا بمضاوين عند الحكماء بل هما متضايفا كما انهما ليسا كنك عند

المستكين لعدم وجودها الا نقول مضاييف قرب الشيء قرب الآخر عنه لا البعد كما ان مضاييف

بعده بعد الآخر عنه لا القرب فهما متضاران عند الفلاسفة كما ان مضامين اخوة احدى الآخر

اخوة الآخرة لا الاله الا الله تعالى وان عندكم من القلوب من الكبرياء من مركز الارض وهو النصف

في ولا حربا لك في ولا لا وحي بالقراب لتجيبته قال وانتي وما انا ولقيتم لكل الى الاجزاء لا انفسا

الطهارة الخبيثات قال ومن لوازم الحركة كهيئة متوافقة من موصوفها كتبت في كتاب الخبيثات

عنهم بالشروع وكنت انظر الى الحركة بمعنى انهم هم عند المعظم ومعنى التورط والعظم عند الحكم المشهور والتعديك والافان

بالحكمة عن الحكماء المتقدمين في هذا النوع من العلم

وَالْكَفَّةُ مَالٌ وَنَسَبٌ بَاعَتْهُ الرِّثَاةُ مِنْ هَذِهِ الْكَفَّةِ بَاعَتْهُ رَجُلَانِ فِي

ضم الدال وبعث الضم في تحتها فزعم الضعف في خالي وقتها ونفخ المتكبر او قول الزجر التي

[illegible]

وَقَدْ كُنَّا مِنْ أَفْوَاهٍ مُتَعَفِّفِينَ

نظرات و الاوضوح
والله
ويضو
لايفض
تكاليف
الصلح
على
بنامه
خط لاف
منه
الذي

راسه اعلم الحف
 روضه او كاتبه
 نظرات نظر
 جبر الصالح

او الخارج، وكتب ايضا اى في الحكمة القسرية والاسلادية قوله في سببية هذه الامور في الجملة قال في الجملة
لانهما اسباب بعيدة قوله لكن اه اى لكن البطون قوله من جهة انه اه اى لاجل انه اه قوله يكثر
اى حين وجود الاسباب قوله اليه لا تخلو الحكمة عن ثبوتها اى بسبب تلك الامور لان الحكمة في نفسها
بلزمتها الكليات ^{بين الكليات} ~~منها~~ والحاصل ان تلك الامور علة لتفصيل الكليات والتفصيل علة للبطون
قوله لا تخلو الحكمة الاولى اجزاء الحكمة تأمل قوله ان في الحكمة اى ان الثاني قوله عند الحكمة وهي
الميل كما ياتى قال من خلوص المقتضى وانما قال من خلوص المقتضى دون وجوبه للاشارة الى
ان الحكمة لا تقوم به بل من خلوص المقتضى عن الموانع فلو فرض حر عدم رفع الموانع لزم خلاف
المفروض فتمتنع الحكمة من انها واقعة ~~منها~~ ^ش فصلة خلوص الخ عن الموانع محذوف
قوله في هذا الفصل الاول ان يقول المصنف من خلوص المقتضى لها وعدمه ^ب قوله
لكنها واقعة مقدمة لا فتمت قوله فلا بد اه نتيجة قوله فلو وقع موزك اه اى به وان الحكمة
والافعال لزم اجتماع الصدين قوله لزم تخلف المعلوم اه وكذا لزم وجود المقتضى وعدمه ان
كان الوجود لا يتفاد مقتضى الحركة او خلوصه وعدم خلوصه ان كان الوجود موجودا فيها
لا متغير بل انهم الحركات المتفاوتتين بالسرعة والبطون يشعير قوله واختلاف المسافة
قوله واختلاف الكافة اى وانا وفصل وطول لا قوله لان الحكمة اه علة الملازمة قوله وذلك
محال مقدمة لا فتمت وكتب ايضا اى امتناع تلازم الحيتين باطلا لاستلزامه اه والظاهر
ان يقول به ذلك محال والتلازم ثابت وكذا الاول ترك الاستلزام لانه يجعل ذكر اللزوم
مستلزما ثم ان كلام الشارح مشعر بان قول المصنف وللزوم الانفكاك اه دليل للمقدمة

الرافعة من القياس الاستثنائي في يكون معنى قوله في مثل حركة طوق في المرحى في مثل طوق
المرحى المتكبرين ولك ان تجعل قوله للزوم الانفكاك اه ماله الشرطية من ذلك القياس
وحكم بحذف الرافعة مع دليلها والتقدير لكن الانفكاك في مثل يتك المتكبرين باطل
لاستلزامه الانفكاك في مثل نفس الطوقين قوله زمان الكائنات اي احصاء الكائنات
قوله بتلك النسبة تفنن قوله والي كان عدما على ما هو مذهب الحكماء قال واجيب اقول
وبالله التوفيق ان هذا الجواب كما يكون منك لمنه كذا المبدأ علمه موجبة كذا لك يكون سندا
لمنه كذا تحلل الكائنات علمه فانه لمنه كذا البطون تحلل الكائنات باقى على حاله غاية الامر
ان هذا الجواب قدح في الدليل والقدح في الدليل لا يستلزم القدح في المدعى الا ان
يكون بين الدليل والمدعى ملازمة من الجانبين وهم صهيها غير معلومة فتأمل فانه قدح
والفاعل الحقيقي اعلم بالصواب قوله هو كذا المتكبر بحاله هو وجود المبدأ او عدمه فانه يندى في المتكبر
فهم قد جازئ حاصله منه قوله وذلك محال قال بان الحركات كونهها اه هذا الجواب الرامى لا
شعار بكون الكائنات عدمية موافقا وجودية ايضا عند المتكبرين قال اضعاف آلاها كتب سماك
تأمل قوله لان الوصول الى المنتهى هذا دليل الحكماء ودليل الجبائي غير مذكور في الكتاب وكتب ايضا
هذا ما اورد ابن سينا قوله لا يكون منقضا في ذلك الاعتقاد اي باعتبار الامتداد الطولي للمافة
والى كان منقضا باعتبار العرض والعمق فانه كاف للطلوب قال غير ان الربوبية فلا يكفى لهم ان
واصل قوله فيكون عدمية الحق اشارة الى ان الكون عندهم عدمى وعلمه المدعى عدم علمه الوجودى
قال المستلزم لوجود الجوز اى الجوهرى وكتب ايضا اشارة الى مقدمته رافعة قوله لكونه ان منطقا نظريا

الظن على المظروف قال واجب بنواستحالة اجتماع الميادين او بتجيز تنافي الاثنين او بتباعد
الميل الموصول فانه علمه معرفة الوصول كالحكمة فلا يوجب بقاءه من العلول مثلها او بمنع حدوث الميل في آن
بل هو ثابته كالحكمة شرح موقف اي ميل الرجوع اذ لا فائدة في منعه الحدوث الا انه للميل الآخرة تبيين
فيكون ان الوصول والرجوع واحد فلا يلزم اجتماع الميادين لكن يقال يلزم ان يكون حدوث الرجوع لل
علمه تاما لا يترقى بعد تسليم نفى الجزئية لو لم يكن زمانا الشئ بين آتة الوصول والرجوع لزم تنافي الآفات
وذلك مستلزم لوجود الجزئية وقوله حق لو كان اذ غايته لتسليم الثانية قويه ونهايته ولا نهائية عند الزمان
قويه وان اردتم به عطف على المتن بحسب المعنى والتقدير يرايه ان اردتم بالآن الآن الحقيقي فنقول لا آن
عندكم اه وان اردتم زمانا اه وكتب ايضا قد يقال لم لا يجوز الحادثة آن وقوله لا ينقسم اصلا الا ان يقال انه
مستلزم للجزئية والوحدة ولا استحالة فيه بين اي عند الحكيم فلا يقيم دليلكم ~~لهم~~ وقوله زمانا لا ينقسم كلف
سميتو انا مجازا قويه الا وهما اي بالفعل فالوجه مقابل للفعل قويه ماله من الانقسام الوجهي فلا يلزم
اجتماع الميادين قويه ولو لم فلا نسلم استحالة بناء على ان هذا يستلزم جواز انقسامه بالفعل والمفروض
خلافه ~~لهم~~ ثم اذ وقع الميادين في آن موالقول بعدم اجتماعهما مستلزم للانقسام بالفعل ذلك
الآن الذي يحض الزمان المنقسم وهما قويه وليس كذلك ابطال للقدم قويه والنقد بعدم القاسم اي
للكو والى وجه القاسم للحكمة وكتب ايضا لانه لو وجد القاسم لم يكن محلا لتاخر قويه فكان
الكو اشار به الرقيقين وابطالهما وتفرع كوالكو بلا سبب عن الابطالين الى ان اللانم للكو
بين الحكمتين حقيقة احد الامور الثلاثة لا الامر لثالث فقط وان المصنف جعل الثالث لازما
وابطالان الاولين دليل الملازمة قال ولا في زمان معين اي ولا في زمان ما لم يقلل بمخصوص

الملائمة

بالتأنيث والثالثة والرابعة الى غير ذلك قوله لان كل مان علمه للملائمة قوله وايضا لو لم ذلك
 هذا للحكا والمنكرين للسكونين الحكيين قال عدم الحركة اى عدم عليها التامة قوله القاسم اى
 الموجب له **فصل في تحريك الجسم** قوله حركتين الى جهة وهذا لم يتعرض المصنف
 قوله وقد يتحرك حركتين الى جهتين متقابلتين او لا قوله او حركتين الى جهات قوله بحركتين الى جهة
 الاولى ترك الباء وكتب ايضا قد يقال لا يتصور التعدد للحركة هنا لاتحاد ما سوى المحرك ولا عبرة
 بتعدد ما كان وكان هذا وجه ترك تعرض المصنف تأمل قوله واذا تحرك حركتين قوله كالحرك قد
 الحركة هنا وفيما يأتى باعتبار ما اليه فقط قوله الى خلا جهتها اى الى ما يقابلها قوله لا يمكن الحركتين على الاك
 كما فاذا كان الفضل الحركة السفينة فالبعد عن ذلك المبدء الى جهة السفينة او الحركة المحرك فالبعد
 الى خلاف جهتها قوله والا يكون سلبا قوله لا مد بها فضل على الاخرى قال يمكن وان كان
 متحركا في السفينة قال يمكن في المبدء اى من مكان السفينة قوله كالحرك شمالا من جانب الجنوب
 قوله تحركت من جانب المشرق قوله فبعد الى الجهتين سواء كان لمدى فضل على الاخرى او
 لم يكن قوله بقدر الحركتين على التوزيع فخصه بالحرك في المثال المذكور صاعدا شمالا بالنسبة الى المبدء
 بقدر حركته وصاعدا ببقدر حركته السفينة قوله تدفع شمالا من جانب الجنوب قوله تحركت من
 من جانب المشرق قوله وتحرك الرمح حاله لا عاطفة قوله جنوبا من جانب الشمال قوله فيكون الحرك
 قال في الاين بقاء النسب اى احص مستلزم لذلك والا فالنسب وضوحا كان عبارة عن نسبة الشيء الى
 الامر الخاص به ومبنيه ان كان هيئة فاصلة منها وبقائها صفتها الى تلك الاشياء كما هو بقوله
 بان يكون قال بقاء النسب عبارة عن حفظ النسب قال بقاء النوع اى في ضمن فرد فخصر
 ولا يبعد

لا يجعلان يلقا الماد ان التوجب النوع بقاءه وان كان ذلك حكمة تجب الصنف
 والشخص في الاول مع قول الشارح من غير قبول اه اى من غير تبدل فهو من الزبول بغير آخذ
 منه ومع الثاني معناه من غير تبدل نوعي الذبول نوعي النوع عكسه الا ان هذا المعنى يحتاج بمجمل
 الواو لتقدير العطف على الربط قوله من غير تبدل او ضعف قد يقال ان هذا في التبدل الصنف
 فالوافق للمتن ان يقول من غير تبدل من البياض الى السواد مثلا وقوله من غير تبدل في لفظ التبدل
 اعني النوعي والصنف والفرق في فالوافق للمتن في التبدل النوعي بان يقول من غير تبدل من القوي
 الى القيام مثلا وقوله وهو كالنوع ايضا تأكيد للكاف وقوله على الارض بل في المتن قوله كالاغتراب
 اى بالتحرك والحرك والزمان **فصل في الاضافة** قال المنكته اى في التثقل وله الى الله
 اى اى وكتب ايضا اى تبعا وكتب ايضا نفس المنكته فكل من النسبتين لا منه بينة بالحق
 الاصل للاضمة فبعد النسبتين يخرج سائر اللزوم البينة المتأوية به واما الاضمة فلهي
 الاول **فصل في الاضافة** قوله الاضافة الى اه الاوثر ك لا والا لان الحصر غير مستفاد من كلام المصنف
 قوله الى نسبة اخرا اذا كانت معقولة فصل قوله معقولة بالقياس الى اه المتعقلة فصل قال
 قد اتوا فقال ان اى وفي الماهية كالا اسم قوله كالا حرة والقائل والتأني والتأني والتأني
 والنضاد الى غير ذلك قال والا فكاس ويبرهنه بالتكافؤ في النسبة وهو من خواص الاضافة
 قوله اى النسبة المنكته وكتب ايضا اى الاضافة باعتبار الانكاس والحكم باضافة كل الى
 الآخر قال وقد يتوهم في ضماهاى قد يتوهم في الاضافة الواحدة لصفة موجودة في كل من
 المتضايفين المشهورين كالعاشقة المصنوعة الى الاوثر ك والجمال والمثوبة المفقودة الى

وكتب ايضا هذا هو الوجود والربط وفيه اشارة الى ان الوجود المحوي غير الوجود الربط لا نفسه
 بل متلزم له قال لا تنافي واصناف كل عين الوجود وكتب ايضا كل منها من مقولة الاضافة ولم
 وهكذا الى نهاية اى خمس عشرة وسدس الاثنى عشر وسبع الاربع عشرة ثمن الستة عشر وتسع
 الثمانية عشر في غير ذلك وفيه لان الحال المذكور اى التسلسل ولا تنافيا واصناف العدد وفيه التسلسل
 من ذلك اى من محالية ذلك الحال وفيه الذي هو المطلوب والحاصل ان اللانتم من الدليل اعم من المدعى
 فلا تقرب بينه وبين الدليل وفيه فلا قيد في اى الاضافة طبيعته ماهية نوعية واحدة كان السؤال
 بيننا ان يكون النسبة جنس المقولات النسبية ^{بذ} بل يحا أن الاضافة تمام ماهية ما تحقها سواء
 كانت النسبة جنسها او لا بان كانت نوعا مفر ^{بذ} قال في وجودها المحوي وفيه لان القطع انما هو
 وفاصل الجواب انه ان اراد بالقطع بوقية السماء مثلا القطع بوجودها فمخرج القطع بصدقها فلم
 وغير مفيد اذ اللانتم من القطع بالصدق القطع بالوجود وكتب ايضا والحاصل ان القطع انما هو بالوجود
 الربط لا بالوجود المحوي مع انه المطلوب قال ثم انها في جنسيتها اقول بلانتم من هذا ان يكون قرب زيد
 وقرب حماد من شجر صا مماثلين بل متغايرين بحسب النوع كالتخص وكذا بلانتم ان يكون ابوة زيد
 وبوة عمر مماثلين مع ان شارب المواقف صرح بان البنوة والابوة متخالفان بحسب الماهية فافهم
 قال وتضادها تابقه للموضات اولى فيه بحيث لان كل واحد من مع في الاضافة قد يكون شخصا ولا يكون
 الاضافة متشخصة كضابته زيد لعمر فان كل واحد من زيد وعمر ^{بذ} شخصان معينان لكونهما متضادين
 في انحاء شتى وكذلك قرب جسم معين من جسم معين يتصور ^{بذ} على ما يتب متفاوتة ولان الملا من تضاد
 الاضافات ان كان تضاد الاضافات الى بعقل احد ^{بذ} لهما بالقياس الى الاخرى على ما يلا عليه

تتشبه بعض الشارحين بالآفة والأبهر فهو ليس بمقتضى شرط التضاد بين النسبتين ان
لا يكون عقل احداهما بالقياس الى الآفة وان كان الما يتضاد الاضافتين ان لا يكون احدهما معقولا
بالقياس الى الآفة فقد يكون بينهما تضاد من غير تضاد معقولا فيهما كالعالمية والجاهلية فاما ما
اقول لافق بين هذين المثالين وبين المثالين الآتين فكما ان العالمية ليست معقولة بالقياس الى الجاهلية
ولا الجاهلية معقولة بالقياس الى العالمية بل الاولى معقولة بالقياس الى المعلوماتية والثانية الى
المجهولية كذلك الآفة ليس معقولا بالقياس الى الأبهر ولا العكس واللازم ان يكون المحل
والبدوة من الاضافة دون الكيف بل الآفة معقولة بالقياس الى الحارة والادب بالقياس الى
قليل البدوة ^{قليل} قال لاجل ان نسبة كثر بعضها فوق بعض وفي ميمه ويا ابن آدم فية تأمل
ان الفوقية حاصلتها بالنسبة الى الامور الخارجية ^{قليل} قال الى الامور الخارجية كثر الاجزاء محوية بالامور
الخارجية او حاوية بها اوقية اولوية الى غير ذلك ابن آدم مثال النسبة الى هي علته ناقصة للوضوح
قوله بالقيام هيئة للآفة اتفقوا على ان الوضوح هيئة بسيطة معلولة للنسبتين وليس مركبا منهما اذ
النسبة فيما بين الاجزاء او فيما بينهما وبين الامور الخارجية ليس الا بالقرب والبعد والمجاناة والمجاورة
والقاس وليس القيام المقود نفس تلك النسبة ولا مركبا من الهيئتين الحاصلتين من تلك النسبتين
فما اذ لا دليل على وجودها في القيام مثلا فضلا عن تركبها منهما فهو هيئة وجدانية معلولة لهما
فتدبر فانه مما دل فيه الاقدام عبد الحكيم رحمه الله تعالى ففما هذا ينبغي ان يقال ان الفاصلة في كلام
المصنف بغير او لا اصله في الآفة من مقولة الاضافة في قوله وهي نسبة التأنيث باعتبار الخبر قوله
ولهذا يصيب اى للقيام هيئة معلولة للنسبتين لا للنسبة الاولى فقط قوله احتل عن المكان

اي عن الاين المتعلق به قويه فانه لا ينتقل بانتقال الممكن هذا ظاهر ان كان بعدا مقطوعا او موصوفا
واما اذا كان سطحيا فلا بد وان انتقل بعض افراده بانتقال الممكن كانتقال سطح ثوب سخرنا انما بانتقاله
اللان انتقاله ليس بانتقال ذلك الانسان بالذات بل بانتقال محله فالله بالانتقال في قول المصنف
ينتقل الانتقال بالذات هذا وان نسبة ذلك الانسان الى جمل الثوب او الهيئة الحاصلة منها ملك
ونسبه الى سطحه والهيئة الحاصلة اين عند اصحاب السطوح في كمال التخن مادام متخنا وحال
القاطوع مادام يقطع وكتب ايضا وحال المنقطع مادام ينقطع قويه فان له مادام له والقاطوع مادام
يقطع حاله غير قويه التأثير القطعي قويه هو التأثير التخيني نسبة العام الى الخاص وفيه شبهة الى ان
الحال والحالة هي التخين وقس عليه الآتي قويه كمال التخن وحال المنقطع مادام ينقطع وكتب ايضا
وكمال المنقطع مادام ينقطع فانه مادام كذلك له حاله غير قويه هو التأثير لا فطاعي قويه هو التأثير التخيني
ان قيل قد مر ان التخن حكمة في الكيف قلنا نعم لكن لا يلزم من كونه كذلك كونه من مقولة الكيف
وقس عليه التبر والتوود ونحوهما كما ان التخين والتوود عتبت في الكيف ومنه ذلك من مقولة
ان يفعل قال واما الحاصل بعد الانتقال اي استقام التأثير والتأثير ايضا كالفعل الذي
من مقولة الاضافة بالقرب الذي مقولة الافعال ومصدر قويه زياد مثلا قويه لان سبب
اقامة نفس الناطقة او بسبب اقامته شخص آخر قويه انفعالا او فعلا **الباب الرابع**
في الجواهرات قويه فقال المتكلمون اي الاشاعرة قويه والحكماء اي الشافعية والافلاكيون
لا يقولون بالمادة والصورة كايآتي ويقولون بانها المكان بعدا موجودا قائما بنفسه وانما ليس داخل في شيء
من الاقسام وبعضهم قالوا بانها زمان جوهري في اول فصوله اي بالنظر الى الخارج واما بالنظر

في الجواهرات قويه فقال المتكلمون اي الاشاعرة قويه والحكماء اي الشافعية والافلاكيون لا يقولون بالمادة والصورة كايآتي ويقولون بانها المكان بعدا موجودا قائما بنفسه وانما ليس داخل في شيء من الاقسام وبعضهم قالوا بانها زمان جوهري في اول فصوله اي بالنظر الى الخارج واما بالنظر

قال فتنفس انسانية او فلكية الجسم

قد نفق الجسم التعليل وتعليله القادير جوا حقا متحقق في الجوهر

الى الله من فضل قال فادارة اي بالنظر الى الخارج واما بالنظر الى الله من فحسن وكتب ايضا

ويقال لها الهيولى قال يتعلق به تعلق التدبير والتصرف والتحرك قوله وتلك لوازمه فقل

دخل بكتفه النزاع قال فهو ما له اي جوهرا بقرينة اعتبار القسم في تعريف الاقسام فيخرج الجسم التعليل

من غير احتياج الى اعتبار قيد العرض وقوله اي ما يفيض له اي ما يمكن ان يفيض له قوله فانه على تقدير ثبوت

كأنه اشارة الى جواب آخر فافهم قوله هذه الابعاد اجب انه في ان هذه الابعاد غير موجودة في الجسم

التعليل بالفعل وانه ليس مركبا من السطح كما ان السطح ليس مركبا من الخطوط والخط ليس مركبا من

النقاط صرح به قدس سره في اوائل الكم قال تركيب اجزاء ما فوق الواحد قال ما يكون عددها اشارة

الى اختلاف المعتزلة في اقل ما يتركب منه الجسم بعد اتفاقهم على ذلك الحد كذا قاله قدس سره ^{قال}

اقل من اربعة ان قيل لا يخلو اما ان يتخذ لك الاقل على سمت او سمتين فقد ذكرهما المصنف

(نفا) او على سمت فهو يصدق عليه الحد المذكور قلنا مختارا لا خيرا ولا نكلم صدق الحد عليه

لجواب ان يريد الجبائي حصول الحق في اربعة جوانب والعلاف حصول في ثلثة قوله يكتو خطا ^{سواء}

جانب والتأليف من جوهريين منفذين ومن ثلثة منفذة او لا قال على ثمان قوله

والتقييد بالامكان الظاهر ان يقول والتقييد بالفيض ذال واجب ان يبين او لا فائدة قيد الفيض

ثم فائدة قيد الامكان وعدم الاكتفاء بقيد الفيض ثم بيان ان قيد الامكان يفيد عن قيد الفيض

الا ان يقال ان اللام للعهد والماء وانما قيد بامكان الفيض ولم يقل بل لهما الجوهر الذي

يوجب فيه الابعاد قوله لان الابعاد المتقاطعة لو قال لان الابعاد مطلقا ^{متقاطعة او لا} بما لم تكن موجودة

فيه بالفعل ففصل عن الابعاد المتقاطعة كما في الكثرة الخ لم يتجانب ليس في الكثرة ابعادا أصلا وان

في جابريين ان يريد ان يكون له في اي حد من الحدود اربعة جوانب

في المكعب

في اللعب ابعاداً متلاقية فقط مع ان علامته مشعران في الاولى ابعاداً غير متقاطعة وفي الثانية
 ابعاداً متقاطعة قوتها بالفعل كما في الكثرة ولا يمكنه بحسب نفس الامر فانه فوقه لكن الظاهر
 قوتها في اللعب قال استاذي القليوبي في اللعب ابعاد متقاطعة بالفعل بل ابعاد متلاقية
 قوتها في الكثرة بما في الكثرة اي عن وجود الفرض وكتب ايضا اي ولم يقل الذي يفرض فيه اه قوله
 لكن الظاهر فيه ان ذكر الامكان والفرض هناك كره في تعريف الكم بانه يمكن فرض صدقه
 كما يشين فلما لا يفرض ذكر الامكان عن الفرض هناك لا حول الكلمات الفرعية فلذلك لا يفرض هنا
 لا حول الكثرة متلاقية قوتها الى اعتبار الفرض ولذا قالوا في التقسيم الماتر الجوهري ان كان قابلاً للابعد
 ولم يقولوا لفرض الابداع قوتها انه رسم اه اذ المركب من الذات اعني الجوهري على تقدير جنسية
 والعرضي عرضي قوتها اذ على تقدير جنسية الجوهر لا نسأل الا ان الجوهر عرضي بل عرض عام قوتها
 اعم من وجهه اه لصدقها على الجسم التعليم لكن ذلك ممنوع لان الجسم التعليم نفس الابداع لا قابل لها ^{شدة}
 لا يخفى ان الماتر بالابداع الابداع المفروضة التي هي حدود مشتركة فهي عرض قائم بالجسم التعليم
 قالوا بل الابداع صادق على الجسم ايضا فالتعريف رسم قوتها الذي لا يتألف اي اي قوتها من اجزاء مختلفة
 ايضا ان المتألف منها ليس بجمل النتائج فان اجزائه المختلفة متناهية بالفعل قوتها وينتهي الجزء
 من اجزاء كبرية قوتها ليست حاصلة سلب كل قوتها له قبول فرض الانقسام قال من مادة جوهرية
 قال بها الانقسام اشارة الى دليل اثبات الهيولى وكتب ايضا اي انقسام الصورة اذ القابل لا بد ان ^{وهو الجسم}
 يتبعه من القبول قال صورة جوهرية قال الامتداد ان الفضية واما الشحنة العنصرية بالعين وفتح
 الدار ثم الماتر بالامتدادات المقادير الثمانية قبيل الكميات كالمدوير والتكبيب واللو صفته فيبقى

ثم في هذا القول اشارة الى ان تلك الصفة مغايرة للجنم التعليمي قال بعضهم انما بسيط وعما هذا
 يكون الجسم جنسا عاليا لا الجوهرا لا يتجلى فيه وانما يقبل الانقسام الى انقسام الصوب النوعية او المقادير
 وانقسام نفسه قوله بدلتها اى لا عبادة تسمى بالهيولى قوله احدوها اثبات ان اى اثبات ان كل جسم مركب
 من اجزاء ولا يتجزى باثبات ان قبول الانقسام اى باثبات هذه المقدمة الكبرى قوله ان كل جسم اى ان
 كل جسم مركب من اجزاء ولا يتجزى لان كل جسم فهو قابل وفاقا للانقسام قوله فهو قابل للانقسام المراد
 بالقبول الامكان الذى لا الاستعداد والى والالم بما هو الفعل لا يقال ان الصغرى الممكنة لا تتبع في
 الشغل الاول لا نأقول انما لا يتبع اذا كان عقد الوضع في الكبرى فعليا واما اذا كان امكنيا كما هنا فيجب
 وفاقا تأمل قوله وقد ما يكون كذلك فانقسام حاصل بالفعل اى بالضرورة تأمل وكتب ايضا هذه وقوة ان يقال
 كل انقسامات ممكنة فيه حاصله بالفعل وينعكس بعكس النقيض الى ان كل انقسام لم يكن حاصله بالفعل
 لم يكن ممكنا بل مستغنيا فيكم الخبر تدبر قوله لوجهين علم الكبرى قوله لكان واحدا في نفسه الملازمة
 بدليته ولذا لم يثبتها الشرح وكتب ايضا اى واحدا ووجه حقيقة للاعتبارية كما هو عندنا قوله
 ايضا اى كالتقابل قوله لانها عارضة علم الملازمة قوله واجيب منع الملازمة الكبرى قوله سائى
 بيان الواقع قوله متعلقة بمحى المنقسم ههنا فائدة وهى ان الوحدة الحقيقية عند الحكم ما كان موضوعه
 عن منقسم بالفعل سواء لم يقبل الانقسام كالعقول او قبلها كالايجاب وعند المتكلم لم يقبل الانقسام
 فضلا كالجواهر والبارى تعالى ^{هذا المتكلم} لانه كل قابل للانقسام منقسم بالفعل عند ^{هم} قوله
 نالت الوحدة وحدت الكثرة وكتب ايضا الحقيقة وحدت الاثنينية قوله ان التقابل للقيمة لو لم يكن
 منقسما بالفعل لكان واحدا ولو كان واحدا وقوله لو كان واحدا في نفسه ومتصلا في صدقاته وقوله

لأن الشري

بل ان التفريق علم الملازمة قولي اعلام لهوتية اذ علم جسم عند هم متصل في حذواته وواحد في
 حقيقة غير منقسم في الجواب الآتي داغدغه تأمل قوله لهوتية كسيرة قولي واصداق هذا اذا لم يكن ^{دانه}
 الجسم كالحلقة والا فقول حدث لهوتية اخرى الا اذا فرق ^{بين} من الجانبين قوله لهوتيتين صفتين
 قوله لم تكونا اى بالفعل بل لا مكان قوله شق البعض شقان ما يفيض طولا ابرته قولي وايجاد
 الجبين ان لم يكن الجي المحيط خلقيا او الجراف ان كان كذلك قوله واجب بانه هذا الجواب غير مذكور
 في شرح الموقف قوله فلا يخفى في انعدامه وبداية العقل لا تنفيه قوله ان يبين تركب اه اى يثبت هذا
 المدعى بدون الاستعانة بالكبرى السابقة والا لم يكونا طريقتين فالمدعى في الطريقتين واحد ~~هو~~
 قوله من غير استعانة بان اه اى بالجميع كبرى الدليل كما في الطريق الاول وكتب ايضا اى من غير احتياج
 الى الاستعانة كذلك كما يظهر عند التأمل قوله وذلك بوجه ثلثة بل اربعة قوله غير متناهية الاجزاء
 وكل امرين غير متناهية الاجزاء ليس شيئا منهما اعظم من الآخر قوله واجب بان العظم من الملازمة
 عن كبرى دليلها قولي المصغرين بكثرة الاجزاء اه حتى ينافي التوصيف بالعظم والصفى كوى اجزا لهما
 في عدم المتناهية وكتب ايضا هذا الجواب مشعبان اجزاء الخ وانه بقدر اجزاء الجبل بل بقدر اجزاء
 الفلك الا ان التفاوت بالمقادير الكلية وبداية العقل تنفيه قوله بل بمجيب تفاوت الاستعداد هو الجسم
 التعليم قولي لولا الانتهاء اى انتهاء الجسم القابل للانقمامات قال استعداد الجسم الحاصل اى الموجود في
 في الخارج موان تناهى الاجسام من لوازم الوجود الخارجي قوله لنا لفهم اه قد يقال الموافق للجواب
 الآتي ان يقول لقبوله الانقمام قوله من احتل ذات غيره اى مورا محتملة اى قابلية للانقمام قوله
 امكان في وجهها من بان يكون المضاف اغنى الخروج معن وفاق قوله للانقمامات فيكون المعنى قبول

قوله وجب الانتقائات من القوة الى الفعل قوله من القوة الى الفعل في يلزم عدم تناهي الامتداد

الحاصل للجسم قوله الى حد لا يمكن فقه فلا يلزم عدم تناهي الامتداد والحاصل للجسم وكتب ايضا

اي لا يمكن للعقل فقه فرض آف والحاصل انا نسلم ان الجسم يقبل الانتقام وينتهي انقام

الجزء لا ينقسم لقطعاً والاكثراً فلا يلزم ما ذكرتم لكن لا نسلم انتهاء انقسامه الى لا ينقسم فضا فاما المصنف

انما لفظ الفرض محذوف عن قوله الانتقائات قوله واما الحاشية الى الفعل اي واما الانتقائات ما ان الممكنة

الحاشية من القوة الى الفعل قوله فتناهي قطعاً وانما الانتقائات هي الانتقائات الفرضية ^{فقط} لا واجب

الزمان ^{اصلاً} استدل صاحب الموقف بوجود الحركة من غير استصحاب استدلال بوجود الزمان

قال اذ لا يوجد منه اشارة الى الملازمة الصغرى في قوله ان يقال لو وجد الزمان لو وجد

الحاضر وقوله وجود الحاضر اشارة الى الملازمة الكبرى وقوله لا ينقسمه وليها قوله فيلزمه

على تقدير ان تقا والجواب وكتب ايضا نتيجة الفيا من الاستثناء وهو في مقدم نتيجة الفيا والاول

الاقدر في قوله لا يشوب الحاضر من الزمان ويمكن بوجود الماضي والمستقبل وكتب ايضا قوله نعم لكن

المصنف قال ان انتفاء الحاضر مستلزم لانقضاء الماضي والمستقبل اذ لا وجود للماضي بوصف الحاضر

والمستقبل بوصف الاستقبال فلو لم يوجد الحال لم يوجد الزمان اصلاً قوله من الحركة الحادثة للشيء

بين اه اي وملك الحادثة وان كانت غير منقضية الا انها لا تطابق لها على الماسة وكتب ايضا

المسماة بالحركة بمعنى التوسط الى اجزاءها قوله ويجعلون مالها اي مال الاول لم يتم منها الممتد

في الخيال المستقيم بالحركة بمعنى القطوع والا فالحركة بمعنى التوسط لا تقبل الانتقائات قوله ولذا ايضا ان النقطة

اشارت الى ان عطف على قوله والثاني ان القابل اه ولكن لا ينبغي ان يفسر هذا الوجه بما بين به تركيب

الجسم من

الجسم من اجزاء لا يتجزأ فهو من وجوه الطرفين الثاني فالصواب جعله وجهاً رابعاً قال طرف الخط الجسمي
 الاول في قوله والقيام بالعلم المثلث قال استاذي النورثي ان البناء للثبوتية ^{نسبية} في قوله وبالواسطة كما هو
 عند الحكماء قال النقطة عندهم قائمة بالخط القائم بالخط القائم بالجسم الثقل القائم بالجسم الطبيعي قوله
 لعدم انقاس الحال اللام داخلته في المقدمة الرافعة قال ولا السري في البطي ويطلان اللام
 وليك لطلان المثلث قال الاول ان ما منه هذا الوجه يدل على بطلان الجزء في نفسه والوجه
 الثاني ^{الثلاثة} انما لثبوتية ^{الثلاثة} تدل على بطلان تركيب الجسم منه قال الثاني ان ثلاثة اجزاء في هذا الوجه كالتاليين
 مما يتعلق بالجماعة قال والا والظاهر والله لقوله اما بالاسر قوله انما يتبين لبعض اى من
 الكل لا من الواقع على المتقيد فقط قوله على تعدد وجهها الشيء فيكون هذا مبنيًا لما عدل الوجه الاول ^{كما في النسخ المطبوعة} بانه
 خفاء قوله ليس يتخلل الكفات بل بقوة الميل وضعف وكتب ايضا الصواب تركه ليس لا بناء
 اللام منه من هذا الوجه على كونه التفاوت بالتخلل لا بما عدم كونه بالتخلل بل هذا مثبت بهذا
 الوجه ولهذا استدلال سابق بهذا الوجه على ان ليس التفاوت بالتخلل نعم لو قيل في تقدير هذا الوجه
 انه على تقدير تركيب الجسم من اجزاء لا يتجزأ فاما ان يقطع البطي عن كمال السري في تقدير التفاوت
 بين السري والبطي او قل من جن وفيلهم تجزى الجزء وكان مبنيًا على ما ذكره تأمل قوله ^{تبييناً}
 يلزم التفكيك اللام من تركيب الجسم من الاجزاء في تحرك نحو حجب الرضى احد امور ثلثة اما التفكيك
 او انقضاء تفاوت الحركتين بالسرعة والبطء وتجزى الجزء الاول على تقدير وقوع الدائرة الصغيرة
 منها ثم تحركها اخرى والثاني على تقدير قطع الصغيرة عن وباداها من جهة وقطعة الكبيرة
 والثالث على تقدير قطع الصغيرة اقل من جن وباداها وقطعة الكبيرة كما يظهر ذلك من كلام الشرح

الا ان المصنف كاشا ح جعل الامر الاول لان ما واستباح الاخيرين دليل الملائمة به
 فيلزم تحلل الكناث بين اجزاء الحركة ^{فهم} قويه تحرك تحكا ويا قويه ووقف البعض منه
 متفاد من السكوت في معرض البيان قوله فانه ان تحركت بما تقدير وجود الجز قويه ^{الذرة العظيمة}
 البعيدة عن مركز الرمي قويه وقطعت ارجاء منها جز واحدا من المافرة وقفت الصغيرة
 حين قطع الصغيرة ذلك الجز ثم تحركت تلك الصغيرة حين قطع العظيمة جزا ثانيا وهكذا اذا
 اذا كانت مافرة الجز والصغيرة نصف مافرة العظيمة واما اذا كانت ثلث مافرة العظيمة فيقال
 وقطع جز منها جزين من المافرة وقفت الصغيرة حين قطع العظيمة ذين الجزين ثم تحركت
 حين قطع العظيمة جزا ثالثا وهكذا وقس على ذلك ما اذا كانت مافرة الصغيرة ربعا او خمسا
 الى غير ذلك قويه وقفت الصغيرة اى لكوا التفاوت بين الحركة السريعة والبطيئة بتخلل الكناث
 عندكم لابقوة الميل وضعفه وكتب ايضا اللازم لتحرك العظيمة وقطعها الجز واحدا لا من الثلثة
 اما وقوف الصغيرة المستند للفلك اى او قطعها جزا وكا العظيمة المستند لانتفاوق قواوت الحركتين
 سرعتهم وبطأ او قطعها بعضا من الجز والمستند للجزى والانه جعل وقوف الصغيرة لانتفاوق قواوت
 الباقيين وليل الملائمة كما هي غير قويه او اقل من جز روجه لا يترق التفاوت بتخلل الكناث بل بقوه
 الميل وضعفه قويه حتى ترسم الظاهر ^{تسمى} قويه بين الشعبين المتحركين قويه والجواب عنه ما سبق ^{تسمى بقوه}
 في بحث تحلل الكناث قال قالوا اى المتأين كاسطو والشين اى الجا والبه لفضا الفاء به
 قال فله هويه امتلا به اى هويه منوثة الى الامتلا والجوهى ثم اشار الى ذلك الامتلا وجوهى
 بقوله لا تنفخ اه الى الذى هو قويه قياس من الشكل الثانى نفخا لقياس هكذا لاشي من الهويه
 مستقيمة.

ينتهي عند تبدل المقادير وكل مقادير منتفية عند كذا قال لا تنتهي كبرى الشك الثاني قوله
 موافقاً لتلك الهوية صفحاً الشك الثاني قوله فهو غير المقادير اشارة الى النتيجة قال وفرض الابعاد
 عطف تقييداً ما قاله استاذي النورثي قال وتسمي صوته واتصال الجوهرياً وكتب ايضا جسمية
 وجه الخ لا عبرت بلفظ قابل الابعاد ^{للابعاد} الثلثة قوله لا متناع اجتماع الاتصال يمكن حملها الاتصال الجوهري
 والوفى قال قابل للاتصال والملاءمة ما قاله استاذي النورثي الاتصال الجوهري قوله بواحد
 ولا كشيء قوله ولا متصل ولا منفصل قال الآخرون هم الاشرافيون كافلان والشيخ المقتول قوله
 منهم اي الحكماء قوله وهو يبيط في نفسه كما هو وكتب ايضا فيما هذا ينبغي ان لا يكون جوهرياً ذاتياً
 له بل هو عرض عام له ولا يحيد كونه جنساً عالياً فافهم قوله وليس الاتصال امتداداً يعني ان ذكره لا
 انفصال استطاعه قوله امتداداً وجوهياً كالصوت الجسمية قوله لان الامتداد والاتصال قوله كوا بعض
 افراده جهول كالصوت الجسمية قوله والبعض عرضاً كالجسم العقلي قوله المفروضه بعضها بدلاً لاجزاء قوله
 هو الجسم الطبيعي قوله الباقي اي قوله هو القطر والاتفاق على انه اه قوله بأنه عارض
 من مقوله الكيف كما سبق قوله انما هو الجسم العقلي وانما ينصف الطبيعي بالاتصال بواسطة
 الجسم العقلي قوله ويحدث وقت التفرق دون الطبيعي قوله فهو ليس بم متصل في ذاته اي ولا واحد
 وكتب ايضا فلا يلزم الانعدام والحدوث وقت التفرق ولا يلزم ايضا ان يكون الاتصال امتداداً
 جوهرياً قوله ولا منفصل كما يلزم تركيب الجسم الطبيعي من اجزاء ولا يتجزي واعترض بأنه يلزم ان
 يكون الجسم الطبيعي جوهراً محبباً وكتب ايضا اي ولا كشيء وكتب ايضا في ذاته وكتب ايضا بالاتصال
 وانفصاله بالجسم الحاصل العقلي فصلا في احكام الجزع قوله وجماعه من قدام المقننة

في اتصال النورثي
 كان المسمى اجزاء
 فصل الجسم
 في الجسم

كَأَن مِّن تَبْيِينِيَّةٍ أَوَّلُهَا وَأَوَّلُهَا الْمَتَأَخَّرُونَ وَبَعْضُ الْقَدَمَاءِ قَوْلُهُ فَالْأَشْعَرُ كَالْأَسْتِزَامِ
 وَاسْتَدَلَّ الْحَكَامُ وَالْمَكَانَةُ بِأَنَّهُمْ فِي خَطِّهِمَا كَمَا فِي أَجْزَائِهِمْ كَمَا فِيهِمْ وَنَفْسٌ فَوْقَ أُخْرَى فِيهِمْ خَيْرٌ
 وَتَحْتَ الطَّرْفِ الْآخَرِ مِنْهُ خَيْرٌ وَآخِرٌ ثُمَّ نَفْسٌ تَحْرُكُ كُلَّ مِنْهُمَا إِلَى صَوْبِ الْآخَرِ عَلَى التَّقَابُلِ حَرَكَةً
 عَلَى الْيُوتَةِ فَلَا يَدَّ أَنْ يَتَعَادِيَا عَلَى الْمَفْصَلِ قَبْلَ أَنْ يَتَجَاوِزَا حَيْثُ فَرَضْنَا الْحَكِيمُ تَوَابِعَ سُرْعَةٍ
 وَتَبْطَأٍ وَهُوَ مِلَقِي الثَّانِي وَالثَّالِثِ قَوْلُهُ وَجِزُهُ أَبْهَاشٌ وَعَبْدُ الْحَيَاةِ وَكَأَنَّهُمَا عَيْنَانِ اسْتَدْرَامُ الْأَنْفَاقِ
 قَوْلُهُ وَالْأَشْعَرُ لِأَنَّهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْكَافَ لَكَ يَسْتَدْرِمُ الْكَلَامَ أَكْثَرَ الْأَجْزَاءِ لِمَقْعَدِ الدَّوَالِ وَالْمُؤَلَّفَةِ
 مِنَ الْأَجْزَاءِ فِي الْحَلَقَةِ وَصَفَةِ الدَّفِّ وَالْكَرَةِ الْجَسْمِيَّةِ وَالْجِسْمِ الْخَفِيَّةِ وَالْأَسْطُوَانَةِ وَالْمَصْفَاحِ
 الْجَسْمِيَّةِ وَالْبَيْضَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَلَعَلَّ عِنْدَ غَيْرِي جَوَابُهُ قَوْلُهُ فَيُذَمُّ مَأْوَاهُ وَهُوَ بَاطِلَةٌ مُزَوَّرَةٌ
 قَوْلُهُ وَأَنْتُمْ أَكْثَرُ الْمُقَرَّنَةِ وَالْبَاقِي مِنْهُمْ أَمَا مَتَوَقِّفَاتُهَا بَعْضُ الْأَشْعَرِ فِي الْأَنْكَارِ قَوْلُهُ عَلَى لَفْظِهِ
 أَيْ نَفْسُ الشَّكْلِ الْحَقِيقَةِ قَوْلُهُ لَا تَقْضَى الشَّكْلُ بِحَيْثُ أَذْ الشَّكْلِ كَمَا سَيُظْهِرُ حَاطَةٌ مَا بِهِ الْأَنْتَهَاءُ بِالشَّيْءِ
 فَالْمَحِيطُ مَا بِهِ الْأَنْتَهَاءُ وَالْمَحَاطُ مَا لَهُ ذَلِكَ قَوْلُهُ مَحِيطٌ وَمَحَاطٌ كَمَا جَاءَ فِي مَنَ الْمُشْكَلِ قَوْلُهُ وَأَمَّا الْخَلْقُ
 الْأَوَّلُ وَأَمَّا قَوْلُهُ مِنَ الْأَكْمَالِ أَيْ مِنَ التَّكَلُّاتِ فِي الشَّكْلِ قَوْلُهُ وَقَالَ غَيْرِي نَعَمْ لِأَنَّ الْأَنْتَهَاءَ الشَّكْلُ لَا يَنْفَعُ
 الْمِثَالِيَّةَ كَمَا أَنَّ عِلْمَ الْقَاضِي قَوْلُهُ إِذَا لَمْ يَخْتَلَفْ جَوَابُهُ الْكَالِبَةُ لَا تَقْتَضِي وَجُودَ الْمَوْضُوعِ فَضْلٌ قَوْلُهُ هَذَا
 بِأَنْتَهَاءِ الْمَوْضُوعِ قَوْلُهُ كَمَا أَنَّ الْكَلِمَةَ كَذَلِكَ صَدَقَ الْكَالِبَةُ الْمِثَالُ إِلَيْهَا قَوْلُهُ كَذَلِكَ بِأَنْتَهَاءِ الْحُجُولِ
 عِبَارَةِ التَّرْجِيهِ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ اصْطِلَابُ قَوْلِهِ يَشْبَهُهُ بِأَنَّهُ لَا شَكْلَ لَهُ وَأَمَّا هُوَ يَشْبَهُهُ الْمَحَالُ
 مُخْلَافٌ مَا قَبْلَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالُ بِالْجَوْنِ فِي الشَّكْلِ حَسْبُ مَن قَوْلُهُ التَّرْجِيهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ أَصْبَحَ إِلَى الْمَقْنِ
 قَوْلُهُ مَوْضِعٌ أَمَّا يَشْبَهُهُ بِكَ لَوْ لَمْ يَكُنِ الشَّكْلُ وَجِبَ السُّبُّ بِكَ عَدَمُ اخْتِلَافِ الْجَوَابِ قَوْلُهُ بِأَنَّهُ لَا شَكْلَ لَهُ

والا فقال فقيده كره وقبل مثلث وقبل مربع وكتب ايضا اقول الاول عا هك ان يقول في شرح
 المتن فقيده الحزب وشبه الكره لا شطلم يشبه الكره قوله الا ان يقال بالتجزي والخل و يقال ايضا قوله هل له شغل
 هل له ما يشبه الشغل والماء بقوله والمشتون غير القاض وكتب ايضا ويمكن وفي الاضطراب يوم آخر وهو
 ان الماء بالكه الكره الجسمية وكذلك المثلث والمربع يبد من عدم اختلاف الجوانب ^{منه} فلا ما يشبه
 الجوه الفل ^{منه} قوله ^{منه} لانه ابطال الاشكال تمام الدليل لانه يتكرب منه الجسم بلا خلق ^{منه} وبطل
 ما يتكرب منه الجسم بلا خلقها ^{منه} يشبه ابطال الاشكال المضلعة وكما ما هو ابطال الاشكال المضلعة هو
 يشبه المثلث فالجوز وشبه المثلث ثم الكبري الاول منوعة عند لقائل الثالث قوله فيها ذلك اي
 تركب الجسم قوله بانه متناه وط متناه له نهايه وقوله فيكون له نهايه نتيجة قوله وانما يتم اي الكبري
 وكتب ايضا اي هذا القضي ^{منه} اي قوله فيكون له نهايه ^{منه} ثم
 الطوبى قوله لو اريد اه وهو غير مفيد عا انه يلزم اتحاد الاوسط والاكبر قوله اما لو اريد بها اي الكبري
 الطوبى قوله فهو نقص النهايه اي فالكبري منوعة قوله لا ماله النهايه فلا يتم التفريع قال المختلفه
 عن وضوا وحقوقا عباده الشرح ومنه يعلم ان من اه خب يعلم من قوله ان كان من اه قوله ومنه يعلم ان اه
 انما يعلم منه ذلك اذا فسر قوله باختلاف الاشكال بما فسر الشرح به واما اذا فسر بقوله اي اشكال المركب
 من الاضواء فلا قال سدد طريق كثير منها قدم العالم وامتناع المعاد وامتناع الخلق والالتزام عا
 السماوات ^{منه} قوله كحدث العالم اه و يلزم كذا الصانع فمتنا وكتب ايضا قد يقال ان المؤدى اليه
 قدم العالم اثبات ان كل حادث مسبوق بمادة تكون محلا لامكانه الاستعداد اي فلو كان الهيولى حادثا لما
 مسبوقا بمادة اخرى وهكذا فيسلك وان تقدم عدم الحادث عا وجوده زمانا فلو كان الزمان ماديا
 لزم من القول بعدم القول بوجوده فيكون الزمان قدما واما كان قدما لزم قدم الحكمة والفلك

وان الواجب موجب في ايجاد العالم وليس بناء هذه الامور على اثبات الهيولى فانه على تقدير ثبوت
 الخبر ومحتاج الى ابطالها وكتب ايضا اقول ليس بناء حدوث العالم على اثبات الخلق ولا قدم
 على نفيه واثبات الهيولى بل بناء قدمه على امرين احدهما ايجاب الواجب اذ لو كان موجبا كما هو مذهبهم
 لا بد من القول بان تخصيص كل حادث بوقته انما هو لتقام الشرائط والاستعدادات المتناهية من
 جانب الاستعداد عند ذلك الوقت وعدم تمامها قبله دفعا للترجيح بلا مرجح وذلك يستلزم كون
 كل حادث مسبوقا بآلة قدية تملكه او ما اشتمل عليها محلا للاستعداد امرى الذى هو موجب
 ومن مقولة الكيف ولو كانت جواهر فرة الا انهم خصوها بالهيولى المتناهي الجواهر عند هم
 ولو كانت تلك المادة حادثه لزم مسبوقيتها ايضا بآلة اخرى تملك محلا كافيا فلزم القول بقدومها
 دفعا للتأمل ويقدم الصور اللاحقة على التفصيل الآتي في هذا الفصل والثاني كون التقديم والتأخير بين
 تلك الاستعدادات وكذا بين عدم كل حادث ووجوده ما نينا موكل بالزمان انما هو موجب فانه هو
 يلزم من لانتهاج الاستعدادات لانتهاج الزمان وقدمه ومن القول بحدوث الزمان القول بوجوده
 حال عدمه واذا كان الزمان قد يالزم قدم الحركة والفلك لانه عندهم مقدار حركة الفلك وظاهر
 انه لا دخل للامر بين المارين لا بالهيولى ولا بالجواهر الفرة فانه على تقدير تركيب الجسم من تلك الجواهر
 يحتاج الى ابطال الامر بين وانما باثبات اختيار الواجب والقول بان تخصيص كل حادث بوقته المقصد
 والآلة يبطل حديث الاستعدادات المتناهية فضلا عن كون التقديم والتأخير بينهما ما نيا
 وحديث اقتضاها لحدوث سبق مادة قدية لو كانت هيولى او جواهر فرة وبإثبات كون
 التقديم والتأخير بين ما نى ذاتيا او كنى الزمان انما هو ما يبطل حديث قدم الزمان والحكمة
 والفلك

والفلك ويدل على ما ذكرنا قوله عصام الدين في موثقه العقائد الخمسة السبعة لا يخفى ان ظلمات الفلك
انما هي في اثبات الهيولى القديمة الالهية فلو ثبتوا حادثا ينبغي ويعد لم يكن فيه ظلم فنورد ما اهل
من اثبات الخلق والنفوس قوله واهل اعاد عطف السبب على السبب تأمل قال باختلاف الصور النوعية
اي باختلاف انواعها كما ان الاجسام اشخاص مختلفة باختلاف اشخاص الصور النوعية وكتب ايضا
واما الصورة الحسية فمختلفة في الكلا واما الهيولى فمختلفة في الكيفيات ومختلفة في العناصر
وكتب ايضا الماد بها النوعية الإضافية في يشمل الصورة الحيوانية ونحوها قال اليها اي باختلافها
قال باختلاف الآثار اي نوعا فله من الصور العجمية جنس قويم عن صورها جوهية اي من مقومته
الجوهية وان كان الجوهي عرضا عما لها لاجبا قويم مقوم للجسم ومقومه لا يتو الا جوهيا قال
الا بالعرض المستند اي وتلك الاختلاف انما هو بالاستناد الى القادر المختار اذ نسبة الخ وكتب ايضا
اي بالعرض المختلف الماهية المستند لحياتها القادرة اذ قويم ومن اعرف وكان منه الشيخ
الاشعرى القائل بان كل اثنين مختلفان بالماهية كما صرح به قدس سره في الالهيات قويم واختلف
الاجسام اي نوعا قال ثم انها باقية لما فرغ من ذاتيات الجسم ومقام مقوماته شرحة في احكامه
فقال ثم انها الخ قويم من غير قبل في الذات بياك الحاصل استفاد من الضير كمال ولا يتخلو عن سلبية
كلية قويم لوجوب صفى ضرورية قويم احاطة النهاية موصوم عنها المتكلم اي ما به الانتهاء قوله
بغير فراغ موصوم عند المتكلم او موجود عند الاشرفين قويم الى القادر المختل لا الى الطبيعة كما
نعم الحكماء قوله ان الالهية يجب المبدأ الاول منه على اعتبار سلب العدم في العوارض الالهية بلهم
على الاول استدراك القصد للضد وان الثاني المضيف الالهية افضل منها لم تكن عجم السبب على اعتبار
المضيف الالهية

قومه شيئا من العوارض اى مندها قولهم لما نزل الجواهر الفريدة قومه احد الصنفين او الاصلاد
 قومه اى منهاه ابعادها فكلام المصنف على حذف المضاف وقومه بخلاف الحلالر والافالموجوه الآتية
 نزل على منهاه الحلال ايضا امل قال ان يتحرك اه حتمه وضعيته قال كية وانما اعتبرته الكية لان الميل
 من الموازنة الى المسامحة هناك في غاية الوضوح تليد لا الخط كما في الطوالع ب قال فطرها الموازي لم
 موازنة تدبيرها بالبعاد صد عليها : دليل من الله لرحمة المعاند : تحت مست تليو يش نشد
 كوى زحدرش : معانده تروى كندشبات يايش قولى لا ولية المسامحة ومنه فطرها الخط
 المناهه اوله مسامحة ثم تحرك الى ان صاء مران ياقل فلا بد من نقطة من اخ نقطة المسامحة لانها كانت
 ثم الت فيكون لها نهاية لكنه باطل بمثل ما م وهذا بهان الموازنة شرح فقط اى فطر الكية ب قومه لعدم
 التمايز بين الاعلام اشارة الى كبرى الشكل الثاني لكن الشارح جعله علة لبقية النتيجة من الصفحى قومه ما ردا
 كان اه في لا يتناهى ابعاد الجسم او مجرأ في لا يتناهى ابعاد الحلالر قال فتم بعد موجود سواء كان حلالر
 عن الاجسام او كان فيه جسم غيره كالهواء والماء قال اوله المظاهر والا قال فتمه جسم اى فتمه
 بعد موجود فيه جسم ما فهو قابل ص قال قلنا الاول اى التماثل للمين فيما وراء العالم قال دعم بعض
 اى لبنى بحب نفس الاله وكتب ايضا اما باعتبار المصفى ان اريد لبنى الخارجى او باعتبار
 الكبرى ان اريد لبنى الله تعالى وقوم والثاني مردود وعلى رأى المتكلمين من كنى المكان بعدا وهو ما ينفذ
 فيه الاجسام يمكن اختصار الشق الاول ومنه ملان مشر والقول بان هناك بعدا وهو ما هو الجوان مالا بعد عنهم
 في العدم الصفر قومه ولا نسلم انه اى ونعمه الملازمة ونقول لا نسلم انه لوجود اه قومه الذى يمكنه احرازها

من قوله شيئا من العوارض اى مندها قولهم لما نزل الجواهر الفريدة قومه احد الصنفين او الاصلاد
 قومه اى منهاه ابعادها فكلام المصنف على حذف المضاف وقومه بخلاف الحلالر والافالموجوه الآتية
 نزل على منهاه الحلال ايضا امل قال ان يتحرك اه حتمه وضعيته قال كية وانما اعتبرته الكية لان الميل
 من الموازنة الى المسامحة هناك في غاية الوضوح تليد لا الخط كما في الطوالع ب قال فطرها الموازي لم
 موازنة تدبيرها بالبعاد صد عليها : دليل من الله لرحمة المعاند : تحت مست تليو يش نشد
 كوى زحدرش : معانده تروى كندشبات يايش قولى لا ولية المسامحة ومنه فطرها الخط
 المناهه اوله مسامحة ثم تحرك الى ان صاء مران ياقل فلا بد من نقطة من اخ نقطة المسامحة لانها كانت
 ثم الت فيكون لها نهاية لكنه باطل بمثل ما م وهذا بهان الموازنة شرح فقط اى فطر الكية ب قومه لعدم
 التمايز بين الاعلام اشارة الى كبرى الشكل الثاني لكن الشارح جعله علة لبقية النتيجة من الصفحى قومه ما ردا
 كان اه في لا يتناهى ابعاد الجسم او مجرأ في لا يتناهى ابعاد الحلالر قال فتم بعد موجود سواء كان حلالر
 عن الاجسام او كان فيه جسم غيره كالهواء والماء قال اوله المظاهر والا قال فتمه جسم اى فتمه
 بعد موجود فيه جسم ما فهو قابل ص قال قلنا الاول اى التماثل للمين فيما وراء العالم قال دعم بعض
 اى لبنى بحب نفس الاله وكتب ايضا اما باعتبار المصفى ان اريد لبنى الخارجى او باعتبار
 الكبرى ان اريد لبنى الله تعالى وقوم والثاني مردود وعلى رأى المتكلمين من كنى المكان بعدا وهو ما ينفذ
 فيه الاجسام يمكن اختصار الشق الاول ومنه ملان مشر والقول بان هناك بعدا وهو ما هو الجوان مالا بعد عنهم
 في العدم الصفر قومه ولا نسلم انه اى ونعمه الملازمة ونقول لا نسلم انه لوجود اه قومه الذى يمكنه احرازها

لا يمتثل مدعى اليه وهو العضا والمعدوم لقواهم باستقامة اليد في العدم المصروف قويم ولذلك عقب
 اى والى المجرى عين طرف الامتداد ونهاية البعد انا وان شاء الله تعالى جعل بحث الجهاق عصب
 بحث تناهي الابعاد قوله فقال له ففضية كلامه ان قوله ثم طرف الامتداد اه لى من بحث الجهات
 قوله اللذين يحبهما الطاهر اللين قال عى ان المحط الفلكية هذه النسبة اعم من نسبة الفء الى الكلى والممكن
 الى الممكن فيه والحال الى الحمل الاول في الفلك والثانية في الكواكب والثالثة في الاعراض قل قد يتم عبادها
 اى شخص وكذا الكلام في الصور بين والاعراض قويم مسبوقة ما ناقول وان العنصريات هذه النسبة
 اعم من نسبة الفء الى الكلى ومن نسبة المكب الى المكب منه الاول كافي نقرا الفناهر والثانية كافي الموالب
 الثالثة وكتب ايضا شخصا قال قد يتم عبادها شخصا اذ لا فناء للهوى عندهم وكتب ايضا الباب والاعتبار
 المدخول وقوله فوفا تميز عن نسبة قد يتم عبادها الى الصور بواسطة الباب قال نوعا بين ان قدم الصور
 الجمية في الكل بحسب النوعى لانهم وان جاء قد موافى البعض بحسب الشخص ايضا وكذا الكلام
 في قوله والنوعية جنبا فان المعنى ان قد موافى الى الكل بحسب الجنس لانهم وان جاء قد موافى البعض
 بحسب النوعى بل الشخص ايضا قوله لان المادة غنة لامتناع حدوث صور ^{الصورة} نوعى صورة الجمية
 قوله عن الصور الجمية اى عن نوعها قال النوعية اى الاضافية تأمل قال جنبا كان الملا بالجنس
 ما هو بمنزلة الجنس من العرف العام والافقد لقدر ان الفصول تطلقا اما بسيطة او مركبة من اوجين
 متساويين فصاعدا وليت مركبة من الجنس والفضل واللائم ان يكون لاهية واحدة تماما المشترك
 فمقتضى واحدة مدح به عبد الحكيم في حواشي شرح الشمية فل جمع ~~وكتب ايضا~~ والفصل هو الصور
 النوعية الا ان الفصول باعتبار الوجود الذى هو الصور النوعية باعتبار الوجود الخاص ~~بهم~~

تف ولا امتناعه اى دون
انواعها الا امتناعه كى

قول لان ما رتبها عنه لا امتناع في حد ذاته اصبحت الصور النوعية قول عن صورها النوعية اى جنسها
قول باسمها حتى يأت جنسها حاداً قول بتعاقب انواعها اى دون نوعها قول بمقتضى الصور النوعية
اى بعض الصور النوعية قول من نوعها كالهواء وكتب ايضا لكن على هذا يقتضى القول ببقاء
الصور النوعية للاستقصاء لا لبعده في اقسامها المولدة القديمة نوعا كذا في الحوادث الخيالية
قول بالثبوت والفساد ولا امتناع ايضا عندهم في التبرؤ فكذلك وكذا في استمرارية انواعها المكتبات في ضمن
اولها المتعاقبة بلا نهاية شرحة وقف اى النوع الذي يتعاقب افراده المخصوصة الشخصية لاداة
بدانته بقال الارض او المادة الاولى من ذهب قوم من قد ماوا الظلا كفة والثاني من ذهب ثاليس المظلي
والثالث من ذهب ارسطو والرابع من ذهب ابن قليطون كذا في القواعد اللدنية في شرح العقائد الفيلسوفية
قال جبريل فان هذا مذهب الجبرائيليين القائلين بان القدم ما وضعت الباري والنفس والهوية
والفضاء والذهب قالوا اجابهم صفاء هذا من ذهب ديمقريطس قالوا ولشابه اجزاء الخلاء لم يكن
بقا وجبر معين في حين معين لا جماع على تحييد جبر اخر فيه فلام تحكها وانما اتفق لها تضاد فتمكنت
السموات وبعض للقيس كونه جلا فصلا لا ثم هو اثم ارضا كذا في القواعد اللدنية قال اوتوب
وظهر هذا مذهب السنوية والماتوية قال او وجدت مذهب فيثاغورث قول اما الكبري فظاهري
اى بالنسبة الى الصفوة والا ففى نظرية اية نظرية قال ان لم يبق اى بلا فصل واسطة قال وكل منهما
اى وكل منهما حادث لان كلا منهما وجودى وكتب ايضا اقام دليل الكبري مقامها قال في موضع الزوال
ان الادب انما في شأنهما الزوال فسلم ولكن لا سلم ان امكان الزوال مناف للقدم او انهما ينافيان
بالفعل فلا تسم ذلك في الكونية اثنى ان اريد به شأنية الزوال بالنسبة الى الذات والا فبالنظر الى
العلم

إلى العلة ممنوحة **قوله** المنافي للقدم المستند للحدوث قوله قديم أي أنه لم تأمل قوله
 وظاهره أنها في معناه بدل من فاعل ظاهرة لا فاعل لها تأمل قال فلان كل جسم قابل للحركة وهذا إنما
 يدل على إمكان الزوال ولا يدل على وقوعه والمنافي للقدم هو وقوعه وإن كان يمكن أن يقال
 إن التأمل كما يدل على إمكان الزوال يدل على وقوعه أيضاً لأن نسبة الفاعل الموجب إلى المتماثلين
 على الوارد يدل على نفس الإيجاب كما لا يخفى **قوله** أي على لائمه وقوعه وهو الحدوث و
 وقوعه العدم السابق والمفلا دلالة له على وقوعه الزوال الذي هو العدم الطارئ كما لا يخفى على أن في
 الترتيب بما ذكره انتقالاً من الوجه الأول إلى الوجه الثالث ثم صق العبارة أن يقول يدل على وقوعه
 أيضاً بناءً على دلالة على نفس الإيجاب لأن نسبة الموجب إلى المتماثلين على الوارد **قوله** فان قيل لعله
 منو للكبى المطوية كما يفصح عنه الشارح قوله على جنيات الحكمة مثلاً قال حكمت مثلاً قوله في
 بيان الخصم أي إذا كان طريان الزوال المنافي للقدم لبيان الحكمة لا لكيها تياتي في الخصم منو للكبى
 كأنه لا يخلو عن أن الاستدلال ذلك وأما إذا أراد أن ذلك الطيان لكيها فليأت في الخصم
 منع الصفوى أي أن كل جسم لا يخلو عن الحادث بنوع كبرى ولطمة ليلها فافهم قوله للخصم منع أي منع
 الكبرى قوله وإنما يدعى أي الحدوث لا لا يخلو عن العوارض قوله لو كانت الحوادث متناهية وما هيها
 الكلية حادثه قوله فلا بد أي في إثبات أن ما لا يخلو عن العوارض حادثه قوله من إبطال تعاقبها
 أي موافق لم يثبت إبطاله بعد قوله من غير بدلية حتى تكون متناهية وما هيها حادثه وفيه أيضاً ما هي
 الحكمة النونية قوله موجوده بوجوب دفعه خاص قوله أنه لا بد لأنه أشبه إلى أن المصنف أقام
 دليله على أنه المقتضى الشرطية مقامها وطوى الرفعة بل ليلها **قوله** لا للوجوب للكل إلا كلام المصنف

هذه العاشية ليست في صلاحك
منه في الشرح

لا يأتي عن هذا المعنى بان يجعل دليلا للرافعة من القياس الاستثنائي في نفسه هكذا لو كان الكمال
قد يعلم بان يكون حادثا لكنه حادث لانه لا وجود للكمال الا في ضمن الجنب في قوله لكن اللازم باطل في كلامه انه
ابقاه الملامح الى ان المصنف اقام دليل المقدمة الشرطية مقامها وطوى المقدمة المرافعة رأس
قوله ويرى عليه ان ليس اي على ما ذكره من الملامح قوله في الحكمة اى قدم ما صحتها قوله وهو هابط
اي بسبب تحققها في ضمن وجود خاص لجنب في من حيث ثباتها عبارة الشرح لوجودها بل وجودها
في الاندلس فبمن قوله بل وجودها اى وجود ما صحتها الكلية في الاندلس قوله وهو موجود ان اى ولو
كان وجودها بسبب لرفع في ضمن مجموع وحالات متعاقبة قوله فلا بد من ابطال قدمها اى قدم
ما صحتها مطلقا اى لو كان قد ما بواسطه تحققها في ضمن في الاندلس او بواسطه تحققها في ضمن
اذا لم يمتنعها قوله فنقول قدم الكمال لا يخفى ان عبارة المصنف ظاهرة في هذا المعنى فلا وجه لحملها
على الاول حتى يعترض بها ذكره وكتب ايضا كلام المصنف لا يأتي عن هذا المعنى بان يجعل دليلا للرافعة
من قياس الاستثنائي في نفسه هكذا لو كان الكمال قد يعلم بان يكون حادثا لكنه حادث لانه لا وجود للكمال الا في ضمن
جنب قوله في هذه هذه في قوله لو كان قد يعلم بان يكون حادثا قوله هذه هذه الاندلس قوله لكن صدقته مقدمته
رافعة قوله ثابت بالثبوت ثم كانت عليه المقدمة المرافعة قوله من صدق كل واحد من حيث ثباته المقدم
يقول كما ان من واحد وث المجموع الكمال من حيث ثباتها كذلك صدق لنا بقدم المجموع من حيث المجموع
ولا معنى لعدم الكمال الا قدم مجموع حيث يتأخر ثم فليكن الكمال حادثا باعتبار تحققه في ضمن كل من حيث ثباته
وقد عابا باعتبار تحققه في ضمن المجموع ولا بأس في ذلك قوله اذ لا معنى لحدوث الكمال كانه على العلية قوله
مجموع تناقض ثباته الاضافة للاستغراق المجموع قوله ولا اظنك في من ذلك كيف لا الكو في من
وهذا

وهذا الدليل منقوض بالاعتراض الغير القاطع الابدائي كنيته التي لا تخلو من الخلق عنها كالحركات والادوار
والصفات الصادرة من اهلها بان يقال ابدية الحق تعالى فثابتة لكن فثابتة ثابت بما التزم من زوال
كل واحد من جنسياته اذ لا معنى لثبات الحق الا فناء كل واحد من جنسياته ومن فثابتة تناقض جنسياته
من جانب الانقضاء بل هو منقوض بحركات الافلاك من يوم خلق خلق آدم عليه وعلى نبينا السلام
مثله الى يومنا هذا المستعمل بها الا فناء من السنين بان يقال ان الحق لا يخلو واحد من جنسياته لم يبق
الى ساعة ما مثله فان بعد قليل من الزمان وبالجملة ان الحق كما يتصرف بالحدوث الثابت لكل من
الجنسيات كذلك يتصرف بالقدم الثابت للجموع من حيث المجموع قويه كالانقضاء وشاهدة حدوث هذه
الامور في الكواكب غير معلومة قويه بل كل ممكن موجود ما جعل صفات الواجب على القول بزيادتها
قويه من ان القصد قد مر انه يجب ان يكون تقدم القصد على اللاحق وكقصد منه على الوجود في التقدم
الذاتي قال على ان حارث يجامع العالم في الحدث وبهذا يؤول التسل في الامور المجتمعة فانه محال
عندهم لكن ينبغي ابطال احتمال توقفها على حادث لا يجامع في الوجود حتى يتم الدليل والقوله بل الدليل
الزاميا على هذا الاحتمال بعيد قويه الى هذه الحوادث فنقول ان وجوب الازل جميعه بالابد منه لوجوب
الحوادث لزوم وجوده وفيه وان توقف على حادث اخ فنسفل الكلام اليه وهلم هل قويه بطريق النقض
الافعالية وهو ابطال الدليل ببيان انه في مادة اخرى لم تنصف بحكم المدعى او بيان استلزام
فكاد اخ ~~بطل~~ قوله فان الارادة تابعة من حيث التعلق بدل عليه التفرع وكتب ايضا
فليقال ان حديث الهارب من السوء والعطشان والجائع يدل على عدم التبعية للعالم كما سبق منا في
بحث الارادة قويه فالعلم بالحكم والمصالح اه اقول لقائل ان يقول ان الحكم والمصالح تكونها موقته حادث فلا بد

وحيث ان مقتضى
الجموع لا يجامع
الاحتمال

ان ينقل لها علمه فما ان توجد في الاول فلا بد من ان ليس لها ايضا الى آخر ما مر فتأمل قوله فيما لا يزال
 في فية الكل للجن وقوله ففتنا الثقة الاولى ونعني ملائمة من اى لانك ان اذ قوله واما اذا كانت معتارة
 ببيان للحصل المستفاد من انما قولهم ولذا اختار الثاني كان حاصل الجواب بين انه اذا كان تعلق القلعة من
 جهة المعتبرات فتفتنا الثاني والا فالاول قوله لا من جهة اه وفي هذا الجواب تكلم وجوب وجود
 المعلول وقت تمام العلم قوله لا يثبت القلعة الدائبة والايجاب والخلق وتعلق القلعة بغيره قائم استنادي
 الى القلعة في قوله ليس او موجودا احيى بوجوده في نفسه وقوله الى تاثيره في اى بالنسبة الى الوجود
 في نفسه قوله وانما يحتاج الى اه اى بالنظر الى الوجود وفي غيره عمل قوله هو تعلق الازالة بالبقية للعلم
 بالحكم والمصلحة كما قال وكل قد علم ان المستلزم كل منهما اى من القلعة بين لقدم الجسم كما
 يأتي في الشرح قوله متبوق بالمادة حتى يثبت تلك المادة محلا لا مكانه الاستعداد اى كما سبق قال
 وتلك الازمنة استقامة تكلل المواد عندهم ظاهرة لكونه في المواد المجتمعة بخلاف تكلل الازمنة
 لكونه في الامور المتعاقبة فليس ما ذكره المصنف دليلا على قدم الزمان بل الدليل عليه ان احداهما
 ان تقدم عدم الزمان على وجوده زمانه عندهم فيلزم من القول بعدمه السابق القول بوجوده
 والثاني انه لما كانت الاستعدادات الواحدة على المادة القديمة غير متناهية في جانب الابدان والزمان
 التقدم والتأخر بينهما زمانا عندهم لزم من القول بعدم تناهيهما القول بتقدم الزمان انما
 المصنف عاوزه في بيان اقسام التقدم والتأخر من قوله فبقى العدم على الحادث لا يلزم ان يكون
 بالزمان الى الابد الاول وفي بيان الامكان الاستعداد من قوله ومدة بها يتوفاق الحادث
 الى الثاني واما هل ما ذكره هنا على كونه التاميا فبعد تأمل قوله عن الصور الجمعية نوعا والنوعيات

مركبا لكان حيزا نزولا والاعطال وكل من تركيبه وله الحائز يقتضي كذا الجهة قبله الخ واعلم ان
 الشرح في بعيد عن مقتضى عبارة المصنف قال يقتضي كذا وهذا خلف قوله الاعطال لا يثنى الا من جهة جهة
 قد يقال ان كان المراد بالجهة المنقلبة منها وبالجهة المنقلبة اليها العلو والسفل فالخص منى محال والام
 فكلم لكن لا ينكر الخلف لان المحدد انما يحدد جهتي العلو والسفل وقال بعضهم الحقيقي ان تعديل
 جهات العالم لا يكون الا بالاعطال الا انه يحدد جهتي الفوق والتحت بالذات وتكون الجهات بواسطة
 قوله لا يتصور الا بحركة اه من حيث الطبيعة وكتب ايضا الى ه ب لظ قال الافلاك الطرية هي من الحركات
 الشرعية وهي المختلفة في الجهة اقول ليست من حركات الافلاك الشرعية ما كانت مخالفة لغير جهة في الجهة
 فقط قوله الحركتين الذاتيتين قوله هي اعظم دائرة اي سطحية مرتسمة من اداة خط منحرجة من مركز
 العالم الى محاذ المحاذ بحيث يتولد عنه عن القطبين على السواء اداة تامة قوله لبطوح كتبها الخاصة
 الشرقية قوله ولا يتصور كتبها مصلح المجهول نظرا الى المعطوف عليه والمعلوم نظرا الى المعطوف
 قوله باوت ط البرج هي السطحية او الجسمية قال نقطة الاعتدالين وهي شخصيتان من المعدل ونقطة
 من المنطقة المنطقية قوله في اكثر البلاد في الموضعين اي ما عدل البلاد والاستوائية او القريبة منها
 قال نقطة الانقلابين وتسمى وتكتب ايضا وبها تسمى النقطتين والنقطتين الاوليين تنقسم
 النقطة الرابعة اقسام وماء قطري الشرق لواحد منها بحركات الخاصة السنوية احد الفصول الاربعة
 قوله لانقلاب الزمان الى الشتاء في جميع المعروفة قل منها برجا ج ميا قوله ثم ان اثبات المحدد اي محدود
 الجهتين القطبيتين من حيث انه هو محدود لهما قوله ويتعين باوضاع الجهات قد يقال ان الخلافة بين
 البعد المحصور معدوم وبغير البعد المفقود جوهري محذور وقد مر ان كلا من المعدوم والمحدود

قوله ذا وضع لا يتعين به وضع الوجه فليكن ثبوت اثبات الحد ومبني على امتناع الخلاء ^{وكانه} في قول
الاصحاب الى اثباته على تقدير إمكان الخلاء ~~هم~~ وقد وان الحركات ^{اه} عطف على ان الاجام
اه عطف المبدأ على السبب ^{اه} قاله الاستاذ القرطبي قال وكانت الحركات المتتمة اه هذا نظر الى الشرح
عطف على قول الشارح لم يتم ما ذكره وكتب ايضا المناسب ان يقول ان ^{اه} هذا ايضا وان
اثبات الافلاك على الوجه المخصوص مبني على عدم تجويز الحق والايام والاعجاز ان يكون الكواكب
تكون في الملك كالعينان في الماء تسرع وتبطئ وترجع وتضم من غير حاجة الى ملك الافلاك
الكثرة ثم نقول ولما كانت الحركات اه وكانت الكواكب ساجدة اه عندنا لم يتم ما ذكره في اثبات
الافلاك على الوجه المخصوص ^{قوله} من الايمان اي احيان العناصر لمغايرة له ^{قوله} انك في بعض
وهو به الارض من ثقبها قال ولل من البوائق ^{اه} شرح السطوطي بان للماء طبقة واحدة قوله
اجزاء نارية هو انية قوله والجبال المتصاعدة نائب فاعل ليلطف ^{اه} او مفعول التحليل وحي
نائب فاعل يلطف فمفعول التحليل نائب فاعل ليلطف تأمل وكتب ايضا
نائب فاعل يلطف او مفعول التحليل وحي نائب فاعل يلطف فمفعول التحليل نائب فاعل ليلطف تأمل
بل بالانجفة الواصلة اليها كما في شرح التبريد قال او ينزل ثلجا هذا نظر الى الشرح عطف على بتقاط
تأمل قال وحي الريح الباردة اي الادفئة سبب الريح الباردة والا فالريح هو الهواء المتوج
ويجوز ان ضيق هو الهواء المتوج والتأنيث باعتبار الخبر قوله عند من يقول من المعظمين
قوله لا عندنا اي الاشاعة قوله تحصل منها الانجفة بتأثير الحرارة قال والسحب والعين
لا يخفى ان ذكر السحب سطرادى قوله اوضحها جدا فصفة ظاهر فصل في المكبات

مهمّة

قوله وفيه بيان حقيقة الخارج لم يقل وفي حقيقة الخارج انما الى ان بيانها ليس مقصودا بل الى ان

تأمل قوله المتوسطة المتباينة للعلم قد يقال ان يبوته الناس تغل عن يبوته الارض وبرودة الماء

عن برودة الارض وحالة النار عن حرارة الهواء ووسطية الماء عن رطوبة الهواء ^{فلم يكتف} فاما لا

تلك الكيفية بالنار والماء لا احتياجه الى الاربعه ليس لحدوث تلك الكيفية بل لوجود الجسم

الحيواني والنباتي قوله كان الخارج اتم الامتناع اتم وكلما كان الامتناع اتم كان احوال بقواها

اقول الماد بالقوى الصورية النوعية لا الكيفية اذ هي الفاعلة عند الحكم على ما في الواقع

ويكون الماد بها الكيفيات لكان قول المصنف كل من الكيفيات اقامة المظهر مقام المضمحل

قوله بان يتوالى صل من تلك الكيفية وهي بحيث يكون الاول ^{فان} فاما يكون تامك قل فان كان من قوى متباينة

بان يتوكل من المتضادتين من تلك القوى مساوية للاخرى منهما سواء كان مجموع المتضادتين

منهما مساويا للاخرين او لا بان يتوكل مجموع الحرارة والبرودة مثلا اشتد من مجموع الرطوبة

واليبوسة ولذلك قال المصنف غير متضادتين وقال الشاعر لان الخرج الى قوله ذلك

ولم يكن اقسام الخارج ان يد من ثمانية فافهم قوله لا يستلزم تساويها وهذا يندفع ما استدلل

على انه المعتدل بهذا المعنى وكونه محجبا لاحتمال التعاقب لانه لو وجد المعتدل لكان له مكان طبيعي

لا سبق من ان كل جسم له مكان طبيعي ومكانه الطبيعي لا يجزئ الى اقل مكان احد حذب أنظمة العلم

ترجيح من غير محج ولا مكانا آخر غيره والابن لم يخلو قبل حدوث المركب قال والافراج عن التخلل

ولا اظنك ان تنوهم عدم صدق هذا الخارج على الاقسام الثمانية للخارج اذ لا منافاة بين الخرج

والتوسط والتباين قال او بكيفيتين لكن اذا كان خرج كل منهما بالنسبة الى ما يقابلها لا بالنسبة

قوله في المتن لا يخرج من الخارج
فيلحقه من الخارج كما في المتن
الافراج عن التخلل

إلى الآف منهما للنوم المندوب الذي ذكره الشارح في المتضادين بعينه قومه وأما هذه فتقتضيان
 أي كل منهما بالنسبة إلى الآخر كما يظهر من الشرح وأما بالنسبة إلى ما حدا صوابا فلا خلاف في المعتدل
 قومه اجتماع المتضادين وهو الزيادة وعدم الزيادة تأمل قومه لأن الخارج بكيفية واحدة ويسمى البسط
 قومه السببية السببية قومه الأسري السببية ظاهرة قول وقد يقال المعتدل بالاشتراك اللفظي قال
 لا يتوفى فيه أي الخارج يعطى فيه الممتزج القط الذي هو قومه يعتب أي اعتداله قومه فيعتب النوع
 أي فيعتب اعتداله قومه فالنوع أي فيعتب اعتداله قومه من الأصناف والأشكال لم يقل هنا وفي الصنف
 والأعضاء لأن كل الصنف بالداخل الخ في الأصناف والعضو ليس جنس النوع والصنف بل جنس
 الخ فيهما الحقيقة أي الشخص كما أن الماء بالمختل الخارج المباين قومه واليقاف جنس النسبة اه الاضافة
 من قبيل صبر ما لك والاف المفضل عليه من جنس الانواع الخارجة لا امر جنس ذلك النوع فافهم قومه
 وله ايضا من جهة الاولى من اجابا فكانه تبع عبادة الموقف قومه او يتو في حاق وسط وليس لهذا الخارج عرض
 ولذا قال في فيما يأتي ولا يكون صلا لا يعدل شخص قومه بالنسبة إلى ما يدخل اه انما هي امر جنس ما يدخل فيه
 قومه ضيف من ذلك النوع سواء كان ذلك النوع من اعدل الانواع او لا قومه والاعتدال الصنف
 أي المعتدل الصنف الانب ان يقول لكل صنف من من اصناف كل نوع من اجابا بالقياس اه
 قومه لم يكن ذلك الصنف فهذا الخارج شرط وجود ذلك الصنف قومه في حاق وسط وليس له عرض
 قومه فيما خلق لا جمل فهذا الخارج شرط جوده كالات ذلك الصنف قومه هو الذي الخارج قومه
 هو ما به أي ما به قومه الا انه ليس بعضا من العرض الشخص لان البعض ليس جنس الشخص بل جنس
 له فلا يحفظ الشخص في ضمنه بخلاف العرض الشخص فانه بعضا من العرض الصنف اذ الشخص جنس للصنف

في حفظ الشخص في حفظ الصنف في ضمن الشخص وكذا العرض الصنف في بعض من العرض النوع
 اذا الصنف جنس للنوع في حفظ النوع في ضمن الصنف ^{بمثلا} لولم يبق من الجنس الا شخص
 واحد لم يحكم بانتفاء الصنف ^{الحيث} ~~فصل~~ وقوله وكثير من المتأخرين وعليه الامام الراندي
 ما في المواقف قوله تطلق على ما يفعل عضا ولا قال النامية وتعدوها القاذية كما في شرح المواقف
 والتجديد قوله انما هو الجسم الا انه سوي المتأخرة فاستند الفعل الى السبب ^{فما} وقف تأويله
 قوة ^ب قوله في حجة الوهم اى ما يفيد وكذا في السن لان نفس الوهم والسن ليس من جنس
 اولى المعنى قوله ايضا كالوهم وقد ^{ما قبله} كان السن لا يكثر الا في قطبين وانما مخصوص بالعلم وما في حكم
 ووف الا عضا والاصلية كالعظم ونظائره شرح مواقف اى العرض والعق ^ب في حجة بقوله
 في اقطار ولا حاجة الى قوله الى غاية النشوي قال المولدة التي في كل من الذكر والانثى قال مبدؤا
 وجه البدن قوله من نوع المقتضى او منه ^ب قطنة كما في البغل ^ب قوله عا ان هذه الافعال مستندة
 استند تلك الافعال الى القوة الواحدة انما يتصور في الاثرون والذكر لان التصوير انما يكون
 في العلم وكذا التفصيل الى الاجزاء المختلفة ان كان المراه غير الاجزاء في الرحم بالفعل وقس على هذا
 الكلام الكلام في كون جميع القوى متحدة بالذات ومتعددة بالحشيات قوله الى قوله ثلاث مسماة
 بالحصة والفضلة والصوت وقوله والاعتبارات ولا يترك ان تتوهم ان تلك الاعتبارات ايات الافعال
 كالنغذية والاعا والتوليد لان صدور هذه الافعال متوقف على حصول الاعتبارات للقوة وطولها
 متوقف على صدور الافعال فيلزم الدوام وقوله وما تقر عندهم لا دفعه لا يتوهم انه كيف يجوز ان
 تكون متعددة بالاعتبار مع ان افعالها مختلفة وقد ثبت ان الواحد لا يصدر عن الواحد كاقا
 بل يرى

قوله لا نزل ذلك بأول كنهها
التقصير والتقصير بقية
بأن يصدق أن هذا نافع
وهذا ضار

بما ترى وما صلة أن تلك القوة لها جهات مختلفة فيكون أن يصدق عنها الأفعال بحسب
ملك الوجهات قوة فقول الجاهل القائل الامام كما في القططين قوله لقول الوالد بن نفق
الاب لنظفتم والام لنظفتم قوله بيق ذلك المناهج المحتم ظاهراً وكتب أيضاً في شرح القططين
قوله ايراد الفداء على الجنين والام تحمل تدبر قوله وقيل الجاهل القائل ابن سينا كما في القططين
قوله القوة المصورة الحاصلة في سائر الام قال بقوله نقاسية الباء واظلم على المقصود فيختص
بعض بمئات قوله نسبة إلى نفس الحيوانية وهي الصورة النوعية لأنواع الحيوان كاشياء في قوله تلك الحركة
الاولية وقوله التابعة للادراك لقولاً أو قصد يقابلية قوله باعتبار محالها اشارة الى ان
قولهم الحواس الظاهرة محال عقلياً او حذ فيا قوله في القوى المشتركة بين انواع الحيوان
قوله وكونها متفقاً عليها اي كون تلك القوى بل محالها بدون وصف الادراك متفقاً عليها
والافالديك عندنا للجننيات كالكيانات هو النفس بدون وسائط الحواس ولهذا جوت
الشرعية المطهرة ادراكها للجننيات بعد موت البدن كاشياء في فضل مدبرك للجننيات
وكتب ايضا بين المتكلمين والحكاو قال بهاديرك الحياة اي بسبب تلك القوة فالمدبرك و
المتسم فيه هو المحل او المتسم فيه هو المدبرك العقل ثم ان هذا على رأي الحكم والافالديك
عندنا هو النفس بدون الوسائط كاشياء في قوله الى غيب ذلك كاللبن والام في قوله ويقع الحيوان
حيواناً كما في الخاطين الناقد للمشاعر لا سبعة وقوله الاولة ان الحياة اشارة الى الصفة في قوله
لم لا يجوز منع كبرى المطوية وقوله في الهوا واعد لها اي جعل الحياة الهوا مستعداً
للتصايف اه قوله وفي الآلة كمنع الخلق وقوله ان التفاضل ثلث من اه مقدمة رافعة قد منع الشرعية

قوله لا نزل ذلك بأول كنهها
التقصير والتقصير بقية
بأن يصدق أن هذا نافع
وهذا ضار

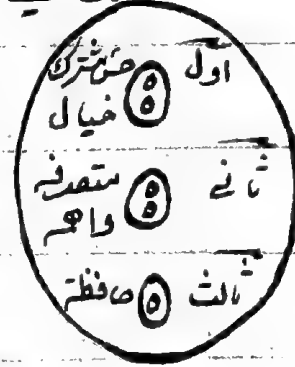
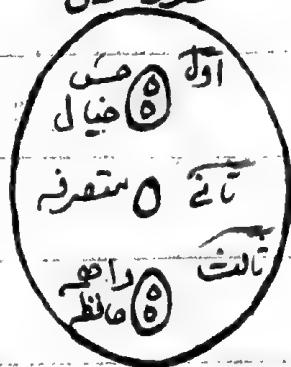
اتحاد الحاكم والمدرك والمتكلم فيه فيقول بدليل الحكم بدليل حكم القوة الواحدة بالبعض على البعض
 المتكلمين فيها المدركين بها قوله ان يحضر عند هـ اى فيه تأمل قوله وليس بشيء كبرى قوله كذلك
 ينتج من الشك الثاني ليس الحاكم بالنسبة من القوي الظاهرة قوله فلا من قوة باطنة جسمانية وكتب ايضا
 اخص من الشبهة قوله فان قيل منع لتفريق هذا الاخص من القياس المذكور قوله قلت
 اثبات لما هو المنوع عنه قوله ليس الاقوى جسمانية اى والعقل ليس جسمانيا عند هم وان كان جسميا
 عند المتكلمين والحاصل ان بناء هذا البرهان على ان العقل جوهى مجرد وان المدرك للشيء
 ليس الاقوى جسمانية كما يأتى قوله لكن بيد اعتراض على الجواب قوله ممكن لا يمكن اى وفاقا
 قوله للقوى الجسمانية اى سوى قوة النفس لا طقة عند المتكلمين او المراد لا يمكن عندكم فيترك هذا الدليل
 الزاميا قوله فان قيل الحاكم بمنزلة على تفريق الحاكم والمتكلم فيه فيقول المصنف بدليل الحكم بدليل حكم
 العقل بالبعض على البعض في قوة واحدة وكتب ايضا اى في وجه دلالة دليل المتن على المطلوب بحيث
 لا يرد عليه الدليل المذكور قوله على صفة مشابهة الامور اى مشاهدة المستقيظ والصير في الامور اى قوله
 وليس ذلك اى حل من القطعة والسعة قوله سوى الباصرة فيه قوله لا يفيد العلم اى البقائى قوله
 وايضا ارتكاه بعد تكليم كونه اما بسيطاً محبذاً قوله اذا عانت عن الحواس اى وعينها عن
 الحواس الظاهرة سبب لعينها عن الحس المشترك قوله بحيث يحتاج متعلق بالمتن قل كما في النسخ
 متعلق بالمتن قال الاستحضار من الحس المشترك لها قوله فرق بين الذهول والنسيان اى ولا بين الا
 وراء النسيان والذهول ولا بين المشاهدة والتفصيل بقية ما يأتى وقوله الآتي ويترك الفرق بين المشاهدة
 اى ويترك الفرق بين الذهول والنسيان ببقاء الصورة في الحس المشترك والها عنه بقية

قوله
 لا يمكن
 لا يمكن
 لا يمكن

ما في كلامه نوحى اعتباك ثم ان في قوله ويؤلف الفرقاه مع قوله ويؤلف الحسوس او تفننا كما يعلم بالبداهة
 قوله واعترض باننا على هذه الملازمة قوله يجب ان لا يكون محفوظا من هذا على جوانب اتحاد قوة الحفظ
 وقوة الادراك ومنع لزوم تفانيهما قوله ويؤلف الحسوس هذا لا مدخل له في الاعتراض فهو والادراك
 التخييل قوله بالتفان النفس الى الصورة الى في الحس المشترك قوة المتعلقة بالصورة الحسوسية بقية هذا
 شيئا وطوان المعاني الحسية التي لا تكون قائمة بالمحسوسات بل في قوة تدراك والاشبه انه يدركها
 الواحده ايضا ويؤلف التخصيص باذلك للتغليب في الدين في ان الامور الغنية الحسوسية لا تدرك
 الا بوجه كما في يدراكها العقل بالوجه الكلية في قوله المتعلقة بالصورة الحسوسية اي بذوات الصور
 الحسوسية او المادية بالصورة الحسوسية وكنت ايضا باحدى الحواس الظاهرة وقوله والمادة
 بالمعاني مادية لا ما يقوم بالغيب مطلقا كما يشمل نحو اللون والحلاوة والرائحة وقوله وقوله تفانيهما
 ان قوة اه اي مع الوهم والخيال قوله ان قوة القبولة والادراك قوله اي ملاحظة الوهم قوله بعد ذلك قوله
 هل يسمى ادراك الوهم قبل الذهول من هذه والملاحظة بعد تخيلا كما في الحس المشترك قال مفكرة
 لتصرفها في الصور العقلية ملائمة اذه الكلية في قال فخيالة لتصرفها في الصور الخيالية ملائمة
 الخبيثية في قوله في الصور الحسوسية بالحواس الظاهرة قوله موافقة غير ذلك لها وطل ما هو غير ذلك لتلك
 الصور لا يتناول تلك القوة فيها فهذه هي الكبرى قوله اجيب مني للكبرى المطوية بناوعا ان الامور
 مستلزم للادراك وما من من ان الوهم لا يدرك الصور الحسوسية معناه انه لا يدركها اولاد والادراك
 تكونه يدركها بواسطة ادراكها في الحس المشترك فتأمل قوله مدراك العاقلة فيتعلمها الوهم
 مع العقل كما في قوله ونحكم تفسيرا قال والمحل للحس المشترك مقدم البطن الاول من الداعي
 والخيال

في قوله واستعمال ما هو
 في قوله

والخيال مؤخر اه سه تجويف دار و داغ بشرية زرافت ش باطن و هذت هم خبره
مقدم ز تجويف اول بدان بود و حاسم مشترک را مقرون مؤخر از او شد ملاخيا که به کماند
و راولد تصور اثره پس اندر نخستين اوسط بود: تخيل رصوان و فکر از بشره
اخير و سطر جاي حفظ است و هم است و حفظه نبا شد تجويف اخير بدو: لاين سين
صورت اربع سينه صورت المني



قال والخيال مؤخر عطف على موعلي عاملين مختلفين من غير تحقق شرطه قال البطن الاوسط
وهو على شكل الدولة قوية سواء كانت مدركة والمدرسة من العواصم الباطنة اثنان الحس المشترك
والوهم قوية او معينة وهي الخيال والحافظة قال شهوية وقوة شهوية بهيمية ولفظ اماره
قال غصبية وقوة غصبية سبعة وثق الامة مقالة في المجردات قال جيم مخالف
فيه ان الاجسام لكونها باسرها مؤلفة من اجزاء لا يتجس في متماثلة فكيف يجوز تلك المخالفة فتأمل
قوله بالما هيته هذا بناء على ان لا يتوكل كل جسم مؤلفا من جواهر متماثلة تأمل قوله للجسم الذي
اي لكل عنصر من العناصر التي يتألف منها البدن قوية فان حيوته بالعضو اي بواسطة النفس
فقد يقال لم لا يجوز ان يتوحيده بالروح الحيواني كالحويانية ويتوحيده بالنفس والروح الحيواني
من الانسان ملازمة عادية وكتب ايضا اي بواسطة امر غير البدن هو هو الباطن لتولد من

من الاغلاط وقد يقال ان المراد انها بواسطة النفس وبوافق قول الشافعي بقاءه في البدل
حيث قوته في ذاته دون فعله قوله ان المدرك للكليات منفعها طويت في الحق قومه وهو معتد
قوله النفس وفانا موقال لانا نمحكم علمه الصغرى وكتب ايضا اى لان النفس حاكمة بالكلية وهذا
اشارة الى صغرى دليل الصغرى وقوله والحاكم اه دليل الكبرى كبرى دليل الصغرى وقوله ومدرك
كبرى القياس الاول قوله ومدرك الجزئية اى مدرك كل جزء من اجزاء الجسم كى في جميع البدن كى
كما ياتي اول الفصل الثاني قال هو الجسم اى في الجملة سواء كان جسميا او لا تأمل قال ليس الا كى
فهي المحصر قوله لانا نعلم دليل الكبرى قوله هو العضو اللامس اى الجزء كى في العضو اللامس
من الجسم كى في جميع البدن قوله والقول بان المدرك هو النفس اشارة الى منع صغرى القياس الاول
بمنع كبرى دليله ان اريد باوراك الجزئية في الاوسط وبالقصوى في تلك الكبرى الادراك والتصور
بالله ان ذلك واسطة وتسلمها مع منع كبرى ذلك القياس ان اريد بهما الادراك والتصور
بالواسطة قوله هو النفس التي هي جوهر محج وكتب ايضا يجوز ان يكون هذا اشارة الى المنع الاول
بمنع قوله كان المدرك لحياتها هو العضو اللامس بان لا نفهم ان المدرك هو ذلك العضو لم لا يجوز ان يكون
النفس بواسطة اركات الصورة فيه والى الجواب عن ان كان المراد بقوله هو العضو اللامس نفس
العضودون النفس التي هي الجسم كى فيه وهي تيران المدرك للجزئيات بل بواسطة عندنا هو النفس
كما ياتي في الفصل الاثني وكتب ايضا اى فالحاكم هو النفس التي هي جوهر محج ولا يجب ان يحاكم والحاكم والراسم
فيه وهذا القول اشارة الى الاعتراض والجواب على كبرى دليل الصغرى اعني والحاكم بين الشينين لا بد
ان يتصور هي محمولة لكن للكليات اى بواسطة انطباع الصور فيها قوله والجزئيات بواسطة انطباع
الصور

في قوله النفس التي هي الجسم كى فيه وهي تيران المدرك للجزئيات بل بواسطة عندنا هو النفس
فانهم قد عارضوا في قوله النفس التي هي الجسم كى فيه وهي تيران المدرك للجزئيات بل بواسطة عندنا هو النفس
فانهم قد عارضوا في قوله النفس التي هي الجسم كى فيه وهي تيران المدرك للجزئيات بل بواسطة عندنا هو النفس

الصواب وان كانت معها في العنق قوله بل انما اثباته وهو خلاف المتفق عليه قوله بعدم التقاطع
 والالتزام التكم قال يتصف باوصافه وكل متصف باوصاف الجسم جسم قوله وساد بان الشايع
 منع للصنف ما مل قال فيجوز ان ينتقل اه اى تعلقه لاسيما في الحركة والتحيز على الجوانب قوله على ان يتبقى
 البقاء بعد البدن لادلالته على الجسمية فذكره توطئة لايلىه قال تكون حلا لما اى لصورة ما قال ليس بماوى
 صفى والكبريان اعني وكل ما هو محل لما ليس بماوى ليس بماوى وكل ما ليس بماوى محب مطويين
 وقوله بتعقلها اشارة الى دليل الصفى وقول الشارح موافقا على حمله اه دليل للكبرى الاولى قوله
 وان لم نقل اى وان لم نحكم بوجودها في الخارج قوله اذ بما يعقله ولا يتوقف التعقل على الحكم بوجودها
 اذ سببا اه قوله في المادى لان صورة المحب موجودة في المادى ليس بمحب بل مادى بالضرر وتقول
 ولا لا اى لصورة ما اه قال ولا لا يكون بذى وضعه تقريبا للدليل ان النفس محل لما ليس بذى وضو
 مقادير وكل محل لما ليس بذى وضعه ومقدار ليس بذى وضعه ومقدار وكل ما ليس بذى وضعه ومقدار
 محبة فالكبريان مطويين ودليل الصفى ما هو وقول الشارح فلو لم يكن النفس محبة دليل الكبرى
 الاولى قوله والا يتصور اختصاصها بشئ لم يكن اه قوله لان الحلولة علم الملازمة قال لا
 اى لصورة ما قال لا يكون يقابل للانقاسم والكبريان هذا اعني وكل محل لما ليس يقابل للانقاسم ليس
 يقابل له وكل ما ليس يقابل له محبة مطويين ايضا وقول الشارح وانقاسم اه دليل الكبرى
 الاولى قوله منها ان تعقل الشئ هذا ناظر الى الاول وكتب ايضا هذا من الصفى كل من الادلة الثلاثة
 فهي ممنوعة قوله محبة اضافة وتعلق قوله منها ان النفس هذا ناظر الى الثالث وكتب ايضا
 من الكبرى الثانية من الدليل الثالث وهي ممنوعة وكتب ايضا من الامر الاضيق قوله كانت منقطة

اى جئنا منقسمين قولة ان تكون موهلة كما قاله ابن الراوندى قوله غير منقسم ان لا كان المراد بالجوهر
 الغير المنقسم اعم من الجوهر المظهر بكونه السند اعم او الجوهر المظهر فقط فالمناسب ان يقول اى الجواهر
 الذى لا يتجسس قولة كالحج والذى اه الكاف استقصائية قولة ومنها ان الشئ هذا بين للكبرى
 الاولى من الدليل الاول وكتب ايضا هذا الى الاول ايضا قولة بمنع صولها هذا هو المحط للمادة
 قولة بمنع صولها في الاولى ولا لم يمنع ان تكون حادثة في جسم عاقل لكنها اذا وجدت في الخارج كانت ذلك
 الشئ المحب ^{دشحه قاعده} ^{يعني} ان المجردة باعتبارها خارجا لا الذهن نظريا يقال ان الجوهر اذا واصل
 في الخارج كان في موضوعه قولة ومنها ان الحال هذا ناظر الى الثاني وكتب ايضا بين للكبرى
 الاولى من الدليل الثاني فهي ممنوعة قولة ومنها ان الشئ اذا لم يزل لاخر تأمل وكتب ايضا
 بين للكبرى الاولى من الدليل الثالث فهي ممنوعة كما في مقدم منية قال والثاني من وجوه تجردها
 قولة لا توجد للماديات اى الامور المنسوبة الى المادة من حيث الذات لا من حيث الفعل والانفصال
 مادته من حيث الفعل وكتب ايضا المراد بالمادة المنسوبة اليها اعم من الهيولى ومحل العرض
 دون متعلق النفس وذلك ظاهر قولة ببيان الصفر قد يقال ان ما ذكره المصنف دليل مستقل
 لاثبات المدعى ولا يثبت به الصفر وكتب ايضا بوجه ثلثة الاول الهاتررك والثاني الهاتررك
 لا تضعف بكثره الافعال والثالث الهاتررك تضعف تضعف الاعضاء قال ولا تضعف بكثره
 لاهنا وفي الآتي للعدول فلا بد ان اختلاف المقدمتين ايجابا وسلبا شرط في الشك الثاني
 وهذا هنا لم يختلفا قال ولا شئ من القوي ^ه ينتج من الشك الثاني لا شئ من القوي بقوى
 جئنا فية ثم ان حصل الدليل بحسب الظاهر ^ه رديع من رديع ان النفس قوة جئنا فية لا علم من

والاخرى

ولان احدى عمل للنفس والاخرى حاله فيها قوله والمنزعه بالجسم اي بالصورة الجسميه
او الجسم هو نفس النفس قوله والاخرى بالوصف العقلي اي من حيث اتحادها مع الحواس وال
فوجودها وجود اصلي للعلم قوله على ان لا تكلم انه اختيار لشق ثالث وكتب ايضا منى لقوله
بل يتوقف على حضور صورة اه اي لا يلزم من انتفاء كفاية حضوره بنفسه التوقف على حضور
صورة منتزعه قوله والصورة الخارجيه الاصيليه وكما ولا يحتاج الى انتزاعه قيا يتوهم اجتماع الصورتين
بل يحتاج الى حصول اه فلا يلزم ان يكون العقل دائما قوله اي متحدة ذهب اسطاطيلس ومن
تبعه الى ان النفوس البشريه متحدة بالنوع قوله في الماهية النوعية قوله والاجاب هو كقولنا
مؤلفه من اجزاء ولا يتجلى تماثلته قوله الابا يعقوب والاعراض قوله متحدة الماهية ببيان تماثلته
قال لوجه حدها هذه صفة والكبرى مطوية تقربا لقيا النفوس البشرية امور متحدة الحد
وكل امور متحدة الحد تماثلته وقول الشارح والحد تمام اه دليل الكبرى قوله تمام الماهية النوعية
قوله وسدت منع الكبرى قوله بان محجب اه اي بعد تكليم ان ما عرفوا النفس به حد والا فالنفس بسيط
عند هم والبساطة في التحديد لوجوب تركب من الجنس والفضل منه وان التجويد امر عسير فكيف
يكون اتيا ~~هـ~~ قوله اذ المعاني عند قوله الجنسية المركبة دون البسيطة كالجنس العالي والجنس
المنفرد قوله بالماهية النوعية قوله واما بغيره ان يكونه اي واما بغيره ان النفس جنس تحت انواع كل منها
منصوصه في قوله فيكون كل فرد منها اه قال للاختلاف لوانها هذه صفة اي لانها امور مختلفة اللوان
قوله واختلاف اللوان دليل للكبرى المطوية انما وكل امور مختلفة اللوان متماثلة بالماهية قوله
يستلزم اختلافه اي بحسب الماهية قوله وسدت منع الكبرى قال وانفقوا اي المتكلمون والفلاسفة
كلاهما

كان في القسطين قال على ابديتها الامن قال بانها قوة في الدماغي او قوى فيه وفي القلب والكبد
والا ففهي عرض فكيف يتصور بقائها بعد حملها قوله لما يأتي قبيل الفصل الآتي قال وقد يستدل بذلك
بمعنى الاستدلال بالابدية هنا وبالاستغناء عن الحمل فيما يأتي جعلها مقدمة ما فق في القياس
الاستثنائي وحمل اوسط في الاقتران الخ فافهم قال على قد مها كما هو من حسب افلاطون قوله
لانها لو كانت الاولى بان يقال انها لو كانت اه وكذا في قوله الآتي لانها لو كانت حادثة لم تكن موجودة
فافهم قوله حادثة كما هو من حسب المتكلمين واسطوخ قوله لان كل ما في صفة في قوله حادثة كونه اه علم
الصفة في قوله وقبل العلم اشارة الى الكبري اعني وحمل قابل للعدم ليس بالبدني قوله لان معناها علم الكبري
قوله ورواياته قد يقال ان تعليل الصفة بقوله الماء حادثة كونه مسبوقا بالعدم ينافي اعادة هذا
الاحتمال تبصر قوله فنفس المدعى فالاستدلال به مصادره وكتب ايضا فيه ان قابل للعدم كونه بمعنى
المستعد للعدم اعم من اللا ابدية لان الثاني ما يحصل له الزوال بالفعل والاول اعم من ان يحصل
له الزوال اولا فلا مصادره فقوله الثاني في الى شيء لان معنى اه ممنوعه وكتب ايضا على انه لا ينافي في اللا
بدية لجوابه ان يشترط بالذات فكل نظر الى ذاته واما الوجود فنظر الى دوام العلم بعين الآتي قوله والاعم
وكذا العلم السابق قوله فلا ينافي في اي فالكبري ممنوعه قوله لانها لو كانت حادثة يعني ان الحدوث ينافي في الجواب
ويقتضي المادة قوله لم تكن حادثة لكن الثاني باطل بالوجود الثلاثة قوله لان كل اه علم الثلاثة
قوله مسبوقا بالمادة التي تكون محلا لا مكانه الاستعداد كما سبق قوله على تقدير تمامه بان يكون الفاعل موجبا كما
مرجه به شارح المواقف في بحث الامكان قوله يحملها الحادث حتى ينافي في الجواب في ذاته قوله وحمل لا ينافي
في لزوم مادة يتعلق بها الحادث قال وقد يستدل من جهة اسطوخ ومن تابعه من لم يجعلها قديمة

واعاد ليك حد وثما عندنا فهو انما اثر الفاعل المختار وقال على حد وثما هو حد وث الادب ان كما هو
من ذهب اسطوى تابعيه قوله على تقدير قد كذا هذا في قوة القضية الشخصية الشرطية قال يلزم تعطلها
 لكن اللازم باطل قال قبل البدن لان التنازع باطل على أي اسطوى قوله بعد تسليم المقدمة الرافعة وهي
 ان لا تعطل في الوجود ولي بان التردد اى يمنع الملازمة لان التردد اى قال امتنع المتصور تقديرها
 اى موافقها مستعدة بعد ليعلق واللازم ان يعلم كل واحد ما علم الآخر قوله بعد تعلق البدن اى لكن
 لم يمتنع تقديرها بعد ليعلى لبدن بل وجب قوله لانه حلة الملازمة قال فتايزها وتخصصها قال البناء في المثال
 ويجعل كلامها ^{منها} مفصلا في فيه قال ويجعل فيها اى بعض قائم بها في الخارج جاء قوله لان ذلك اى
 حلول العوض قوله مغاير الحال اى للعوض الحال قوله لان اختلاف العوارض الموجبة لتعدد النفوس قوله
 باختلاف المواد اى مواد الاعراض التي هي مواد النفس ايضا ^{النفوس} قوله فان تعدد افراد النوع كانه هذا صنف
 والكبرى مطوية تقديرها القياس هكذا تعدد افراد كل نوع من تلك العوارض تعدد افراد النوع الواحد وتعدد
 افراد النوع الواحد معلل بالغايل والاعراض المكثفة به فينتج ما يتقدمه قوله واختلاف العوارض
 انما هو له قوله معلل بقايله وتعدد ه فان كان ذلك النوع عرضا فتعدد افراد ه بالموضوع واخره
 المكثفة او جسم فتعدد افراد ه بالهيولى واعراضه المكثفة او نفس فبالبدن واعراضه قال التنازع
 الباطل قال قدم الجسم فيه ان اللازم هو تقدم الجسم بحسب النوع وهو غير محذور عند المستدل وختم
 والمحدود قدمه بحسب الشخص وهو غير لازم قوله في بدن آخر اى لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل
 التبادل لكن الاول جاف والثاني خفي قال هو مع الادب ان اى النفوس مع الادب اى الاجسام المتعلقة
 هي بها سواء كان بدن انشائيا او حيوانيا او نباتيا او جارا او جيا فلكيا والابن كان الملا بالادب
 الادب ان

الابتن الانانية فقط لم يكن لقوله فيما يأتي ثم انه يرجع الى الوجهين اه وجهه قولي على التناسخ
 يعني ان النفس بعد الابتن لا استبد ولا انقص خلا لثلاثين بالتناسخ حيث ذهبوا الى
 زيادة الابتن على النفس قوله ليس لبدن واحد اراد ان يفيض المدعى ثلثة امور لا كان بطلا
 اثنين منها ظاهرا لم يذكر المصنف له قسبها بخلاف الاول الثالث فاورده تبيينه في النفس واحدة
 بالبداهة قوله فلما هي وبدني هي قوله باختلاف احواله كان الاول ترك الاحوال قوله لو لم يكن
 التعلق بذلك اعتراض على المقدمة الرافعة قوله مستفاد وجاز واللام باطل بما في العلم الضروري بان
 ليس مع النفس في هذا البدن نفس اخرى قال لان تمام اه علمه الملازمة قوله واعتراض ابي من
 عن جانب اهل التناسخ قوله بان ذلك اه وبابا لانكم اقتضوا تمام الزايج حدوث النفس وانما يقتضيه
 اذا لم يتعلق به نفس مستترة ^{بذ} قد يقال هذا داخل تحت المنع الثالث ~~مهم~~ قوله على حدوث النفس
 وحدث النفس بين على بطلان التناسخ فلو توقف بطلان التناسخ على حدوث النفس يلزم الدور بين
 فلا يرد ان حدوث النفس مذهب لستد وهو قد ثبت بقا فهو حقيقة لا بين على ما هو كما سلم
 عند المحقق ~~مهم~~ قوله ^{بذ} على كذا الفاعل موجبا قد يقال ان الفاعل ^{بذ} التناسخ قائلون بكون الفاعل موجبا بالدليل
 بين على ما هو سلم عند الحكماء المتأخرين ان كان الاستدلال من الشائعين والنزامي ان كان من
 المتكلمين قوله مع الفاعل وهو المبداء والفاضل ولم بحيث لا مانع من تعلق النفس القديمة
 قوله بدلائل على ان النفس اه وهذا اقصى من المدعى فلا تقرب بين الدليل والمدعى قوله ولا بدلائل على اه
 بيان الجزء ^{الاخصاص} السلي للام ^{قيل} خصوصية قوله او غير ذلك كالطريق ^{قيل} وعلى غايتها التناسخية نسخة
 تقيمية والنسخة الصورية غايتها اه قوله وكلتا المقدمتين الشرطية والرافعة قوله الا بالتعلق بالبدن

قوله والا يكن التعلق شأنا كانت قوله لعدم الاسباب كالتعلق هنا قال ليس من المتعارفين بين
 المشايخين والمكلايين وبين الاشراقيين قوله لان المسح الثابت بالشرع قوله الاجزاء الاصلية في الاخرة
قوله وتعلق الحق بالنفس قال في ذلك التعلق قوله حب الاله اي انواعه المتعلق بالحق قوله
قال بناء على استنادها هذه صفى والكبرى مطوية قوله النفس مستندة الى القديم اما استقلال
 او شرط حادث وحل مستند الى القديم باحدى الامرين ابدى ينتج ان النفس ابدية قوله الى القديم الموجب
قال استقلاله لا عند فلا فطون قوله عدمه الطارئ قال او شرط حادث عند استلزامه قوله كان اجز
 كان الكاف استقصائية قال دون البقاء حتى تنفي النفس بقاءه قوله وعليه مفعول ظاهر اي على الدليل على
 المذهبين اما على مذهب الاول فحق الصفى اي لانهم ان النفس مستندة الى القديم استقلاله وقد المنع
على مقدمات الدليلين اللذين تمسكوا بهما لا ثباته واما على المذهب الثاني فحق الكبرى اي لانهم ان كل
 ما هو مستند الى القديم شرط حادث فهو ابدى لكونه ان يكون ذلك الحادث شرط للبقاء وقد موجب الحادث
 ولو سلم انه شرط لموجب الحادث فلا يستلزم الابدية قوله والنفس صفى قوله عمل للبقاء بالفعل وحل عمل فعل
 البقاء يتمنع كونه بعينه فلا لغوة الضاد قوله فيمتنع فنتج قوله محل لغوة الضاد اي الامكان الاستعداد اي
للعمل قوله لان القابل علمه لتفاهيم على النتيجة عن الصفى وفي الحقيقة علمه للكبرى المطوية فصل
قوله لان المتكلمين والحكاه قال لانها حكمة اي في اوجابا او كليا قوله لا بد ان يذكرها عن قوله قال والابصار
مثلا قال وعند الفلاسفة اي من المقدمين قوله حاصلة في النفس اي كافة الآلة قوله المجردة يشير الى ان
محل لا بد من يقول بان النفس حس قوله من تحقيق ان آية حالة اي اثبات جواب آية قوله فما ملك وجوه ان
لا بد في الاضافة من وجود الصفات اليه والكليات لا وجود لها في الاجزاء فان لم تكن موجودة في الذات

والله من لم يرم وجود الاضافة بل ومن المضاف اليه فانهم ~~لم~~ ^ش ما على القول بعدم وجود الطبايع
 في الخارج قطاها واما على القول بوجودها فلا يلزم لا وجود لها بوصف الكلية ^{فصل} في بيان قوى النفس
 قوله كما مر في بحث القدرية القديمة مبدأ للتغير في آخر من حيث هو آخر قوله يطلق بالاشتراك اللفظ
 هو قال قوة النفس وهذه القوة بهذا الاعتبار يقال لها القوة المدركة قوله للادراكات لا دلالات
 المقولات الاولى وكتب ايضا اي البدئية والنظرية قوله من غير حصوله تفكي المعض قوله تحصيل
 النظريات تصوراتية او تصديقية وكتب ايضا التعريفات الثلاثة للماثل وكذا قول الشارح لانها
 حصل لها بسبب تلك الضرويات اه مبثبة على ان لفظ العقل في علم من الماثل اسم لقوى هي مباركة
 تلك الاستعدادات او اسم للنفس باعتبارها وما اذا كان اسما للنفس لنفس الاستعدادات فلا يصح
 الا اذا كان الكلام من قبيل التجريد كقوله تعالى لهم فيها دار الخلدية حيث لم يقل هو الاستعداد والمعض
 وكذا فيما ياتي ~~من~~ قال الذي له التمكن والاستعداد للاستعداد قوله من الكلمات الذي هو عبارة شريفة
 التجريد هو ان يحصل النظريات مشاهدة وكتب ايضا هذا صريح في ان العقل المستقار اسم للنفس كما لا يخفى
 للمقولة وللنفس قال وباعتبارها شريفا والقوة بهذا الاعتبار يقال لها القوة المدركة قوله كالتب للنفس
 فالطبايع صفة والمثبت موضوع بمنزلة مواد الاعراض قال ويتفرع عن الاول اي باعتبار المستقيمين
 الاوليين قوله اي العقل النظري وهو قوة النفس باعتبارها شريفا من المبدأ كما مر قال بمعرفة الاشياء
 هي نفسها وثبت بعضها البعض قال كما هي عليه ^ش يشرع بيان المطابقة للواقع في المقولات قوله اما
 للاشياء فبما هذا قوله بقدر الطاقته متعلق بالاشياء وصلا عنها قوله بمقدار ما اه حال عن
 الغير قوله واما الاشياء فبقدر متعلق بالمعرفة قال على ما ينبغي بمنزلة قوله السابق كما هي قوله

العقل به
 قال الشارح اي

وقد روي الحكمة اي التي هي مقام القسامين قوله في كمالها لا اعتبارا له خوله قوله كذا الاشياء كما هي اي
في الحكمة النظرية قوله والامور اه في الحكمة العملية قوله هي الشريعة اي النسخ الدائمة التي اخبر به النبي صلى الله
عليه وسلم اصولا او فروعها او معرفة اطل فيها والعمل بها بما يقتضيه بل معرفة النسخة قوله بل بمعرفة
معرفة النسخة وكتب ايضا امالان الحكمة اسم المعرفة والاحكام ليست بمعنى المعرفة واما لان الاحكام
مقتضية بما كان اطل فيها فعل المكلف قوله لكن ينبغي من الاحكام العملية ما ينبغي النسخ الدائمة الخيرية او بمعنى فطريا
الله تعالى فالنسبة مع الاول من نسبة ذي الطرف الى الطرف او نسبة المفعول الى الفاعل ومع الثاني نسبة
المتعلق بالكثر الى المتعلق بالفتح ولا يبعد ان يكون في الادراكات قوله ينبغي معرفة النفس لقصور او تصديقا
ما نسب الواصل فاعمالا او لا وكتب ايضا اهم من النسخ واطرفها لها دينا او دنيا قوله وما عليه
والعمل بها اي بالمعرفة او بما لها او بالاحكام العملية وكتب ايضا اي يقتضها اذا كان اطراف تلك
النسخ فعل المكلف كما في الفقه قوله هو الفقه اي واصوله او المبادئ العامة لا خصوص ما كان موضوعا
فعل المكلف قال ومن هوها اي من اجل هذين التفسيرين قال ان الفقه المادى للحكمة المتساوية للقسامين
قوله تقسيم الحكمة النظرية قال ويقال العملية بالاشتراك اللفظي قال لمعرفة ما اه نقول او تصديقا قوله
وعنايتها العمل يحوز ان يكون نسبة الحكمة الى العمل نسبة المفعول الى الفاعل كما يحوز ان يكون نسبة المتعلق بالكثر
الى نفس المتعلق او طرفه الاول في التصور والثاني في التصديق فافهم وكتب ايضا قد يقال ان معرفة
قولنا فعل العبد مخلوق الله تعالى او مخلوق العبد معرفة ما يتعلق باختيارا مع انه ليس غاية العمل
بل هو اللادراك تامل قوله ويقال النظرية اي يفصل الحكمة النظرية حتى بمعرفة اه فالحكمة النظرية كما انها اسم
للقسم كذا لكن اسم للقسم كالنصوص قوله وعنايتها او لان الحق لا فرق بين الفاعل وذيها فهي من العلوم التي
عنايتها

غايتهما الفهم والبيان كانت علما شريفا في بيان الاقسام بطريق الترتيب المنطوق قوله من حيث التعلق
 قدي الموضوع قوله بالمادة من الهيولى للصورة والموضوع للعرض والبدن للنفس قوله فالإله ضي التعليم
 والعلم الاوسط قوله كالمبحث عن احوال الخطوط قوله وان كان مذهبنا اى علما باحوال الموجودات فالتذكير باعتبار
 المذهب قوله من حيث عدمه اى بشرط الاشياء قوله كالمبحث عن احوال الواجب قوله باطلاق شخص لشيء بالفضل
 ويتبع عن المثال قوله كمن يكتب للتنظيم قوله ينقسم الى اه كان الاضطرار يقول بدل هذا ينقسم الى ثلاث
 ملكات وقوى محتاج اليها النفس الناطقة في تدبير البدن قوة بها تعقل الى آف الكلام من قوله وقوى ثلاث
 تفصيل الاعم قوله وتسمى قوة عقلية ملكية وقوة نظمية ملكية ^{قوله} وهي العفة وهي اخلا من تضر الحكمة ملكة
 يصدر عنها افعال متوسطة بين افعال الخلق والفجور كما ان الشهامة ملكة يصدر عنها افعال متوسطة
 بين الهوى والجبن قال وهي الحكمة وهي معرفة الحقايق عما هي عليه بقدر الاستطاعة ^{بمعناها} فتنظيم احوال
 هذا التفصيل المناسب لما من معنى القوة العقلية الملكية دون ما ذكره الشارح فان هذه القوة قوة
 العقل دون الفعل ^{ولا قوة} **المبحث الثاني من المقالة في العقل** قال اجوبان اول الملاحظات
 اشارة الى الصغر نظر الى الشرح والتقدير اول الملاحظات صادرة عن الواحد من جميع الجهات وهو
 الله تعالى قوله من جميع الجهات اى لا تكثر في ذاته وصفاته اذ صفاته انما هي عين ذاته خلقا الى انما فارجابة
 قوله والصادرة كبرى قوله عن الواحد من جميع الجهات قوله لا يكون الا واحدا فاول الملاحظات ^{بمعناها} فتنظيم احوال
 قوله فاول الملاحظات تفصيل عن الشبهة المطعون ^{قوله} لتكبر علمه لتفصيل قوله فاول الملاحظات اه عن
 الشبهة نظر الى الشرح ثم قوله ولا يجوز اه لا يدخل له بالنتيجة فهو نظر الى الشرح ابتداء كلامه ويحتمل ان
 يكون مراده بقوله الا واحدا الواحد في ذاته بان لا يكون له جز ولا يقارن شيئا في الوجود كقارنته

بعض الجسم والافعدم استغناء عن النفس والهيولى والصورة ليس با ظهور من عدم استغناء تلك
الثلثة قومه ودر الوجهين اى اول المخلوقات اى وعلة الاجسام اى ظاهرا لا سيما بما في فصل العلة والمعلول
قوله لطلب شئ اما محسوس او معقول كما قوله فالطالب العاشق قومه او نيل شبه امدحها عبارة
شرح التحديد اى نيل شبه احد اليهم والا لما كان له تعلق بالمطلوب وكتب ايضا اى شبه ذات الافلاك
بذات المعقول او شبه صفاتها بصفة المعقول وكتب ايضا بفتح الشين والباء بمعنى المشابهة لا بكسر
الاول وسكن الثاني قومه وحي التفاهيم اى الاربعه قال لم تختلف الحركات اى جهته وسرعة وبطأ قال
فتمين العقل وثبت بذلك تعدد العقول اى لان يكون مشبهها بالافلاك قال والمعقول جوهره كان بين
هذا ما ان لا يكون الجوهر هب لها بل عرض عام قومه لان الاول مصدر الذي هو معلول البارى بل والسطة
قوله لفلك وهو الفلك الاطوطلس وكتب ايضا باعتبار مكانه في ذاته قومه وعقل باعتبار الجوهر
قوله اها الافلاك الكلية قال مخصرا انواعها الاضافة الاولى لامتية والثانية ببيان البياض والى الخاصها
فلا يكون العقل تمام ماهية مختصة بل هو تمام ماهية مشتركة او عرض عام تأمل قوله لان تعدد الاشخاص
لنوع واحد قال عاقلة لذاتها اى لنفس ذواتها لا لصورها ومثلها قوله عند ذواتها اقامت النظم
مقام النفس وكتب ايضا يعني ان علمها بذاتها حضورى قومه وهو معنى التقبل اللام للعهد اى معنى تقبل
العقول لذاتها قومه وفيه منقول قوله وهو معنى التقبل قومه حضور الماهية اى نفسها وصورها
تأمل قومه المفارقة مغايرة حقيقتية لا اعتبارية كما هنا قومه انما يكون بمصداق هذا عند القائلين بالانطباق
وكذا عند القائلين بالخطوط الشعاعية اذا كان المراد بالصورة اعم من الدخنية والخارجية وقى عاقلة ايضا
اى بالفعل قال وجميع الكليات اى دون الجزئيات قال مباد لكالات النفس لفظا لكالات ليس في

في نسخة القطيبي فالحق ان القول فاعلم مؤثره وموجده لها والاجام ايضا قال النفوس البشرية
والفلكية قوله فلم يكن عقلا بل نفسا قوله انها مباركة اي موجودات لها وكتب ايضا اشار بترك
الكالات الى ان قول المصنف والاجام عطف على الكالات لا النفوس قال الاجام الفلكية والعنصرية
قال وان الجن ارحمهم لا يخفى ان الجن بهذا المعنى خارج عن تقيم الجواهر المارة اول الجواهرات قوله ومصرها
من جانب اه اضافة الى المفعول او الفاعل ثم هذا بيان الاستيلاء وقوله وبما هذا يحمل من جانب

حكما والاسلام قوله وهم رسل الله اي فيهم تأمل قوله دون البعض من الابصار والاحوال

الخامسة في الالهيات قوله اى في المباحث اى المتعلق بذا

تعلق الكل بالجن وموضوعا او محولا او نسبيا سببية وهي التنزيهات تأمل وكتب ايضا هذا وما عطف
عليه هي الامور المنسوبة الى الآله امانته الاول فن نسبة الجن الى الكلى واما البواق في فن نسبة التعلق
الى المتعلق وفيه فصول الفصل الاول في الذات قال لا بد للمكنات اه اللام هنا

وفي قوله والمحدثات للجنس المبطل للجمعية اي لم يكن ما من المكنات ومحدث ما من المحدثات

وكتب ايضا ولا يمكن الاستدلال بعدم المكنات بوجود الواجب كما لا يخفى وكتب ايضا حاصل هذا

الطريق كالطريق الآتي قياس استثناء اشياء المصنف الى ملائمتها بدليلها فقيده لولم يوجد واجب

لم يوجد ممكن ما والتالي باطل اما الملائمة فلما ذكر المصنف واوضح الشارح واما بطلان التالى فللباطلة

ومع شيئا وهو ما واجب وهو خلاف المفروض مع حصول المطلوب واما ممكن وقس عليه الطريق

الثاني بتبديل الواجب بالقديم والممكن بالحدث قوله فان كانت واجبا اى اول واجبا وكذا قوله ممكن وكتب ايضا

اى لا واسطة قوله فذلك موافق خلاف المفروض قوله فاما ان يدور هذا مفاد قول المصنف في

الدور

اللازم والتسلل قوله او ينتهي اليه لا يقال اذا وجب انتهاء سلكة الممكنات عندهم الى واجب ^(الواجب في)
وكان طرفا لها فكيف يعجز القول منهم بقدم نوعي البشرى والحوادث وهذا باب سلكة احادها الى
غير النهاية والقوله بذلك قول بعدم انتهاء المحصور بين الحاضرين لا بالقوله للحوادث سلكتان احدهما
وهي سلكة العلل الناقصة بحسب الطول لكونها فرضت اولاً والاخرى وهي سلكة المعدلات والشرائط
بحسب الفرض لكونها فرضت ثانياً ولا يلزم من انتهاء السلكة الاولى وكذا الواجب طرفا لها انتهاء
الثانية وكونه طرفا لها مثلاً الوسائط بين زيد الذي هو معلول العقل الفعال وبين الواجب عشر
ممكنات شريطة وجوده من الآباء والامهات غير متناهية وكذا الوسائط بين كل واحد من آباءه
ذلك العدد بعينه مع عدم انتهاء شريطة وجوده ايضا قوله وهو المطلوب مع كونه خلاف الفروض
قوله وعند المتكلمين عطفت على قوله عند الحكماء فصيحة مشعران عنوان موضوع مطلوب بهم مفهوم
الواجب مع انه مفهوم القديم لكونه في مقابلة الحادث بخلاف الواجب فانه في مقابلة الممكن قوله
واشبات القديم اى الدائى والزمانى قوله يقدم شئ من الممكنات سوى صفاته تعالى قال بالافاق والانفس
المادة بالافاق الافلاك والعناصر والماد بالانفس الحيوانات والنباتات والمعادن والجبله الماء بالانفس
فاق والانفس عالم المحسوسات قال لانه الظاهر في نظر الحكماء ان قلت الاستدلال بالافاق والانفس
ان كان باماكنها فطريق الحكماء او محذور وفيها فطريق المتكلمين فاقومهم حكمه بالاستدلال بما ذكرناه وانما
لمن ذكره بخلاف ذلك الطريقين وايضا هو على من التقديرين يبرهان لا فطرية فاتوجه السؤال و
الجواب قلنا الماد بالاستدلال بها الاستدلال بانفسها لا بعين ان الممكن او الحادث وقد تقدم ان الحكماء
تختلف باختلاف العنوان ولا شك ان الاستدلال بانفسها بدون ملاحظة الاحكام او الحوادث

في التمهيد فافان قيل
ذلك هو الصواب في
الحكماء لا بالاستدلال بالافاق
فان الحكماء لا يثبتون
الواجب بالافاق

انما يفيد ان لها مؤثرا وراى عالم المحسوسات فيجب ان يكون وجودها واما انما يمكننا او محمد ثانيا من
الاستدلال باحد العنوانين فانه يفيد ان لها مؤثرا واجبا او قد يافيد تقرير الاستدلال هكذا لولم يرد عليه
مؤثر غير محسوس لم يوجد شيء من العالم المحسوس والقالي باطل بشهادة الحسن وبيان الملازمة ان
وجد شيء وهو متغير في مخصصه فمخصصه فاما ان يكون مؤثر مخصص وراى العالم المحسوس فذلك
او من ذلك العالم فتقل الكلام اليه فاما ان يدور او يتكسل وكأنه اشار الى انما بتقدير وقد هو
الاستدلال بها قبل قوله بن وانها الى ما ذكرنا من ان الاستدلال ليس بعنوان الممكن او المحدث
قال والاستدلال به هذا نظرا الى الشرح عطف على الهاء في انه قال بل التأمل فيه بحيث يلاحظ الوجه المحسوس
الى المؤثر واثبات الاتفاق والانفصال وانتظامها قال الاغنيا، مطلقا فلا يكون متبوعا بالعدم السابق
قال بصفا لكالم وهذا يعلم بالتأمل في الاتفاق والاحكام والانتظام قال عن الرافى اى عن عدم الطارى
قوله ان كان هو الواجب اى على رأى الحكمم والقديم على رأى المتكلم قوله ولا يذهب اى ولا يرد على الاول لظهور
استحالة الدور قال ^{بها ت} مخالف اى بحسب الماحية وكتب ايضا من اول المخالفة بعدم المماثلة جعل
هذه المسئلة من التناقضات والمصنف لم يجعلها منها لعدم الحاجة الى التاويل وان كانت ممكنة
قال ان الرذائل فلا فالقدماء المتكلمين المشبهين للاحوال القائلين بمماثلته ذاته تعالى كما ذكرنا وان
في الذاتية وامتيانها عنها باحوال اربعة هي الواجبية والحسية والقورية والعالمية كما هو عندنا على
المجائى او بجائيه فاما ^{موصية تلك الاربعة} الالهية كما هو عند ابي هاشم وكتب ايضا في شرحه ^{ان} واما الشيخ الاشعري
وابو الحسين البصري القائلان بان وجود كل شيء عين ماهيته على ان المخالفة بين كل موجودين انما هو
بالذات ولا اشراك الا في الاسم والحكم قلت هذا ينافي ما من الاتفاق على ان الاجسام متماثلة لتركيبها
من الجواهر

من الجواهر المتماثلة تأمل قوله من الممكنات أي فليس له مثل صاعن الممكنات وكتب أيضا أي القائم
 بنفسها إذ هو محل النزاع فثبت قوله الآتي انما يقوم بنفسه ثم ان الشارح انما قيل للذوات بالممكنة
 وان كانت شاملة للذوات الواجبة ايضا لاخصاص الدليل بعدم التماثل لهما واما عدم التماثل للذوات
 الواجبة فيعلم من مسئلة التوحيد المفيد لنفي تعدد الواجب مطلقا سواء كان الواجب ان مماثلين او لا
 تأمل آية آل لئلا يلزم آه ولئلا يلزم التركيب لان الجزء الذي به الاشتراك غير الجزء الذي به الامتياز قوله
 وجوب الذات قد يقال لا يلزم من وجوب ما به الاشتراك وجوب ما به الامتياز فلا يكون الممكن المركب
 منهما واجبا قوله يشترك ذاته في مفهوم الذاتية قوله صدق العارض لا صدق الذات مع الافراد قوله
 بين المفهوم ان كان الاول بين العوضي والذاتي قوله بعد اثبات صانعها أي واما بعد اثبات صانعها
 فالنفي عن البيان هو كونه ان لا يكون ابديا قوله كونه واجبا او قدما **فصل في التزيهات**
 قوله وفي الكثرة عنه الضمير جمع الى ذاته تعالى بالنسبة الى قوله بحسب الاجزاء والى مفهوم كل صادق عليه
 بالنسبة الى قوله والحيثيات قال الواجب لذاته القضية بالنسبة الى المعطوف انما ولا تعد ولا فرده
 طبيعية واما بالنسبة الى المعطوف عليه فلك في ضمير لا فرده السكوت اقول لا يمكن ان تعد الواجب
 قوله لان كل جزء منه ان كان الواجب ذاتا مستلزم لاحد المحالين اما ان الواجب وتعدده لكن جعل
 الاول لان ما وعلية الثاني دليل الملازمة ويجوز العكس كما يجوز جعل احدها لا مع التبيين لان ما
 ثم ابطال كل منهما وقس عليه سائر ما يستلزم احدهما لآخر ويمكن ان يكون له المصنف والا لا يمكن على كل
 تقدير ضرورة امتياز الكل الى الجزء كما سيأتي في قوله والواجب ليس محتمل قال ولا تعد ولا فرده هذا
 في التقدّر بحسب الحيثيات كما ان الاول في التقدّر بحسب الاجزاء قال لان ما به الامتياز هذا الدليل
 محتمل

من غير أن يكون الواجب بل الواجب عين الماهية الواجبة أو خاصية ملاحظة واحدة وهو ممنوع لكونه إن كان
 أمراً اعتبارياً أو حقيقياً لأن ما لماهيات كل منها منحصرة في ذاتها تأمل قال أما نفس الماهية التي بها
 الاشتراك قال ولأن وقوعه مقصده الواجب أقيم دليل الرفع معاملة عامها وطوى الشرطية مع دليل
 تقريب القياس لو تعدد الواجب لا يمكن وقوعه ما يمكن أن يقصده كل منهما لكن التالي بالحل أما الملائمة
 فلأنه لو تعدد لا يمكن أن يقصده كل منهما وقوعه شيئاً استقلالاً ولو أمكن ذلك لا يمكن وقوعه أما بطلان
 التالي فلأن الوقوع^{وقوعه} الممكن لا يمكن أن يقصده الواجبان أما بها الخ قوله استقلال المفروضان أسي
 وكان قصد عام من حيث الاستقلال فلا بد أن كونها مستقلة القدرة والارادة في نفس الأمر
 لا ينافي وقوعه المقدر بموجب القدرتين بحسب الإرادة فيجب اختيار الشق الأول من غير لزوم
 خلاف المفروض نظيره لك ما ذهب إليه الأستاذ في فعل العبد من أنه بموجب القدرتين قد يتعدى
 تعالى وقدرة العبد وقدرته والقدرتين هو الامكان اعترض بأن الامكان لا يقتضي خصوصية المقدورية لأنه على
 الافتراض لا المؤثر لو كان موجبا أو قادرا فحال واجب بأن خصوصية القدرة لا يحتاج إليها الاستقلال^{لأن}
 وإتمامها لما ثبت بالبرهان من قدرته الصانع وذلك لأنه يكفي أن يقال لأن مقتضى العلية ذات الإله والعلوية
 هو الامكان وبأن لنا تقديرا مبتدأ أسي والمصدر للقدرة أسي أو قوله فان قيل يجوز هذا إنما يتبع لو كان تقديم
 القياس المذكور هكذا لو تعدد الواجب لوقع بالفعل مقصده الواجبان بالفعل لكن التالي بالحل كما هو
 ظاهر كلام المصنف في يكون منعا للملائمة والمحاربات أسي بالها لكن يفي في منع قوتها على الملائمة لكون
 الاتفاق في نفسه لم يقدر على ما هو ممكن في نفسه واعترض بأن الصند امتنع بإزالة الصند الآف والآف والآف
 في نفسه غير كاف لتحقيق العجز بل إنما يحصل العجز إذا لم يقدر على ما يمكن في نفسه ولم يتمكن من الفعل فإنه تعالى لا يتعدى

بما اعدام الشيء ^{موجود} علمه التامة بغرض تعلق الامر بهين مع الالهي ^{عند} عبادة المصنف لظهورها
 في ترتيبهما وقال بعضهم ان سدا الفير طريقا تعلق الامارة عليه ^{عني} وفيه تأمل ^{لانه} لا يفي الى القول
 بقدر الله تعالى بما اعدام الشيء ^{موجود} علمه التامة وذلك قول بجواز تخلف المعلول عن ^{علمه} العلة
 قال فان وقعا معا في الضد وما فصله الآخر قال والايقاع في الايجاب الكلي وكتب ايضا
 بان لم يقع اصلا او وقعا على الترتيب او وقع احدهما فقط فهذه ثلث صور قول وقعا احدهما او
 وقع احدهما على الترتيب قوله على الثاني اه وكان اعني الثالث اعني فيما اذا وقع على الترتيب قوله من عني هما او
 الاول ذكر الكاف بدل من او ذكر مجموع الضد ^{ين} ايضا قال والنصوص ^{يعني} ان الادلة السمعية غير متوقفة
 على وحدة الاله لا مكان البعث ^{مع} التعدد فثبتت الوحدة بالادلة السمعية لا يستند ^{الدور} حتى لا يجوز
 التمسك بها لا ثبوتها قال ^{لقد} تا ان اريد بالفد ^{وطا} ان العدم بالفعل ^{فالاوسط} حان كان وقوعه
 التام فيتم المنع على الملازمة الصغرى ^{لجواز} الاتفاق وان كان امكان التام فيتم على الملازمة الكبرى
 لان المستلزم للفد بهذا المعنى وقوله التي لو لا مكانه ^{مع} التقديم ^{ين} نتيجة المنع على الرفع ايضا ^{لانه}
 النصوص بطي السموات والارض فلا يترك الالهي ^{مع} جهة اقتناعية فضلا عن القطعية والاشراطية
 الا ان احراز ^{يراد} طابان العدم عقب الوجود ^{عقب} نزول الالهي ^{مع} فكل جهة اقتناعية لجريان العادة
 بوقوع التي ^{مع} والقالب عند جريان الحاكم وشهادة المحس لعدم طابان العدم وان اريد طابان بالاك
 فيثبت للملأمة ^{مع} ان مسلمين لكن يتبع المنع على الرفع ^{ولا} لا يترك الالهي ^{مع} اقتناعية ^{مع}
 فالاوسط ^{مع} امكان التام ^{مع} فغير المحبة ^{مع} هكذا لو تعدد الاله لوقع التام ^{مع} ولو وقع او امكن لعدا
 لكن الفد ^{مع} باطل ^{مع} فالتعدد كذلك وان اريد بالفد ^{مع} دوام العدم ^{مع} الباقي ^{مع} فالاوسط ^{مع} عدم امكان
 العالم ^{مع} والتقدير لو تعدد الاله لم يمكن العالم ^{مع} ولو لم يمكن لم يوجد ^{مع} اما الكبري ^{مع} فظاهرة ^{مع} واما الصغرى ^{مع} فلا

لو أمكن على تقدير التقدير لا يمكن التماثل المستلزم لأحدى الحجب المفاسد والآية في حجة قطعية والشرعية
 لزومية وهذا التقدير الأخير هو الذي اختارنا ^{مع} بقوله تقريره على ما ألف به به ^{مع} بنسب لمحصل الفاد
 بهذا المعنى على تقدير وحدة الإله وقس عليه ما يأتي ^{مع} والشرعية لزومية عادية ^{مع}
 دليل المقدم من الرافعة ^{مع} وكذا الشرعية لزومية ^{مع} قوله تقريره على ما ألف به به ^{مع} أي بحيث
 يتناول الآية حجة قطعية والشرعية لزومية للاتفاقية كما إذا كان الفاد يفي طيان العلم بالفضل أو بالمكان
 بأمل قوله أنه لو تعداه صفى قوله ممكننا اللزوم لتعد والإله أحد أمور ثلثة امتناع العالم أو وجوبه
 أو إمكان أحد المفاسد لكن جعل امتناع العالم لا ما و محالية إمكان أحد المفاسد دليل الملازمة
 ولم يتوخى محالية وجوب العالم مع أن الملازمة انما تتم بها لبطلان محالية وجوب العالم باجتماع
 صدق حدوثها ^{مع} قوله فضلا عن أنه أشبه بالأكبر ^{مع} قوله لأن إمكانه دليل الملازمة ^{مع} الصفى وقوله
 إمكان التماثل أو التوارد فالمداد بقول المصنف إلى دليل التماثل قوله للمفاسد أي أحدها
 قال والمتركون أي المخالفون لهذه المسئلة ^{مع} يد بكنى أي ضارفة أو ضمنا فقوله صاحب المواقف
 لا مخالف لهذه المسئلة إلا الشنوية هو المخالف ضارفة ^{مع} يقول والمجوس كلامه ظاهر في أن المجوس
 ليسوا من الشنوية وعبارة شرح المواقف صريحة في أنهم مشركون ^{مع} أن الفرق بينهما في عجز اللفظ واللا
 فليس المراد من النور والظلمة حقيقتيهما ^{مع} قوله قالوا أي الف يفيقان ^{مع} قوله من الملازمة ^{مع} مؤتسليم انتهى
 اللزوم ^{مع} قوله من الملازمة ^{مع} قوله في الجملة ^{مع} أي سوارى والخيول والشراب غلب أحد
 على الآخر وقوله وهم النصارى الأول كالفصاحي ^{مع} أي اليهود والقبائل ^{مع} بآب عن أبيه ^{مع} بنينا وعليه
 الصلوة والسلام ^{مع} أي الله تعالى ^{مع} قال من يقول إن الملازمة نبأته ^{مع} قال في عماليق الطالون ^{مع} قال لا يستلزم ^{مع} تحقيقه
 علم لا شر

خمسة لا يشرك في الحق ان كان الظلم وأهريق عند الاولين خادئين من النور وين ان ولا شراك
 من عند الاولين ان كانا قد عيى ايضا عندى فتأمل قال المعبودية الوحيية بقية الاشراك بدون الالتزام
 وبدون كمال اللزم بينا قال والشيطان اقول الشيطان داخل في قولهم افعال العباد وخلقهم لهم كمال الملكة
 والجن فلا وجه لتخصيصهم بينهم بالنكران ليقال ان اشياء الى المعنوية والافقوا الثنوية والمجوس
 في كمال الشيطان مبدؤ للقبائح والشرور لا يكونون مشركين لعدم اعتقادهم قدم ووجوب وعدم
 قولهم بكونه خالق القبيحة الصادقة بمختلف الثنوية والمجوس في الماد بالقبائح الافعال القبيحة
 قولهم كالا فلاك اشياء بالكاف الى العناصر فالله يقول الآتي لما في عالم العناصر المولود المثلثة تأمل
 قال وخلق الا فلاك قدم ان الخالق لما في عالم العناصر عندهم هو العقل العاشق بالاستعدادات الحاصلة
 بالاضاع الفلكية لا الا فلاك قوله في نفي تعدد الخالق وان لم يبالغوا في نفي تعدد القديم وقوله والمقولة
 في نفي تعدداه وان لم يبالغوا في نفي تعدد الخالق قوله والفلاسفة في كونه وان لم يبالغوا في نفي تعدد
 الخالق والقديم قال القديمة الوحيية الاولى او الموصية اه لا استقلال كل من القديسين فيما ذكره ولا ليعم
 شير قول الله وكذا خلق الاجسام قوله من خواص اللاهوتية فيك مهم القول بقدر العاجب فيكونون
 مشركين وفيه ما في البحث الثاني قوله لان كل جسم صفي قوله وكل مركب اشياء الى الكبرى
 الاولى قوله محتاج الى اه في الوجوب قوله الى جهة المحول والمقدار قوله الذي هو غير محقق في نفي
 هو قوله وكل محتاج الى الغير بما في معنى كان قوله ممكن واذا فهم النتيجة ان كل جسم ممكن الى صفات معلومة
 يعني ان الواجب ليس يمكن ينتج من المثال الثاني المطلوب ان الواجب ليس بجسم قوله فاعلام بل علم ما في
 او صورته تأمل قال للاعتناء به اشياء الى صفات المسكتين واما التركيب الذي ذكره الشارح فهو مقيمة

أو سط له دليل صريح المسئلة الاولى فافهم قال للنزوم قدم الحيز ثالثا الى المقدمة الشرطية اي لو كان متحيزا
 لكان معه تحيز قد يما قومه امتناعه دليل الملازمة قومه واللائم باطل مفادته رافقه قومه ما حتم دليل الرفع
 قومه من مدنى ما سوى الواجب قد يقال ان ما مر هو حدوث الاجاب والاعراض المحالة فيها لاصدوث
 الجواهر المحبذة ايضا فلا يتم الدليل على القول بان الحيز هو الماحل بعد المفظوع ايضا فامل قومه وهذا
 انما يتم لو كان اه ان كان اعتراضا على الملازمة فبنائه على حمل القدم على معناه الحقيقية على الوجود الغير
 المبوق بالعدم والمخفى ان قدم الحيز على تقدير كونه تعالى متحيزا انما يتم لو لم يكن موهوما واما اذا كان
 موهوما فلا يثبت بالقدم او اعتراضا على الرفع فبنائه على حمله على الانانية والمخفى ان بطلان قدم
 الحيز انما يتم لو كان موهوما لان المثبت هو فيما مر حدوث الموهوبات وعدم انه ليسها لاموهوما
 لجوان قدم المدومات وان ليسها قومه على تقدير وجوده اى على تقدير كونه ايضا قومه محال فيه
 ان اتصافه تعالى بالامور الاعتبارية الملحقة جائز بل واقعه مع امتناعه الاتصاف بذلك على تقدير
 وجودها لامتناعه قيام العوارض به تعالى قومه المتعلقة بالادب تعلق الظرف بالظرف او الصنف بالمفرد
 قومه فلا يرد شيء لكن لا يثبت حتى انتفاء تحيزه تعالى بحيث موهوم قال لان المتحيز في هذا التقليل
 شرعا غير ترتيب اللف قال محتاجه اى في الاتصاف بالتحيز قومه والاهتياج مطلقا سواء كان في
 الوجود او في الحيز وكتب ايضا اعترض بجوان ان يلى الاهتياج في الوجود من خواص الامكان دون
 الاهتياج مطلقا لا يرد ان الله تعالى محتاج في اتصافه باللعنة لزيد الى وجود زيد قومه لجوان الخلاف
 فيه ان هذا انما يفيد استغناء الحيز في كونه متحيزا فيه عن التحيز ولا يفيد استغنائه عنه في الوجود
 قال لامكانه كبرى الشكل الثاني والصنف هو قولنا الواجب ليس يمكن قومه لانه دليل البطلان
 قومه وعند

قوله وعند الحكم ما هيته الملائمة بها ما به الشيء هو هو لا ما به يجاب عن السؤال بما هو والا لم يكن على
التعريف الجواب الجائز في كتب ايضا اخذوا العرض ممكنا في تعريفهم هذا ليس او يخرج من اخذ
من تقسيمهم الموجود الى الواجب والممكن والممكن الى العرض والعرض الى هذا واضح وذلك
خفي قوله سائلا ما هيته بوقش فيه بان زيادة الوجود المطلق اتفاقية فليكتف في صدق هذا
التعريف ودفعه بان الملائمة بالوجود الوجود الذي به موضوعه يتيم في الخطاب في هذا عين في الواجب
وذا انك في الممكن قوله لانها اسماء صفى ^{قوله} فلا يكون نتيجة قوله اى حال فني اى حصوله العرض في الحمل
والجبر في الكل قوله لا مستلزم الاحتياج بالخصوص بالاول وانما يصح لو لم يكن الجسم عند القائل مؤلفا من الجواهر
الافقية ولا من الهيولى والصورة تأمل قوله او الحاصل والقيضة بل تركبها من الشيء ومن اخفى من النقيض
والبحث الثالث قوله ان صلا ممكنا اى اوصاف الغير اجبا مثله قال والا مكافا ^{في كافيته} في شيء
واحد قوله ان يقع على وجوبه اى وبقي الممكن على امكانه قال ولا يحل اى لا حصول الظرف في المظروف ولا حصول
الصفة في الموصوف ^{قوله} وذلك باطل قد يقال ان فيه مصادفة نظائره الشرح تأمل **والبحث الرابع**
قوله بمعنى الموجود اى بالوجود والمحمول لا الربط والافتيحة نحو الاضافات الحادثة الآتية قوله فالكبرى
نفس المتنازع فيه لان معنى انه تعالى عينة انصافه بالحادث انه مستلزم اتقائه من الوجوب الى الامكان
وهذا المعنى نفس معنى الكبرى قوله لمع ان يكون الحادث كان هذا السند فنقص الشق الثاني فالمنع بالنتيجة الى
الشق الاول مجزى قوله مطول الذات لا الغير في كتب ايضا اى بالاحتياج والالزام التكل او قدم الحادث
قال ولانه يتصور اه صفى والكبرى انما وكل مستلزم في الازل وقوعه بل جوائزه فيما لا يزال موجب للانطلاق
لمطوية وقوله فيلزم الانقلاب اشارة الى النتيجة وقوله والالزام يتبعه منع الملازمة ان اريد جواز

ان لية الامر لحادث مع اتصافه بوصف الحادث ومنع بطلان الانتم ان اريد جواب ان لية
 مع عدم اتصافه به قوله مع تقدير الجوان فضلا عن الوقوع قوله و قد منع للصنف ان اريد متناع
 الوقوع الا ليزال في الازل وللكبر ان اريد متناع الوقوع الا ليزال في فيه لان المتناع المقابل للقول
 والممكن هو الذي امتنع عليه الوقوع مطلقا لا الوقوع الخاص كالوقوع الا ليزال في نفسه وقوله بان
 المتناع فيه و بانه لو تم للزم ان لا يوجد حادث بل لا يجوز فافهم في الشرح نقض تقطيعا وهذا اجماع قوله
 هو ان الوقوع الاتصاف في الازل لا وقوعه فيما لا يزال اي لا يلزم من امتناعه ان لية الشيء
 ان لية امتناعه وعبارة اخرى لا يلزم من ان لية الامكان ان كان الا لية في الجوان ان لية امكانه
 قوله لانه منقطع صنف وكتب ايضا اي لحقه العدم الطارئ وقوله ولا شي كبري قوله امتنع عليه
 الطارئ وقوله والا وجب تنزيهه قد يقال ينقض منطبقه للعالم الجواب له جواب لقيام الحادث قال
 يتعلق حادث التعقيب بالحادث دون المتبدي يعين الثاني وقوله كالعلم بالتمثيل بالعلم بما يصحح القول بان
 العلم تعلقيين تعلقا ان ليا باخبار الحادث وتعلقا لا يزال باعيا فيها فلا يلزم الجهل بالحادث او قدها
 قوله مثل كونه واحدا التمثيل بهذه الامثلة للكب لا للوصول لعدم تجدها واما التمثيل له فلكونه
 تعالى ليس مع بل اولين قبله في الموافقة كل او امتنع اتصافه تعالى به فليس ليس بتجديد والا
 فيجب تجدد سلبه كالمثلين المذكورين قوله مثل كونه او لا واصل اقول التمثيل لا بالامثلة فافهم
 وبالثنائي للوصول فان الاخيرة بالفضل لا يزال لم يحصل بعد ان كان بالنسبة الى جميع العالم وما صل
 ان كان بالنسبة الى اجزاء عبادة الشرح كالحقيقة المحبة بتجدد المخلوقات به كالعالمية المتجددة بتجدد
 المعلومات فحب عنها قوله كالعالمية اي عند الله والحسين والمليكية والكارهية والسامعية
 والمبصرة

والمبصرة الحادثين عند وثن المجموع والمبصر عند الجبائين فصل في الصفا الوجودية
 قوله الوجودية أي المنسوبة إلى الوجود المحولي والدلالة على الذات المطلوب هنا اثبات ياوتها دون اثبات
 وجودها فإن وجودها في الجملة سواء كان بطريق العينية أولا لا كلام فيه بل الكلام في الزيادة فقوله ان
 وصدق المشتق على الشيء أي المشتق من أمر موجود فلا يرد النقص بالواجب والوجود مثلا حيث
 لا يدل صدقها على زيادة المأخذ في الوجود وقوله لانها صفى قوله بطريق الاشتقاق أي بالادلة السمعية
 وقوله وصدق المشتق كبرى قوله يقتضيه ثبوتها هذا هو الوجود الرابط كأنه اشارة إلى رتبة من نعم الله تعالى
 على بارادة حادثة غير قائمة به تعالى بل قائمة بذاتها ومستكمل بكلام غير قائم به تعالى وسياقته تحقيقه
 قوله ونزادته عليه أي في الوجود الخارج المحولي وقوله والعلم وجودي أي بمعنى صفة ذات اضافية أو بمعنى
 صفة حاصلة قال لما افاد حمله أي مواطاة أن كان الدليل الزاميا لان حمل المواطاة انما يقع عند
 الحكم واشتقاقا ان كان تحصيليا وتجب ان افادة العمل انما تقتضي زيادة مفهوم العلم على الذات
 دون زيادة الماصدق لا يقال ان هذا مختص بكونه الزاميا لا اقتضاء الحمل الاشتقاق في معنى زيادة
 المفهوم زيادة الماصدق لانا نقول هذا التقليل جوعى إلى الوجه الاول بأنه اذ يصير قولهم علم في
قوة ذاته ~~قوله~~ اذ يصير قولنا ذاته عالم في قوة ذاته ذاته ~~قوله~~ قال ولم يتميز الصفات اه
 يتبعه منع الملازمة ان اراد عدم تميزها عجب المفهوم ومنه بطلان التالى ان اراد بحسب الماصدق
 قوله ولين كذلك فهو للتوالي ^{ابعد} الاسابع ^{ابعد} قوله ^{ابعد} عالم ^{ابعد} بالمواطاة أي عندنا والا فغدا لمقتضاه يميز حملها
 بالمواطاة وقوله المحال المذكور في الوجه الاربع الاضية قوله كاف في دفعه منع للملازمات الاربع
 قوله وصدق المشتق منع للكبرى ان اراد بثبوت المأخذ ثبوت مبدئ على حذف العنايف وتسلم لها

كما لا ينفك عن التام النتيجة من غير محذور ان اراد بذلك نفس المأخذ قوله هو لفظ المصدق كما في الدليل
 عليه بالعالمية او بلفظ العلم الذي معناها قال استكمل اشارة الى الصفح وقوله والا استكمال الكبر
 تفصيل القياس لو كان الصفات زائدة على الذات لكانت الذات مستكملة بالغير لو كانت مستكملة
 بالغير لكانت ناقصة نتيجة لو كانت الصفات زائدة لكانت الذات ناقصة لكن كونها ناقصة باطل
 فلو الصفات زائدة كذلك وقوله فيكون محالاً اشارة الى رفع مقدمتهم النتيجة ففصيل يكون عائداً الى الصفات
 زائدة لا الى رفع الدال على بل هو الضمير عائداً الى نقصان لان مقدمات الدليل لا يكون مفرغاً بعضها
 على بعض فتأمل في الذي هو نتيجة القياس الاستشناك ~~في~~ قال وفيه تعليل للعالمية اي لو كانت
 الصفات زائدة لكانت العالمية مثلاً معللة بالعلم والتالي باطل لانها واجبة له وكل واجب للاعلل الالهي
 فقولها انها واجبة له مع الكبرى المطوية دليل للرافعة المطوية قال محامها واجبة له قوله له تعالى ليس في
 شيء القسطين ولا في عبادة المواقف بل قاله الكليني في حاشية عبد الحكيم ان العالمية ليست معللة عندهم
 شيء فهذا على الجواب الآتي منع للمقدمة الرافعة بمنع صوري دليلها ان اراد بالواجبة الواجبة الوجود لذا
 بمنع كبرى دليلها ان اراد بها اللائمة والواجبة الوجود للاحضار واما على النسبة التي مشى عليها
 اثاره فالجواب منع للرافعة ايضا لكن بمنع كبرى دليلها فقل في يتو قوله في العالمية ليست واجبة اه
 توطئة للجواب تأمل قوله واستحالة تصايجه كانه دليل الكبرى المطوية قال وفيه ~~في~~ كثير للقدس واشارة الى
 المقدمة الشرطية وقوله وتعد المقدمة او دليل للرافعة المطوية قال قلنا حاصل جواب الوجه الاول
 منع الصفح ان اراد بالغير هو المصطلح او اراد بالاستكمال استفادة صفة الكمال من غيره وتسميها
 مع منع بطلان تالي النتيجة ان اراد بالغير هو المراد عند الجمهور وبالا استكمال صفة الكمال قال
 صفة الكمال

بصفة الكمال له التي هي غيره تعالى قوله ولأنكم ان القول له حاصل هذا الجواب منع الملازمة ان اريد بالهنا
 القدماء بالذات او بالزمان وكانت ذات ومنع بطلان السال ان اريد بها ما هي صفات قومه وان لم
 يجعلوا الاقانيم وهي العلم والحياة والوجود قوله لكنهم يعني ان الكفر لا يكون بالانتم كذلك يكون بالانتم
 بينا والاول وان كان مستفيا لكن الثاني ثابت قوله حيث جئت واعلمها اه اما تجوز الانتقال كما العلم فلقولهم
 لم يوقوهم في عيب عليه السلام واما في الحياة فبالقياس الى العلم واما في الوجود فبما هي اليه لذاتية لانه
 عند هم عين الذات ولذا كان القدماء وعند ثلثة فقوله عليها اى مع اثنين منها فاما لعل يلزم قيام المنع
 فغير هذا الدليل لو كانت الصفات ثالثة لكانت باقية ولو كانت باقية للزم قيام المنع بالحق ولو كانت ثالثة
 للزم قيام المنع بالحق لكن الثاني باطل فالمقدم مثله قال وهو محال لا فقه قوله لان كلا منهما غير قائم بنفسه
 صغرى وكتب ايضا وكل امرين ليس احدهما قائما بنفسه ليس احدهما اوله بالمتبوعية من الآخر قوله فليس
 نتيجة قال قلنا المستحيله منو للقدمه الدافعه بمنع كبرى دليلها تأمل قوله في التحين اى للسؤال في التحين
 قوله والصفات القديمة اى والبقاء اما من الامور الاعتبار او من الصفات القديمة وكتب ايضا وهو الذي
 يعبر عنه بالاختصاص الناعت قال فنقول هي باقية ببقاؤه منع للصغرى ان اريد بالاولى كذا الصفات باقية
 ببقائها والكبرى ان اريد كوفها باقية ببقاء الذات كأنه اشار بتأخير هذا المنع عن المنع السابق الى ضعف
 هذا وقوة ذلك قوله واعتراض اثبات القدمه بالمنوعه باطل السند قوله ولهذا لا يصفاه فيجوز ان يحتمل ان يكون
 عدم الانصاف لانتفاء المناسبة المصيرية احدى هاتين صفتيه والافى صفة قال او بقاءها منو للكبرى
 تأمل قوله لا ان وجوب كل شيء اه كبرى وكتب ايضا في هذا الجواب لا يلازم ما حمل المصنف عليه كلام الأشعر
 في بحث الوجود قوله والبقاء ليس الاله صغرى وكتب ايضا وقوله هو استمرار الوجود بمعنى

بمعنى الوجوب المستتر فمنها المقدمة فلا لاستناد الحادث له ضعف الشكك الثاني وقوله وانما القديم
 كبره تقديره الواجب يستند اليه الحوادث والعقديم الموجب لا يستند اليه ذلك فهو ليس بقديم موجب
 ولك ان تقول ان المقدمة الاولى دليل الرافعة من القياس الاستثنائي والثانية دليل ملازمة
 تقديره لو لم يكن قاطعاً لم يستند اليه الحوادث لكن عدم الاستناد باطل اما الملازمة فلان اثر القديم له
 وما بطلان الثاني فللاقتفاء على استناد الحوادث اليه تعالى قوله فلان المؤثر حقيقة هذا على تحقيق
 من صبرهم دون ظاهره وكتب ايضا حمل الاشياء على الاستناد على الاستناد بل وانظمة فيعلم كلام المصنف
 مبنياً على تحقيق من صبرهم مع انه يمكن بقاء الاستناد على الاطلاق وجعل كلامه مبنياً على ظاهر
 من صبرهم للملابس على هذا الوجه انه يجوز ان يكون في سلمة معلولاته ما هو مختار فيتم على المصنف انه
 لا وجه لتلك الاشياء الى ضعف هذا الوجه مع الاشياء الى ضعف الدليل الاخير على دليل الاتفاق
 والا لنظام مع انها سيان فيما يتبع عليهما قوله شرط والآلات فالمراد بالاستناد والاستناد بل وانظمة
 قوله وهذا انما يتم قوله وهذا الى قوله وقد بيناه اشياء الى ان اثر القديم موجب مادام مستند لا لظن
 المحالين تخلف المعلول والتكامل في المعلات والشرط فيعمل الاول لان ما ومحالته الثانية علم الملازمة
 كما في نظيره قال ولا يستلزم اتفائه اى ولا نه لو لم يكن مختاراً لم يرتفع ما ثبت عنه من الحوادث لا يستلزم
 لكن الارتياف واقعه قوله لكن اتفائه الحادث هذا هو المقدمة المطلوبة المطوية كالشرطية في المتن قوله وقد يقال
 من الملائمة قال ولا متناهي استناد اى ولا نه لو لم يكن مختاراً لم يستند اليه مواضع الكواكب لا متناهي
 استناد اى لكن الاستناد ثابت وفاقاً ما على ظاهر من صبرهم ان كان الاستناد اعم مما يكون ابتداءً واولاً
 او المراد على تحقيق من صبرهم ان كان المراد ابتداءً فقط قوله لزم التبريح بل اى التخصيص بل انخصص
 قوله بل اولاً

عنه
 انما لا يلزم العقل وان
 كان هذا على غير ما
 الشرط والآلات

قوله بل امل آخ سوا كاف صولاً نوعية اولاً قوله وقد يقال يجوزاه وقد يقال هذا حمل الاستناد في هذا الوجه
على الاستناد الا مبتدأ في حق ينسب مبنياً على تحقيق مذهبهم فلا يتبع هذا هذا قوله لكن يريد عليه يعني ان المصنف
لهذا لم ينسب هذا الوجه مع انه اشار الى ضعف التمسك الاخير قوله ان ما ذكر عندكم اي المشايخين
وذلك الاشراقيين القائلين بقدم مادة غير السموات والارض كما سبق قوله ان لا او مستند الى الواجب
في هذا يتم الدليل الزام لهم وللأشراقيين فامل قوله فكيف يستند اه اي فيتم هذا الدليل الزام لهم
واي لم يتم تحقيق قوله وهل يتم الاقرب اشارة بهذا وبالمنافتين الآتين الى ضعف الادلة الثلاثة الذي
اشارة الى المصنف بقوله وقد يتسكك قوله فيه تردد الظاهر الخيم بعدم تمام الاقرار قبل التصديق
لكنه عالم لا التردد وسيلته قول المصنف في بحث العلم واثباته بالسموع ودرج الخلاف القدوة اه قوله فيه تردد
لعل وجه التردد هو ان القدوة بالمعنى الذي عندها غير موقوف عليه لذلك وانما الموقوف عليه هو المعنى الاعمال
التي يمكن من الفعل ~~فهم~~ ^{وتكلم} في ان هذا موجب للخيم بتمام الاقرار وكان بين التردد وهو التردد في كفاية
الايجاب لارسال الرسل قال وبان القدوة صفى وكتب ايضا اقام المصنف دليل مقدمات القياس
الاستثنائية مقامها تبصر وكتب ايضا كان حاصل الاستدلال هذا لو لم يكن الواجب قائل عالم وصي
مثلاً لكان عاجلاً أو جاهلاً وميتاً لكن الاتصاف بهذه باطل فضع هذا المقدمات الثلث الاول بين لا
ستقام الدليل للمدعى ان لو لم يثبت كل منها لم يكن الاتصاف بمثال القدوة ^{لعل بالقدوة} ^{دوجوب} ^{كالآلة} ^{بكونها} ^{اتصافاً} ^{بجواز} ^{التي} من الاتصاف بمثال الخ
والمقدمة الاخيرة من القدمة الرافعة وفيه هنا مقدمات افشاه اليها بن كل المثل اثنتان منها بين الملازمة
وهما عدم جواز خلوا المحل عن الشيء وضلته وكذا تلك الامور اصلاً اذ لو كانت اعدام حكماً ملكات لم يذم
الاتصاف بها من ضلوه تعالى من تلك الصفات الكاملة لجواز انتفاء القابلية رأساً والثالثة بين الرافعة

لَمْ يَجْعَلِ الْإِنْسَانَ بِهَؤُلَاءِ الْأَنْصَافِ بِأَمْلًا دَهًا وَهِيَ وَجوب تنبيهه تعالى عن نقص كمال
 يجب انصافه تعالى بها وكتب ايضا بيان ترجيح الانصاف بهؤلاء على الانصاف بأضدادها وقسمه من الحق
 عنوي قال سمات نقص دليل المقدمة الرافعة قوله يجب كبري قوله وجوب انصافه هذا الكبري المطوية من
 القياس الاول كما ان نظيره المحذوف بقى بينها هو الكبري المطوية من القياس الثاني قوله نقصا في حق
 قد يقال ان في كلامه احتياكا حيث حذف هذا وجوب تنبيهه عن كل النقصا بقية قوله وجوب
 انصافه بكل كمال وحذف بعد قول المصنف صفات كمال قوله يجب انصافه بها بقية قوله يجب تنبيه
 الله عنها ثم ان قوله ربما يناقش فيها اى في المجموع من حيث المجموع والا فالمقدمة الثالثة وما حذف بقية بينها
 لا مناقشة فيها صريح بعدم مناقشة الثاني الفاضل الجليل تأمل قال وباتقان العالم اه اى وبانه لو لم يكن قادرا
 وعالم لما كان العلم متقنا ومنظما لكن الدال على باطلات هذه اتقانه وانظمته وما ذكره المصنف
 دليل الملازمة والمناقشة المذكورة منع لها قال الا من قارب من القدرة بالمعنى العام والا فالأفتان
 والا فنظام يتصور من الموجب ايضا وكتب ايضا اى بالضرورة في معناه على هذا التقدير لا تقييد
 بين الدليل والمدعى لان المدعى اثبات القدرة بالمعنى الخاص وهي صفة تؤثر وفق الارادة لا
 بالمعنى العام الذي هو التمكن من الفعل تأمل هو الفاعل العليم **م** قال تمسك الخالف تمسك
 ستم التمسك الاول بان تعلق اه اشارة الى الملازمة الصغرى وكتب ايضا اى بانه لو كان
 قادرا لكان تعلق قدرته لمبرحه وكلما كان تعلق قدرته لمبرحه لزيم التمسك فلو كان قادرا لنزيم التمسك
 قال لا يكتفى الا لمبرحه المبرحه هنا بمعنى الداعى قوله بلا مبرحه هذا بمعنى المؤثر كما اشار اليه الشارح باللفظ
 التفسيرى قوله في ذلك المبرحه اى الداعى قال فيتكفل المبرحات اى الدواعى لمجتمعة في الوجود والتمسك
 الثاني بانه

الثاني بانه لو كان قادرا لكان تعلق قدرته اما قد يما او حادثا وكلما كان قد يما كان الاثر
 قد يما وكلما كان حادثا لزم التسلسل في التعلقا وكلما ما بطل قال فيقول الاثر قد يما تالي كبرى الشق الاول
 من الصنف قال او حادثا اه اشاع الى دليل كبرى لثقة الثاني قوله فلا بد من تعلق اه للقدرة وكتب ايضا
 لان ذلك التعلق او ممكن محتاج الى الابدحاد قال فيتسلسل الحادث تالي كبرى الشق الثاني من الصنف
 قوله الحادث اى التعلقات للقدرة وكتب ايضا المجتمعة في الوجود ولا المتعاقبة كالمعدات لان
 الكلام في المختار والاستدلال بتحقيق قال والثالث بان اه قال وبان الاثر انما اه اشاع الى الصنف وكتب ايضا
 وبانه لو كان قادرا لكان اثره بعد تمام الشرط وكلما كان بعد تمامها لا يكون فاعلا مختارا وهذا خلاف
 قول حجة اشاع الى الكبرى قال والرابع بان اه قال وبان اثر المختار اى وبانه لو كان مختارا لكان اثره اما
 اولى او لا وكلما كان اولى لزم الاستكمال وكلما كان لا اولى لزم لعبث قال ان كان اولى كبرى الشق الاول
 قال ولا يكون اولى كبرى الشق الثاني وكتب ايضا والا ظاهره قال والخمس بانه اه قال وبانه لو امتنع كبرى
 الشق الاول من الصنف وكتب ايضا لو كان قادرا لكان اثره اما محتجعا في الازل او ممكنا قال
 او امكن كبرى الشق الثاني قوله القادر المختار اى دون الموجب كان الاول ان يقول بدل هذا
 اى بالنسبة الى القادر المختار فتأمل قوله لان دليل الكبرى الثانية قوله امكانه اى الاثر قوله في قوة استناده
 ان الممكن مالا يلزم من فرض وقوعه محال وكتب ايضا اى استناد وجوده بالفعل قال والسادس بانه اه
 قال وبانه اما اه اى ولو كان قادرا لكان فاما اه قال امان يكون شق اول من الصنف قال فيجب وقوله
 تالي كبرى الشق الاول ^{فمختار} ^{فمختار} تالي كبرى الشق الثاني قال او معلوم العدم شق ثاني من الصنف قوله
 الاستحالة الجعل دليل الكبرى قوله ولا شيء اه دليل في التاليين قال بان المبحه اه بغير التخصيص وكتب ايضا

في تعلق القدرة وكتب ايضا حاصل هذا الجواب من الصفح ان اريد بالمرجح الداعي وتكليفها ومنع
 الكبر ان اريد به المخصص لان ذلك المخصص لا يحتاج الى غير ذاته قوله من غير بيان لذاتها قوله
 الى مرجع بغير الداعي بقية التنظير قال فلا تكل في المجهات بغير الداعي قوله ولا انكاره
 اشارة الى منع الصفح بمنع هذه المقدمة من دليلها قوله لا تبرمج القادرات والحاصل ان الاول هو الحال
 وهو ليس بلانم والثاني هو اللانم وليس بحال قال ومن الثاني بانه حاصل اختيار الشق الثاني من الصفح
 ومنع كبره بمنع احتياج تعلق القدرة الى تعلق قدرته اذ واليه اشارة بقوله والتاثير ليس امره قال في وقته
 اللانم الى لا في الال قوله فيقول الايجاد الناطق ترك الايجاد والباء الجارة لان الاله يجازي والتاثير واهله
 وقوله والتاثير ليس اه كاف الما بالتاثير تعلق القدرة اطلاقا لانهم المسبب عن السبب لان كلام المسئل في
 تكل العلاقات لا في تكل التاثيرات وليا بغير واحد وذلك ترك الاشاعة فيثبتون تعلق قدره العبد
 وينفون تاثيرها تأمله قوله معناه الى تاثير لا يخفى ان تعلق القدرة وان لم يكن محكما ممكن الوجود بالوجود
 المحو الى الاله ممكن الوجود بالوجود الرابط فيحتاج الى ليفيد هذا الوجود وقوله وداعي المناسب تركه
 قال بان الوجوب اه حاصله منع الكبر ان اريد بسبب الاختيار سلبه قبل تعلق الارادة وتكليفها
 منع بطلان تاليها ان اريد سلبه بعد تعلقها قوله وبشرط تعلق الاله نفسه وكتب ايضا وهذا انما يتم
 ان لم يكن تعلق الاله مقتضى ذات الاله بل كان املا اختياريا والتكيد في تعلق الاله قال
 عن الاختيار بغير التمكن من الفعل والترك ولتغاير معنى الاختيار لم يقل عينه قوله نظر الى ذاته اى ان لم يكن
 شرط او بعد تمام الشرط ان كانت قال بان الفعل اه حاصل اختيار الشق الاول من الصفح هو منع كبره ان
 اريد بالاولى اهم من ان يكون اوله في نفسه والغير واختيار الشق الثاني ومنع كبره ان اريد بالاولى الاول له تعلق
 وبالبعث

وبالعيب ما كان خاليا عن النقص ومنه بطلان الثاني ان اريد بالعيب ما كان خاليا عن نفع الفاعل
 قال وعن الخامس باناه حاصله اختيار الشق الاول ومنه الكبرى الاولى ان اريد بطحا بالمتنوع المتنوع بالفعل
 واختيار الشق الثاني ومنه الكبرى الثانية ان اريد به المتنوع بالذات بمنع دليلها عن امكانه في الاول
 في قوة استناده اليه لان الممكن ما لا يلزم من فرض وقوعه محال بالذات دون مطلق المحال ويمكن الجواب
 اخذ من في الوجه الثاني لا متناهي اتصافه تعالى بالجوهرات بالا ^{ليبين} ولين ان اريد بالامتناع والامكان الامتناع
 والامكان بالنسبة الى الوجود الا انه فقط ^{ينبتين} وبالتأنيبين ان اريد بالنسبة الى الوجود اللابزالي واختيار شق
 ثالث ان اريد بالنسبة الى الوجود المطلق قوله لما ان اشراه على العليمة قوله جواز استناد وجود مائة قال وعن
 السادس بانه اختصار الشق الاول ومنه كبراه ان اريد كونه معلوم الوجود بالقدرة او الشق الثاني ومنه كبراه
 ان اريد كونه معلوم الوجود مع قطع النظر عن القدرة وقد يجاب بالا ^{ليبين} ولين بسند العلم تابع للمعلوم فلا يفتقر
 العلم موجبا فهم قوله اى يعلم انه اشارة الى ان العلم بمبنى التصديق قوله ليست لها اشارة بهذا وتصل
 ولا يخلو ^{حليها} في عدمه الى منع قول المصنف ثم قدرته ثم امتداد قدرته وما لها غير منقطعين وصدق
 بالية بالنظر الى الاول بانقضاء الموضوع وبالنسبة الى الثاني بانقضاء المحول قال مقتضاه وان اقتصر بالفعل
 بالنظر الى العنقا وقوله لان ذلك محتمل فان الخصم يقول ان القبايح مثلا يمتنع ان يتعلق بها القدرة فلا عجب
 قال لان مقتضاه الواو من الشرح فهو للعطف على قوله لاذ لك اه فيقتضيه صنيع الشرح ان قوله لان مقتضاه
 علم لقوله ولا مقتضاه اه لا لقوله غير منقطعة ايضا الا ان قوله بمبنى انه لا يصير بحيث اه تفيد للجمع لا للجمع
 الثاني تأمل قوله مع الاشعار بدلالة اه قال عبد الحكيم ان دلالة الاركال مع متوقف على آيات
 الشمل وان لم يتوقف ثبوت الاركال على ثبوت الشمل محبب نفس الامر لو فرض قدرته تعالى على الاركال ^{نقط}

الكفى في صدور الارسل منه وذلك التوقف لان طيقا اثباته ان المعجزة فعل الله تعالى خارق للعادة
وقد صدق من مدعى النبوة واذ اختلف المختار عاده حين استدعائه تصديقه باظهار خارق
كما يدل ذلك الخارج على تصديقه قطعاً وهذا يتوقف على كونه فعلاً لم تعالى وكونه فعلاً لم يثبت
شرك القدر تأمل في ذلك فلو اثبت الشك بالدليل السمي التوقف على اثبات الارسل لزيم الدور
قال بعض المقترنة وهو النظام واتباعه قوله اذ لو كانت اى لو امكن ان يتعلق بها القدر قوله لم يصدق
ولكن جوابه صدور ما عنه تعالى باطل لان ذلك يفضي الى هذا دليل المقدمة الرافعة قوله ورد باننا لانك
منع للمقدمة الرافعة باختيار الشق الثاني من دليلها ومنه ملان منه فانهم يثبتون اننا لانك ان لم يكن عالماً
بالفعل كان جاهلاً لجان ان يكون عدم العلم بالفعلي لا ينشأ بالقبول بالنسبة اليه ~~قوله~~ ولو سلم انه
منع للمقدمة الشرطية ان يريد بالجووان فيها الجوان بالنظر الى الذات والغير ولذا فقرة ان يريد به الجوان
بالنظر الى الذات قوله ورد بان قد لا يجد مقتضى هذا انه ان تغير الاستدلال هكذا لو كان متعلق قدرة
العبد بالفعل متعلق قدرة تعالى بالفعل لا يمتنع المؤثران على اثر واحد لكن التالي باطل فالمقدم مثله
فالمنع الاول في الشرح منع الملازمة والثاني منعها ايضا ان يريد بالمؤثرين المؤثران المستقلان ومنع
الرافعة ان يريد بهما المؤثران مطلقاً واما اذا كان الاستدلال هكذا لو امكن ان يكون مقدور
تعالى ما امكن ان يكون مقدور العبد لا مكن ارادة كل منهما ايجاً اثر بالاستقلال ولو امكن ان لا مكن
اجتماع المؤثرين المستقلين على اثر واحد فلا يتجه شيء من المعنيين المذكورين عليه وان اجمعه المنع على كل
من الملازمة الصفوية والكبروتية بوجه آخر بان يقال لانك امكن ان ارادة كل منهما لجان عن العبد ولو
سلم فلانك امكن اجتماع المؤثرين لجان عدم حصول ما به العبد قوله غير مؤثرة اى بالفعل وان
كانت

كانت مؤثرة بالامكان قوله فيجب وقوعه بان يريد على منها ايجاده لا وجه الاستقلال كما هو من حسب
 الاستاذ من ان فعل العبد مجزى عن القديسين قال والبعض مثله والفلانة فيما عن العقل الاول على
 ظاهر من صبرهم لكن المصنف لم يتوض لهما وانما قد ضاع له غيره لان الكلام في شمول القديس عن فعل
 والترك قوله لان فعل العبد صغرى وكتب ايضا اى مثل فعله حتى شمل القياس ان مثل فعل العبد ليس
 فعله تعالى فها هذا الجواب منع للصغرى ^{وانه انما هو في شموله} والجواب انه او منع الحصر كما في شرح التلخيص قوله ان القديس
 اى للعبد قوله وسكنات اى مثله ليشمل الالفاظ والوضع وغير ذلك فتأمل قوله ويلحق هذه اى يعني ان هذه
 الاحوال ليست عين المقدوس ولا واخلا فيه قوله في بيان شموله اى شمول امكان تعلق قدرته قوله في شمول
 الموصيات قال فالله من الموصيات اى بالوجود المحيى او الرابط ولذا ذكر الشارح فيما ياتي النظرات والموت
 فالله بالخلق هناك افادة الوجود المحيى او الرابط ايضا قوله بالنصوص الاستدلال بها للشمول بالمعنى
 الثاني كالا استدلال بها للشمول بالمعنى الاول في استلزام الدوام ما من نقله من عبد الحكيم منا
 قال واعلم ان الله عطف على قوله ابتداء قال وبلا اختيار عطف على قوله بقدرته قال ابو اسطة عند الفلاسفة
 اى بواسطة العمل المؤثرة على ظاهر من صبرهم او بواسطة الشروط والآلات على تحقيق من صبرهم قوله
 فلا متقنا هذا طريق الاتفاق والآلية اغا قوله ولكونه قادرا فحتمال طريق القدرة وكلاهما مسلما
 للمتكلمين ^{والحكماؤ} الا انه لا يدل شيئا منها على كون العلم صفة وجوبية تأمل قوله وط من كانه الاول وط فاعل
 كذلك تأمل قوله لان من لا كما تنسب قوله تنسب عن معانيه فيحتمل ان يكون لكل من الخطوط والالفاظ
 وان كان البناء بواسطة الالفاظ قوله ان فاعلها عالم اى علما بقوىها بتلك الخطوط والالفاظ او علما
 بقصد يقيا ايضا بالمدلولات والاعراض ^{فجاء} قال فلا استناد للعالم اى بل بواسطة وفاء للحكام في تحقيق

قال بخلاف مثل القدح من الصفات الدرجة ^{التي هي} عند الحكماء فمن اثباتها بالسمعي اثبات انها صفات
سائر غير العلم والملا دور في ذلك ^{لأنه} لا يدل عن كونها

من جهة قال اليه تعالى فمن نظر في الافاق والارض وتأمل في ارتباط العلويات بالسفليات ^{بالسفلية}
وتفكر في تشرع الحيوان علم بالضرورة ان صانعها عالم عليم حكيم ونقض بفعل الخلق تلك البيوت
المتساوية بلا فناء ومسطر وسد يمنع عدم علمه بذلك لانه ان يخلق الله فيه علما بذلك كما في قوله
تعالى وأوحى ربك الى الخلق ان اتخذى من الخيال ميوتا ^{ان يتبين} ديار ربك ثلاث النمل
ليس له الا الارض والما ^{ان يتبين} وأعلم ادراك سابق على صدور الفعل ولا يتصور ذلك احداث والحي
ان لها الالة المختصة للشعور بالمال فيقولها ادراك قبل الصدور ما جمع الى طريق القدح ^{بان} يس

قال ولكونه اه هذا بالنظر الى الشرح عطف على قوله لانه فاعل فعله متقنا للاحق قوله لا يستند المحل العالم
وان كان نظرا الى المتى عطف على قوله لانه فاعل فعله متقنا للاحق قوله لا يستند المحل العالم
اي محبب التعلق قوله تابع له اي نفس او تعلقا قوله يتوقف على التصديق به وبما يجاب بمنع التوقف
فانه اذا ثبت صدق الرسل بالمعجزات حصل العلم بكل ما خبروا به وان لم يحيط بالبال كوالرسل عالموا بالظواهر
ان هذا محال ^{اي النعم} فطريقه اي بالنسبة الى من لم يشاهد المعجزة واعا بالنسبة الى من شاهد هاتين

لا قال والكلام بين النفي والافق اثباته بالسمعي الذي هو الكتاب دور ايضا ^{ان} في قوله والا بان كان
المراد بالكلام اللفظي قوله في اثباته وقد يقال يجب ان المشت بالقرآن عليهم الكلام اللفظي الذي هو الكتاب
من حيث انه كلامه تعالى مع قطع النظر عن كونه في الدرجة العليا من البلاغة وخارجا عن طرق البشر
فما مل قوله هو الكتاب اي دون اثباته بمحنة غير الكتاب ودون اثباته بالسمعي الذي هو السنة قوله
لا يتوقف على اضاء تعالى قد يقال ان التصديق بالنسبة الى الله عليه وسلم وان لم يتوقف على اضاء تعالى بذلك
لكنه كما توقف على وجوده تعالى وعلمه كذلك توقف على ثبوت الكلام النفي له تعالى ليس له الله عليه السلام
فما مل

فتأمل اشارة الى ان الجواب بان العلم بالنظر الى الاضياء والارادة بالسعة الى الاوام والنواهي مشد
 كاف لارسل الانبياء كما هو عند من ينكر الكلام النفسي يُهدم مذهب الاشاعرة في الكلام النفسي
 قوله لا ضارة تعالى اي اضبالا لفظيا من آيات القرآن بقية بحجة اخرى قال وعلم تعالى لا ينقطع
 اي امتدادا ونانا قوله لا يتعلق اي بالفعل قوله غير متناه يعني لا يقف عند حد قوله وشمل
 اي بالفعل قال وخالف الثاني قال بعضهم هم الدهرية كما في شرحه فقف قال لعدم الاثنيتين اللام دالة
 على المقدمة الراجعة تفيرا للاستدلال انه تعالى لو علم ذاته لكان العالم والمعلوم اثنتين متغايرين لكن الثاني
 باطل فالمقدم مثله قوله واجيب بان منع الملازمة ان اريد بالاثنيتين والتغاير ما هو بالذات وتكليفها
 هو منع بطلان الثاني ان اريد ما هو بالاعتبار قوله بان التغاير الاعتباري كما بان يقال من حيث امكان اللاحق
 فكثافي به يسع عالما ومن حيث امكان المنكسفية يسع معلوما هو الفتح قوله وفي العلم وبعض آخر
 قال للزوم لا تنافي اشارة الى المقدمة الشرطية قال الصفات الموصودة التي هي الصور قوله استحالته
 مقدمة رافعة قوله فهو متناه وفاقا ان كان معنى مترقبا ومجتما وعند المتكلمين ان لم يكن مترقبا
 ولم يكن مجتمعا قوله لان الخلق في الخلق في العلم المحتسب كالعلم بالعلم وقوله والجواب منع الملازمة
 بمنع كون العلم هي الصورة العاصلة قوله على ان العلم منع الملازمة ايضا بمنع كون العلم بالعلم صورة غير صورة
 المعلوم مع تسليم كون العلم صورة حاصلة قال وبغير المتناهي وبعض آخر في العلم بغير المتناهي قوله لان كل
 معلوم صور الشكل الثاني قوله وبغير المتناهي كبرى قوله لانه معدوم دليل الكبرى قوله ولا شيء من المعدوم
 كبرى دليل الكبرى قوله والكبرى ان اريد بمنع صغرى دليلها ان اريد بالوسط المعدوم في الذهن والخارج
 وكبرى دليلها ان اريد به المعدوم في الخارج والتين التين بحسبهما تأمل قوله ان اريد بحسب الذهن

اقول ان اريد بالتميز الاجمالي فلم يكن لا ينفك لان الماده في العلم التفصيلي وهو يقتضي التميز التفصيلي
وان اريد التميز التفصيلي ففيه سلم كيف والبرهان ينفك ~~عن~~ قال لانه في محض وكل في محض
لا يكون متميزا قوله فلا يكون متميزا وكل معلوم متميز ينتج من الشك الثاني المعلوم لا يكون معلوما قال لتغير
اي لا فيها متغير ولا شيء من المتغير بمعلوم له تعالى اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه ان تغير العلم
وكتب ايضا من الاستدلال كذا العلم صورة ما صلته وبين الرد منع ذلك والقول بكونه صفة ذات اضافة
قوله من صفة له صفة موجودتين قوله وان لم يتغير يلزم الجهل ونحن نختار الشك الثاني ونمنع الملازمة ونسلم كذا
العلم هو الصورة الحاصلة بانه تعالى علم في الاول ان زيدا دخل البلد يوم الجمعة ^{في سنة كذا يوم الجمعة} فحينئذ
عنه يوم السبت التالي له وعلم فيه ايضا ان ملا من اليومين متصفان بصفة الاستقبال قبل مجيئهما
وبصفة الحال عند مجيئهما وبصفة المضى بعد ذلك علما ان ليا ابدى ^{بجيهما} من غير لزوم محذور اصلا فاذا
جاء يوم الجمعة علم بذلك الان في انه داخل في البلد في زمان متصف بالخصوص واذا مضى علم به انه
داخل في زمان متصف باللفظ وهذا معنى القول الآتي ان علم البارئ بانه سيوجد عين علم بانه وجد وما
ما فعله المصنف من اختيار الشك الثاني ومنع ملازمته والقول بان العلم صفة ذات اضافة فينتج
عليه ان طرف الاضافة لا بد ان يكون نفسيا محضا فاما يلزم القول بتقديم الحوادث او حدوث علم تعالى
فان الحوادث ليست موجودة في الاول باعيا لها ولا باشباها عند علم قال ورواه منعه للكلية الصغرى
قال وبان تغيره منعه للكبرى المطوية باقتضاء الشك الاول من دليلها ومنعه ملازمته قال لا يوجب تغير النفس
الملازمة المضاف المشهور وهو الصفة بل الذات المصنفة بها لانه العالم لذلك الصفة قومه اضافة القبلة
ببانيته قوله من غير تغير من صفة موجودة الى اخرى قال ان علم البارئ اي الصفة المتعلقة بان الشيء ^{يكون}
عين الصفة

عين الصفة المتعلقة بانه وجد ومنها الارادة قال وهو منفرد العلم اى العلم بالنظم الاكمل والعلم
 بالنفوس الزائدة كما سيأتى والافلم يقل احد انها عين العلم التصويى والعلم بالوقوع وكتب ايضا هذا ما
 قاله اصحابنا ووافقهم جمهور المعتزلة قوله ولذا اخبرها اقول وجه تأخيرها اخذ العلم في تعريفها عندنا
 وكونها عين العلم المخصوص عند غيرنا ممن يأتى لا ما ذكره الشارح فانها تابعة للحياة ايضا مع تقدمها
 عليها ولان القدرة تابعة للعلم مع انها لم تؤخر عنه والاستدلال كما يصح بالقدرة على العلم كذلك يصح بالارادة
 عليه قوله لا يتعلق أى تلك الارادة وكتب ايضا ان قوله لذاتها احتراز عن تعلق آخره عن العلم
 بالمرحلة وفيه انه لو لم يكن تعلق الارادة لتعلق آخر كان املا اضطراريا لا اختياريا لان كل امر اختيارى مسبوق
 بتعلق القدرة والارادة ثم انه قد سبق في بحث القدرة ان هذا القول احتراز عن الداعى قول الشارح
 تقتضى التعلق بالرجوع الى المتن - تقتضى التعلق به ^ب يتبع القلوب لكنها كونها تابعة للعلم يمكن الفاعل من ان
 يرجع بها آياتا كالجائز يأكل احد الرغيفين وان لم يكن له جهة سوى الارادة لان اليد لكونه عالما يد فخر الم
 الجوع بكل منهما ولا يد يختار احدهما بعينه ثم بدل عنه قوله يرجع المقدر ووجهه انه ان كان نسبة ذلك
 العلم الى الطرفين على السواء يلزم الترجيح بلا مرجح والادبم الايجاب قوله لكنها كونها اى العلم بالغاية
 والمصلحة بقية قوله الآتى لكونه عالما يد فخر الم الجوع اولان العلم التصويى بالنسبة الى الطرفين على السواء
 فلا يتجه به احدهما بخصوصه والعلم بالوقوع تابع للارادة لان الارادة تابعة له فانه مالم يرى الفاعل
 وقوعه لا يتوعدا بالوقوع قوله من يرجع بها ^ب آياتا قوله لكونه عالما يد فخر الم وفيه ان العلم يد فخر الم الجوع
 ما يرجع اصل الاكل على الترك لا اكل احدهما على الآخر فالحق ان الارادة ليست تابعة للعلم بالغاية والمصلحة
 ايضا قوله وتأثيرها فيه عطف على السبب لا عطف تفسير قوله ومنها كونه مالا في الارادة انه ايضا ان في ذلك ظرف

تأخر تعلق القدرات

فهو متعلق بالارادة وتعلقها للاظرف مستقيم بان يكون حاله قوله بتأثير القدره اى بتعلقها وقوله ليس الا بالاختيار
 والا يلزم قدم الحادث او التسلل في المعادات والشرائط قوله على الارادة الحادثة كاهو المفروض وقوله والتسلل
 في الارادات قال والقول بانها اى ارادة الله لا يجاد العالم لا مطرو مطلقا قال هو كقول القائل اى فعله تعالى
 وفعل غيره كاهو الظاهر الا ان كلامه في شرح العقائد النضية صريح في ان هذا معنى الارادة في فعله واما
 في فعل غيره فهو الامر نظير المذهب الثاني ويمكن ان يوفق بين كلامه بان قوله في فعله قيد لعل من كقول القائل
 والعلم اى قوله بعض المعتزلة وهو الحسين النجاشي قال او العلم في فعله بالمصلحة وكتب ايضا لافق بيني هذا المذهب
 والمذهب حسب التالى له الا باعتبار فعل الغير فان الارادة فيه على هذا المذهب هو الامر على المذهب
 التالى هو الداعية ايضا وكلم قال في فعل غيره كأن الماد بالفعليين اعم من الزرك فليس التزرك في المنهيات
 مودة له تعالى قوله حتى ان ما لا يتوأمورا به من المنهيات كلف الكافر وفق الفاسق والمباحات وافعال
 البهائم والمجانين والصبيان وكذا المجادات ان قالوا بان افعالها ليست ممتنع مخلوقة له تعالى ايضا وقوله
 لا يتوأمرا له اى وان وقع ما يتوأمورا به فهو مأمور له تعالى وان لم يقع كما يمان الكافر وطاعة العاص وقوله
 كاهو قول كثير نسب صاحب المواقف الى الكعب فقط قال او الداعية اى في فعله وفعل غيره قوله كاهو مذهب
 بعض آخى كالبه الحسن والنظام والمباحظ والعلاف وابه القائم البلى ومحمود الخوارزمي كذا في
 شرح المواقف قال المعلوم ضرورة قال وقد دل عليه اى على كذا ذلك المعنى مفايل لما ذكره خلاص النص
 قوله فوجب التصديق به اى يكون مفايل قال بالاختيار كأنه بالنسبة الى الشرح بدل من قوله بتأثير
 القدره اى او تفصيله والاختيار لثاني بمعنى التمكن من الفعل والتزك ومنها الحيوة قال الحيوة كون
 حيا مما اتفق عليه الكل من اهل الملل وغيرهم وان اختلفوا في معنى ميوتة تعالى فعند جمهور اصحابنا
 وقدماء

وقد ما المعتزلة انها صفة توجب صحة العلم والقدرة وعند الحكماء والجمهور المعتزلي البصري انها كونه يعرج
 ان يعلم ويقدر واقفوا عما انها فيه تعالى ليت اعتدال المراجع ولا قوة تتبعه كقوة الحس والحواس
والسمع والبصر قوله لان كل صفة هذا الدليل جاز في الشم والذوق واللمس وكتب ايضا اى لان
 كل صفة اى فنتج انه ان اراد بالحقى الحقى بحقيقة مثله صيغتنا اى المصحة للانصاف بالسمو والبصر فالصفا
 ممنوعة اى الحى بحقيقة مغايرة لمحيوتنا بالماضية فالكبرى ممنوعة ولذلك لا يصح عليه تعالى بسبب حيوته الجاهل
 والشهوة والنفقة من انه يعرج علينا ذلك بحيوتنا قوله يعرج ان يتواء اى ولو بحسب النوع والجنس كما في الاكلم
 والعقرب قال ولد لانه النفس الواو من الشرح فهو للعطف على مجموع قوله لانه عالم قادر اى وقوله
 لان كل صفة فنتج علة للمور الثلثة نظر الى الشرح ايضا قال على ذلك اى على كونه تعالى حيا ومدرا كما
 للمسميات والمبصرات سواء كان الادراك بصفيتين مغايرتين بين العلم والا فالمعتزلة مع كونهم من العقلاء
 يتكلمون كقول السمو والبصر غير العلم ثم ان الفلاسفة يتكلمون علمه تعالى بالجويزات المادية مع ان ما هو
 مسموح ومبصر حيزه مادي وان المصنف لم يقصد بمن قال انها اعتدال المراجع وتأثير الحاسة فيجب
 تنزيهه تعالى عنها قوى لانها وقدر الكلام على هذا قوله صفات كمال هذا صفة اى لان الخلق عنها خلق
 على صفات الكمال قوله والخلق عن صفته كبرى قوله على قاعدة اصحابنا من زيادة الصفات على الذات وكتب ايضا
 ويصح ان حمل المشتق يدل على زيادة مأخذ الاشتقاق قوله لان تعلقا تهواه اى لانها انما يتعلقان عند
 حدوث السموات والبصرات لا قبلهما حتى يتصور ان يتكلم تعلقان ان لا يلائم كماله كماله على ما قالوا قال
 وما يقال انها اى في نفسه كونه تعالى حيا وسميعا وبصيرا وفي نفسه الاخيرين بمعنى مغايرة لكونه عالما قال في العلم
 فيمكن ان يتكلم تعلقان تعلق ان لا قبل حدوث السموات ولا يلائم بعد حدوثها وقس عليه البصر

قوله او مشروط به اي ثبوت الحيوة وادراك الاخيرين دون نفسيهما مشروطه عبادك وانما قلنا دون نفسيهما
 ان لا يعقل كوصفة السمع والبصر مشروطه بذلك والا لم تأخذ الشرط عن الشرط تأمل قوله غاية الامر مشأ
 الغلط قوله واما السمع اي في هذا السمع قوله به اي يلقى الكل مغاير للعلم وكذا قوله به الآتي قوله تبع عن اتصال
 قد يقال ان السمع ايضا ينبئ عن الاتصال بالهواء الحامل للصوت قوله شمت تفاحه قد يقال ان هذا محال
 عن تقرب التفاح من القوة الثمة واستحلاب الهواء المحيط به ^{بها} قال انه يدركه اه اي ادراكا عليها ان لا
 قبل حدوث متعلقاتها ولا يزالها بعد حدوثها قد يقال ان كان الادراك العلم كافيا لهذه المتعلقات فليكن
 متعلق السمع والبصر ايضا ^{وتقليل} وتأويل الادلة السمعية احرص من تكثير لقدماء ومنها الكلام قال السلام
 انفسه قوله وتواتر القول بذلك عنهم كأنه ليس المراد تواتر القول بخصوص ان من الصفات الحقيقية الكلام
 انفسه والكلام في الجملة بل المراد تواتر القول بما يستلزم ذلك من انه متعلم كما صرح به المصنف في شرح
 العقائد النافية وشيخه اليه بقوله الآتي ومما تكلم الباري الخ كيف ولو كان خصوص ذلك متواترا
 لا حالنا المعتزلة الايري انهم سلموا كونه تعالى متكلما لكن اولوه بمفهوم موجب الكلام او من انه آف بكذا
 ونهى عن كذا واوجب بكذا كما صرح به قدس سره في شرحه المواقف قوله وقلة ثبت صدقهم اي في تلك
 الشهادة قوله بدلالة المعجزة لا يبلغون حد التواتر لان التواتر انما ينفرد اذا كان عن امر محسوس لا معقول
 قال توقف دلالة المعجزة اي المعجزة التي ليست من جنس الالفاظ والا فيوقف دلالتها على النقص لتوقف
 اللفظ عليه فافهم: ان شاء الله انه لا فرق في التوقف على النقص بين الاضمار للفظ والاضمار بطريق العقل
~~فيهم~~ في الكلام اي النقص قوله واضماره تعالى تفسير وكتب ايضا اي اعلامه تعالى الغير بصدقهم
 قوله بطريق العلم اي اللفظ لتوقف على النقص قوله كلفه اخبارا عن صدقهم الفصل قوله وانما الخلاف
 اي وفيه

لا يخلو ذلك من جهة انما يتبادر الى ذهننا ان السمع والبصر مشروطان بالادراك
 فلو كان الادراك مشروطا بالسمع والبصر لكان الادراك مشروطا بالسمع والبصر
 وهذا هو المطلوب من قوله تعالى ولا يسمع السمع ولا يبصر البصر ولا يحس الحس
 الا بالامر والامر مشروط بالسمع والبصر والحس
 فلو كان الامر مشروطا بالسمع والبصر والحس لكان الامر مشروطا بالسمع والبصر والحس
 وهذا هو المطلوب من قوله تعالى ولا يسمع السمع ولا يبصر البصر ولا يحس الحس
 الا بالامر والامر مشروط بالسمع والبصر والحس

اى وفي معنى التكلم ايضا فنقدنا جميع من قام به الكلام وعندهم معنى موصد الكلام قال صفة ان لية واحدة
 وحده تخصية قال يدل عليها دلالة ثالثة في الكتابة وثانية في غيرها قوله انما هو في العبارة اى ونظيرة الكتابة
 والاشارة وكتب ايضا اى وفي المعاني اللغوية المختلفة باختلاف العبارات المسماة بالمعاني الاولى قوله وفي المعاني
 اى السمع الثاني المعنى بالمعنى الثاني قال وجه الفرق عناه فالقياس الاول من القياسين المتعارضين المذكورين
 في بحث الكلام صحيح عندنا كالحناية الآتية وصف القياس الثاني منها مقدر وهو عندنا كما ان كبر مقدر
 عند الحناية وصح ان كلامه تعالى صفة له وكل ما هو صفة له فهو قديم فكلامه تعالى قديم وان كلامه مؤلف
 من اجزاء من متعاقبة الوجود وكل ما هو كذلك فهو حادث فكلامه حادث قال مرتب الاجزاء في الوجود
 قوله وان مخالفة الصفة الى وقعت من الحناية حيث قالوا يقدم المنتظم من الحروف قوله شفع من مخالفة
 الى وقعت من معاشر الكلامية حيث قلنا بحدوثه مع قيامه بذاته تعالى قوله مع حدوثه قائم بذاته تعالى
 فالصحيح عندهم كالمعتزلة الآتية وهو القياس الثاني من القياسين المذكورين الان المقدوح عندهم هو
 الكبر كبر القياس الاول وعند المعتزلة هو صفة له في حيزه كالوجه المحفوظ او جبريل او النبي عليهما
 السلام قال وفي تكلم الباري اى الذي شهد به النبيون الانبياء عليهم السلام وتواتر القول به عنهم اقول
 تواتر القول عنهم بمعنى انهم متكلم خفي وبمعنى انهم امر كذلك ونهى عن كذلك واخبر كذلك ظاهر قال من قام به الكلام
 يعني ان الكلام وان لم يكن مأخذ الاشتقاق لان المأخذ هو التكلم الان قيام التكلم يستلزم الكلام كما هو مقتضى
 صيغة التفعّل وينبغي ان التكلم قائم باللائحة مع ان قيام الكلام انما هو بالهوى لا به قوله وكذا المعنى اللغوي
 المدلول عليه بالالفاظ دلالة وضعية وكتب ايضا اقول المعنى اللغوي ان كان امر اعتباريا بان يقال ان طلب
 الفعل الذي هو مدلول الامر طلب الترك الذي هو مدلول النهي مثلا امر ضا في فلا بأس بقيامه بذاته

ما خلق وان كان امر حقيقيا فلقيا به بذاته تعالى لكونه محل عليه والتغير ولا تغير على القديم بلهم ان ينزل
 محلا للحوادث قوله المتغير في قوة التقليل قال فتعين المعنى وانما يتعين المعنى الا مختلف لواقف
 محل المشتق عليه تعالى في المعنى المتكلم كونه المأخذ امر حقيقيا موجودا بالوجود المحوي في المعنى الثاني وهذا
 المعنى من المعنى الاول والالفاظ فدلالة الالفاظ وكذا المعنى الاول عليه دلالة الشرع على المؤثر على ما
 صرح به بعض المحققين فيكونان متغايرين بالذات وقال بعضهم انها متحدان بالذات متغايران بالاد
 اعتبار على ما يشهد به قول المصنف فيما يأتي وانما يصير الكلام احدا لا مقام فيما لا يزال فتأمل في آتية
 الى عدم اشعار بما ذكره على ما ذكره على قول اشار به هناك بحسب الاعتبار اه ~~المصنف~~ قوله
 على ان قيام الحرف اه كان ما قبل العلاوة بين على كثر الكاف في المتن التمثيل ومدحها ما بين على كونها للنظر
 قال يجب في نظم معناه كان الاله بالمعنى بالنسبة الى الثالث هو الاخبار لا مضمون الخبر لا به موجود ظل وامر
 ارتسام لا انصاف في كالمعنى في الاولين وان اشعر بعض عباراتهم بان الاله هو الثاني ثم نقول ومبدان
 ذلك المعنى الغاير لما ذكره وان كان مكي الان كونه امر حقيقيا موجودا بالوجود المحوي دون كونه امر
 اضافيا على ما سنفصله في مذهب ابن القطان ممنوع تأمل ولا تلم فانه لا اقله ان اكنتم الحق قال
 اطلاق اسم الكلام عليه اقول لو سلم اطلاق اسم الكلام على المعنى الاول حقيقة فلا نسلم اطلاقه على المعنى الثاني
 المتألول لا حقيقة ولا مجازا اشاعا قوله كاهو القاعلة من امتناع قيام الحوادث بذاته تعالى قوله
 واما وصفه اى وصف كلامه تعالى وليس الضمير جعالي المعنى المذكور وهو ظاهر قوله واطلاقه على اى
 اطلاق كلام الله اطلاقا شرعيا قوله لان اسم الكلام سواء اضيف الى احد اولاد قوله يطلق لغة حقيقة
 وكتب ايضا اى بحسب الاشتراك اللفظي قوله على اللفظي على يتو اطلاق كلام الله على النظم المخصوص حقيقة
 لغوية

القوة او حيزا شرعيا قوله ايضا اى كالتفسي قوله لا اختصا من لفظه بل هو جار في ترجمته القرآن بالفارسي
 مثلا فينبغي ان يطلق كلام الله حقيقة شرعية عليها قوله ايضا اى كما انه والى على الكلام النفى القديم قوله
 غير موضوع له اى شرعا قوله والابحار بضم عين اى مع ان النفي كلف قطعا قاله الثالث رحمه في تنعيم المصاحف اقول لا كف
 في قولنا ان ذلك النظم ليس كلام الله بمعنى انه ليس كلام الله بل ^{بمعنى} مستأجر وضع بمعنى انه ليس والاع
 النفى اولى من مثا بالرقوم او بالحق وفى في اللوح او الملك ^{بمعنى} بل معناه انه وضع اى شرعا قوله كما ان الحار بل لا حظ فيه
 فالله بالجهان ما يشبه الجبال وكتب ايضا اى حين الاستعمال قل باسم القرآن والعبرى منه بالتورية والبيان
 بالزبور واليوانى بالانجيل قال مثل المنزل امن باب الافعال او التفسير وشهادة الاثر والالتزام والتسليم
 بالحدوث لكونها موجبة للانتقال من مكان عال الى سافل والمكان حادث قاله عصام الدين قال والمقدور
 هذا انما يشهد بالحدوث ان كان بمعنى من القول بمعنى ذكر اللفظ واما بمعنى ذكر الشيء باللفظ فلا يشهد
 بالحدوث قال والمقدور كما به لان كونه متحدثا به موجب لان يكون خاضعا للعادة ومسبوقا بها فيكون حادثا
 قال والعبرى لانه كونه مسببا موجب لان يكون من مؤلفات العرب ومصنوعا بها قوله مثل كونه مكتوبا ان
 كان من الكتاب بمعنى ايجاد النقوش في جسم فلا يرجع الى النظم المخصوص بل الى النقوش وان كانت بمعنى تفسير
 اللفظ بالنقوش فلا يرجع الى النظم قوله وقابل للنسخ انما يصح راجعا الى اللفظ ان كان النسخ اللفظ واما اذا
 كان المعنى والحكم فلا بل الوجه في انه راجع الى التعليق فيكون التعليق حادثا وهذا انما يصح على من ذهب الى
 القطان وكتب ايضا لان النسخ الحاقا للعلم الطائرك وما ثبت قدمه امتنع عنه قوله تعالى عن ذلك اجماع
 ان يقال ان ثبوت الاجماع متوقف على الشرع وهو متوقف على صدقه تعالى فلما ثبت صدقه تعالى به يلزم الدور
 تأمل قوله والاخبار بلا سامع اه هذا مشعر بان الكلام النفى في هذا المقام هو الاخبار لا الخبر المعقول لانه صوره

علمية لا امر تصا في فضا هذا ينبغي ان يقول الشارح في بيان الاقسام والاعتبار بدل والخبر قال واجب
 باننا نحصيل الكلام اه اقول هذه الاقسام لكونها لا ينزل لية لا بد ان يكون امورا اعتبارية واللازم ان يثبتها
 ولكونها قائمة بذاتها تعالى وامتناع في قيام العوائد لا بد ان تكون اعتبارية وكل امر اعتباري موقوف بالقدرة
 والارادة فليكن مثلاً تلك الاقسام هاتين الصفتين دون ام مغاير وليكن الكلام النقيض لتلك الا
 قسام التي هي امور اعتبارية فلا يلزم القول بصفة وجودية للكلام وبالجملة ما يرد على القول بالتكوين
 يرد ههنا تأمل في هذا المقام حتى يتبين لك الكلام ينبذ بان يثبت الامر بالصلوة عبارة عن جعلها متصفة
 بالوجوب اي بحيث يتحقق فاعلمها الثواب وتاركها العقاب والنهي عن النكاح عبارة عن جعلها متصفة
 بالحرمة اي بحيث يتحقق فاعلمها علم العقاب وتاركها الثواب والاضمار عبارة عن جعل الغير عالما
 بنسبة تامة خبرية بايجاد اللفظ كما ان خطاب الوضوء عن عبارة عن جعل الشيء سبياً وشرطاً وما نافع
 ماصد حوايه في كتب الاصول وكما ان خلق زيد عبارة عن جعله متصفا بالوجود ولا شك ان الجعل
 امر اعتباري واد في ~~المراد~~ قوله احد الاقسام هذا ما ذهب اليه ابن شعيب وطائفة كثيرة من
 المتقدمين قاله الفاضل الجليل قوله واحد في نفسه شخيرة قوله يجب الاعتبارات اه ومعنى قولنا الله تعالى
 متعلم بذلك ان له تلك الصفة من حيث التعلق به وقولنا امر بالصلوة ونهيه عن الزنا ومخير بخلق العالم ان
 له تلك الصفة المتعلقة بالصلوة من حيث طلب فعلها وبالنسبة من حيث طلب تركها كما ويجعل العالم
 من حيث اعلام الغيب كما ان معنى الله تعالى عالم بكل او قادر على كل ان لم صفة متعلقة به تعلقاً مخصوصاً
 قال مخاطب معقول اي معلوم وجوده وعلمه بالطلب فيما لا يزال والتحقيق انه اه اي اذ التحقيق ان الامر
 مثلاً طلب اه فنلجى اني علم الخطاب اما بالكتابة او بالعبارة قوله والتحقيق انه اه مع المذهب الا انه
قوله واد

اقول فضا لا بد ان يكون
 المشهور اعتباري لا بد ان يكون
 بنظر كل من هو باطن في العلم
 القطان احد الاقسام
 الشبهة قبل الاشكال

قوله واما عطف الخاص على العام قوله في عدمه قد يقال ان المعنى ان بتحصيل الامر به في عدمه فانظر
صلة التحصيل والافعال لا هي الطلب حين العدم وكذا معنى قوله واما على تقديره واما الامر بتحصيله
على تقديره ومعنى قوله بان يتلوا طلب الفعل بان يتلوا تحصيل الفعل المطلوب من سيوجب فانهم قد طلب
في الانزال الفعل قوله كافي طلب الرجل اعترض بان هذا غير ما على الطلب وهو لا مأمر ممكن واما انهم نفس
الطلب فغير بل غير ممكن قوله وكافي خطاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه ان الخطاب يعني من يبلغ الاحكام
تقريب او تحصيل موجب وهذا فلا يتلوا مما نحن فيه قال والمذهب انه هذا ما ذهب اليه الشيخ الاشعري وبعض
اصحابه ويجهل ان لو كانت تعلقاته ان لية كانت بالاجاب دون الاختيار فيجب التكليف عنه تعالى وبشكل
الامر النسخ الا ان يقال ان الامر بتكثير الواعى في الانزال واما الشخاص كل نوع ففي الانزال وايضا لو
كلامه تعالى على هذه غير معقول فان قوله تعالى ما كان هذا ابا احد من جالك لم يقلوا الصلوة
كيف يتعدى ان حاشيتك بالاعتبار في الانزال او في الانزال على المذهبين واجب بان الامر مشكل اذا كان
الكلام الفقه عين المدلول الوضعية للكلام اللفظي واما اذا كان التعبير باللفظ عن الفقه من قبيل التعبير
بالاشارة عن المؤثر فلا قال واحد اى بالذات قل يتلوا في الانزال بحسب الاعتبار قال
التعلقات الان لية قوله من حيث انت انت الله فاستمر الوجود من قبيل حصول صورة الشيء ويجوز ان يكون
المصنف ان البقاء عبارة عن استمرار الوجود المضاف الى الوجود وهو ما اعتبارى قوله وهو اى عمل
المخالق المستحق على بدو وصفه الكون والخلق الذي هو ما خذ الاشتقاق قوله ما لى مستحق ان كان العمل بغير
الاتصال النفس الامر وكذب ان كان بغير الاتصاف الجمل تأمل وكتب ايضا نعم لكن العمل لا يقتضى الثبوت
المحلى الى خذ قوله ولا بد ايضا دليل ثان اثبت بالدليل الاول كون الكون اهل ثابا للذات وبالدليل

الثاني كونه ان ليا قال مدح به نفسه يعني انه تعالى مدحه نفسه بالخلق بكلامه ان له فالمدح به اما ليس فيه اطلاق
 او فيه فيما لايزال وفيه في الاصل والاول باطل لاستلزام الكذب والثاني كذلك لاستلزام قيام الحادث
 ببلاته تعاقبين الثالث وهو المطلوب قوله بما ليس فيه اطلاق لا في الاصل ولا فيما لايزال قوله يستلزم قيام
 انما لم يكن التكوين احد اعتبارا قال بقول الكل اى بعلمه ان ليه هو كنى في قول الله تعالى والبطه ان ليه اى
 صفة ان ليه قالى هو اى صفة التكوين حاله هو كلمة كفى ففى هذا معنى الآية الكريمة انه ليس ايجاد بالشئ اذا كان
 ايجاده الا ان تعلق به صفة التكوين فيوجد قوله اذ لا معنى له لو لم يذكر هذا التعليل لم ير الا عراض الآية انفا
 كما لا يخفى قال والحق انه ساد للدليل الاول قال معنى اضافى كما يستعمل تفسيرهم باخارج المعلوم الى الوجود
 وان ال دوابه المبدى فهو ان له وموجود الا انه لا دليل على كونه غير القدر والاداة قال من تعلق الامر بالموت
 اى ولا يلزم ان يتوهم أخذ الاشتقاق اما موجودا بالوجود المحوى قال وليس تعلق القدرة اى سوى التأثير المرتب
 عن تعلق القدرة والاداة والا فاللكنين ليس عين تعلقهما ولذا قال ان قدرة العبد والاداة متعلقان بافعاله
 من غير تأثير قال واما التمدح ساد للدليل الثاني قوله باله من صفات الكمال كانه تفسير بحيث قوله لا يقتضى ثبوته
 قد يقال ان المستدل على ما وقع الشارح لم يدعى اقتضاء الثبوت الا ان له بل ادعى اقتضائه واقتضاء الثبوت
 اللائزاله وانه لما تعدى الثاني لاستلزام قيام الحادث تعين الاول قوله وقال المصنف الواو من كلام المصنف
 بغير او قوله لا تحقق له في الاعيان اقول يمكن ان يكون معناه ان ما من التكوين هو ما من الملك وان التكوين
 مستلزم لله للملك فليزى من القول بقدوم الاول القول بقدوم الثاني ومن القول بحدوث الثاني القول بحدوث
 الاول وهذا المعنى هو اللائق بهذا المبحث قوله كالرحيم مرجع الرحيم الرحمن صفة الاداة ان كان بغير مبدى وقوله
 التعم وجلا لها وصفه الفعل ان كان بغير معطيهما فهو الكريم مرجع صفة الفعل ان كان بغير ذى الوجود وصفه

والقدرة ان كان بمعنى المقتضى على الوجود قوله والغفوة وجم الغفوة كالغفوة وصفة الازالة ان كانت بمعنى
المزيد لترك العقوبة وصفة السلب ان كانت بمعنى تارك العصور العقوبة الا ان المبالغة في الغفوة اكثر قال
الى الصفات اى الصفات السلبية والذاتية الفعلية وذكر التكوين ذكر للصفات الفعلية قوله فاستوى
بها عن الاستيلاء لانه صفة حقيقية مفارقة للصفات السابقة وان لم نعلمها بعينها كما ذهب اليه الشيخ في اصل
قوله وكتب ايضا فهو اجموع الى صفة القدرة وقيل عائد الى صفة الازالة اذ الاستواء بمعنى القصد كما في قوله تعالى
ثم استوى الى السماء وضمف بانه حر يتعدى بالى قوله واليد مجازا عن القدرة واليدان عن القدرة الكاملة لا عن
القدريتين وكتب ايضا لان اليمين صفتان ثنائيتان على الذات وما من الصفات كما ذهب اليه الشيخ والسلف
ومال اليه القاضى في بعض كتبه قوله والوجه عن الذات لانه صفة مفارقة لما كما ذهب اليه الشيخ في احد قوله
وابو اسحق الاسفاني والسلف قوله عن البصر لانها صفة مفارقة كما قال به الشيخ تارة وبانه البصر
والكلام اذ فى فصل في احواله قوله وهل يمكن ان يرى وهل يقع على الامكان ^{في} قال اما الصحة
اعترض بان الاستدلال بالدليل السمع متوقف على امكان مدلوله اذ لو امتنع بصرف الدليل عن ظاهره
فالاستدلال به على امكان مدلوله دور واجيب بان الاستدلال به انما يتوقف على عدم حكم العقل بان
امتناعه بداهته واستدلالا واما مع الجزم بامكانه فلا قال فلان موسى عليه السلام اى فلان الرؤية ما طلبه
موسى وطلب ما طلبه موسى ام يمكن فقول الشارح ولو لم يصح اه اشارة الى الكبرى قال ولان الله تعالى صفى
كل علقها على الملك اى من حيث الامكان لا الوقوع تأمل قال في نقضه وهو استقرار الجبل اعترض بان
المعلق عليه اما استقرار الجبل حال الشك فيلزم وقوع الرؤية او حال الحركة فيلزم منسفا وطالم يقع الرؤية
فعين الدائم واجيب بان المعلق عليه هو استقرار الجبل لا بشرط شيء وذلك ممكن لكن عقب النظر

بديل الفاء وان حج لا يرد السكوات بق واللاحق ع ان السكوات الحكيمة مستغنية بان يأتي
 بالسكوات بدل الحكيمة قوله والمعلق اه كبري قوله لان معنى التعليق دليل للصغرى المطوية انما ان المعلق
 الممكن يقع كما تفسير وقوعه الممكن قوله ان المعلق يقع اه اعترض بان الاستباط بين المعلق والمعلق
 عليه ليس بحج الامكان حج يلزم من امكان المعلق عليه امكان المعلق بل شجب الوقوع ووقوع
 المعلق عليه قد يكون مستغنيا بالغير وان كان وقوع المعلق مستغنيا بالذات كما فيما نحن فيه فان وقوع
 استقرار الجسد عطف عقب النظر مستغنيا بالله تعالى وعدمه مع ان الرؤية مستغنية بالذات
 ولذلك يصح ان يقال ان انتفى الاسم كعلم تعالى انتفى الم لازم كالواجب مع ان انتفاء الاسم ممكن
 وانتفاء الم لازم مستغني عنه كما اشار اليه اشاري بقوله ان المعلق يقضي اه قوله والمحال لا يقع
 كبري الشكل الثاني قوله لان قوله تعالى هذا وفيه وموسى اه دليل لبطلان التأويل الاول وكتب ايضا واليه
 لو كان الرؤية في ارضي يعني العلم الضروي لكان النظر في انظر اليك بعينه مع ان النظر للعلم المعلق
 بالان نص في الرؤية الحقيقة قوله لا للعلم الضروي فلا يطابق الجواب السؤال في وكيف موسى عليه السلام
 اى وكيف يطلب موسى العلم الضروي لان موسى اه قوله ويخاطبه واعترض بان الخطاب لا يقتضي الا
 العلم بوجه ما كالمخاطب من وراء الجدار والمحل وهو العلم بهويته الخاصة اقول هذا انما يرد لو اريد بالعلم الضروي
 العلم التصوري اما لو اريد به العلم التصديقي بوجوده فلا قوله محقق فامض العلم اه فلو كان موسى عليه السلام
 طالبا للعلم الضروي لكان طالبا للحاصل وهو عبث قوله ولان تجوز اه كل من هذا والله ليلين التأليين دليل
 لبطلان التأويل الثاني قوله بذلك اى بقوله لن تراني قوله الاضواء بعدم الوقوع لان لن تراني تقع لوقوع الرؤية
 لاجل القوم ليتبين امتناعها لهم لم يطابق الجواب والسؤال لان قوله ارس في ح في قوة بين امتناع رؤيتك
 للقوم

المقوم قوله ولان زيادة دليل لبطلان الثالث قوله آحاد العقلة عا انه لم يحصل الظاهر فثبت بقوله
 من ثرائه لانه لفيف الوقوع كما في قوله والاصواء والالوان والاكوان الاربعة قال متعلق الرؤية احتراز
 عن الحدود والامكان قال ويكون المشترك احتراز عن خصوصية الجوهري العوض قال بين الجوهري
 اى الصادق عليهما صادق الكل عا ج ثباته قال الالوجود المشترك بمبدأ الآثار وكتب ايضا قال
 الامدى القول بالاشتراك الوجود الزامى من الشئ الاشئ الفاعل بان وجوده على شئ عنه وتحقيقه من
 اصحابه الفاعل بين الاشتراك قوله والامكان والوجوب بالغى ومقابلته وكتب ايضا قد يقال ان التحيز المطلق يصح
 متعلقا للرؤية مع انه مختص بالجوهري العوض قوله فلا يصح اه يجهل انه لا يصح متعلقا لها لكنه يصح شرط للوجوه
 متعلقا لها قوله لا تحقق له فيه نتيجة وصفه القياس الثاني قوله ومتعلق الرؤية كبرى السهل الثاني قال مع
 اشراك المدوم اى الطارئ نظر الى الحدوث والمطلق نظر الى الامكان قال وطعمه وبيته اشارة الى جواب النقص
 الاجمالى قال فان قيل اه قد يقال ان هذا السؤال انما ياسب لو قال سابقا على الرؤية المشتركة بين الجوهري وال
 مختلفة اى يجب النوعى قوله ومتعلق الرؤية اذ دفع لعود السؤل الى انه كما ان الواحد النوعى طبعه ان يكون له
 علل مختلفة كذلك يجوز ان يكون له متعلقات معه مختلفة قوله الجوهري اى مثلا قوله للبدان يكون مشترك اى امل كليا
 قال قد يتعلق بشئ بعيد قوله ان له هوية مما اى هوية مطلقة كلية تميزه ان الهوية المطلقة امر اعتبارى لا تحقق له فى الخارج
 فلا يتعلق بها الرؤية وانما الملاك بها الهوية المخصوصة لكن الادراك قد يكون اجاليا لا يتمكن به التفصيل وقد لا قوله
 وان زيادة الفضل لان الفضل يصدق بالرؤية كما ان الجزاء السحق يصدق بالجنّة قوله فلاننا لانتم قد يقال ان
 فيه مصادق تأمل قوله لن وتم المقابلة اى لا فى الشاهد ولا فى الغائب قوله والمراد بالرؤية اى ما به الاشاعة
 قوله لانتم وجوب الرؤية فى الشاهد عند تحقق الشرط لا اعتبروها ولو سلم فلانتم فى الغائب وكتب ايضا اى

أى فضلا عن وجوب دوامها قوله من شبه المخالف الدائم في الوقوع سواء دلت على نفي الامكان ايضا اولاد
 قال أن المعنى عموم السلب وإن كان لبا س كسب العموم قوله يتعمل للعموم السلب الا انه خص بالثاني ضابطه
 مقام المدح كما يأتي فلا يتبين انه اذا ثبت الاحتمال سقط الاستدلال وقوله وكذلك جميع القيق حتى ان الكلام المشتمل
 على نفي وقيد قد يكون في القيد وقد يكون لقيد النفي مثل ما ضربته تأوييا أى بل احاطة سلب للتعليل والعمل للفظ
 وما ضربته الاما له أى تركت فيه الاكرام لتعليل للسلب والعمل للنفي وما جائى الكبا أى بل ما شيا نفي للكيفية
 وما يحى مستطعا أى ترك الحى مع الاستطاعة فكيف للنفي وعلى هذا الاصل يتبين ان النكرة في سياق النفي انما تقع
 اذا انقلبت بالفعل مثل جائى اجل لا بالنفي مثل قولنا الأحمى من لا يمكن الفاتحة حرفا وان اسناد الفعل المنفي الى
 غير الفاعل والمفعول يكون حقيقة اذا قصد نفي الاسناد مثل نام الليل بل صاحب ومجانا ان قصد اسناد
 النفي مثل ما نام ليلى وما صام نهارى وما نجت تجارة بنى سهو فافطر وخرت وكذا اما الياء بناء وإن كان
 ظاهرا نفي الاسناد كان المعنى ان ليلى صامتة وإن متعلق النهى قد يتوحيده للنهى مثل لا تقربوا الصلوة
 وانتم مسكرى وقد يتوحيده للنهى أى طلب الترك مثل لا تكف لندخل الجنة وان مثل وما هم بمؤمنين
 لتأكيد النفي لا للتخفيف نفي التأكيد ومثل ما نهك جنبت لاختصاص النفي بالاختصاص وأغیر الله اعبد
 لاختصاص الانكسار دون العكس واذا تحقق النفي فلا ثبات ايضا كذلك في ان الشرط كما يتوحيدها لمضمون الجواب
 فقد يتوحيدها لمضمون الاخبار به والاعلام كقول تعالى وما لكم من نعمه فر الله وان متعلق الامر كما يتوحيدها
 قيد للطلب فقد يتوحيدها للطلب مثلا حصل لانها فيضة ونكرك لانك غنى وهذا اصل كثير الشعب غير
 الفوائد يجب التيسير والمحافظة عليه شىء مقاصد الاستفادة من معنى حرف النفي كما هو الظاهر لان العمل
 يتقدير حرف الحى فكيف عامل ضعيف كالصمد الاستفادة من معنى الوقت قال عبد الحكيم لا بد في كل قيد انقلبت
 بالنفي

بالنفس من حيث هو معنى الحق من التأويل بالثبت لأن النفي المستفاد منه مدلوله في غير مستقلاً بالمفهومية لا
 يمكن للعقل تقييده ما لم يلا حظاً فصيلاً وحي يصير مدلولاً اسماً أو فعلية مؤلاً بالثبت قوله جميعاً بين الأدلة
 بخلاف ما إذا حمل على نفسها في الدنيا والآخرة فإنه يلزم الغا والمحدث المذكور أعني أنكم ترون حكم الحديث وظواهر
 الآيات الدالة على وقوع الرؤية في الدنيا أي وجوباً قوله ودفعه بأن امتناعه قد يقال إن الانه في انتفاء
 الرزق لأن المقصود من الاستدلال بالآية هو نفي الوقوع لا الامكان ومطلوب المورد محبة الدوام لا غير
 قوله وأما ما يجادل في الآفة أي وجوده أو عدمه كعدم الرؤية فإنه ما به التمدح لأنفس الرؤية قولاً وإما قوله تعالى
 أي الله الذي استدلوا به على نفي الوقوع قال وأما استظام الله أي الذي استدلوا به على نفي الامكان كالوقوع
خاتمة في الاختلاف في العلم بحقيقته قوله كثير من المحققين في ذلك لكثير من ما في المواقف قوله
 جؤنوه وتوقف القاضي الجبكي فخر بن عمر كذا في شرح المواقف قوله خلافاً للفلاذقة والغزالي ولما الحمين
 قال إلا الوجود اعترض بمنوع اختصاص علم كل واحد فيما ذكره ومن أين الإحاطة بأفراد البشر معلوماً لهم في
 بمعنى أنه كائن أنه أشد بقوله هنا بمعنى أنه وفيما يأتي إلى أن المد بالعلم في قوله لا يعلم العلم التصديقي فلا يتجه أن
 الوجود عند كثير من المحققين كثر الصفات الحقيقية عين الذات فالعلم بها علم بحقيقته تعالى وذلك لأن
 ذلك التصديق لا يستلزم تصور وجوده الخاص بحقيقته تأمل قوله وهذا ليس على التصديق ليس على
 تصور يا بحقيقة الذات ولا مستلزمه قوله وهو منتف في الواجب أي أن المراد بالبد هي ما هو بد هي بالنسبة
 إلى عموم الناس والأبواب المراد بها ما يشتمل ما هو بد هي بالنسبة إلى من له قوة قدسية فلا تكمل انتفاء حصول العلم
 البد هي في الواجب قوله أو بالحد أي أو بالرسم التام والمراد بالحد أي من التام والناقص قوله وهو ما يشتمل
 أي الحد كالرسم التام قوله أو بالرسم أي الناقص تأمل قوله وهو لا يفيد العلم به فبما أنه إن المراد هنا ضرورة السلب

ان يثبوت هذه القضية بالبرهان فممنوعة او كسب الضرورة فغير مفيدة اذ لا يلزم من عدم لزوم الافاق
 من الافادة فصل في افعاله قال موجب فعل العبد المار بالفاعل ما هو حاصل بالمصدر
 كما قالوا وهو قد يتو او عدميا كالفعل الذي هو عدم الايمان والعصيان الذي هو عدم الانقياد او
 او اعتباريا كالقيام فالماله بالموجب من يفيد الوجود المحمولى او الربط ثم العبد يشمل الملك والجن كما
 الانس قال وانما للعبد الكسب كالكسب من العبد هو مذهب المانريدي وتبعه المصنف واما مذهب
 الشيخ الاشعري فهو ان الكسب من الله تعالى ايضا ولذا قيل في امر خفي في مقام المبالغة هذا الحق من افعال
 الاصل شري فالعبد عنده مختار في فعله ومضطر في ارادته ومع كونه مختارا في فعله ان فعله مسبوق بالارادة
 وان كانت الارادة اضطرارية قوله كما يأتى في كلام المصنف في رد ادلة المعتزلة قوله ان مؤثر فيه لا من
 العبد ولا من الله تعالى قوله لان اثره لا يجاد هو ان ارادته بالوجود الوجود المحمولى فالعبد ممنوع لانه قد يتو
 الوجود والربط كما سبق او اعم من المحمولى والربط فقول وهو منتف من قوله لان تعلق الارادة ذات
 وكسب ايضا الذي هو كسب قوله بخلفه تعالى ذلك الارادة قوله وهو تعلق القدرة اى الذى هو كسب الكسب
 قال ان تصاف الفاعل بمعنى من قام به الحاصل بالمصدر لا بمعنى الخالق ولا بمعنى الكاتب تدبر قال كتحسين الفاعل
 كان المار بالتعيين والتزيح صرف الارادة بطريق ذكر السبب واردة السبب وهو عبارة عن جعلها متعلقة
 باحد الطرفين كما ان صرف القدرة عبارة عن جعلها متعلقة به لم يقل وذلك تعيين احد الطرفين بدون
 الكاف اشارة الى ان الكسب غير واجب له قوله ان تعلق الارادة الذى من العبد قوله متعلقة بالفعل ظاهر
 ان تعلق القدرة كذا انما من الله تعالى واما تعلق الارادة من العبد وظاهر ما وان الكسب بمعنى ثبوت من العبد
 وكسبه لو كانت مستقلة اى لم يمنعها مانع من التأثير قوله فافان ذلك التكليف استغفامية او نافية قوله اذ الارادة

ودليل الملازمة قوله اجيب بان اه اى المظهر منه للملازمة قوله بان التكليف اى العلم به قوله قد يكون اعلم
 والحاصل ان ذات الالادة ليست علمه تامه للزجج دائما بل قد يكون مع العلم بالتكليف علمه تامه قوله على انها تابعة
 اى قد يكون تابعة بان وجب الداعى والافتقارها باحد الطرفين لذاتها كما افاده الشارح هنا في الحاشية
 قوله فاذا علم المكلف اى بالنفوس او بدفع الضرر وقوله ومع كمال الالادة اه دفعه لما يتوهم انه لا يكون الالادة من جهة
 بل الموجه هو الداعى حقيقة قوله مع استواء ^{نسبتها} نسبتها وقد يقال لامع القول باستواء نسبتها الى الطرفين حين
 وجود الداعى واقتضاه الذات التعلق باحدهما بخصوصه حين عدمه على ان القول بكونها من جهة بعد الداعى
 مع استواء النسبة ليس اولى من القول بكون القدر من جهة بعد مع استوائها قال وعند اكثر المعتمدين احتراز
 عن الغبار فانه موافق للاستاذ اى الحق في ان المؤثر في فعل العبد مجموع القدرتين قوله ونحوه في القديم
 اى الذات اى فقط لا الزمان حتى يشمل الصفات ان اراد بالخلق مطلق الابدان سواء كان بالايجاب او باللا
 ختيار او الزمان ايضا ان اراد به الابدان بالاختيار قوله في عموم اه اى فضلا عن خصوصية قوله
 اى مثل الكرم اى بخلاف كل من في الدار عالم وكتب ايضا قد يقال ان القدرين عدم الدخول فيما ذكره ليس
 الالان لا يتصور الكرم اى لنفسه كما لا يتصور خلق الشيء لنفسه وهذا هو دليل العقل المذكور فاما قوله
 كان المختار يغيب كل اقول الاستدلال بهذه الآية انما يتم لو كان اختيار النصب اهل تفاقيا او مسلما عند
 الخصم قوله لتوهم ان خلقنااه الاول كان خلقنااه اذ لو خلقنا صفة ويقدر خيرا على تقدير الرفوع مع حق
 ومتعين قال والله خلقكم اه الآية قالوا انما يتم الاستدلال اذا كان لموصولة لعمومها فكان قال خلقكم
^{كلهم} ومعكم لكم وهو يشمل ما يتعلق به العمل كالسرى والاشتر الحاصل من العمل كالهبة بخلاف ما اذا كانت مصدرة
 والمصدر بمعنى المفعول اى خلقكم ومعكم لكم لعدم ما يقتضيه العموم فيجوز ان يراد بالعموم ما يتعلق به العمل

فقط كالسري وفيه ان المعول حقيقة في الحاصل بالعمل ومحار فيما يتعلق به العمل قوله في الايقاع الوجودية
 في الغالب قوله لان اثر الخلق اه حاصله ان كلاً من الحق والابجد عبارة عن افادة الوجود المحوي والاقتضاء
 اعم لكونه عبارة عنها او عن افادة الوجود الربط ولما كان للايقاع الوجود الثاني لا الاول تعلق به الاقتضاء
 ذلك الاولين وكذلك الاقتضاء لكونه اعم واقعيًا موصوفاً بالوجود الربط تعلق به اقتضاء آخر وهكذا
 فيكم التسلسل في الامور الاعتبارية وفيه ان الحق والاقتضاء في كونه عبارة عن افادة احدى الوجهين
 بشهادة قوله تعالى خلق الموت والحياة وما في العقائد الله النفسية من ان الله تعالى خالق الافعال
 من الكفر والايمان والطاعة والعصيان مع ان الكفر هو عدم الايمان والعصيان هو عدم الانقياد
 قوله وهو متعلقة باليائى ايمان المؤمن وكفر طاعات المطيع واما ايمان الكافر وطاعات العاصي فليست
 متعلقة لادارته تعالى الا عند الخضم قوله ما ير فعله اى يفعل ما يريد له اذ قد قسرت الجاء لا ارادة
 تفويض قوله يدل على عدم جواز اه المناسب ترك الجواز ولذا اتفق الاشارة على ان قدرة العبد من شأنها
 التأثر قال فعل العبد بقدرته اى استقلاله هو عند الخضم قوله لانه مقدور الله تعالى فذيق ان هذا غير
 المدعى ان اسيد به انه متعلق قدرة الله تعالى بالفعل وغير مفيد ان اسيد به انه متعلق قدرة الله تعالى بالامكان
 فاعمل قوله وما عليه بان اه والحاصل ان ما ثبت شمول الجواز لا شمول الوقوع وشمول الجواز انما يستلزم شمول
 الوقوع لو تم دليل القامع مع انه لم يتم قال من خلق الله تعالى قوله من شمول قدرته اى من شمولها الجوازى اذ
 هو المثبت واما شمولها الوقوعى فغير مثبت بعد قوله لا ينفك عنه واقعه اذ هو بهذا المعنى لازم للشمول الوقوعى
 قوله لئلا يلزم الحال وهو اجتماع المؤثرين قوله قد ثبت الشمول بالمعنى الله قد يقال لم يذكر ههنا المعنيين للشمول
 وانما ذكر مقدورية فعل الله تعالى وليد قوله بان ذكر المعنيين للاول والثاني متضمن لذكر المعنيين للثاني الاول
 والثاني

فالمناصب ان يقول ثبت مقدوره فعل العبد له تعالى بالخالف الثاني ~~قوله~~ عا ذكر من السمعية
وفيه ان هذا جرح الدليل الاول السمعى مع ان هذا دليل مستقل على ان اثبات الشئ بالسمعي منع بالدليل
السمعى مستلزم للدور كما تأمل قوله والخالف المتوكل بينهما قوله الا بعد العلم به اى بذلك النوعى
مخصوصه فيكون تفصيليا لا بحيث يشمل النوعين الاخرين قد يتوهم اجمالا ليا قوله ولطهوا به اى وكفى المذكور
لبيا فها تنبيهها على كون العلم ان اريد به مطلق العلم فسلم وغير مفيد او العلم التفصيلى فمنوع قوله
واما الكتاب اشارة الى النقص الاجمالى وجوابه تقرير النقص وليكم مجيع مقدامة غير صحيحة لجبانة
في الكتاب بان يقال لو كان فعلمه بكتبه لكان عالما بتفاصيله لان كسب الا يزيد والنقص والخالف ممكن الى
آخر ما ذكره لا يخفى قوة النقص وضعف الجواب قوله يلزم المحال وهو كفى الكاتب عالما بالتفاصيل مع
ظهور بطلانه قوله انه لو كان بقدرته واختياره استقلاله قول مع ترجيح الفعل اه كان هذا نظرا الى كلام
المصنف دليل المقدمة الرافعة المطوية وقوله الآتية مع ان مطلوبه الله اه عداوة لهذا الدليل قال بمرجح
بمعنى الداعى لا بفتح المحض حتى يصدق بها الارادة ويتوهم الدليل الزاميا فتأمل وقوله لقول الخصم وهو
ابو الحسين البصرى واتباعه والمحصل ان هذا الدليل الزامى لا لتحقيق فلا يراه قوله فلا يراه انا اه قد يقال
ان كلام الشارح منع عما ان يكون المراد بالمعج غير الارادة مع انها الارادة بها غاية الامكان الارادة عند
الخصم انما الى الحسين هو عين الداعى كما سبق فتأمل قوله بلا حجة بمعنى الداعى قال لا يتوهم منه اى من
العبد لطريق الاختيار سواء لم يكن منه اصلا او كان منه بطريق الايجاب فلا يتوهم ان كون المعج من العبد
بطريق الايجاب ينفى الاختيار فلا حاجة الى نفى كون المعج من العبد قوله واذا كان المرجح من غير او كان منه
بالايجاب وكتب ايضا اى وان لم يكن موصيا للفعل كما يتوهم من التعليل بقوله لان التوكيد الخ الا انه

ينافي ما قبله تأمل قوله مع التلويح أي عند الخصم قوله لأنه ليس موجباً مع أنه المطلوب قال مع
 أي مع قال هو وقوله ويرى بان معلومه تعالى هو الوقوع بالاختيار أو بان العلم تابع للمعلوم كما
 سبق في بحث القدرية قوله ولابد النقض أي على العلاقة كما يقتضيه كلام الشارع وأما ما قبلها
 فلا ينص عليه وسوره فما يحتاج إلى الجواب لكونه دليلًا الزامياً مبنيًا على ما هو مسلم عند الخصم من وجوب المرجح
 في الفعل الاختياري لا عندنا فكيف يدبر النقض بفعله تعالى إلا أن كماله بالمرجع المخصص وقوله لا
 يكتفي منه عدم كونه منه بالاختيار فوكبه عند الإرادة فعليه أي عند تعلق الإرادة بفعله وكتب أيضاً والسر
 في ذلك أن تعلق العلم وإن كان أن يكتفي بالإرادة إلا أن تعلق العلم بالوقوع متأخر لذات عن تعلق
 الإرادة لأنه مالم يبر الشيء لم يعلم أنه سيقع وإن كان تعلق النصور متقدماً بالذات ^{عن} على تعلقاتها تأمل قوله
 وهذا متحقق أي التمكن من الترك عند الإرادة الفعل قوله لئلا يرد أنه قد يمتنع أي تعلق الإرادة بكونه قد يمتنع
 وأما عند من قال بان تعلق الإرادة حادث في النقض قوله لا يختلف باختلافه ولو اختلف لزم الانتقال
 من الامكان إلى الامتناع ويصح أن الامتناع اقتضاء مطلق لعدم المخصص وكذا قال
 جمه كثيرون بامتناع إعادة المدوم مع قولهم بأنه تعالى فادرس عباد الله أن لا يلزم من اقتضاء
^{بمنوعه بوجوب أن تلتفظ}
 عدم المخصص نظراً إلى قدرة العبد اقتضاءه نظراً إلى قدرته تعالى قوله بأنه يقتضيه كما لا يخفى أن تلتفظ
 بلفظ الآن ثم تلتفظ به مرة أخرى من غير تفاوت قوله بالتفاوت فيه أن التفاوت لا ينافي في المثلية بل
 أنما ينافي في العينية تأمل قوله أما الامكان فيجب أن لا يمتنع أن يصح مقدوره العبد في الامكان أو الحدوث
 لم لا يجوز أن ^{بشرط تحققه في ضمن بعض الاعراض} بشرط تحققه في ضمن بعض الاعراض فويله ومطلق الإيجاد ^{بشرط تحققه في ضمن بعض الاعراض} تعلقه بالآثار
 قوله وأما يتعلق أي على تقدير تعلقها بالاجسام والاعراض في قوله بالذوات أي لا يوجد لها قول فلا يرد النقض بها
 الإجماع

من الاجمال وكتب ايضا اى علم الاستدلال الثالث بان يقال لو قدر العبد على فعله كالتب بالحق
 على كسب كل ممكن من الاحكام والاعراض قوله بالوجود اى بما يوجد بغيرها قوله بالجسمية والعرضية
 وحل من الجسم والعرض مختلف الانواع قوله لانه حاصل حصول محبة القدام منكم وغير مفيد وهو
 التوفيق ورفع الموانع والشواغل ممنوع قوله لان الحكم اما ينفى الادعاء او ينفى الوقوع واللاقوع قوله
 والحكم ينفى الادعاء قوله استدلالا كما ان الحكم سائما يترك نظرا كالحكم بحدوث العالم والحكم بانه ^{نظري} ضروري
 قوله وقصوره عطف تفسيرا على المدعى المذكور قال لا يفيد كونه اى العلم المطلوب المطلوب بكونه
 بخلافه او تأمل قوله العلم الضروري اى الذى هو قسم من العلم المطلق قال كونه اى العلم الضروري بكونه متعلقا به
 وهذا امر مشترك بيننا وبين المعتزلة قال ودواعيه اى ان كانت والا فنفى لانقول بلزومها قال وبان
 من افعال العباد المباد بها الاشياء الحاصلة بالحدوث قوله لكان فاعلا لها ويرى بانه ان اراد بالفاعل في
 او كمل من قام به الفعل بمعنى التأثير فالصريح مسلم والكتبى ممنوع او من قام به الفعل بمعنى الحاصل بالآثار
 قال تكلم والمنع بالكتبى وهو واضح سيدكره المصنف قال كاف اى يكون الكسب كافيا اذا كان من العبد
 بالافتقار بخلاف ما اذا كان من الله كما ذهب اليه الاشعري او كان من العبد بالاجاب كما قرره المصنف
 اول البحث قوله على انه بماه هذا الجواب ينفع الجبرية والاشعري القائلين بان الكسب من الله كما ينفع الماتريزية
 لكن يتجه انه انما يتم لو لم يرد بالمدح والذم ماضى هو للترغيب والتنفير قوله فهو عاى اى الدليل الاول
 على تقدير وروده اى بالتطال الى المدح والذم اذ قد مر انه بالنظر اليهما غير وارد على الجبرية وان كان
 بالنظر الى الام والنهي وسائر ما ذكرناه تأمل قوله لقدرة العبد اى لأصل قدرته فضلا عن التأثير
 وكتب ايضا والادوية قال هو العلم الالهي اى والارادة الالائية قوله يمتنع وقوعه نظر اه قد مر ان متعلق علمه

هو وقوع الفعل او عدم وقوعه باختيار العبد وان العلم بانه تعالى هو الفاعل بحيث يقع ولا يقع
فكأنهما متعلق العلم الازلي لا ينافي الاستقلال كذلك المعقولة قالوا اراد الله الوقوعا وعدمه بالاقتدار
قال فعل القيل بغير الانصاف به لا ينفى تعلق القدرة والملازمة الذي هو معنى الكسب لان الخلق يستلزم
تأمل قوله بخلاف فعله اي الانصاف به قال من قام به الفعل بغير الحاصل بالمصدر قوله هذه التسمية اي
بالعنف والظالم وامثالهما قوله على الافعال بغير ايجادها اي ايجاد الله اياها قال بقضاء الله تعالى قدرته
كلام التجريد وشرحه مشعر بان القضاء والقدر مترادفان فهما اما بغير الخلق او الاعلام او الكتابة او
الخلق لانهم قولهم لان ايضا بالقضاء واجب اشارة الى الكبري والصوفي مطوية تقرير القياس لان الكفر بقضاء
يجب به الرضاء قوله لان الرضاء بالكفر اما يكفر نفسه في الاتفاق واما يكفر غيره في الاصطلاح مختلف واستدل
القائل بعدم الكفر بشرطان لا يتركهما وجه الاستحسان بل هو وجه الانتقام الله منه بقوله تعالى سبنا اهلنا على
اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب العظيم قوله قلنا الكفر من الصفوي ان اسيد
بالقضاء المحقق او كان الكلام على حذف المضاف اي مقتضى القضاء وبهذا يندفع ما يقال ان الجواب يتم
بما ذكره الشارح من غير حاجة الى ما ذكره المصنف قوله لا من حيث انه فالعصر المستفاد من كلام المصنف بالنسبة
الى الحيشية الذاتية الا الحيشية الوصفية قوله والماد بهم عندنا قوله بقدرته تعالى الاولى بقدر الله او بتقديره
ومشتملة قال لان المشبهة فتكون من نسبة المشب الى المشب لا العا في حين يكون من نسبة العا في الى
المنفي قوله ١٧١١٢١ والمعتلة ينبشون الخير فيما عدا افعال العباد واليه تعالى والشركاء الى الشيطان
كلام من المصنف في بيان الشرك قوله فان قيل من المعتلة قوله لم تفعلون ذلك الاستفهام للدلالة
على لا يجوز لكم ذلك وتستحقون بذلك العقاب والذم قوله وقد ساء اي فيه حاله الدوام وبطل الافتداء
والتحقق

ما قاله او جمع التثنية في الاسم
كأنه قول تعالى الا امة
قلنا ما كان من القابلية

واستحقاق الثواب والعقاب والمده والذم قوله ان كان بقضاء الله وقدره اى اذا علم انه بقضائه تعالى يجوز
 للعبد كسبه تأمل قوله بكل كائن اى بوجود كل كائن وكتب ايضا بدليل عكس نقض قوله عليه السلام
 وما لم يتكلم يكن قومه باليس بكائن بدليل عكس نقض قوله عليه السلام وما شاء الله كان وكتب ايضا
 اى بوجود ما ليس بكائن كما انه غير متعلقة بعد منه فان عدم الشيء لعدم ارادة وجوده لا لإرادة متعلقة
 بذلك العليم فان الاعلام الانلعية غير مبنية بالإرادة الا ان يقال ان الإرادة متعلقة بادائها قال
 كيف لا يكون بمشيئته وإرادته ينبغي ان يقول ايضا وكيف يكون ما ليس بكائن بمشيئته وإرادته مع انه عطف
 وانهم علم عالمه على انه خالق اى قال وهو يده اى وشب انه عليه وهو من عطف السبب عن السبب فيكون
 بمنزلة النتيجة فلا يلزم المصادرة فأمثل قوله فكيف يريد به والمعتزلة يقولون انه تعالى اراد وقوع الايمان من
 الكافر باختيار علم انه لا يقع منه بسوء اختياره قوله والمعتزلة جنوا كأن الملة بالمعتزلة جهوى معتزلة
 البصره الموافقون لنا في معنى الإرادة لا من يشمل القائلين بان الإرادة هي الداعية مطلقا وفي فعل
 العبد خاصة او انها الام في فعل العبد وكونه تعالى غير مكلف ولا ساء في فعله كام ويجوز ان يكون
 الكلام بغير الانزام تأمل قوله والشر وان وقعت قومه والله تعالى منه اشارة الى الكبر اى كل ما هو
 قبيح منه عنه تعالى هو الفحاح قوله ورد منه الصفى قوله ورد بالمنع عنه الصفى ايضا قوله
 ورد بالمنع اذا ه اى بمنع الصفى ايضا قوله لو كان مراد له تعالى قوله لكان قضاء له تعالى قوله فوجب
 الضياء ولو كان قضاء لوجب اه وكتب ايضا فوجب على المكلف ضائه به قوله فيستلزم اه اى ولو وجب
 الضياء به للزم اه تعالى به **فصل في الحس والقبح** قوله شر عيان نسبة المدرك الى سبب
 ادراكه قوله عقليان نسبة المدرك بالحق الى المدرك بالكل ويجوز ان يكون في الموضوعين من نسبة

الشئ الى سبب وجوده فانه ما لم يوجد الشئ بل فهم عندنا اولم يوجد عقل عند هم لم يوجد الحسن
 والقيح تأمل قوله يعني صفة الكمال عبارة شرح الموقف يعني كمال الصفة صفة الكمال والنقص في هذا
 الاضافة في كلام الشارح عن القلب اي يعني كمال الصفة ونقصها قوله ولا يعني الملازمة واما يعني التحقيق
 الملاح والذم عند العقلاء فاعلمتهما في الامور الغير الاختيارية عائدان الى المعنى الاول وفي الاختيار
 الى المعنى الثاني وفيهما بهذا المعنى في الاختيار نزاع في انهم هل يتصوران بالنسبة اليه تعالى او
 المتصور هو الحسن فقط فالمراد بالنزاع المنفي النافي في انهما هل هما عقليان او شرعيان او يدركا بالعقل
 وفاقا قال يعني التحقيق الفاعل من الفعل اثنان للترك للمقابل له قول والثواب والعقاب اما التحقيق
 الملاح والثواب يشمل الذنب كالوجوب والتحقيق مقابلهما مختص بالحسنة غير شامل للكلية
 قوله اي فيما ورد به من فعل المكلف قوله فعندنا اي وجوده وادراكه به قوله الاحكام اي الايجاب
 او الذنب به قوله وما ورد في النهي عنه اي التحريم لا التزيه اي ايضا في مقتضى كلام المصنف الا ان يكون او
 العقاب يعني اول المعنى التأمل قوله والقيح بالقيح المذكور او القبح فقط كما هو من ذهب الى الحين من المتأخرين
 حيث ذهب الى ان القبح لصفة لازمة واما الحسن فلا يتفاء تلك الصفة المقبحة فالحسن على هذا يشمل الد
 فقال المباشرة مثلا قال حتى نبعث رسولا والقول بان الرسول في الآخرة العقل او تخصيص العذاب فيها بالبدن
 مني خلاف الظاهر شرح اللب قد يقال كلمة كفاظرة في العذاب الدنوي وصرفها الى العذاب الآخرة
 مما ينبغي قال لذات الفعل اي لا لوجوده اعتبارية واصناف اضافية مختلفة بحسب الاعتبار كما في علم
 اليتيم تأديبا وظلما كما هو من ذهب الى الجائز قوله الى نفس الذات كما هو من ذهب الى المعزلة قوله اولانها
 كما هو من ذهب من بعد هم من القدماء وقوله ان للفعل جهة المراد بالجهة ما يشمل الماهية الكلية والصفة
 اللانتم

اللائحة والوجه الاعتبارية ليشمل البيان المذهب الثلاثة قوله ليكنها العقل ضرورة كماله ان رحم
واستللا الحسن الكذب بالتأخر وقبح الصدق الضار قوله وقبح الكذب الضار ولا يخفى ان حسن الاول وقبح
الثاني لي بالبلغ المتناس مع قوله لذا ان الفعل اي مثل لي شمل مذهب الجباة قال وانه لولا يقبح لا يخفى
ان هذه الوجه انما يثبت القيح بمعنى التحقق الذي عند العقل مع ان الكلام في القيح بمعنى التحقق الذي عند
الله وعقابه قوله شيء من الله بل كان على شيء منه تعالى حسنا كما عندكم ايها الاشاقر قوله انما هو اي توهم
الاشاقر قوله عند الفرض اي عند وقبح التأويل المفروض قوله وقبح التأويل قوله المفروض بان يكون
على من الصدق والكذب ملا عما او غير ملائم وكذا الانقاذ والاهلاك قوله ولو لم فهم غير متناس مع هذه مستفاد
من قول المصنف والجواب عن الاولين المنع بالبلغ المتناس خرا الا ولي ان يقول ان رحم هنا اي لان نكلم حسن
الاحسان والصدق والانقاذ وقبح العدوان والكذب والاهلاك لا بالبلغ المتناس مع حق يكون كلامه وافيا
عبار المصنف قوله والجواب بمعنى الكبرى وهو ان عدم اه قال من القطعي العادة وهو ما في اثبات
البينة فصل في التكليف قوله على الابطاق ذاتيا او عاديا او عليها قوله والخلاف في جواب باعتبار
القسمين الاولين قوله من فروع الحسن اه لا بالبلغ المار في الفصل الابق بل بمعنى التحقق الملاح والذي م
عند العقل قال اد بالخلاف الخلاف في التي بهن بين المعنيين هل يقصرون ان بالنسبة الى فعله تعالى لا
الخلاف في التي عقلية او شرعية تأمل في المقصود هو الاول م قوله واضاه بذلك هنا بين
عما ان اراد تعالى متعلقة بالاعلام باعتبار الادامة والافال اعدام كقولها ان لتي غير مبوبة بالقدرة والامادة
ثم ان ذكر وفي الاول كلون احد هما كافية في الامتناع والا كلو فلا يلزم شيء منهما بل دون الآخر واما ذكر هما
في الثاني فلنوع الحق قال ولا خلاف في اه اي ان اراد في الخلاف المحلا الخالي عن التردد قال اد انه لا خلاف في عدم

جوان التكليف وان اراد في الخلاف ولو كان مع التردد فالجواب انه لا خلاف في عدم وقوع التكليف اما اصل
 قوله وفي جوان التكليف اه اي عندنا والا فالمعتزلة جازون بعدم جوان التكليف به للدليل الآتي في القسم
 الثاني قد رد بخلاف القسم الثاني فاجابون بجواب والمعتزلة بعدم جوانه فليس فيه تردد وان كان
 فيه خلاف فهو لم يصح الحكم بامتناع تصوره لكن التصور المنفي هو تجويز العقل وقوعه وهو غير التصور الموقوف
 عليه الحكم بامتناعه كالا يخفى ~~فان~~ في ان التصور المنفي يحا الصورة الحاصلة اذ هو الذي يستلزم عليه التكليف
 ووقع التردد فيه بالنسبة الى المتغيرين ~~فان~~ فان تكليف الجاهل به غير الاستدلال هكذا تكليف الجاهل به
 تكليف بالتصديق ^{بجميع ما} جاء به عليه السلام والتكليف بالتصديق بذلك متضمن للتكليف بالتصديق بانه لا
 يصدق عليه الصلوة والسلام اصلا وكل متضمن للتكليف بالتصديق بانه لا يصدق عليه متضمن للتكليف بجميع
 النقيضين الذي هو مستبعد انه اما الصفة كما فظاها ^{وما} الكبرياء الاولى فلما ذكر المصنف بقوله ومن
 جهة انه لا يصدق عليه اصلا وما الكبرياء الثانية للوجهين احدهما ما اختاره المصنف في بعض كتبه وهو ان
 تصديقه في الاخبار بان لا يصدق في شئ مما جاء به يستلزم عدم تصديقه في ذلك الاخبار ايضا ضرورة
 انه شئ مما جاء به وما يكون وجوده مستلزم لعدم يكون محال ذاتيا والثاني ما اختاره صاحب المواقف
 وتلخيصه انه كلما وقع التكليف بالتصديق بانه لا يصدق كذلك وقع التكليف بمقتضيات لا يؤمن فلو صدق
 امثالا بواحد من تلك المتعلقة عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم لاذ عن ذلك التصديق ضرورة لان
 العلم بالعلم ضروري ومحمد ذلك لو صدق امثالا بانه لا يؤمن ولا يصدق به للزم الاذعان الضروري بالتصديق
 امثالا والتصديق الامثالي بعدم التصديق به والوجه الاول مباح كولا يؤمن بالسلب الباطل بخلاف
 الثاني قوله اصلا اشاء الى ان لا يؤمن بل لا يؤمنون في قوله تعالى سوار عليهم ائذ هم لم يفلحوا
 لا يؤمنون

لا يؤمنون العار وفي حق ابي لهب و ابي جهل وغيرهما للسب الكلي قال تكليف بجمع النقيضين الماد بالنقيضين
 اما التصديق الامثالي برأيه محمد صلى الله عليه وسلم مثالا الذي هو متعلق الاذعان المضروبي وعدم
 التصديق بها الذي هو مدلول لا يؤمن ومتعلق التصديق الامثالي بناء على انه الوجه الثاني من وجهي
 الكبري الثاني واما التصديق الامثالي بلا يؤمن وعدم التصديق به اللازم لذلك التصديق كما هو الوجه الاول
 منهما قال واجب بانه هذا الجواب منه للكبري الاول ان اراد بالتصديق بانه لا يصح فم اصله التصديق
 التفصيلي لجواز ان لا يصح البلاغ ولا يصل اليه وتكليم لها ومنع للكبري الثاني ان اراد به التصديق الاجمالي
 في ضمن التصديق بجميع ما جاء به اذ لا محذور في التصديق الاجمالي وقد يجاب بمنع الصغرى لجواز ان يكون لهب
 مكلفا بما عدل لا يؤمن وفيه انه حتى ينم اختلاف الايمان بحسب الاشخاص وقد يجاب عن الوجه الاول من
 وجهي الكبري الثاني بمنع كونه لا يؤمن للسب الكلي فليكن رافعا للايجاب الكلي فلا يلزم ان لا يؤمن ابو لهب بلا
 يؤمن ويؤديه ان ابا لهب لو كذب لا يؤمن لزيم ان لا يكذب بعض متعلقات لا يؤمن كما لا يخفى كيف
 لا ومن السب الكلي اخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم ما كان مسلما عند ابي لهب كائنا وانهم ميتون مثالا فلو
 كان للسب الكلي يلزم الكذب والحق في الجواب ان يقال ان منه الاستدلال على ان يكون الماد بلا يؤمن عدم
 الايمان بتبقي السب الكلي اخبر بها النبي صلى الله عليه وسلم كذا لك بل الماد عدم الايمان بها من حيث انها من عند
 الله سواء لم يؤمن ببعضها اصلا لا من حيث الذات ولا من حيث انها من عند الله او آمن ببعضها لا من
 الحيثية الثانية فان الايمان هو التصديق بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله من حيث انه
 جاء به من عند الله وانقضاء هذا المحرك قد يكون انتفاء القيد فليكن ابو لهب مصدقا بلا يؤمن من
 حيث هو ولم يكن مصدقا به من حيث انه من عند الله فاذا كلف بالتصديق بلا يؤمن من حيثية الثانية

لا يلزم الجمع بين النقيضين شيئاً من المادتين مع كونهما من الكذب العلم قلبي هذا بالتبلي بالحبس قوله
 بأنه ليس تكليفاً بالجمع بين النقيضين شيئاً من المادتين قوله وكلف التصديق به أي تفصيلاً والافتقار كلف
 به أجمالاً لا يلزم افتلاف الأيمان بحجب الاشياء من فصل في تعليل بعض أفعاله تعالى
 بالأغراض قوله ذهب المعتزلة إلى وجوب تعليل كل فعل من أفعاله بالأغراض
 واستدلوا بالنقل والعقل أما بالنقل فبالآيات الآتية وأما بالعقل فبما يأتي في الشرح من أن الفعل الخالي
 عن الغرض عبث الخ قوله إلى عدمه أي عدم جوازه وكتب أيضاً أي إلى عدم تعليل شيء من أفعاله فإنه ادعى المعتزلة
 إيجاباً كلياً والاشاعرة سلباً كلياً وكتب أيضاً ونحو ذلك بوجوه اثنين ما يشي إليه المصنف بقوله
 كما يشهد به استدلالهم بأنه وبأنه والثالث أنه لو كان فعله تعالى لغرض لكان تعالى ناقصاً في ذاته مستكلاً
 بغيره أي تحصيل المحصل ذلك الغرض لكن اللازم باطل فاللزام مثله أما بطلان اللازم فظاهر وأما الملازمة
 فلأن الغرض لا بد أن يكون أصل الفاعل من عدمه وألا لم يكن باعتباره على الفعل وسبباً للاقدام ضرورة وذلك من
 الكمال ورتبة الملائكة من المنة كونه وجوب الغرض أصل الفاعل لجواز أن يكون أصله لغيره ولا نسلم أنه غير لا يكون باعثاً
 للاقدام ودعوى الضرورة ممنوعة وبما في رد قول المعتزلة لو كانت الصفات ذاتية على ذاته لكان ناقصاً
 لذاته مستكلاً بغيره والرابع أنه لو كان فعله تعالى لغرض لكان وجود الغرض يتوسط الفعل لكن اللازم باطل
 أما الملازمة فلهذه الأسباب ان للفعل دخلاً في وجود الغرض وأما بطلان الثاني فلأن الغرض فعل من أفعاله تعالى
 وكل فعل منها ابتداءً صادر بآثاره في ابتداءه على ما سلف فبعضها غرضاً وبعضها سبباً تحكم بحجب
 وردة مجزأة أن يكون الغرض أصل اعتباراً وما سلف هو استناد الموجودات الخارجية إليه تعالى ابتداءً
 وبأن توقف بعض الأشياء على بعض ينبغي أن لا يشترط أحد كوقف الغرض على الجوهرية بأن تكون وجوده
 وعدمه

بوجه من النسبة اليه او كان وجوبه من جهة بالنظر اليه **قال** والحق ان آية قوله لما لم يتم الدلائل
 المعنوية على وجوب التعليل في كل فعل من افعاله وللدلائل الاشياء على امتناع التعليل في شيء من افعالها
 وكانت الآيات الآتية ظاهرة في وقوع التعليل في البعض ايضا **المصنف** جواز التعليل في الكل ووقوعه
 في البعض فقال والحق ان قوله اي الحكم الباعثة للاقدام قوله بالرجوع الى العبادات ان الى ان الغرض لا يجب
 ان يتراعى للفاعل بل يجوز ان يتراعى لغيره قوله اي خلاف القول اي خلاف الاشياء على لقوله المعنوية
 بوجوب التعليل في كل فعل قال كما يشهد بالاستدلالهم اي الاشياء على وكتب ايضا ^{في حق} **لأنه** وان شهد هناك
 الاستدلالان بعدم لزوم والعموم الا ان الاستدلالين الآخرين المارين يشهدان بعدم الجواز في شيء من افعاله
 ولا يفرق شهادة هذين في ذلك لان دعوى المعنوية لزوم التعليل وعمومه في كل فعل يكفي لرد ذلك بخلافه في مادة
 قوله بانه لا بد من الانتهاء كأن حاصل الاستدلال انه لو عُلِّل كل فعل من افعاله تعالى بالغرض وكل غرض فعل
 من افعاله تعالى لا بد ان لا يعلل بعض منها به لكن تعالى باطل لانه خلاف الموضع واما الملازمة
 فلانه **وهو** يجوز ان يكون بعض تلك الاغراض امورا اعتبارية وبان التعلل هنا في امور غير متناهية
 بمعنى لا يف عند حد لجواز ان يكون الفعل في يوم والفرص في يوم بعد وضمن ذلك الغرض في يوم ثالث
 وهكذا قال الى ما اي فعل قوله يتوعدنا ومصنوعا في نفسه قوله وانه يجب تنبيهه **وهو** بعد تكليمه
 بالحق بالنسبة اليه تعالى بانه ان اراد بالعبث ما خلا عن الغرض فالكذب عين المتناهي واللا وسط عين الاغرض
 او خلا عن الفوائد والمصالح فالغرض ممنوعه اذ لا يلزم من خلوه الفعل عن الغرض خلوه عن الفائدة والمصلحة
 فكم فان الثواب منفعته اثبات لعدم جواز الثواب عليه تعالى دون التوقف عن امتثال التكليف قوله
 وان الاعمال تأثرت اثبات لثواب الاعمال وامثال التكليف علمة مؤثرة لا تتوقف الثواب بالنظر الى الوجود الخارجي

وان كان الامر بالكل بالنسبة الى الوجود الذي قوله لا يبطل حتى يتقوا به دفعه لا يقال من ان قوله

التعريض للمنفعة جهة ممكنة معارض يكون التعريض للعذاب جهة مقبولة بل الثاني اكثر لان الغلبة للمنفعة
والكفة فلم يصلح الاول لكونه عرضا للتكليف **فصل في مباحث الهدى والاضلال وغيرها**

قوله وان لا يفتح في ايه بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء فيجب ان الحزن والبقع المارين استحقاق المذموم والذم
عاجلا والثواب والعقاب آجلا قوله وهى اى الهداية المتعدية حقيقة الدلالة على ذات الطريق الموصل

باتفاق المعتزلة والاشاعرة كما يقتضيه السياق لانه حيث انه موصل والا ليجب التعليق والتخصيص الايمان
من غير صرف عن هذا المعنى ويجوز ان يكون من تلك الحيثية لكن يكون الدلالة على معنى محدد الذكر والنقص بتلك

الحيثية وكتب ايضا وبعبارة اخرى ان الدلالة الطريق واعلامه اى اعلام ذات الطريق اى من حيث انه
موصل لكن يكون الدلالة والاعلام بمعنى التعريف والتصوير من الرؤية والعلم بمعنى العرفان قوله سواء كانت موصلة

اى الى الطريق والمطلوب قوله ولا بان لم تكن موصلة الى شئ منها او تكون موصلة الى الطريق دون المطلوب
قوله الاضلال وهو متعدي ليس الا قوله وهو ضد الهداية الام كاللام الآتية في الطريق للعهد قوله

فهو الدلالة على خلا الطريق اى الدلالة على ذات الطريق المخالف للطريق الموصل لانه حيث انه مخالف ولا من
حيث انه طريق موصل كما هو معنى الاضلال المشهور والا ليجب التعليق بالتخصيص اما من الحيثية الاولى

فلان معنى الهداية ان يصر تعلقها وتخصيصها واما من الحيثية الثانية فتظاهرها لان يكون الدلالة على التعلق
بمعنى محدد الذكر والتصوير قوله صافا لبعض اى من اهل افراد الهداية والاضلال قوله على وجه الاول

فتارة على وجهه وتارة على وجهه قوله ففى قوله ان يهديه الله ان يهديه الله لا يقال ان المعلق في هذه الآية بالآية
شرح الصدوق للاسلام وفي الآية الثانية جعل الصبر ضيقا لا الهداية في الاولى والاضلال في الثانية

الا ان نقول ان شرح الصلاة هداية مخصوصة وان حمل الصلاة ضيقا اضلال مخصوص نعم يجب ان هذا
 اللفظ بين المخصوصين ليصح تعليقهما تعليقهما فالهداية في الاية الاولى بغير اعلام الطريق الغير الموصل من
 حيث انه موصل فالتمثيل بالآيتين لم يقع في محله قوله والبعض على وجه اى البعض الآخر من افعال الهداية
 والاضلال لكن لم نجد مثال الثاني قوله وقد اوردناه نشر على غير وفق اللفظ وتتم الاختصاص للهداية
 والاضلال قوله الاشارة والدلالة على ذلك من شأنه عليه السلام اعلام ذات الطريق المخالف للطريق
 الموصل او محجبه ذكره من حيث انه مخالف وكذا من شأن الشيطان ذكره من حيث انه موصل فلا
 يمكن من القاصدين قوله على الطريق الحق اى على ذاته او ذكر الطريق الحق من حيث انه حق من غير
 ان يجعله عالما به قوله وايضا التعليق اى تعليق الهداية والاضلال وقوله والدلالة اى على الطريق الموصل
 او على خلافه قوله عامة فانه دل الكل على الطريق الموصل وعلى خلافه قوله عامة للمؤمنين وايضا لا
 يتناول الهداية صفة مدح والمضلة بالفتح صفة ذم وكذا لا يتناول الناس مفترقين حتى يتناول بعضهم مهادتهم بيني
 وبعضهم مضلين وكذا لا يحسن المقابلة بين الهداية والاضلال قوله هو ان نسبة الهداية اى الهداية المنسوبة
 قوله ووصلان الطريق اى الايمان والطاعة قوله اى فقدان الطريق اى الكفر والعصيان قوله واذا كانت النسبة
 اى نسبة الهداية والاضلال اليه تعالى قال واما عند المقتلة بناء على اصلهم الفاسد انه لو خلق فيهم
 الهداية والاضلال لما طعم منه الملام والذم والثواب والعقاب قوله افعال العباد كاللغو والايمان والطاعة
 والعصيان قال الهداية حقيقة هي الدلالة اى وفاقا قوله والعدول الى المحجبه كما هو اى المقتلة في الهداية
 والاضلال المنسوبين اليه تعالى قوله لنسبة الهداية اى للهداية والاضلال المنسوبين قوله انما يتوكل خلقه وايضا
 اى فاذا نسب اليه تعالى كانت النسبة حقيقة واذا نسب اليه غيره تعالى كانت من النسبة الى السبب

قوله بنقض الفعل بفتح النون قوله لكن بفتح الكاف عليه حاصله ان التوجيه المذكور لما يفيد كونه النسبة حقيقة
ولا يفيد كونه النسبة باقيا على حقيقة معناه المطلوب قوله كالهائية والاضلال بفتح الهمزة من الحاصل
بالصد بفتح الصاد مطاوعى الهائية فانهما في كونان من الحاصل بالصد بفتح الصاد قوله لا فهما اي الهائية والاضلال
والاضلال والاضلال قوله علم وتعلم فكما ان التعلم ليس مطاوعا للتعليم بل بفتح اخذ العلم من المعلم فقد
يترب من التعليم وقد لا فلذا اصح ان يقال علمته فلم يتعلم فهو اخض من مطاوعه وكذلك الاحتذاء ليس مطاوعا
للهائية بل اخض من مطاوعه قوله مستعمل فيما اي في الدلالة التي هو الوصول اليه فكان الاضلال قوله فلا اشكال
اي لا علينا ولا على المعتلة قوله وكان الاضلال اي مثلا ليشمل الطبع والختم قال بانها لا تجدى صريح في ان
اللفظ لا يجب عليه تعالى عند فهم اذا علم انه لا يجدى قوله وهو الدلالة لا بالفتح الذي قد بل بفتح الدلالة
على خلاف الطريق الموصل من حيث انه طريق موصل وجعله عما قبلك الحثية وههنا بحث وهو ان كلام
ان في ههنا مشعر بان هذه الدلالة بهذه الحثية معنى لغوي للاضلال عند المعتلة وفيما سبق مشعر بان هذه الدلالة
لا من هذه الحثية معنى لغوي بل بفتح الدلالة قال ففقدنا اي ففقدنا الفاظ مترادفة اذ هي
خلق تدعى الطاعة ففقدنا لا يقال للطفل انه معصوم بخلافه في القول الاول الالهي عبارة لا يصح التكليف
تكميله بترك الذنوب - لا يتحقق المدح بترك الذنوب ولا الثواب عليه ولا التكليف به بحسب عنوا قوله المدح
عاجلا قوله ولا الثواب عاجلا قوله ولا يجوز التكليف بترك اللطف اعم من التوفيق والعصمة اذ هو ما يجتنبه
قال من اللطف اي اللطف المحصل للواجب فقط لا اللطف المحصل لترك القبيح ايضا على ما يقتضيه
منعهم وكتب ايضا والاضلال من اللطف باق ما التمس اعني اللطف القرب واللفظين المحصلين للواجب
وترك القبيح ولذا قال المصنف فيما مضى والاضلال من اللطف بصيغة الجمع **فصل** قال علم الله
اعادته

ابن حنبل في علم البطلانها قال بطلان حيوة الحيوان قطعا لا فرضا بحيث لا يحصى عنه لا تقدم ما ولا تأخر
 قال وهو واحد وفاقا لجوه المعتبرة وخلافا لكلب حيث قال ان للمقتول اجلين القتل والموت
 وللغلبة حيث قالوا ان الحيوان اجل طبيعي واخر اميا وبعض المحدثين القائلين باجلين معلق
 ومغنى قوله كانه مخالف الفاء وهو مجهول المعتبرة قال والمقتول ميتة وفاقا لكلب وخلافا لجوه المعتبرة
 حيث قالوا ان الاجل بالغ المداكور لم يتحقق في المقتول اما ان القتل فلا لم يقدره تعالى للموت
 واما الزمان الذي علم الله بطلان الحيوة فيه ولا القتل فلم يتم تحقق البطلان فيه في قولهم
 المقتول ليس ميتا باجله لا اجل له حتى يموت فيه وانما يقول اقبل لو عاش ويموت فيه قوله الذي علم الله
 اي قد علم الله في علم بطلانها قوله بطلان حيوته ولو لم يقتل جاز ان يموت في ذلك الوقت خلافا لجوه
 المعتبرة القائلين بان لم يمت لم يقتل لعاش الى امتداد اجله وان لا يموت خلافا لابي هذيل من المعتبرة
 حيث قال لو لم يقتل لما انبته في ذلك الوقت والا لكان القاتل مقبلا لمعلوم الله تعالى وهو حي
 قال مما خلق الله تعالى الخلق يعني افادة الوجود في غيره او بمعنى القيين والتقدير قوله فلا مباشرة وفاقا
 قوله ولا تولد اي مع الاستقلال **فصل في الزك** قوله في الزك بالكر المارزق وبالفتح مصدر
 كما ان الذبح بالكر انهم يمارزج وبالفتح مصدر قوله ومع هذا اشتهر الى ان الاول ان يقول فكل يستوفاه
 قوله ولا انقب مستدرك قوله والا واجب عليه فصدق ان البتين عندهم لا تنقضاء الموضوع واما عند
 المعتزلة فلا تنقضاء المحول قوله من جعلهم العقل حاكما اي مدركا للحسن والقيح يعني استحقاق المدح والذم عند
 العقل او استحقاقهما عند الله مع الثواب والعقاب قوله ونحن لانجعل حاكما يتبعه انه قد سبق ان كل ما يفعل
 تعالى فهو حسن ولا خفاء في ان هذا حكم العقل الا ان يقال ان الماد لا تجعل العقل حاكما لكل من الحسن والقيح
 بالنسبة اليه تعالى بل الحسن فقط قوله هو الله اي شرع الله قوله لا وجوب عليه خلافا للمعتزلة ولم يلا وجوبه
 اي خلافا للمعتزلة فالاول يستعمل في الامور الاصلية والثانية في غيرها قوله وروى اي بعد تكليمه

البقي بالنسبة اليه تعالى قوله بالفتح اي منه الصغرى او الكبرى قوله لجواراه اه سند منه الصغرى قوله
 او يتعلق سند منه الكبرى قوله ورتا بعده اشارة الى منه الكبرى قوله بان عدم اه اي بنوع الصغرى
 لان عدم اه قال ان لا يبق كافر اي كافرا قال ولا فاسق اي فاسقا قوله لان من اللطاف ما اه اغايم لو
 كان اللطف المحصل عندهم منتهيا الى حد الاجزاء وليس كذلك قوله محصيل للايمان والطاعة قال
 ويحيان لا يخنوا ولهم اخلا مما سبق ان يقولوا اغا ترك هذا الجواب لعلمه بان لا يجدى قوله ما يفعل الله
 تعالى بالعبد الاوليم بالحيوان ليشمل البهائم قال من اللام اي اللام الذي لم يقهر عن ولما صدر عن العبد
 كالمحدد كما في المواقف وكتب ايضا سواء كان من الله ومن العبد قوله فيخرج من الاجر عن قسيف العوض
 وكتب ايضا اي بقيد التعظيم وكذا بقيد ما يفعل الله تعالى قوله وكذا النفع اي بقيد الاستحقاق قال
 في وجوب كونه اه اي كونه من المؤمن العاقل لا عوض كل ذي الم بقية ما يأتي قوله فبقيل القائل ابوهم
 واتباعه قوله لا لانه لا يجب اي لانه لو كان في الآخرة كوجب واما ما يأتي لكنه لا يجب واما فقوله
 لا يجب مقابلة فقه قوله وقيل القائل هو العلاف والجبائى وكثير من المتقدمين قوله نعم اي يجب كونه في
 الآخرة لانه يجب واما قوله لان انقطاع اشارة الى الملازمة الصغرى اي لانه لو انقطع لمحصل اللام
 بسبب الانقطاع وقوله فيستحق بهذا تالي النتيجة وقوله ورتاه منه للصغرى قوله وهلم فلهام واما
 العوض ودار الدنيا ليت بدار الدوام قوله بيجان عدم شعوره اما بسبب الموت او بتفريق العوض
 عن الدورات بحيث لا يظهر اثره تأمل قوله فمن قال به اي بالمحسوط من الذين قالوا بان اعوان
 الكفار والفاسق في الآخرة قوله في نعيم العوض المستحق بسبب نعم اللام في الدنيا قوله ومن لا من المذكورين
 قوله بحيث لا يظهر هذه المشية من المشية الآتية تقتضيان يكون المراد بالادوات بعضها اذ لو اريد جميعها
 لا حاجة الى القول بعدم ظهور التخفيف فانه لا يتصور انقطاعه عما يتألم به قال وفي ان البهائم
 على تقدير تعويضها في الآخرة قوله ويعنون بالاصلح الاصح اللان الجبائى منهم اعتبر في الاصح جانب علم الله
 ونعم

لورعم ان كل ما علم الله ففقه في الدين وجب عليه عطائه كأماته من علم الله منه الكف وتعرض من علم
 منه الايمان للشوا بغير علمه من مات كافراً او عاصياً وغيره لم يعتبر ذلك بل اعتبر اعتقاد العبد سواء
 كان انفع في علم الله ايضا كتعرض من علم منه الايمان او لا كتعرض من علم منه الكف في علمه من مات
 صغير قال وسقم الواو نظراً الى كلام المصنف بجزء او **فصل في أسماء الله وقوله على ما**
 هو مصطلح النجاة والمناطقة قوله ذكر الشيء باسمه فهي على الاول صفة ما لو اضع وعي الثاني صفة المستعمل
 قوله وكانت الأحكام كأنه عطف السبب قوله اطلق البعض وهو ابن فورك وغيره قوله قال المصنف اي
 أو للمصنف قوله ذلك البعض وقال والقول وكتب ايضا اي بحيث يشمل ذلك الاكثر وغيره قال وان
 التسمية غيرهما اي غير الاسم وغير الاسم الذي هو اللفظ المسمى لا غير الاسم الذي هو اللفظ فان ابن فورك
 واتباعه من هذه الصلح هي ما بناها الذين اصابوا في التسمية هي نفس الاقوال الثلاثة كما في شرحه ففت
 قال المدلول اي المدلول المطابق اي مدلول ما صدقناه من لفظنا يدعى وغيره قوله لفظ الاسم
 اي مفهومه من تجويز لأنه اي تجويز لغوي باطلاق الدال وإرادة المدلول او حذف فيما اي مدلول
 الاسم على حذف المضاف قوله ان مدلول الاسم اي المدلول المطابق لعل اسم قوله نفس المسماة اي الذات المسماة
 لا الموضوع له تكتب ايضا فالمد بالاسم اما الموضوع له او الذات وعي الثاني المراد بكون الاسم عين
 المسماة مطلقاً هو الاتحاد المعقب في المحل قوله وقد يقال القائل الشيخ الماشع وبعض اصحابنا الان ان
 المراد بالاسم المدلول المطابق للمسمى الثالث فالمدلول المطابق للفظ الله عين الذات وفي الخلق والرائق
 غيره وفي العالم والقادر لا عينه ولا غيره وهو لا والبعض ارادوا بالمدلول ما هو علم من المطابق وبالمسمى
 ما اراده الشيخ واعتبه في الصفات المعاني المقصودة وصرحوا بان الاسم نفس الخلق مثلاً قوله كاسماء الافعال
 من الرائق والخالق وغيرها وتكتب ايضا فيه ان المراد بالغير ما هو المصطلح فينبغي ان يكون موجوداً والخلق
 والرائق مثلاً من الخلق والرائق ليس بوجودين قوله فان الكلام فيما اي في مدلول ما صدق عليه اه

قوله وان مدلول لفظه اى ما صدق طوله مدلوله اه قال كما في يد مكتوب الكتاب ان كانت بمعنى ايها والنقش
في الجسم فصفة النقش او بمعنى تصوير اللفظ بالنقش فصفة اللفظ قوله نقش اللفظ ان كان باللفظ و
التي فيها لفظ الاول لها وبالغاء والسين المهمة فهو اللفظ الثاني لها وهذا الثاني هو المناسب للمقام
قوله الاسماء والصفات الملاءمة بالاسماء والاعلام والجمع باعتبار تعدد اللغات وبالصفات المتغيرات
قوله والصفات هذه الواوات بمعنى قوله وكذلك لا خلاف المناسب للثمن ان يقول ولا خفاء وقوله

وفيل غير جائز المناسب غير ثابت قوله يقتضي العلم اى القصد المحض من الموضوع له قوله بحقيقة الذات
لم يقل احد ان الوضع يقتضي العلم بحقيقة الموضوع له فالاول ولا سبيل الى العلم الخ في بالذات تأمل قوله
بوجه اى علمه منحصراً لكونه اه قوله في موضوع الوصف للاصالة عن اسماء له تعالى ليت سبيل الدخول

محصولها الجنة الباب السادس في السميات قوله يتوقف عليها اى بل

والسطة وتوقفها في بيانها في ثبوتها تعالى وعلم وصيوتها وغيرها قوله السمع بمعنى السمع اى الدليل السمع
ويجوز ان يكون المنسوب اليه السمع بالياء لان المنسوب الى السمع سمي كما ان المنسوب الى الش في شافعي
قوله كالنبوة والمحنة والحق نأمل قوله او تتوقف هي اه خارج بالتوقف ما ثبت بكل من السمع والعقل

كالوصف والكلمة وامكان الرؤية والمعاد واما قولهما فسمي صرف فذكر في قوله الاول في الالهيات وامكان
الثاني في السميات يتبع فافهم قوله كالمعاد فنسبة النبوة الى السمع من نسبة الموقوف عليه الى الموقوف

ونسبة المعاد وما عطف عليه بالعكس الفصل الاول في النبوة اه وكذا الرسول في هذا

لفظ الرسول يراد به النبي وعليه جمهور المعتزلة واما تخصيصه لرسول فذهب الاشعة وقليل من
المعتزلة وقد يمتد الى الثاني بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي

وبما ورد في الحديث من زيادة عدد الانبياء اثنى مائة واربعين الفاضل عن الرسول اثنى ثلثمائة
وثلاثة عشر وعشرة عشر قوله واعترض اى على جامعة التعيين الثاني قوله فيقول من له كتابا ونسخ كان الملاءم قبل

قوله وان مدلول لفظه اى ما صدق طوله مدلوله اه قال كما في يد مكتوب الكتاب ان كانت بمعنى ايها والنقش في الجسم فصفة النقش او بمعنى تصوير اللفظ بالنقش فصفة اللفظ قوله نقش اللفظ ان كان باللفظ والتي فيها لفظ الاول لها وبالغاء والسين المهمة فهو اللفظ الثاني لها وهذا الثاني هو المناسب للمقام قوله الاسماء والصفات الملاءمة بالاسماء والاعلام والجمع باعتبار تعدد اللغات وبالصفات المتغيرات قوله والصفات هذه الواوات بمعنى قوله وكذلك لا خلاف المناسب للثمن ان يقول ولا خفاء وقوله وفيل غير جائز المناسب غير ثابت قوله يقتضي العلم اى القصد المحض من الموضوع له قوله بحقيقة الذات لم يقل احد ان الوضع يقتضي العلم بحقيقة الموضوع له فالاول ولا سبيل الى العلم الخ في بالذات تأمل قوله بوجه اى علمه منحصراً لكونه اه قوله في موضوع الوصف للاصالة عن اسماء له تعالى ليت سبيل الدخول

الماد بقوله المصنف من له كتاباه يعني ان الوارد للفصل والماد بالشرعية المقيدة وكتب ايضا اولمعه الخ
 كما في حق نبينا عليه الصلوة والسلام قال وتفضل عطف تقديراته الى انه ليس الماد باللفظ خلق قد
 الطاعت كما هو عندنا قال لأنه يتضمن اشياء الى ان التوصيف للتعليل قوله مثل الكلام التمثيل به بيننا
 انه لا يثبت بالدليل العقلي من الوجدان ونقصا لصدقه قوله والمعاد الجسماني كان الماد بالشرعية
 والمعاد وقوعهما والا فيمكن اثباتهما بالدليل العقلي قال ورفع الاحتمال اي رفع خوف العقاب
 المحتمل على حذف المضاف وذكر المصدر والادة اسم المفعول قوله كان له الحق اي خوف العقاب قوله
 فان قيل اشياء التي شبهت طائفة اصحاب اسماء البعث في نفسها قوله بان الداعث القائل له ارسلت
 فبلغني عن قوله ولا يسئل الى ذلك لاصحاله ان يكون من القاء الحق لا بما حكم على وجوده وجواز القائمه الكلام
 الى النبي كذا في المواقف وشرحه قوله ولا يبر ان العمدة اشياء التي شبهت طائفة جوارح البعث في نفسها لكن
 قالت بما متاعها لا متاع العكوف الذي لا تحمل البعث عنه قوله وحقيقة الانجاء اي حقيقة النجاة
 قوله ثم استعير لظهوره فيستدل اليه قوله ثم استدل اي حاراً لغويا والافا طلاق المجاز على سبب الحقيقة
 عرفية ولذا قال وهو في العرف اوله قوله سبب الحق اي سبب الظهور قوله وجعل في العرف قوله للنقل
 اي الى المفعول في حق الحق بالتحديد ولا يشترط التصريح به بل يكفي القرينة الحاتية كأن قيل له ان كنت نبيا فاطهر
 المجاز فان ظهورها فان ظهورها حجة بمنزلة التصريح بالتحديد كما في المواقف وشرحه قال مع عدم المعارضة
 اي مع عدم ظهور مثل من ليس بنبي وامامه فليس بمجتبى قوله على صدق وعو الرأية اي دون دعوى
 الالوهية فان ذلك والى صدق مدعيه لا يدل على صدقه لكونه مصاد ما لا يقتضيه بل حكم العقل
 من عدم كونه من جنس البشر اصح ان لا يكونه بان يكون لغيره مدخل فيه ولو بالاكتاب قوله
 مستندا الى مدعي الرأية اما خلقا او كتابا او اطلاعا ويهذا يصح انما جى قوله او الاطلاق منه في المستند
 الى مدعي الرأية تأمل قوله او يتر مستندا الى انه قضية كلام اشياء ان قول المصنف وضوح فلكي عطف

على مدلوله اللام في قوله لما صيته فيه لكن الظاهر انه عطف على مدلوله في قوله على خاصيته اهـ قال من ملك اذاه
 اى خلقا واكتسابا قال فان الاحتمال لا ينافي قوله فحق فقطع جواب اجمال قوله على ان الكلام جواب بتقصي
 قوله ولهذا كانت معجزة مهملة لا كلمية والا فاشقاق التوكلين من ضرس ما علب على زمان نبينا
 وكذا بعض معجزة كثر الانبياء تأمل قوله او غيره لك من الاحتمال لا يخفى انه لا يندفع بما ذكره المصنف
 توجه احتمال كونه ابتداء عادة او تكرار عادة في دهر مستطو وانه علم على ان اهـ كانه من الاقتناع بماست
 قوله ونحن لا نقول عبارة شرح المقاصد على اننا نقول اهـ قال فان حصول التصديق بذلك من صلة الحصول
 والباول للجمعية وذلك اشارة الى دلالة المعجزة على الامر من صلة التصديق بمحذوف قوله بل محجبه اى لان
 تأمل قوله ولذلك اى ولد دلالة المعجزة على ما ذكره كونها شيئا لم يحصل التصديق لنا قال لا يتوقف ايضا
 على كونه الباعث دفعه لما قيل ان حصول التصديق لنا بصدقه عليه السلام في دعواه متوقف على العلم بكونه
 تعالى صادقا في اخباره والعلم بكونه تعالى صادقا متوقف على الدليل السمعى المتوقف على حصول التصديق
 لنا بما في لزوم الدوب واصل الدفع من توقف حصول التصديق لنا على العلم بكونه تعالى صادقا والسند
 ما اشار له الشارح بقوله لذلك قال في اخباره اى فيما هو بمنزلة الاخبار في قوله على يدك اخبار اى بمنزلة
 قوله ان الكذب يبعث من البقر عجب الشقاق الذم عند العقلاء فيهم لان غايته في الموقف اذ لا يصح من الله
 تعالى عندكم شيء قوله ومن ههنا اى من اجل دلالة المعجزة على تصديقه تعالى اياه وكفايتها لمحصل
 التصديق لنا من غير توقف على شيء قوله في اثبات الكلام له من غير لزوم الدوب وكتب ايضا بل في اثبات علم
 وصيوته ووجوده تعالى لكن لنشاهد المعجزة تأمل بطه عبارة الشرح في اثبات الكلام له تعالى هذه العبارة
 متروكة في نفي الطبع وهو على ان اظهار المعجزة على يد الكاوب متمنع عادة وقطع الانشغال كما هو حكم
 كثر العاديات واي جنوع البعوض بناء على شمول قدرة الله تعالى في فصله في نبوة نبينا محمد
 صلى الله عليه وسلم قوله بانه لو لم يكن الحكم النسخ لمصلحة فثبت طريق جايه هذا في المنوخ ان يقال
 لو لم يكن

لو لم يكن المنوخ لمصلحة فعيث وان كان لمصلحة لا يعلم فواتها بالنسخ فجهل او يعلم ذلك فله عايتها
 ولا ثم اهلها قبل وقوله واحملها ولا اى عند شرعية الحكم المنوخ قوله ثم رأى عايتها عند شرعية النسخ
 قوله اما موقت اى صريحاً وكذا قوله واما مؤبد فانتهاه لا يتراه سوار كان النسخ بمعنى هو الحكم او بيان
 انتهاء الامد اما على الاول فظاهر واما على الثاني فلتحصيل الحاصل لان البيان حاصل قبل النسخ
 قوله ولا تأبيل اى صريحاً قوله هو فسحق تناقض ويمكن اخذ مما في كتب الاصول اختيار هذا الشق ومنه ملازمة
 بسند انه يعلم بالنسخ ان الماد يجوزهم مؤبداً فله الى وجود النسخ كما يقال لا ندم عن ترك ابدان يعطى
 الحق قوله لمصلحة تجددت اختيار الشق الاخير ومنه ملازمة بسند ان البدء انا يلزم لو كانت
 المصلحة متحققة عند شرعية المنوخ واما اذا كانت متجددة فلا وقد يحا ايضا بالاختيار المذكور
 مع منع الملازمة ان اريد بالبداء المانع الحقيقي اعني احوال الشيء لاجل ان ما كان ينبغي ومنه بطلان
 الثاني ان اريد احواله بلا سبب فان له تعالى ان يفعل تاج وترك احوال لاجل ذلك قوله
 باضلاق الايمان والاحوال وانه منقوض بحكم في شرعي بنى كوصف صلوم يوم مخصوص لم يكن في شرعي
 من قبله بل بما يصدر منه تعالى في عام مثلاً كخص او غلاء لم يكن في عام سابق بان يقاله لو لم يكن
 ذلك لمصلحة فعيث وان كان لمصلحة لم يعلمها في الزمن السابق فجهل او علمها واحملها ولا ثم
 رأى عايتها قبل وقوله والنسخ في الظاهر اى دون الحقيقة واما النسخ بمعنى بيان انتهاء الامد
 ففي الحقيقة ايضا فصل في شرائط النبوة قوله فلو جاء القول والافراد في ذلك عقلاً لا ينبغي
 ان يقول عادة لان دلالة المنجزة عندنا عادة فيجب القول عقلاً وان لم يجر عادة لان العقل يجزى
 صدورها عن المبتدئ قوله يجب واجبة عقلاً اى مجزى لا نامة وقد مر ان اللابق ان يقول غير
 لان منه عادة قال وعن الصغار المنقرة اى سهواً او عملاً كما يدل عليه عادة عن وذكر التمدد
 من غير المنقرة قوله لا عجز بالظن في باب الاعتقاد اى بالك ليل الظن او بالظن المتعلق به قوله لا يحصل منه الاعتقاد
 بالظن

المرجع إلى الظن بأحد المعنيين المارين وقوله والحكم القطعي بالمدعى قوله فلا نزاع فيه فلنا نعم الان
 لا يتحقق الخرج عن المعهدة في الله الا اعتقادات الا اذا تحقق الحكم القطعي بها وقوله لا يحصل من الظن
 بالاطلوب قوله وانما علو ذلك باعلام من الله تعالى اياه دفع لما قاله المخالف كلما ما من الا انهم سبوا
 الافاد والفك الى بنى آدم بها بالظن واتباعه والربهم والاتباع في مثل ذلك كلام اما الاول
 فلامه لا يليق بحكمة تعالى هو المادته اعز ان بنى آدم اذ يطلع على اعداء عليهم واما الثاني فله قوله تعالى
 ولا تقف ما ليس لك به علم وكتب ايضا حكمه لانها قوسية ان الفعل كف هو اعتقاد التأثر
 قال وتفرق المجتعة بالخلو عن دعوى النبوة دفع لما قال النافون من انه لو ظهرت الخوارق من
 الولى لا لبس اليه بغيره اذ الفارق هو المجتعة وانه لو ظهرت لا لفرغ التصديق انساب
 اثبات النبوة بالمجتعة لجواز ان يكون ما يظهر من النبى لغيره من آخ غير التصديق قال والولى لا يبلغ درجة النبى
 ما دعى الكراميه قوله وفي النبوة من الانباء كان الاول من معنى الانباء وليكون عطف على قوله المصنف من
 معنى القباة **فصل في المعاد قوله** والمعاد هنا الرجوع الى رجوع البدن واما الروح فلم
 يطرأ عليه المدم بقاءه وفاقا قوله الى الوجود والحياة وسرته النفس الناطقة في البدن ان كان انما
 قوله بعد الفناء المسبوق بالموت وبعد فوج النفس الناطقة من البدن قوله الى الحياة بعد الموت
 فيعمل من الشقين وكذا في المعطوف وكتب ايضا والى سرته النفس في البدن بعد خروجهما منه قوله
 والارواح الى البدن المحيية وكتب ايضا كان الواو يفتح او اي او جوع الاسطر في المجتعة الى التعلق بالا
 بدان المغايرة للابدان الاول كما هو مذهب الفناء الى قوله بعد الفناء فتمت عنها فهذا مذهب الفناء
 والكعب والحليم وغيرهم ممن قالوا بالمعادين قوله رجوع الاسطر الى المحيية قوله الى ما كانت عليه من الخلق
 الى قبل التعلق بالبدن وقوله من الخلق عن ذلك التعلق قبلية ذاتية والافند وقت النفس متأخر
 عن حدوث البدن ونظام المزاج وعند حد وثها تعلق به وكتب ايضا قد يقال ان هذا لا يلائم مذهب
 اسطر

ارسلوا القائل بحدوث النفس بعد البدن اذا لم يكن له تجرد قبل البدن ولا التناسخية اذ لا تنجى للنفس
 على انهم اصلا لا قبل التعلق ببدن مخصوص ولا بعد قوته على بعض الاقوال كأنه احتراز عن قول من قال
 يتجدد النفس كالغالب كآياته وكتب ايضا وهو على ما في شرح الموقف القول بان فنا الاجسام باعدامها
 دون القول بان فناها بتفرقة اجزائها واختلاط بعضها ببعض وبالجملة هو القول الاول مما اشار اليه الشرح
 دون القولين الآخرين واما الثاني منهما فظاهر واما الاول فبينما عاين كذا المناجى والحيق والتأليف
 وكذا الاعراض من الشخص قوله حاول بيان جوانبها فالمعاد الجسماني يتوقف عليها عند من يقول باعدام
 الاجسام دون من يقول بان فناها عبارة عن تفرق اجزائها واختلاط بعضها ببعض كما يدل عليه قصة
 ابراهيم عليه السلام في احياء الطير شرح موقفه وشيأته ان المعاد الجسماني متوقف على اعادة المعلوم
 على كل من القولين للجزم بفناء المؤلف والمناجى وكثير من الاعراض والهيئات كما ملأ قال على ان المعلوم الممكن
 اما بعد الوجود وكتب ايضا علاوة للدليل المأثور فان اريد بالمعادوم فيه البدن مع ما يحل فيه وباعادته
 ايجاده بعد الفناء كما هو القول الاول من قوله المعاد الجسماني فبناء على العلاوة على الفلاسفة من
 بقاء الهوى فيكون الامتية او رأى المعتزلة من كون المعلوم الممكن ثابتا في الخارج فيكون تحقيقه وان اريد
 بما يشمل المناجى وكذا الشخصات القائمة بالاجزاء المتفرقة وباعادته ما يشمل اقصاف تلك الاجزاء
 بتلك الشخصات كما هو القول الثاني فيمكن جعلها علم فيكون تحقيقه على رأينا وان اياه من غير نقل
 ان رجع كما يأتى عن شرح المقاصد قوله قابل للوجود الثاني قال لوضح المخالف بان المعلوم اه وطع على
 ما في شرح الموقف الفلاسفة والتناسخية المنكرون للمعاد الجسماني والوحسين البصري ومحمد الخوارزمي
 من المعتزلة وبعض الكلامية المعتزلة القائلون بان اعادة الاجسام جميع اجزائها المتفرقة قال بان
 المعلوم لا اشياء له كماله للمعاد وهذه القضية صغرى والكبرى اعني وكل ما لا يشاء اليه لا حكم عليه بصحة
 العود مطوية قال فلا حكم عليه اه نتيجة وقول الشرح ولا اعادة الابدان كبرى ثالثة والجواب الالائي

على ما في شرح
 الموقف الاول
 من قوله المعاد
 الجسماني

منه للصفحة ان اريد بالاثبات المنفية فيها الاثبات العقلية والكبرى الاولى ان اريد بها الاثبات الخارجية
 قوله لاقتضائه ثبت المحكوم عليه دليل لكبرى لطوية وكتب ايضا دليل لتفريع النتيجة عن الصفوة وفي الحقيقة
 دليل الكبرى قال وبأنه لو اعيداه هذا حقيقة قياس مركب من افتراض واستثناء تقريره لو اعيد المعلوم
 بعينه لا اعيد الوقت ولو اعيد الوقت لم يكن فرق بين المبدء والمعاد لكن عدم الفرق محال والجواب
 الاول منه للملائمة الصفوية بمنع كذا الوقت من الشخصات والملائمة الكبرى بعد تكليم كونه من
 الشخصات وقس على ذلك القياس والجواب بالنظر الى تحلل العدم بين الشيء ونفسه من غير فرق قوله
 وانه محال اى عدم بقاء الفرق المذكور قال تخلل العدم بينه وبين ان الوقت من الشخصات
 قوله والا لا متناه اشارة الى النقص الاجمالي في قوة الوجود اولاً لا متناه الحكم عليه كما مر لا لانه
 قوله نقطه بوجهه اى في اليوم قوله اى من غير سبق سبقا ذاتيا قوله اى مع سبق سبقا ذاتيا قوله
 بينهما تقدم بالذات قال والمعتد انه قد ثبت اى المعتد ان المعاد الجسماني ثابت بالدليل السمعى اذ قد
ثبت بالكتاب اه لا العقول تأمل قال المعاد الجسماني اى فقط او مع الروحاني قال ومن يقول بغير النفس والقلوب
 قد يقال لا حاجة الى القول بغير النفس فان الحشر رأى من قال بجسميتها وبانه عباد عن اجتماع
 الاصلية بعد التفريق ظاهر ايضا بعين ما ذكره المتن قوله لا يقدح فيه شبه المتكلمين لان شبه الثلاثة المادية
 ولان شبه الائمة من الكمال ان اننا واسم الكافر مؤمناً قال فالحشر اى ظاهره ومع القول
 بجسميتها وتعلقها ببدن آخر في الآخرة وان لم يقل به احد قال لكونه عوداً اى للعود النفس
 عوداً قوله في الآخرة الى التبدل الى البدن ذاته كعود البدن هنا باعتبار تعدد النفوس والافان الحشر
 عود كل نفس الى بدن واحد بخلاف تعدد البدن فيما يأتى فان التنازع عود كل نفس الى بدن مستقل
 بل غير متناهية قوتهم والتنازع صوابه كبرى الشك الثاني وكتب ايضا الواو ليست للعطف والاقوال ولو
 التنازع عوداً للنفس اه قوله نعم اى لكن قوله ولا ضرب في ذلك ايضا لا يخفى انه يبقى الاعتراض الآتي بكون الاجزاء
 الاصلية

الاصلية للبدن المأكول اجزاء اصلية للبدن آخ كما يدعي من قال بكون النفس اجبا ما لم يقل
 وان لم يكن هو البدن الاول بناء على عدم قوله باعادة التاليف والمزاج وغيرها من الاعراض المشخصة
 اليه كانت في الدنيا بل قوله بخدوث ذلك في الآخرة قال بعينه وشخصه ^{بمعناه} يعني ان الحد لا يتوقف
 على عود البدن الاول بشخصه فليكن مماثلا للاول ثم هذا مباح تكليم ان التاليف والهيئات
 والمزاج والامور المنظمة الى الاجزاء الاصلية من الشخصات ^{بمعناها} كما لو لم يكن عابدا بشخصه بل
 تناسخا ^{بمعناها} قوله وهو باق بعينه وكذا الاجزاء الاصلية من البدن ولهذا يقال للشخص
 من الصبار الى الشيخوخة هو انه بعينه وان تبدلت الصور والهيئات بل كثير من الاعضاء
 والآلات ولا يقال لمن جفا في الشباب فعوقب في الشيخوخة انها عقوبة لغير الجاني قاله في شرحه
 المقاصد قوله للمعاد الجسماني في اي فقط او موخر الروحاني بقية جواب المصنف ثم المارد بالمعاد
 الجسماني في فقط عو الجسم بعينه وشخصه هذا وان لا يلزم من نفي المعاد الجسماني لهذا المعنى نفيه
 مطلقا والقول بالمعاد الروحاني فقط تدبر فيه وقبحه انه اذا لم يعد بشخصه فهو ليس باعادة بل
 ايجاد مثله ^{بمعناها} قال بامتناع اعادة المدوم دليل الكبري وقوله ان ^{بمعناها} والمعاد الجسماني في يتوقفه
 صفى نقيض القياس المعاد الجسماني في يتوقف على اعادة المدوم وما يتوقف على اعادة المدوم
 متمنع لا متناهي اعادة المدوم قوله والمعاد الجسماني في ان ^{بمعناها} الى الصفى وكتب ايضا اي فقط بعينه
 وشخصه ورواها في قوله بفناء التاليف ^{بمعناها} اي وجل منها من الاشياء من قوله من الاعراض والهيئات
 قوله والجواب منه انه منع الكبري وكتب ايضا منع الكبري بمنع دليلها قوله مو انك ^{بمعناها} منه للصفى وكتب ايضا
 منه للصفى لكنه على رأي الفال ونحوه قوله ان من يقول اي من قول المصنف ومن يقول اه
 كمال انه لا يتوقف اي المعاد الجسماني في عند من يقول بغير النفس وكتب ايضا اما اذا كان عنده
 غير البدن الاول بجميع اجزائه شخص فظاهرا واما اذا كان غير عابدا للاجزاء الاصلية سواء كانت

متحققة أو فائتة فلم يمتنع التزامه كالأجزاء معادة بشخصها فظهر أن من يقول بترك النقص جسيما
 ما لا يلزم أيضا كالمعاد عين الأول لم يتوقف المعاد الجسي في عنده على ملو كثر أو كان الخسر
 عنده إجماعا أو بعد الضار أو بعد العقد قوله على إعادة المدوم أملا أن يعود إلى بدن
 غير البدن الأول بجميع أجزائه أو غيره بما عدا الأجزاء الأصلية والتأليف والهيئات والمزاج
 ولأنكم أنتم من الشخصات ولكنكم لا تسكنون لأنكم لا تسكنون من عدم عودها امتناع المعاد
 الجسي في فافهمه قال أو تعذيب الأجزاء الطبيعية ويدفع هذا بأن العبرة في العصيان والاطاعة و
 التمتع والتعذيب إنما هي بالنفس كما أملا قل وسد بان الحسنة الأجزاء الأصلية ولا يتحقق أن
 هذا ليس جوابا للعلاوة لأن الأجزاء الأصلية لما كمل على هذا الجواب يعاد فيه لا في الأكل لأنها
 فضلة بالنسبة إليه فيلزم تنعيم الأجزاء العاصية وإنما الجواب أنا لأنكم وقوع تلك الأجزاء جزئيا على
 وعلى تعذيب التلقيم فلا يلزم السهولة التمتع المذكور لأن العبرة في التعذيب والتنعيم بالروح وكتب أيضا
 واعترض بأن وجوده باقية كذلك في البدن في حيز المنع فالأظهر أنها أجزاء متحققة أول تعلق
 الروح بالبدن مما لا يتعلق به ونه عادة والبرهان المصنف يقول من ابتدأ الخلق قبل هو الأجزاء الأصلية
 المحصاة في بالنسبة إلى الأجزاء كانت فضلة على القول بكون النفوس الجاهل بما للو المعاد تلك الأجزاء
 مؤلفات والبرهان وغيره من الشخصات وحقائق القول بكونها حجة وعوده الأجزاء
 الأصلية لحدوث شخصات أخر في الآخرة قوله من غير لزوم فساد من الفنايين الأولين انهم عدم
 كالأكل والمأكول معاد بعينه وعدم أولوية جعل الأجزاء جزءا من الأجزاء والأجزاء
 اثبات باق لأن الأجزاء التي كانت أصلا في المأكول لما اكتسبت العصيان في الأكل لم يمتنع مناعها
 في المأكول تنعيم الأجزاء العاصية قال أيضا الجزء إلى أه غايته الامتناع يستلزم الاطلاء والاذلال
 على سبيل ما ذكره أن المعاد هو الأجزاء بأسرها للأجزاء الأصلية قوله هو الأجزاء أي كالأجزاء
 بأسرها

بأمرها قوله وعائنه كل مقصود والحاصل ان معنى الاول الجبر ومعنى الآخر الغاية ومعنى الثالث
 مستفاد من المحضر تأمل قوله بالنسبة الى كل صي اي هو الاول والاخر في الحيوة قوله اخبرني
 اي موجود قوله بحسب الزمان اي كانت عمر المسدل قوله على ابدية الجنة وعدم فناها لا قبل القيمة
 ولا بعد ها قوله واجب بان المعنى تسليم كثر الهلاك بعين الافدام لكن لا مطلقا بل بالنظر الى الذات
 قوله لا يتحقق الوجود قد يقال ان هذا يقتضي ان العدم اولى بالتمكن بالنظر الى ذاته تأمل قال
 لا تتجسّته عرضها فالمسدل بهذه والآية الآتية من قوله تعالى وكل شئوها لك الا
 وجهها على ما في شرحه المواقف ابو هاشم قال مثل عرض السماء والارض الطاهرية كالمثل صا يتم
 استدلال القيل ثم الجواب بان المثل المذكور في شرحه المواقف والطوالع قال تفنص واحد وصلة
 نوعية قال مختلفه الطبايع والحقايق قوله عود الارواح الى الدنيا الاول في هذا العالم قوله
 بل تعلقها ببلأ آف الاول بابدان اخ وكتب ايضا ولا يتأتى هذه الفرق على الاحتمال الاول
 من الاحتمالين المارين للاعتماد الفاعل ويفرق بوجه آخر على ان الابدان التي يعود فيها الاسرار
 عند ابدية لا تخرج تخرج بخلافها عند التناسخية فصل في سؤال القبر قوله لانك شرط الحياة بالبنية
جواب صورته الاكل والاهل بقرنية العلاوة ويعرف منه جوانب ولا حيوة موفى والبنية
 قوله لمن اصرق او الظلم السبر قوله بمنزلة التعلق بالمال من قبيل قوله تعالى ولا تنكح ما لم
 آباؤكم الا ما قد سلف فصل في الثواب قال ومعنى وجوبها على الله تعالى عندنا فيه من محبة
 والمراد ان معنى وجوبها عدم تخلفها لانه وجد علاه قوله وفيه ان يترك الكذب انما يترك الكذب
 لولم يكن معلقا على تعاليه والمراد انه بالشيئية تأمل قال لوجودها في فعله اوله بحد ذلك
 تأمل قال وذلك لان محبة الوحي اشبه الى ان العطف في الحثي عطف السبب على السبب فصل في خلوص
الجنة قال على التفاضل المحذوف الفائق قال ولا تكسر صيغة القياس لو سلمت عليه فلا تكسر قوله

فهو من أهل السنة لا خلاف في أن من آمن بعباده أي وترك المعاصي إلى أن مات عليها فهو أجدل مما
 كثيرة وبالعكس فصل في الايمان قال في عرف أهل اللغة أي في عرفهم الطائفة قال
 التصديق أي اللقب والميزان كما هو مذهب المصنف من اتحاد قومه من التكذيب والمخالفة
 متناه في الأثر وأما قال تصديق النبي وهذا مذهب الأشعري وأتباعه وحليم القاضي الأستاذ
 وكذا الصالح وابن الروندي من المعتزلة كذا في شرح المواقف وشرح العقائد النضمية ومذهب
 مذهب المحققين واختياره منصور قال مجيئه به من عند الله من حيث إنه جاء به
 من عنده قال بالضرورة الإقرار بشرط لا طمعه جاء به الأحكام في الدنيا قوله الحق واستدل
 بحيث يعلم العامة أي على حاصل من التواتر فالمد بالضرورة الضرورة التواترية قوله الحق
 واستدل أي لا يثبت كونه من الدين وإن افتقر إلى ذلك لا يثبت نفسه حيث قالوا
 أن الايمان به هاتفي فتقيد العلم بالضرورة احتراز عن الاصحاب جتهاديات قال على أنه لا بد
 في الايمان كلمة في مشقة بظرفية الايمان للإقرار ظرفية العمل للنجاة وقوله لا يكون مؤمنا عند الله
 كما لا يكون مؤمنا عند الناس قوله ولا يتحقق الاوله فلا قول للتصديق فقط فإنه من يكون مؤمنا
 عند الله وكافرا عند الناس قال لا يخرج بترك العمل ويخرج من الايمان بترك كل من التصديق والإقرار
 قال من الايمان أقام المظهر مقام المضمرة أي تعابير الايمان كما يعلم من جواب قول المصنف فأن
 قيل اهق لا خلا للمعتزلة والخوارج قوله بلا خلاف أي من المعتزلة والخوارج قوله فعل القلب
 دون اه كما هو مذهب الكلامية قوله دون المعرفة خلافا لما ذهب إليه جهنم بن صفوان والبو الحن
 الصالح من القدرية وكذا الشيعة قوله ليست داخلة فيه خلافا للمعتزلة والخوارج قال على أنه
 فعل القلب أي أو عارض للقلب فالمد بالفضل ما يطلق عليه العقل بحسب عرف اللغة
 فلا يلزم أن التصديق على مقتضى المصنف كما يأتي من مقوله الكيف وأن الآيات والآحادِيث
 المذكورة

المذكورة إنما تدل على أنه أصح قولي وأما أنه فعل أو كيف فلا قوله إن الإيمان بحسب اللفظ أي اللفظ
بإشهادي قوله هو اللفظ بهذه الحروف المشهورة من كلمة الشهادتين باللفظة العربية قوله
آية الفاظ عربية أولا كانت ثابتة كانت في الموضوعين باعتبار الحسب قولي وأما المقام الثاني
الصواب أن يقول الثاني وأما الدليل على المقام الثاني وهو أن حقيقة الإيمان إلى آخر كلام المصنف
أو يقول وأما المقام الثاني فهو أن حقيقة الإيمان إلى آخره ثم يقول قبيل قوله يعرف قوله اه دليل
قوله تعالى وأما ما ذكره الثالث فلا يرى له وجهاً قال حقيقة الإيمان بالنصب عطف على الضمير
المضروب في قوله والدليل على أنه فعل الطلب وقوله يعرف قوله اه مع الاضمتين الآيتين ضم
قال التصديق المراد بالتصديق العلم المقارن للاذعان المشروط به والاد بالاذعان والكل
أما نسبة الصدق أو كلام النفس أو ميلانها وترك الجهر ومع كل ليس العطف في الاذعان
والقبول للنفس إذا كان المراد بالاذعان العلم أو بالتصديق واحداً من معاني الاذعان والكل
خلاف مراد المصنف كما سيظهر قال وفيه بلبه اه قد يقال إن مقابلتهما له باعتبار الشرط
ومنافاة الآيتين باعتبار المشروط أو ان الانكفاء عبارة عن المعرفة مع الجهد أو كلام النفس
أو عدم ميلانها وإن التأكيد أعم من المعرفة مع ذلك أو الجهد أو التردد مع ذلك قال
الانكفاء والتأكيد الباطنيان قوله التردد والجهالة فتعق الكف بكل من التأكيد والتردد
والجهالة قال لا محذور العلم أي لا العلم لا بشرط شيئاً وليس المراد العلم بشرط لا شيئاً كما هو ظاهر
وكتب أيضاً المراد بجميع العلم العلم العالي عن الاذعان كما يفصح عنه قوله الآتي فالعقبي العالي
عن الاذعان اه الحاصل بكتب واختيار كما يدل عليه قوله الآتي أيضاً والعقبي المقارن
بلا كتب اه قال الحاصل في قوة الدليل قال ولم يطرأ قد يقال أنه لا دخل لهذا بالمقام
الثاني بل هو نوطته لقوله الآتي وإن قد ثبت قوله الإيمان والتصديق اللغويين بقية قوله

الشارح من المعنى اللغوي قوله الى معنى آخر اى شرعى خلافا للعوام والاعتزلية وكذا السلف
 ومن جعله اسما لمجوز القصد يقين والاقراء تأمل قال وانما خص متعلقه اى انما كان الشأن في الشرع
 حصا اى لم يظهر في الشرع الا انه خص متعلقه قزحى رحمه الله يجوز ان يعلق من المحصور والمحصر فيه
 معنى تضمنيا لخص فان خص بمن وقع التخصيص اى ما وقع في الايمان بحسب الشرع الا تخصيص
 متعلقه بى قال فان قيل الايمان صغرى وكتب الضأ والكبرى اعنى وكل ما مور به اختيارى مطوية
 قال فيلزم نتيجة قال فعلا اختياريا الماد بالفعل التأني الذي من مقوته ان يفعل لا الحاصل
 بالصدور الا كان الخلاف بين المحيى والسائل لفظيا قال القديق المقابل اشارة الى كبرى الشك
 الثاني اى لا شيء من القصد يق بفعل اختيارى وبالفهم الى نتيجة القياس الاول ينتج لا شيء من
 الايمان بالقصد يق المقابل قال فلنا ليس من كراه منه كبرى القياس الاول قال كالصلوة اه كما ان
 الصلاة مشتملة على الحركات والكلمات الى من مقوته الا ان كان ذلك مشتملة على الالفاظ الى من مقوته
 الكيف والقيام والقعود والركوع والسجود الى من مقوته الوضوء قال فغاية الامر اى غاية الفرق
 بين الايمان الشرعى والقصد يق ان القصد يق انما يكون ايمانا وما مور به اذا كان حاصله بالاختيار
 لا مطلقا فيكون الايمان الشرعى اخص من مطلق القصد يق قال انه يشترط اى في كون القصد يق
 ايمانا وما مور به كونه حاصله قال غيرا جعل في المنطق اى معنى مباين لما في المنطق والا فقد سبق
 ان الايمان لابد وان يكون اختياريا بخلاف القصد يق فانه اعم قوله لكن اورد عليه اى عن تفسير القصد يق
 بكرويك المادف لليقين قال من الادعاء الفعل كسبا ولا والقبول كذلك قال لا يكون تصديقا اى
 ميلا ولا لغويا ولا ايمانيا قال للانسان الفعل قوله بل لغويا اى بل يكون ايمانا لغويا اه قال القصد يق
 المنطقي وكذا اللغوي فامل قال ان قد ثبت ان الايمان بحسب اللغة قال اسم للقصد يق المنطقي كاللغوي
 تأمل قال ولا نقل اسم من اللغة الا بحسب التعلق قوله مثل يا ايها الذين آمنوا لهم ان يقولوا ان الايمان
 اسم للقصد يق

اسم التصديق والاعمال التي وجبت على المكلف والصوم لم يجب قبل نزول الآية بل قبل بلوغها الى
 الى المكلف ايضا فلم يكن داخل في الايمان الا بركا ان صلاة العبد ليست داخله عندهم في الايمان من
 بلغ اول الظهور ومات قبل العبد وكذا الحج ليس داخله عندهم في ايمان الفقير كالمائة وقس
 عليه جواب الآية الثانية ونظائرها قوله اي مع الايمان اي الايمان الشرعي والمعتزلة لا يدعون
 ان العطف في هذه الآية ونظائرها على الايمان اللغوي كما سيصرح به المصنف وهو قربة على المراتبة تأمل
 قال وان الايمان شرط والختم بمن شرطه الايمان لصحة العبادة بل يقول ان بعض اجزاء الايمان وهو التصديق
 شرط بعضها الآخر قال واقرنا في قبل ان لا يعلمه مما قد سناه بان يقال ان الواجب عليه
 هو التصديق والاقسام اما سائر الاعمال فلم يجب عليه فلا يتكسر داخله في ايمانه قربة او ما هو الاصل
 او في سياق التنبيه على الواو قال ان اطلاق الايمان شرعا على اي في كلام الشارع على معناه اللغوي وقربة
 قوله وقيموا الصلوة عطف الخاص على العام قال لان بعض احكام المؤمنين في التقليل شرعا غير فوق
 اللف قال واسما هو الفائق قال بين الاسمين المؤمن والكافر فصل في الاسلام قربة في الاسلام
 وفي قبول الايمان للزيادة والنقصان وفي صحة الاستثناء في الايمان ففي هذا العنوان في المعنون تأمل قال
 ولكن لتفاير مفهومهما لا استدلال المعتزلة على تفاييرها بعطف احداهما على الآخر قال والاسلام
 ان تشهد اي احكامه على حذف المضاف وكذا الكلام في حديث الشرح قوله على ان الايمان يزيد وينقص
 الا ان الزيادة والنقصان عند الاشاعة بحسب الشدة والضعف وعند المعتزلة بحسب قلة الاجزاء
 وكثرتها لان الايمان عند الاولين غير عند الآخرين كما هو ويجب ان يكون المراد ان نفس الايمان عند
 اوجبه عندهم اعني التصديق بزيادته قال وانما التفات اي بالزيادة والنقصان لكن لا بحسب الشدة
 والضعف بل بحسب كثرة الاجزاء وقيلها قوله لانه لا قربة فوق الكل في يتوكل اصل الايمان ونقصان
 تلك المرتبة انما عليه قوله ولا ايمان ووجه يتوكل المرتبة في دون الكل اصل الايمان ونقصان يتوكل

قال لا انه اضعف من

انك على قوله مع ان آه اى عا ان هو قوله مو ان اصلا لا يصح يستعمل اى الاعمال الى تعلق على المكلفين
من ابتداء من التكليف الى انقضائه منه قوله لا نأقول هذا بما به عا اى كوفه راد والاف لفتنة
والخارجي قالوا ان الايمان اسم للاعمال والتدرك الى دخل وقتها ووجبت على المكلف لاتهاو كالم
يدخل وقتها وتجب عليه بعد قوله يتو في كمال الايمان اى في احد معنى الايمان وهو كمال الايمان قوله لا
في اصله المعنى الآف وهو قال وراد بان منعه للكبرى قوله عا ان القول منعه للمصنف قوله بمعنى المهلك
في الطرفين قوله والمخفي ما كان في الوسط فصل في صحة ايمان المقلد قال ايمان المقلد وهو المعتقد بقول الغير
من غير ان يتولى نظر متعلم او عامى والاول فرض كفاية والثاني فرض عينى والتاسك اثم عا قول المجهول
لا كاف قال الدليل المستعمل والعامى قوله فان قيل معارضة قوله عا ان يتبدل اى في الآخرة قال دفع
عذاب مثا هدا كايأتى قوله فانه تقرب آه اى فان العلم في صحة ففي كلامه تاح قوله لا يتو الخالف فيها كقول
مولى كافر فاقا قد نفع انا مل العبد المذنب الحقيق الطاغى العا في الفقير المنهك في هو النفس

الشديد المفق الى عقوبه الملك القديم المحتاج الى راحة الحبيب البشير والتبديل لم يكتب

في المناهج والمستوفى في الخط الكليل مستوفى من الله اللطيف القديم والطامع الامم كسم

خلفه محل صا عليه واله وصحبه وسلم وكرجابه المجابى لا سيما سليلى وسند

ومقتضى ومقتضى وسيل الى الله الملك الحق المبين وطبيب قلوب المرين

والكلى مولانا حقيق الشاه محمد عثمان الملقب بسراج الدين ادم الله

تجميع بقائه عليها وعيا للمسلمين عبد الله صالحى اللاحق من توب

وتصنيف النصف الاول في قصة النبيين والنصف الاخير

في قصة باللك الميوان لدى استاذ الكل في الكلام

الملا محل باقى من ظلم وادام عمره الملك القادر

في شهرى الحرة وقت اعزامى على السيل طوى

كعبه وجه المفق الى الله انقى ووارى

والدى نياته واغفر له ولو الذى ولا صا به يمتد وجاه حسيك وفسينا هه صا الله عليه والأمين يا رب العالمين

في سنة ١٢٤٠ هـ

هذا الكتاب هو من تصانيف
الشيخ الميرزا محمد باقر
المرعشي النجفي
الذي ولد في سنة ١٢٤٠ هـ
في مدينة مرعش
في بلاد العراق
وقد كان من
العلماء
والفكره
البارزة
في عصره
وكان له
مناقب
عديدة
وقد
توفي
في سنة ١٣٠٠ هـ
في مدينة
مرعش
في بلاد
العراق
وقد
كان
من
العلماء
والفكره
البارزة
في عصره
وكان له
مناقب
عديدة